



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية

الخرطوم مارس (آذار) ١٩٩٤

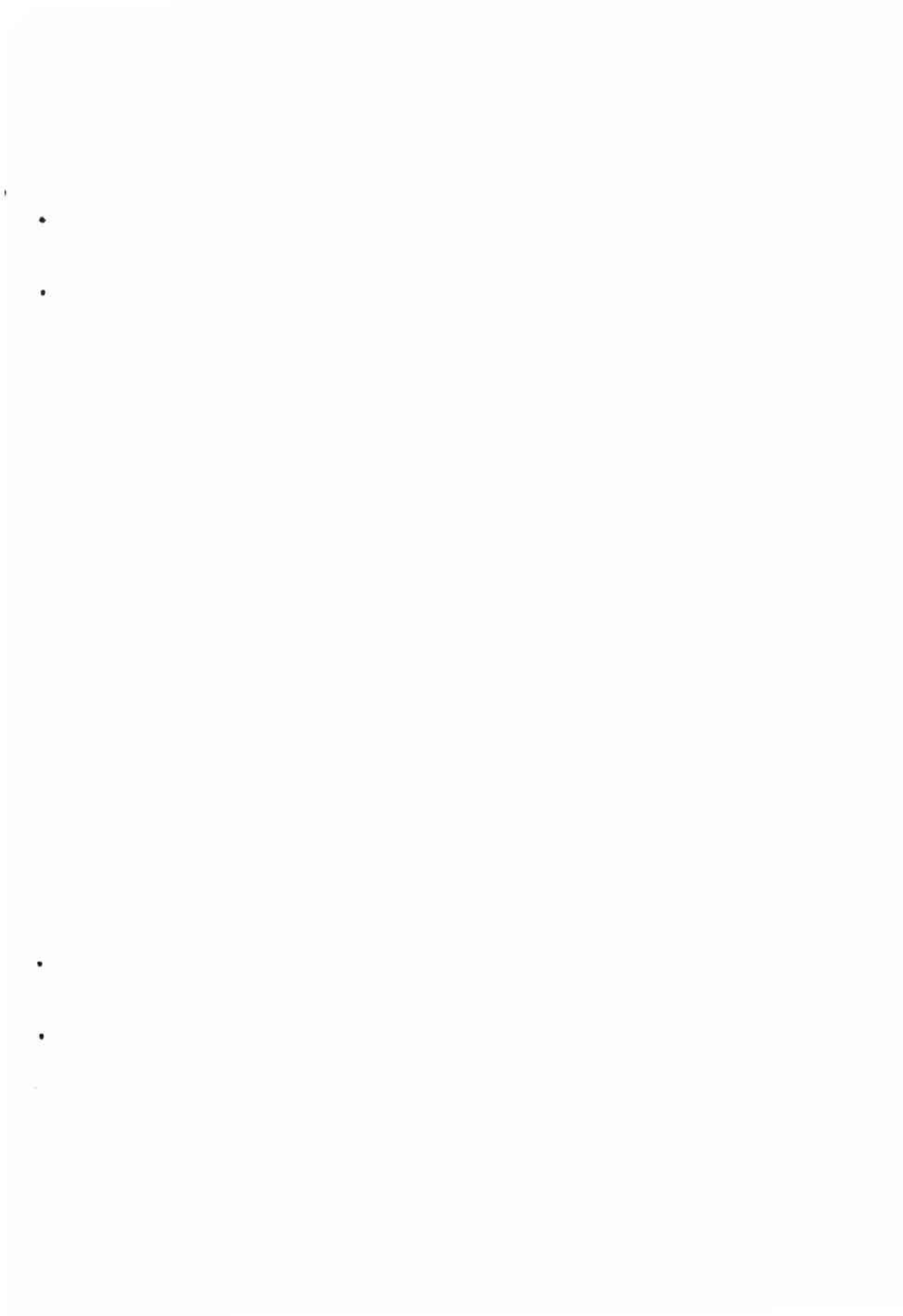


جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية

الخرطوم مارس (آذار) ١٩٩٤

تقديم



تقديم

يشهد العالم فى السنوات الأخيرة ومنذ ١٩٨٦ مفاوضات الجولة الثامنة لتحرير التجارة الدولية والمعروفة بجولة أورجواى ، وتشير الدلائل الى إقتراب إتمام مفاوضات تلك الجولة بنجاح والتي سترتب عليها إتخاذ مزيد من الإجراءات من شأنها الحد من القيود والمحددات المفروضة على التبادل الدولى للسلع والخدمات ، ومن ناحية أخرى ترتب على الركود العالمى وتدهور أسعار المواد الخام والسلع الزراعية فى الأسواق العالمية عجز دول العالم الثالث ، بإستثناء النمر الآسيوية - عن تحقيق حصيلة تصديرية يمكن معها تخصيص الشطر اللازم لمقابلة فوائد الديون وأقساطها السنوية مما إنعكس فى عدم قدرة تلك الدول عن الوفاء بالتزاماتها قبل الدول الدائنة والمؤسسات التمويلية الدولية ، مما اضطرت معه الى طلب معونة صندوق النقد الدولى لإعادة جدولة ديونها وتخفيف أعباء سدادها ، ولقد أشترط الصندوق على تلك الدول الالتزام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والتي تتمثل فى الأخذ بإقتصاد السوق وتهميش دور الدولة فى مباشرة النشاط الاقتصادى والتوسع فى الأخذ بسياسة التخصيصية والتي بمقتضاها يتم تحويل مؤسسات وأصول القطاع العام الى القطاع الخاص ، كما تتضمن تلك البرامج تحرير أسعار الصرف والحد من التمويل بالعجز للموازنات الحكومية ، هذا فضلاً عن فتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص فى مجال التبادل الدولى استيراداً وتصديراً والحد من التعريفة الجمركية وإلغاء القيود الكمية على التجارة الدولية .

ولقد ترتب على إنهيار الأنظمة الاقتصادية الشمولية ونبدأ مبدأ مركزية التخطيط وسيطرة الدولة على تخصيص الموارد الاقتصادية وتبنى سياسات يتم بمقتضاها تحديد الأسعار ومستلزمات الانتاج ودعم كل من المنتجين والمستهلكين وتحديد مستويات الأجور والعمالة والانتاج الى الأخذ بآليات السوق ودعم وتشجيع القطاع الخاص على مباشرة النشاط الإقتصادى أن بدأت دول الكتلة الشرقية والجمهوريات التى نشأت بإنهيار وتفكك

الاتحاد السوفيتي تعاني من شدة وطأة مرحلة التحول مما اضطرها الي الإلحاح في طلب المعونة الإقتصادية من دول الغرب وعلى الأخص الولايات المتحدة وكذا من المؤسسات التمويلية والنقدية الدولية ، ولقد إشتربت الولايات المتحدة على تلك الدول التحول إلى إقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية وتخلي الدولة عن دورها المركزي في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية لتصبح مهينة لتلقى المعونة الاقتصادية ، وبعبارة أخرى فان العالم يتجه الي مزيد من تحرير التجارة الدولية إما إختياراً - كما هو الحال فى مفاوضات الأمم المتحدة - وإما قسراً كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث والكتلة الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

ولقد أثار الكثير من الاقتصاديين المخاوف والشكوك عن تأثير تحرير التجارة الدولية علي إقتصادات الدول النامية ، إذ أن ذلك سيعترب عليه تثبيط ووأد التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث لن تتمكن تلك الدول من تنمية قطاعاتها الحديثة وعلى الأخص الصناعة والخدمات لعدم استطاعتها منافسة القطاعات المماثلة فى الدول الصناعية المتقدمة والتي تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة واستخدام الحديث من الأساليب التكنولوجية والتي تعجز معظم دول العالم الثالث عن مجاراتها فى هذا الصدد ، بل إن الموقف ينتظر أن يزداد حدة ووبالاً على الدول النامية إذا ما أقدمت الدول الصناعية المتقدمة عن تعقيم إجراءات تحرير التجارة أو الحد من تأثيرها على قطاعاتها الانتاجية المختلفة وعلى الأخص القطاعات الزراعية ، مما يجعل القطاعات الزراعية للدول المتقدمة فى موقف تنافسى أفضل عن نظيرتها فى الدول النامية فى الأسواق العالمية ، مما يهدد بأفدح الأخطار وأوخم العواقب .

إزاء ذلك فقد بادرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإجراء هذه الدراسة لمحاولة استشراف الآثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية على القطاعات الزراعية لدول العالم العربى ، حيث عرضت لتقديرات كمية لتلك الآثار والأساليب البديلة التى يمكن إنتهاجها للحد منها ، كما تأمل المنظمة أن تحظى هذه الدراسة بإهتمام الدارسين والباحثين العرب إضافة الى المنفيدين والمخططين ومتخذي القرار السياسى والاقتصادى ، ونأمل أن تساهم

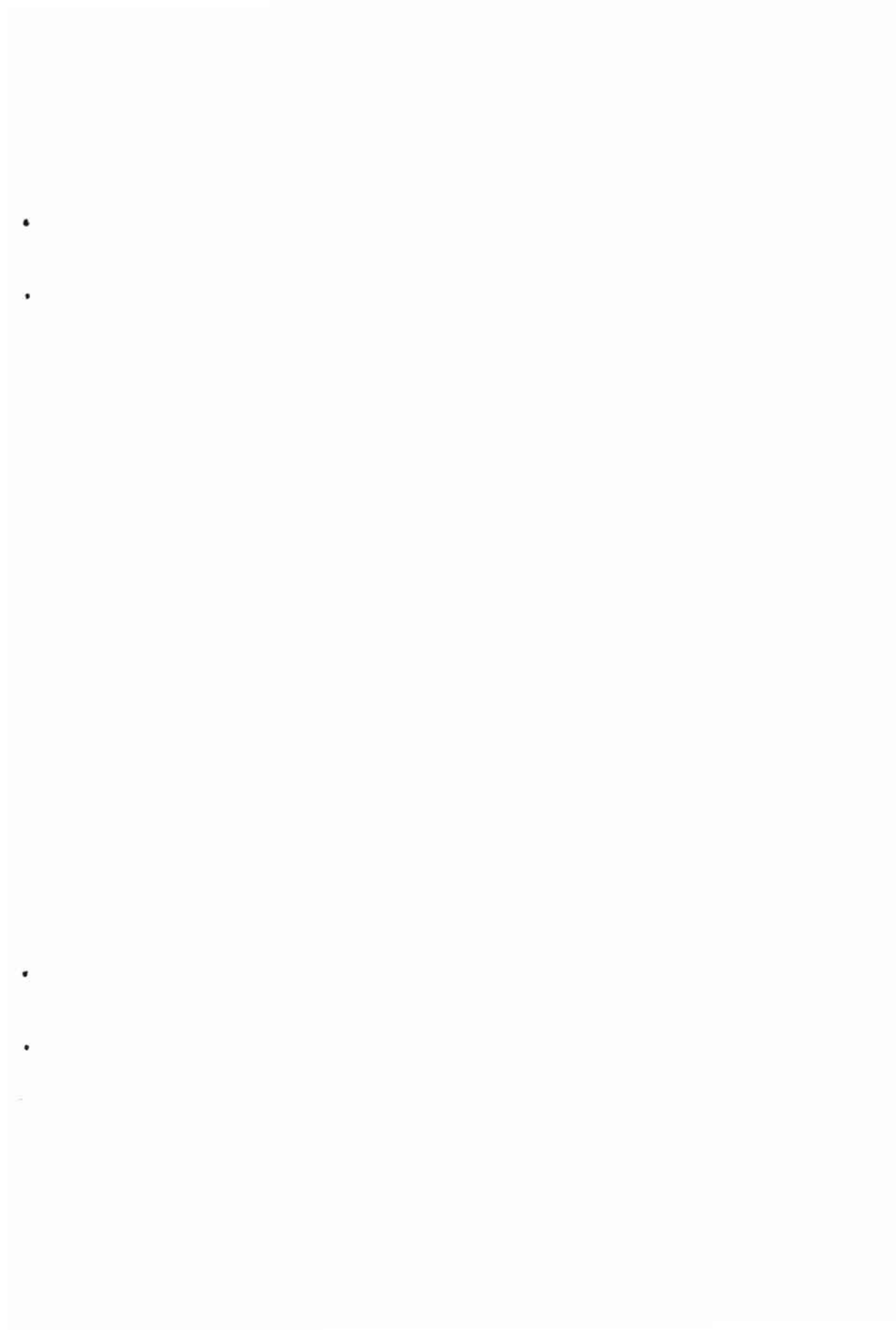
هذه الدراسة فى تعديل السياسات الزراعية العربية بما يحقق الرفاهية والتقدم للدول العربية .

وليسعنى فى الختام إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأعضاء فريق الدراسة على جهودهم الثمين فى إعداد هذه الدراسة التى نأمل أن تكون إضافة حقيقية لتجنيب العالم العربى مزيداً من الأخطار والعراقيل التى تقف فى طريق تقدمه ونموه .

والله نسأل التوفيق والسداد ،،

المدير العام

دكتور يحيى بكور



المحتويات

•

•

•

•

المحتويات

الصفحة

أ

تقديم

د

المحتويات

١

موجز الدراسة والتوصيات

١٥

الباب الأول : إستشراف الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة
الدولية على الزراعة العربية :

٢٦

الباب الثانى : السياسات التجارية الدولية بين الحرية
والحماية:

٢٦

١-٢ استناد سياسات حرية التجارة أى نظرية الميزة النسبية

٢٨

٢-٢ الدعوة الى الحماية

٣٢

٣-٢ إنهاء نظام الذهب والتوسع فى تبنى سياسات الحماية

٣٢

٤-٢ النظام النقدى العالمى بريتون - وودز

٣٣

٥-٢ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

٣٤

٦-٢ السياسات الحمائية التقليدية فى البلدان الصناعية

٣٥

٧-٢ الموجة الحمائية الجديدة فى البلدان الصناعية

٣٧

٨-٢ إحلال الواردات والتوجه التصديرى فى الدول النامية

٣٧

١-٨-٢ أسباب تبنى الدول النامية لسياسات إحلال

الواردات

٣٧

٢-٨-٢ إحلال الواردات والتوجه التصديرى :

التجربة والدلالات

٩-٢ الأنظمة الاقتصادية الشمولية وسيطرة الدولة على التجارة الدولية ٤١

١٠-٢ التكتلات الاقتصادية الدولية كأسلوب لسياسة الحرية التجارية محدودة النطاق الجغرافى ٤٣

٤٩ الباب الثالث : تكثيف الجهود الدولية لتحرير التجارة الدولية إختيارياً:

١-٣ تمهيد ٤٩

٢-٣ استبدال الاتفاقيات السلعية العالمية بالتكتلات الاقليمية الجغرافية ٥٢

١-٢-٣ نماذج للإتفاقيات السلعية العالمية ٥٢

٢-٢-٣ التكتلات الاقليمية الجغرافية الاقتصادية ٥٦

١-٢-٢-٣ مفهوم التكتل الاقتصادى ٥٧

٢-٢-٢-٣ نماذج التكتلات الاقليمية الجغرافية الاقتصادية ٥٩

٣-٢-٢-٣ اتفاقيات التعاون الاقتصادى فى العالم العربى ٧٠

٣-٣ إزدياد نشاطات مؤسسات الأمم المتحدة لتحرير التجارة الدولية ٧٥

١-٣-٣ تمهيد ٧٥

٢-٣-٣ تطور مفاوضات التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة الدولية (الجات) ٧٧

١-٢-٣-٣ الدول النامية واتفاقية (الجات) ٨٢

٨٦ الباب الرابع : تكثيف الجهود الدولية لتحرير التجارة الدولية
قسراً :

- ٨٦ ١-٤ تمهيد
- ٨٧ ٢-٤ تعاظم دور الدولة فى مباشرة النشاط الاقتصادى
- ٩٥ ٣-٤ إنصياح دول العالم الثالث والكتلة الشرقية لشروط الدول
المتقدمة ومؤسسات الأمم المتحدة التمويلية والنقدية
- ١٠٠ ٤-٤ فرض حرية التجارة على دول الكتلة الشرقية والعالم
الثالث
- ١٠٩ ٥-٤ تخطيط وتنفيذ سياسة التخصيصية لتهيئش دور الدولة
فى مباشرة النشاط الاقتصادى

١١٧ الباب الخامس : التجارة الدولية الزراعية العربية :

- ١١٧ ١-٥ تمهيد
- ١٢٤ ٢-٥ الصادرات الزراعية العربية
- ١٢٧ ٣-٥ الواردات الزراعية العربية
- ١٣٤ ٤-٥ اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية
- ١٣٤ ١-٤-٥ اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية للدول
العربية
- ١٣٥ ٢-٤-٥ اتجاهات التجارة الخارجية العربية لمجموعات
السلع الزراعية
- ١٤٠ ٥-٥ الأسواق الرئيسية للتجارة الدولية الزراعية العربية

- ١٤١ ١-٥-٥ تمهيد
- ١٤٩ ٢-٥-٥ الأسواق الرئيسية للتجارة الزراعية العربية
- ١٥١ ٣-٥-٥ الأسواق الرئيسية للصادرات الزراعية العربية
- ١٥٧ ٤-٥-٥ الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية
- ١٦٤ ٦-٥ السياسات العربية للتجارة الزراعية الدولية
- ١٦٤ ١-٦-٥ تمهيد
- ١٦٥ ٢-٦-٥ السياسات العربية للتجارة الزراعية الدولية
- ١٦٦ ٣-٦-٥ السياسات التجارية القطرية
- ١٦٧ ١-٣-٦-٥ الحواجز الجمركية
- ١٧٠ ٢-٣-٦-٥ رخص الاستيراد والحصص
- ١٧٠ ٣-٣-٦-٥ إحتكار الحكومة للإنتاج والتجارة
- ١٧٩ ٤-٣-٦-٥ الحواجز غير الجمركية الأخرى
- ١٧٩ ٥-٣-٦-٥ أسعار الصرف والرقابة على النقد
- الأجنبي
- ١٨٥ ٤-٦-٥ السياسات التجارية العربية المشتركة

١٩٠ الباب السادس : الآثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية على دول العالم الثالث :

- ١٩٠ ١-٦ تمهيد
- ١٩٠ ٢-٦ الدول النامية والدول العربية وتحرير التجارة الدولية
- ١٩٢ ٣-٦ سياسات الدعم والحماية الزراعية فى الدول المتقدمة
- ١٩٢ ١-٣-٦ تمهيد
- ١٩٣ ٢-٣-٦ إجراءات الحدود

١٩٣	٣-٣-٦	التعريف الجمركية الثابتة
١٩٤	٤-٣-٦	التعريف الجمركية المتغيرة
١٩٤	٥-٣-٦	دعم الصادرات
١٩٦	٦-٣-٦	الإغراق
١٩٩	٧-٣-٦	المعونات الغذائية الخارجية
٢٠٢	٤-٦	القيود الكمية وحصص الواردات
٢٠٤	٥-٦	دور الاحتكارات الحكومية فى التجارة الزراعية الدولية
٢٠٥	٦-٦	الشروط والمعايير الصحية والفنية
٢٠٥	٧-٦	الآثار المباشرة للسياسة الزراعية على التجارة الدولية
٢٠٦	١-٧-٦	حوصص الانتاج وإجراءات التحكم فى عناصر الانتاج
٢٠٧	٢-٧-٦	الأسعار المستهدفة وأسعار التدخل
٢٠٨	٣-٧-٦	دعم المستهلك
٢١٠	٤-٧-٦	إجراءات أخرى لدعم الانتاج الزراعى
٢١٠	٨-٦	القيود غير الجمركية والدول النامية
٢١٢	٩-٦	المتغيرات الاقتصادية والسياسية الاقليمية
٢١٢	١-٩-٦	إزدياد فرص تحقيق السلام العربى الإسرائيلى
٢١٣	٢-٩-٦	إستمرار حالة التفكك العربى
٢١٤	٣-٩-٦	التقارب التركى الإيرانى
٢١٤	٤-٩-٦	إزدياد حدة التنافس الإيرانى - التركى - الإسرائيلى للسيطرة على المقدرات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى
٢١٥	٥-٩-٦	عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى للعالم العربى

٢١٥	٦-٩-٦ إزدياد الطموح الإيراني فى تبؤ دور بارز فى العالم العربى
٢١٦	٧-٩-٦ إتساع تقلبات أسعار النفط
٢١٩	٨-٩-٦ تفاقم مشكلة المديونية
٢٢٣	الباب السابع : الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية العالمية على الزراعة العربية :
٢٢٣	١-٧ تمهيد
٢٢٣	٢-٧ الإطار النظرى لتحديد آثار التحرير
٢٣٩	٣-٧ تأثير تحرير التجارة الزراعية الدولية : نتائج بعض الدراسات الحديثة
٢٥٤	الباب الثامن : السياسات الوقائية لتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية :
٢٥٤	١-٨ تمهيد
٢٥٤	٢-٨ السياسات القطرية لتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية
٢٥٤	١-٢-٨ دور الدولة فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية
٢٥٦	٢-٢-٨ سياسات لتخفيف تكاليف المرحلة الانتقالية لتحرير التجارة الخارجية
٢٥٨	٣-٢-٨ دور الدولة فى اقتصاد متحرر
٢٥٩	٤-٢-٨ سياسات تهدف لزيادة مرونة عرض الانتاج الزراعى

٢٦٠ ٥-٢-٨ سياسات دعم الغذاء والمعونات الخارجية

٢٦٢ ٦-٢-٨ تعديلات فى الميزانية المحلية

٢٦٣ ٧-٢-٨ الاحتفاظ بمخزون من الحبوب لمواجهة

الطوارئ

٢٦٤ ٨-٢-٨ سوق العقود الآجلة

٢٦٥ ٩-٢-٨ إحياء الاتفاقيات السلعية الدولية

٢٦٥ ٢-٨ السياسات الجماعية لتلافى سلبات تحرير التجارة

الدولية

٢٦٥ ١-٣-٨ تشجيع التجارة بين الدول النامية

٢٦٧ ٢-٣-٨ التجمعات التجارية الاقليمية العربية

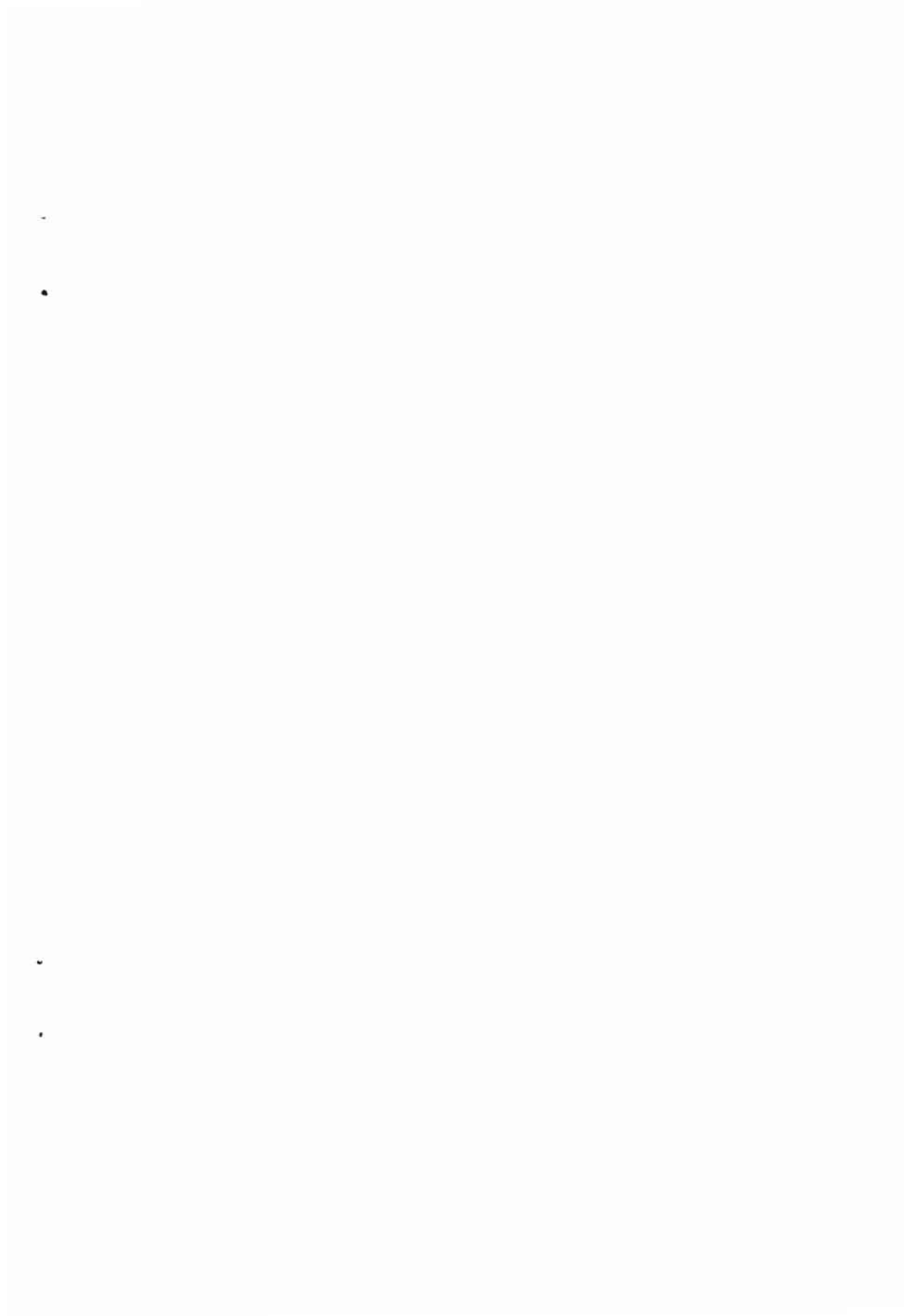
٢٧٠ الملاحق

٣٣٠ المراجع

٣٣٩ فريق الدراسة

٣٤٠ موجز باللغة الانجليزية

موجز الدراسة والتوصيات



مما إضطررها الى طلب المعونة الاقتصادية من دول الغرب ، ومن ثم إشتترطت الولايات المتحدة الامريكية على تلك الدول ضرورة تحرير نظمها التجارية والتخلى عن سيطرة الدولة على التجارة والأخذ ببرامج الإصلاح الإقتصادي لصندوق النقد الدولي حتى تصبح مؤهلة لتلقى العون من دول الغرب ، وعليه فقد ساد مبدأ الاختبار فى مفاوضات تحرير التجارة متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة ، وفى التكتلات والتجمعات الاقليمية ، غير أن الإنصياح الإضطرارى لتحرير التجارة كان الطابع العام فى الجهود القطرية فى دول العالم الثالث المدينة والكتلة الشرقية التى تفككت وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق .

تتعرض التجارة الدولية الزراعية العربية - شأنها فى ذلك التجارة العربية الدولية - الى عدد من المعوقات الداخلية والخارجية أثرت سلباً على هذه التجارة ، سواء من حيث كفاية الأداء أو الحجم أو الهيكلية . فقد أصاب الخلل جميع هذه النواحي ، ولربما كانت التجارة الزراعية العربية أكثر تائراً بتلك المعوقات ، لاسيما وأن الواردات العربية من الأغذية تشكل وزناً هاماً فيها ، حيث شكلت فى عام ١٩٩٠ أكثر من ثلثي الواردات الزراعية العربية فى الوقت الذى يعجز فيه القطاع الزراعى فى الوطن العربى عن تلبية احتياجات مواطنيه من الأغذية حتى الضرورية منها ، كما أن حصيلة الصادرات الزراعية العربية متواضعة بالنسبة لنظيراتها من الواردات ، حيث إزدادت قيمة الواردات الزراعية العربية عن مثيلتها من الصادرات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١ بمقدار يتراوح بين نحو ستة الى ثمانية أضعاف ، ومن جهة أخرى تعد المنتجات الزراعية العربية ذات أهمية محدودة نسبياً فى التركيب السلعى لتجارة الصادرات العربية عموماً ، حيث لم تتجاوز نسبتها ٣٤٪ فى أفضل الحالات ، بينما تزداد تلك الأهمية بالنسبة لتجارة الواردات الزراعية العربية ، حيث تراوحت نسبتها الى إجمالى التجارة العربية بين ١٦ و ٢٤٪ . وتتبوأ مجموعات الحبوب ومنتجات الغابات والألبان والسكر والزيتون النباتية والحيوانية مكان الصدارة فى التركيب السلعى للواردات الزراعية العربية ، فى حين أن مجموعات الفواكه والخضار والأسماك والحيوانات الحية والحبوب تشكل غالبية الصادرات الزراعية العربية الخارجية .

ومن حيث الأسواق الرئيسية للتجارة الزراعية العربية الدولية فيمكن القول بأن السوق الأوروبية المشتركة تعتبر أكبر سوق للواردات الزراعية العربية حيث تعتبر السوق الأولى لسبع مجموعات سلعية رئيسية زراعية من ١٥ مجموعة ، وهي اللحوم والألبان والسكر وأعلاف الحيوانات والأغذية الأخرى ، والجلود والأخشاب ، كما تحتل المركز الثاني من أسواق الواردات العربية لخمس مجموعات أخرى هي الحبوب ومجموعة القهوة والشاي والتوابل ومجموعة المشروبات والتبغ والزيت النباتية والحيوانية ، وإحتلت السوق الأوروبية المشتركة المرتبة الثالثة كسوق رئيسية للواردات الزراعية العربية في ثلاث مجموعات هي الحيوانات الحية والأسماك والخضار والفواكه .

وتأتى الدول العربية في مقدمة الأسواق الرئيسية لواردها الزراعية فى كل من مجموعة الحيوانات الحية والألبان والتبغ وفى المركز الثانى بالنسبة للواردات من الخضار والفواكه ، وتحتل الدول النامية المركز الأول فيما يتعلق بالواردات العربية من الفواكه والخضار ومجموعة القهوة والشاي والتوابل والزيت النباتية والحيوانية ، أما الولايات المتحدة فتحلت المركز الأول كسوق للواردات الزراعية العربية من مجموعة الحبوب ومشتقاتها والمركز الثانى لمجموعات أعلاف الحيوانات والمواد الغذائية الأخرى والثالث بالنسبة لمجموعات التبغ والزيت والأخشاب .

إحتلت اليابان المركز الأول بالنسبة لمجموعة الأسماك والمركز الثالث لمجموعة المشروبات . أما دول التخطيط المركزى - وهى الاتحاد السوفيتى سابقاً ودول أوروبا الشرقية - فقد شغلت المركز الثانى بالنسبة للواردات العربية من مجموعة الحيوانات الحية والألبان ومشتقاتها ، والمركز الثالث بالنسبة للواردات العربية من مجموعات اللحوم ومستحضراتها والسكر . أما الأسواق الأخرى التى تناولتها الدراسة وهى أستراليا والصين فقد إحتلتا مراكز متأخرة فى أسواق الواردات الزراعية العربية .

أما من حيث الاسواق الرئيسية للصادرات الزراعية العربية ، فقد إستأثرت الأسواق العربية بالمركز الأول بالنسبة لتسع مجموعات سلعية زراعية من ١٥ مجموعة وهى

الحيوانات الحية والألبان والحبوب والسكر ومجموعة القهوة والشاي والتوابل والمواد الغذائية الأخرى والمشروبات والتبغ والجلود ، وشغلت المركز الثانى فى أسواق الصادرات العربية من خمس مجموعات سلعية هى اللحوم ، الخضار والفواكه ، الأعلاف الحيوانية ، الجلود ، الزيوت النباتية والحيوانية ، والمركز الرابع بالنسبة للأسماك .

وتأتى بعد الدول العربية السوق الأوربية المشتركة من حيث الأهمية ، حيث إحتلت المركز الأول بالنسبة لأسواق الصادرات العربية من ست مجموعات سلعية هى اللحوم ، الأسماك ، الفواكه ، الأعلاف ، الجلود ، الزيوت النباتية والحيوانية . أما الدول النامية فتأتى بالمرتبة الثالثة من حيث الأهم كسوق للصادرات الزراعية العربية ، فقد إحتلت المركز الثانى بالنسبة لصادرات الدول العربية من مجموعات الألبان ، الأسماك ، السكر ، القهوة والشاي والتوابل ، التبغ ، الأخشاب . والمركز الثالث بالنسبة للحيوانات الحية واللحوم والحبوب والجلود .

أما الولايات المتحدة فتأتى فى الأهمية الرابعة ، حيث احتلت المركز الثالث من بين أسواق الصادرات العربية بالنسبة لمجموعتى المواد الغذائية الأخرى والتبغ والمركز الرابع لمجموعات الألبان والسكر والزيوت النباتية والحيوانية والأخشاب . وإحتلت دول التخطيط المركزى الثالث من بين أسواق الصادرات العربية بالنسبة لمجموعات الحبوب والاعلاف والمشروبات . والمركز الرابع لمجموعات اللحوم والقهوة والشاي والتوابل والمواد الغذائية الأخرى .

أما باقى أسواق الصادرات العربية الزراعية وهى اليابان والصين وأستراليا فكانت وارداتها من السلع الزراعية العربية قليلة وتأتى فى المراتب الأخيرة من بين الأسواق التصديرية الزراعية العربية الرئيسية .

وتختلف الدول العربية فى سياساتها التجارية الزراعية ، فبعضها ينتهج نظام التجارة الحرة وتسمح بالاستيراد والتصدير وحركة المدفوعات بدون قيود وتلجأ أحياناً الى استخدام الرسوم الجمركية إذا أرادت فرض حماية محدودة لسلعة تنتج محلياً وتعانى من

مشكلة إغراق مؤقتة ، فى حين ينتهج البعض الآخر سياسة الحد من الاستيراد والتصدير عن طريق فرض رسوم جمركية عالية أو فرض قيود غير جمركية وإدارية إضافة الى تعدد أسعار الصرف المعمول بها أو توفيرها بسعر مرتفع ، وفى بعض الدول العربية تحتكر الحكومة انتاج وتصدير سلع معينة أساسية .

وخلال السبعينات من هذا القرن كان نظام التجارة الحرة لايطبق إلا فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى حين تمارس معظم الدول العربية الأخرى سياسات تقييدية تتمثل فى الحماية الجمركية وتراخيص الاستيراد ودعم للصادرات و/أو للواردات وفرض رسوم تصدير أو إستيراد وقد تحتكر الحكومة انتاج وتصدير بعض السلع الهامة ، وتمارس الجزائر سياسة متميزة حيث لاتوجد قيود على الصادرات إلا فى حالة حاجة السوق المحلية لها ، أما المغرب وتونس فان للقطاع العام دوراً بارزاً فى السلع الغذائية الأساسية حيث تدعم أسعارها للمستهلك وتضع الدولة برنامجاً سنوياً للإستيراد ويتم إخضاع الواردات الى نظام التراخيص ويلزم المصدر برد حصيدا صادراته من النقد الأجنبى ، وتمارس معظم الدول العربية قيوداً على سعر الصرف للعملة الأجنبية مثل القيود على المدفوعات ، وتختلف أنظمة الصرف من دولة لأخرى من حيث ترتيبات الصرف، وتراوحت هذه الاختلافات بين الربط بعملة مفردة والتعويم الحر ، وبعد منتصف الثمانينات تبنت بعض الدول العربية سياسات التصحيح والاصلاح الهيكلى لاقتصادياتها أما بمحض إرادتها كسورية ، العراق ، اليمن أو بالتنسيق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كالاردن ، مصر ، تونس ، المغرب ، موريتانيا ، الجزائر ، السودان ، والتي بدورها أدت الى تغيير كبير فى سياسات التجارة حيث تم إعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص فى عمليات الاستيراد والتصدير والانتاج إضافة الى تخفيف أو إلغاء القيود الجمركية وغير جمركية مع تبنى أسعار صرف واقعية .

ويهدف التعرف على المحددات الرئيسية الاقليمية والدولية للنظام التجارى الزراعى العربى تم مناقشة موجزة لموقف الدول النامية والدول العربية من نظام الجات ومفاوضات

تحرير التجارة العالمية ، وكذلك سياسات الدعم والحماية المختلفة التي تمارسها الدول الصناعية المتقدمة ومدى إلزامها فى هذه الممارسات بمضمون وروح تحرير التجارة الدولية ، ثم تستعرض الدراسة بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية التي يتوقع أن يكون لها أثر فى تشكيل بيئة النظام التجارى الزراعى العربى فى السنوات القادمة .

من الواضح أن للدول العربية - مثل سائر الدول النامية - مصلحة مباشرة فى المتابعة المستمرة لمفاوضات تحرير التجارة العالمية . فهذه الدول فى حاجة لإيجاد فرص تصديرية فى أسواق الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية والبتروكيماويات والمنسوجات وغيرها ويمكن للدول العربية بالتنسيق والتعاون مع بقية الدول النامية أن تشارك فى الضغط الجماعى من خلال المفاوضات من أجل الالتزام بالتجارة الحرة العادلة نصاً وروحاً والتي تأخذ مصالح كل الأطراف فى الاعتبار .

وتبين الدراسة أن أغلب الدول الصناعية المتقدمة تعتمد الى فرض سيطرتها على الأسعار الزراعية ، الانتاج والمساحة المزروعة والتجارة الدولية فى المنتجات والمواد الزراعية وذلك من خلال اتباعها لعدد من السياسات والاجراءات . والمجموعة الأولى من هذه السياسات تتعلق بالواردات والصادرات وتشمل : التعريفية الجمركية الثابتة ، ودعم الصادرات ، والتعريفية الجمركية المتغيرة ، الإغراق والمعونات الغذائية الخارجية ، والدعم المتغير للصادرات . وبالإضافة لهذه القيود الجمركية تفرض هذه الدول مجموعة من القيود الكمية ومنها فرض حصص على الواردات والتقييد الاختيارى للصادرات والتوسع الاختيارى للواردات . هذا وتعتمد بعض الدول على إحتكارات حكومية فى مجال التجارة الدولية للمنتجات الزراعية مما يمكنها من الحد من الواردات والمحافظة على أسعار محلية عالية ، وتلجأ بعض الدول أيضاً الى وضع شروط صحية وفنية للسلع كوسيلة لتقييد الواردات من دول معينة .

والمجموعة الثانية من السياسات الزراعية للدول المتقدمة تأثيرها المباشر على الطلب

والعرض المحلى ومن أهمها : حصص الانتاج ، والتحكم فى عناصر الانتاج ، والأسعار المستهدفة ، وأسعار التدخل ودعم المستهلك ودعم أنشطة التسويق ، ودعم بعض عناصر الانتاج كالاسمدة ومياه الري بالاضافة الى الكثير من الاعفاءات الضريبية .

وتبين الدراسة تزايد استخدام الدول المتقدمة للقيود غير الجمركية لحماية الانتاج المحلى فى الزراعة وغيره من القطاعات الأخرى وهذه الاجراءات لايشملها كلها الاطار الحالى للجات . ومن المشاهد أن هذه الاجراءات تطبقها الدول المتقدمة بدرجة أكبر على وارداتها من الدول النامية وبدرجة أقل على وارداتها من الدول المتقدمة .

وتوضح الدراسة أن من أهم المتغيرات الاقتصادية والسياسية المؤثرة على إقليم الشرق الأوسط فى الوقت الراهن وينتظر أن يكون لها انعكاساتها على صورة التجارة الزراعية العربية فى المستقبل احتمالات تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل ، وتساعد حالة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى للعالم العربى والافريقى ، واستمرار حالة التفكك العربى ، والتقارب التركى الايرانى لكبح جماح النزعة القومية الكردية وإزدياد حدة التنافس الايرانى التركى الاسرائيلى للسيطرة على جمهوريات آسيا الوسطى ، وطموح ايران لاحتلال دور بارز فى أمور المنطقة العربية . وكذلك ماينتأب أسعار النفط من تقلبات تتعدى آثارها بول النفط الى الدول الأخرى من حولها ، ومشكلة الديون التى تعاني منها الكثير من الدول العربية .

وتناولت الدراسة التعرف على الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية . واشتمل الباب على مناقشة لبعض الجوانب النظرية لقضية تحرير التجارة والآثار المنتظرة منها وكذلك تم إستعراض نتائج بعض النماذج القياسية للتجارة الزراعية الدولية ويصفة خاصة مايتعلق بالدول العربية من هذه النتائج .

وتناولت المناقشة النتائج المباشرة وغير المباشرة لإرتفاع الأسعار العالمية للغذاء بعد تحرير التجارة الزراعية العالمية من الناحية النظرية ، حيث ينتظر أن تتناقص درجة عدم الاستقرار فى الأسواق العالمية وتقل كذلك درجة التقلبات فى الأسعار العالمية للغذاء . كما

ان إرتفاع الأسعار العالمية كفيل باحداث دفعة فى نمو الانتاجية الزراعية فى الدول النامية، ولتحرير التجارة الزراعية العالمية تأثيرها على الدخل القومى ومعدلات نموه وبالتالي له تأثيره على الطلب على الغذاء وكذلك على السلع الأخرى سواء الداخلة فى نطاق التجارة (آثار مباشرة) وغير الداخلة فى نطاق التجارة (آثار غير مباشرة) .

ومن المنتظر زيادة كمية الموارد المستخدمة فى انتاج الغذاء وهذه الزيادة فى الطلب على عناصر الانتاج تسبب ارتفاع أسعارها وترتفع تكلفة انتاج السلع الداخلة فى نطاق التجارة . وينتظر أن يكون صافى واردات الغذاء أقل بعد التحرير وتتناقص قيمة صادرات السلع غير الغذائية ، وكذلك قد يسبب تحرير التجارة تزايداً فى تدفق الاستثمارات الخاصة على قطاع الزراعة حيث إتساع قاعدة المدخرات الريفية وزيادة معدلات العائد على المشروعات الزراعية يزيد من فرص تدفق الاستثمارات على الزراعة .

وبالنسبة لتأثير تحرير التجارة الزراعية العالمية وماينجم عنها من إرتفاع للأسعار العالمية للغذاء على الدول منخفضة الدخل ، فان معظم هذه الدول تعاني من نقص فى النقد الأجنبى وارتفاع المديونية الخارجية وبالتالي فان حجم واردات الغذاء يتناقص بعد التحرير مما يمثل تهديداً للأمن الغذائى لهذه الدول . كما ان ارتفاع اسعار الغذاء المستورد يسبب زيادة عجز الموازنة العامة للدول المستوردة خاصة إذا كانت تتبنى سياسة دعم المستهلك وبالتالي يسبب أثراً سلبية على مستوى الاستثمار ولهذا يسبب انقاص النمو الاقتصادى وانخفاض نمو الانتاجية . وقد تزداد معدلات البطالة فى المراحل الأولى لتحرير التجارة ولكن المنتظر أن تشهد المراحل التالية تناقصاً فى معدلات البطالة بتخفيض التحيز ضد الصادرات والانفتاح تزيد الصادرات وتوفر فرص أكثر للعمالة .

ومن أهم النتائج التى يمكن استخلاصها من مجموعة النماذج القياسية ونماذج المحاكاة التى تناولتها الدراسة : أن تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية سوف يسبب ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية وكذلك إنخفاض الانتاج الحيوانى فى دول المجموعة الأوروبية بسبب انقاص أو تخفيض الدعم وبالتالي يتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للحوم

والألبان . وأغلب النماذج تتوقع إرتفاعاً فى أسعار معظم السلع الزراعية . وتتوقع بعض الدراسات تأثيراً إيجابياً لزيادة الأسعار على الانتاجية الزراعية فى الدول النامية .

وتقدر بعض الدراسات المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة الزراعية بحوالى ٢٠٠ بليون دولار سنوياً فى صورة إنقاص لأعباء تتحملها الحكومات حالياً ومشترو الأغذية فى بعض مناطق العالم . هذا بينما تقدر خسائر الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء الناجم عن تحرير التجارة الزراعية العالمية بنحو ٦٦٤ مليون دولار (زيادة فى قيمة صافى الواردات للدول العربية) ، وكذلك تقدر الخسارة فى صورة نقص الرفاهة الاجتماعية للدول العربية بمقدار ٨٨٧ مليون دولار . وتعد هذه التقديرات أساساً للمطالبة بتعويضات دولية وذلك ضمن إطار مفاوضات دورة أورجواى .

وإختتمت الدراسة باقتراح مجموعة من السياسات القطرية والجماعية التى تستهدف مواجهة سلبيات تحرير التجارة الدولية . وتشمل مجموعة السياسات القطرية المقترحة بيان أهمية دور الحكومة فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية ، وضرورة تحديد هدف عملية التحرير وصياغة البرنامج الزمنى وتعاقب المراحل المختلفة وضرورة أن يتسم البرنامج بالشمولية والاتساق والتدرج المناسب ، وكذلك تبنى سياسات اقتصادية كلية سليمة تستند الى أسعار صرف واقعية وضرورة تأجيل تحرير المعاملات المالية الدولية حتى تتم معظم اجراءات التحرير الأخرى .

ومن الضرورى لضمان استمرارية عملية التحرير أن تتبنى الدولة سياسات لتعويض من يضارون خلال المرحلة الانتقالية وتسهيل عملية إعادة تخصيص الموارد وسن التشريعات المناسبة لمقاومة الاغراق واثاحة الفرصة لسيادة التركيب التنافسى . ومن الممكن أيضاً زيادة صادرات الدولة بالمشاركة الفعالة فى المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية . وفى ظل إقتصاد حر ينبغى أن يقتصر دور الدولة على تهيئة البيئة التى يتاح فيها للأفراد الحرية والحافز للعمل مع عدم القيام بدور مباشر إلا فى الانشطة التى تكون الحكومات أكثر قدرة على أدائها من الأفراد .

وقد تبين أن أثر إرتفاع الأسعار العالمية - الناجم عن تحرير التجارة الزراعية العالمية - على الدول التي لديها القدرة على إنتاج منافس للواردات يعتمد على مرونة العرض الزراعى . وكلما زادت مرونة عرض الحبوب كلما زادت فرصة الدولة في الإستفادة من هذا الارتفاع في الأسعار . تعد الاستثمارات العامة في الزراعة من أهم العوامل المؤثرة في قيمة مرونة العرض . وبهذا يتضح الحاجة لبذل جهود منظمة لزيادة الاستثمارات العامة فى مجالات البنية الأساسية والبحوث والارشاد الزراعى ، ومؤسسات التعليم والتسويق والتمويل الزراعى المختلفة ، مع توجيه المساعدات الخارجية لدعم وتطوير مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية والمساعدة في نقل التكنولوجيا .

وإتضح كذلك عدم صلاحية أسلوب الدعم ، بتثبيت سعر الحبوب للمستهلك - لآثاره السلبية على النمو الاقتصادى . ومع تميز المساعدات الغذائية الدولية بتقليل الارتفاع في الاسعار المحلية للحبوب وكذلك انقاص الحاجة للمساعدات التى تتحملها السلطات المحلية فان استمرارية توفر هذا النوع من المساعدات مشكوك فيها خاصة في أعقاب تحرير التجارة الزراعية الدولية وتخلى الدول المتقدمة عن سياسات الدعم ، وبذلك يكون البديل المتاح هو المساعدات التعويضية الدولية .

وتقدر بعض الدراسات الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية بحوالى ٦٦٤ مليون دولار أمريكى ويمكن الاعتماد على هذه التقديرات كأساس للمطالبة بمساعدات تعويضية دولية وفقاً لما تم الاتفاق عليه في دورة أوجاوى .

ومن الضروري أن تعمل الدولة على الحفاظ على مستوى الاستثمارات بتعديل الميزانية المحلية وتخفيض بنود الانفاق الجارى الأخرى أو توجيه القروض والمساعدات المتاحة لأغراض التعديلات الهيكلية للمساعدة في تحقيق هذا الهدف .

وتقترح الدراسة قيام الدول المستوردة للحبوب بالاحتفاظ بمخزون طوارئ من الحبوب لمواجهة ظروف إنخفاض شديد في العرض العالمى أو المحلى . ويفيد فى هذا

الصدد أيضاً الاستفادة من أسواق العقود الآجلة أو العمل على إحياء العمل بالاتفاقيات السلعية الدولية .

ومن البدائل المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة الآثار الناجمة عن تحرير التجارة الزراعية أن تزيد من حجم تعاملها التجارى مع الدول النامية الأخرى . ولتحقيق ذلك يمكن إقامة نظام عالمى أو اقليمى للتفضيلات التجارية وكذلك إقامة نظام عالمى للمعلومات حول تمويل التجارة .

ومن الواضح أن أفضل البدائل المتاحة هى العمل نحو إقامة جماعة اقتصادية عربية وإرساء خطوات التكامل المرحلى وأدواته المناسبة . وفى ظل هذه الجماعة يمكن للدول العربية أن تتعامل مع الكتل الاقتصادية الأخرى فى العالم وتوفر لنفسها درجة أعلى من الأمان فى وجه المخاطر الناجمة عن تحرير التجارة العالمية .

الباب الأول
إستشراق الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الدولية
على الزراعة العربية

الباب الأول

إستشراف الآثار الإقتصادية لتحرير التجارة الدولية على الزراعة العربية

مقدمة

تتفاوت السياسات التجارية الدولية فى إستنادها إلى أسس فلسفية بديلة متفاوتة بيناً، فعلى حين يعد البعض منها تجسيداً وترجمة لمبادئ الفيزيوقراطية والتي تتمثل فى الأيديولوجية " دعه يعمل دعه يمر " فان منها ماينتمى الى الأخذ بمبادئ التوقع والانعزال وفرض القيود على التبادل الدولى ، وبعبارة أخرى فان سياسات التجارة الدولية تتفاوت بين طرفى نقيض يتمثل أولاهما فى الحرية التجارية فى حين يتمثل الآخر فى الحماية وتقييد التجارة ولكل من أنصار هذين المذهبين حججه وأسانيده المنطقية والتي يسوقها للتدليل على سلامة موقفه وصحة إختياره ، فبالنسبة لأنصار الحرية التجارية فانهم يرون أن الأخذ بذلك المبدأ سيترتب عليه معظمه صافى الناتج الاجتماعى العالمى والمترب على تحقيق الاستفادة القصوى من التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على النطاق العالمى ، على حين يكيلون الاتهام لمبدأ الحماية على أساس أن القيود والعراقيل التى تعترض التجارة الدولية يترتب عليها عدم التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ، هذا فضلاً عن حرمان المستهلك من مستوى معيشى أفضل حيث أنه يتحمل فى النهاية عبء الحماية والحد من حرية التجارة .

أما الفريق الآخر الذى يناصر الحماية فانه يبرر ذلك بأن مثل هذه السياسات لها ما يبررها إذا ماكانت الحماية موقوته ومقبولة بحيث تتيح إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية على النطاق القطرى بما يترتب عليه معظمه صافى الناتج الاجتماعى لذلك

القطر والذي ماكان ميسوراً تحقيقه فى ظل الحرية التجارية ، كما أنه فى ظل الأخذ بسياسات فرض الرقابة على النقد الأجنبى - بعد إنهيار نظام الذهب - فان الأخذ بمبادئ الحماية هو السبيل الوحيد لتوفير احتياجات المجتمع من مختلف المجموعات السلعية المستوردة على أساس الأهم فالأقل أهمية ، وبعبارة أخرى فان الأخذ بسياسات الحماية التجارية هو السبيل الوحيد للتخصيص الأمثل لحصيلة المجتمع من النقد الأجنبى إستيفاء لاحتياجاته ومتطلباته من مختلف مجموعات الواردات السلعية ، وفى ظل عدم كفاية حصيلة المجتمع من النقد الأجنبى فليس من الممكن إطلاق الحبل على القارب للتجارة الدولية دون ما أخطار تحقيق بالمتغيرات الاقتصادية الاساسية - كصافى الناتج القومى وسعر الصرف ومستوى العمالة والاستثمار والأسعار والأجور - مما يتعارض وسياسات تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادى .

ولقد شهد العالم على مر التاريخ فترات إتسمت سياسات التبادل الدولى فيها باستنادها الى مبادئ الحرية التجارية وذلك منذ القرون الوسطى وعلى مر الحقبات الزمنية لمذاهب الفيزيوقراطيه والتجارين والكلاسيك ^(١) حيث قام دافيد ريكارد ببلورة ذلك الفكر فى نظريته للميزة النسبية كأساس للتبادل الدولى ، ولقد إستمر ذلك الفكر سائدا لسياسات التبادل الدولى حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما أدخل فردريك ليست تعديلاته على نظرية ريكاردو للميزة النسبية بافتراض الحماية الموقوته للصناعة فى مرحلة الطفولة حتى يتسنى عبور الفجوة التنموية بين المجتمعات التى حققت التقدم الاقتصادى ونظيرتها التى مازالت فى بداية مرحلة الانطلاق .

(١) يمكن القول أن الكشف الجغرافية التى شهدتها العصور الوسطى فى أعقاب عصر النهضة الأوروبى قد إستهدفت إتاحة فرصاً أوسع لاتباع سياسات الحرية التجارية فى التبادل الدولى إذ إستهدفت تلك الكشف فى المقام الأول إيجاد طريق بديل لمواصلات أوروبا مع الشرق الأقصى تفادياً لإرتفاع ضرائب التجارة العابرة التى فرضتها السلطات المهيمنة على المواصلات بالشرق الاوسط والبحر المتوسط ، ولقد أسفرت تلك الكشف عن قارات العالم الجديد (الأمريكتين) وكذا الاتصال بالشرق الأقصى بالدوران حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح .

ولقد أسفرت الحرب العالمية الأولى وماتبعتها من لجوء الدول الصناعية الى تعقيم الذهب - تفادياً لانتشار البطالة وتدهور مستويات الأسعار والأجور وتدنى مستويات الانتاج - مع إستحكام تآزم الموقف الإقتصادي العالمى أن حل الكساد العالمى الأعظم حيث إشتدت وطأته وامتدت خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٤ مما إضطرت معه مختلف دول العالم الى الخروج عن نظام الذهب ، ولقد تبنى عدد محدود منها حرية سعر الصرف مما ترتب عليه القاء تبعه إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات إذا ما أصابه الاختلال الى تغيير سعر الصرف صعوداً أو هبوطاً ، أما الدول الصناعية المتقدمة فقد لجأت الى إنشاء مال موازنة الصرف وأجازت لبنوكها المركزية مباشرة بيع وشراء النقد الأجنبى للحفاظ على سعر صرف عملاتها بالنسبة لبعضها البعض وتلافى التقلبات الطارئة فيها وتحقيق القدر الأكبر من الاستقرار لها ، أما الغالبية العظمى من دول العالم فقد إنتهجت سياسات تستند الى فرض الرقابة على النقد الأجنبى وأوكلت لبنوكها المركزية مباشرة تلك السلطات بغية تحقيق الاستقرار لأسعار صرف عملاتها والاشراف على موارد المجتمع من النقد الأجنبى وإستخدامه فى تمويل التجارة الخارجية ، ومنذ ذلك الحين والأخذ بمبدأ إستناد سياسات التبادل الدولى الى الحماية فى إتساع مطرد .

شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية إزدياد الاتجاه نحو تقييد حرية التبادل الدولى ، ويعزى ذلك الى إعتبارين أساسيين ، يتمثل أولاهما فى إزدياد الأخذ بالنظام الشمولى والتخطيط المركزى وإحكام سيطرة الدولة على الإقتصاد القومى ، ومن ثم إنفراد الدولة بممارسة أنشطة التبادل الدولى مع السماح للقطاع الخاص فى أحوال معينة بمباشرة النشاط التصديرى فى أضيق الحدود ، ولم يقتصر انفراد الدولة بممارسة التبادل الدولى على دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتى السابق - والتي كونت فيما بعد الحرب وحتى أواخر الثمانينات ما كان يعرف بالكتلة الشرقية - بل إن ذلك إنسحب أيضاً الى العديد من الدول حديثة الاستقلال التى إختارت الاشتراكية ايدولوجية للتنظيم الاقتصادى والاجتماعى ومركزية التخطيط اسلوباً لتحقيق معدلات متزايدة من التنمية الاقتصادية ، أما الاعتبار الثانى فيتمثل فى إزدياد اتجاه دول العالم الثالث نحو التحرر من الاستعمار

العسكري التقليدي للدول الأوروبية والذي يعتبر السمة المميزة لحقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الراهن ، إذ ترتب على استقلال المستعمرات الأوروبية فى أفريقيا وآسيا والعالم العربى أن أصبح لكل منها نظامها النقدي والمالى المستقل عن نظيرتها فى الدول الأوروبية المستعمرة ، وعانت الأغلبية الساحقة منها من اختلال موازين مدفوعاتها وإضطرت فى كثير من الأحيان الى فرض القيود على قطاعات التبادل الدولى لبنياتها الاقتصادية ، بل والى المغالاة التى ترقى فى كثير من الأحيان الى مستوى الحظر فى فرض تلك القيود .

ومن ناحية أخرى شهد تطور سياسات التبادل الدولى أشكالاً وأساليباً متعددة للأخذ بمبادئ الحماية التجارية . وتعد إتفاقيات الدفع والتبادل الدولى نموذجاً لتلك الأساليب حيث تتفق دولتان على قائمة السلع المسموح بتبادلها فيما بينها فى خلال فترة زمنية محددة وبشرط ألايتجاوز الجانب الدائن والمدين لطرفى الاتفاقية حداً معيناً ، بل ان هذه الإتفاقيات قد تطورت لتنص على قيود وكمية من سلع معينة لايجوز تجاوز تبادلها . ويترتب على إنتشار الأخذ باتفاقيات الدفع الاخلال بالتركيب التنافسى للسوق العالمى مما يدفع به فى كثير من الأحيان بعيداً عن الأسواق كاملة التنافس ، كما قد يترتب عليها اتخاذ التجارة الدولية مسارات غير قويمة تتمثل فى قيام أحد الأطراف باعادة تصدير ما قام باستيراده من السلع من الطرف الآخر . وعلى سبيل المثال فقد حفلت الستينيات من القرن الحالى بشواهد متعددة على قيام دول الكتلة الشرقية باعادة تصدير الأقطان المصرية طويلة التيلة الى دول العالم الأخرى وعلى الأخص أوروبا الغربية ، ويعتبر قيام الدول بفرض التعريفات الجمركية من أقدم قيود الحماية التجارية التى استخدمتها مختلف دول العالم وان كانت فى الأصل فرضت لتعزيز موارد الخزانة العامة ، ولقد تفانت الدول فى مغالاتها فى تعريفاتها الجمركية لتوازى ضعف وربما عدة أضعاف تكلفة استيراد السلعة ، وهى بهذا الشكل تكاد أن ترقى الى قيد يحظر إستيراد سلع معينة بذاتها ، والتعريفات الجمركية أما تفرض كنسبة مئوية ثابتة من تكلفة الاستيراد ، إلا أن دول أوروبا الغربية قد تبنت معدلات متغيرة للتعريفات الجمركية فيما يعرف بالاسعار المرجعية ، وهى

مستويات سعرية تضمن رفع تكلفة الاستيراد الى المستوى الذى حددته إدارة السوق الأوروبية المشتركة لمنتجى نفس السلعة بالدول الأعضاء ، ومن ثم فان السوق الأوروبية المشتركة قد تلاشت التنافس السعري بين وارداتها ونتاجها المحلى من مختلف السلع ، ونادراً ما تقوم دول العالم بفرض ضرائب جمركية على صادراتها السلعية ، بل على العكس من ذلك فانها غالباً ماتشجع المصدرين بتقرير الدعم لصادراتهم السلعية ، وتفيد البيانات المتوافرة عن توسع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في دعم صادراتها الزراعية من الغلال ومنتجات الألبان واللحوم وغيرها من السلع الزراعية حتى تتيح لمصدريها قدرة تنافسية أشد وأقوى فى مواجهة مصدري الدول الأخرى التى لاتتبع تلك الأساليب ، وعلى الجانب الآخر فان دول العالم قد تقرر دعماً غير مباشر لصادراتها كما كان الحال فى بداية الخمسينيات عندما سمحت السلطات النقدية لمصدري الاقطان المصرية من الصفقات المسددة بالدولار والمارك والاسترليني بالتصرف فى شطر من حصيلتهم التصديرية فى السوق الحر ^(١) فيما عرف باسم " علاوة حق الاستيراد " ^(٢) ، كما قد تلجأ الدول فى سبيل تعزيز صادراتها بتقديم القروض والتسهيلات للمستوردين الاجانب بشروط ميسرة مما يحفزهم الى تفضيل بولة على الأخرى لاستيفاء إحتياجاتهم من السلع المستوردة .

وتعتبر القيود الكمية نوعاً آخر من قيود الحماية التجارية ، والقيود الكمية تعتبر قيد أقسى وأشد وطأة من التعريفة الجمركية حيث يتم السماح باستيراد و/أو تصدير كميات محددة من السلع موضع الاعتبار ، ويتم فرض نظام الحصص أما على أساس سنوى أو موسمى ، ووفقاً للحصة السنوية تتحدد المقادير المسموح باستيرادها و/أو تصديرها خلال فترة زمنية قدرها عام ، أما بالنسبة للحصص الموسمية فيتم السماح باستيراد و/أو

(١) ترتب على الدعم غير المباشر للصادرات القطنية المسددة بعملات محددة أنماطاً غير مرغوبة فى التجارة ، فهى قد حفزت المصدرين للإتجار والمضاربة فى النقد الأجنبى ، كما أتاحت أسعاراً متفاوتة لنفس السلعة بين الصفقات المسددة بالعملات المتمتعة بعلاوة حق الاستيراد فى مقابل العملات الأخرى .

(٢) Entitlement Account.

تصدير السلعة خلال فترة زمنية معينة خلال العام ، ولقد تبنت السوق الأوروبية المشتركة أسلوب تحديد إستيراد الحصص الموسمية للخضر والفاكهة سريعة العطب خلال فترات معينة من السنة لايتيسر فيها لمنتجى الدول الأعضاء مباشرة الانتاج ، كما قد يتم فرض نظام الحصص على أساس اجمالى يسمح لمختلف دول العالم بالتنافس فيما بينها فى حدود الحصص المقررة ، كما قد يتم تقسيم الحصص الاجمالية الي حصص جزئية يخصص كل منها لدولة من الدول الموردة ، وثمة قيود تشريعية أخرى قد يلجأ اليها أصحاب القرار فى السياسات التجارية الدولية ، وتتمثل فى السماح بالاستيراد و/ أو التصدير من عدمه، وهو مايتحتم معه على القائمين بأعمال التصدير والاستيراد من استخراج تراخيص تتيح له مباشرة نشاطهم ، وعادة ماتدخل ظروف وملابسات شتى فى السماح بتراخيص الاستيراد و / أو التصدير منها على سبيل المثال مدى توافر النقد الأجنبى ومستويات الأسعار المحلية ومدى توافر فائض من الانتاج المحلى ومدى الحاح فرض الحماية للصناعات والانتاج المحلى .

ولقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين انهيار العديد من الاتفاقيات التى كانت تنظم تداول السلع الزراعية على النطاق العالمى ، ويعد أبرز مثال على ذلك فشل الدول الأعضاء فى تجديد اتفاقية القمح الدولية .

ففى خلال السبعينيات عجزت هذه الدول عن تحديد مستويات سعرية دنيا تلتزم بها الدول المصدرة ومستويات سعرية قصوى تلتزم بها الدول المستوردة ، ومن ثم تحديد حدين أقصى وأدنى لالتزامات كل من الطرفين ، وعلى النقيض من ذلك شهدت هذه الحقبة اتجاهاً متزايداً نحو الأخذ بأسلوب التكتلات الاقتصادية الدولية كأسلوب لإتاحة الحرية التجارية داخل نطاق جغرافى معين ، فظهر إتفاق البندلكس فى أواخر الأربعينات واتحاد القمح والصلب الاوروبى فى بداية الخمسينات ، كما تم توقيع معاهدة روما لإقامة السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٨ ، ومن ناحية أخرى وقعت سبعة من الدول الأوروبية اتفاقية التجارة الحرة كما أقامت دول الكتلة الشرقية تكتلاً اقتصادياً عرف بالكوميكون ، كما

السداد ، ولقد تعددت وتنوعت الأساليب التي تضمنتها تلك البرامج لتشمل مختلف جوانب الاقتصاد القومي ولتنسجم مع إعادة هيكليته وفقاً لما يعرف " باقتصاد السوق " والذي لا يعد ان يكون اعادة تنظيم الاقتصاد القومي على أسس رأسمالية يطلق فيها العنان لقوى العرض والطلب لتحديد الأسعار ومن ثم اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية مع الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى الى اقصى قدر ممكن ، وعلى حين تشتمل برامج الإصلاح الاقتصادى على تحرير سعر الصرف وكفاية الدولة عن التمويل بالعجز وإلغاء الدعم لكل من السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج ورفع معدلات الفائدة وفرض السقوف الإنتمانية ، هذا بالإضافة الى ما تتضمنه تلك البرامج من تحرير التجارة الخارجية وإطلاق يد القطاع الخاص لمباشرتها استيراداً وتصديراً وتخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود الكمية ، ورفع أسعار خدمات البنية الأساسية وعلى الأخص الطاقة والوقود ومشتقاته والحد من إتمادات الموازنة للخدمات التعليمية فيما فوق التعليم الأساسى وكذلك للخدمات الصحية لغير الأوبئة والأمراض المتوطنة وكف يد الدولة عن التدخل فى تحديد التركيب المحصولى للأراضى المزروعة وإلغاء دور الدولة فى مباشرة تسويق الانتجة الزراعية وكف يد الدولة عن التداول والاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى وغيرها من المدخلات الزراعية ، هذا فضلاً عن التخصصية ^(١) والتصرف بالبيع فى منشآت ومؤسسات القطاع العام والسماح للقطاع الخاص بمباشرة كافة الأنشطة الخدمية والانتاجية التى كانت قاصرة على القطاع العام كما هو الحال فى خدمات البنية الأساسية كتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وتوفير خدمات الاتصالات ومباشرة الأعمال المصرفية والتأمين ، وبديهى أن يترتب على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بما تضمنته من سياسات وأساليب آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة تؤدى الى مزيد من تعذر فرض القيود على التبادل الدولى مما يحد من قدرة الدولة على حماية صناعاتها المحلية وكذا مختلف قطاعات الإقتصاد القومى .

(١) Privitization

اتجهت كتل جغرافية أخرى الى اقامة تكتلات اقتصادية كما هو الحال فى الناقتا بأمريكا الشمالية وسوق جنوب شرقى آسيا والسوق الافريقية والسوق العربية المشتركة .

ولقد بذلت الأمم المتحدة ممثلة فى مؤسساتها الاقتصادية محاولات مستمرة للحد من من المغالاة فى الحماية التجارية ، ولقد قامت بعقد سبع جولات للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، ولقد اسفرت تلك الجولات عن الاتفاق العام للتعريف الجمركية والتجارة (الجات) ، وقد بدأت الجولة الثامنة - أى جولة أوجواى - فى سبتمبر ١٩٨٦ ، وأجمعت تلك الجولات على تحقيق هدف واحد يتمثل فى تشجيع النمو والتنمية عن طريق إزالة التشوهات التى حاقت بالتجارة الدولية ، وذلك بإقامة نظام تجارى متعدد الأطراف ترى الامم المتحدة بأنه سيكون أكثر استقراراً ، وبينما ركزت الجولات الست الأولى على خفض معدلات التعريف الجمركية مضت جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) الى تحقيق هدف أكثر عمقاً يتمثل فى معالجة الحواجز غير الجمركية أما دورة أوجواى فتعالج مجالات جديدة كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار وثيق الصلة بالتجارة ، ولقد كان من المقرر اختتامها باجتماع وزارى فى بروكسل فى ديسمبر ١٩٩٠ ، إلا أنه مع المصاعب المتعددة والعميقة لم يتيسر اتمامها فى التوقيت المقرر ، مما ترتب عليه تأجيل مباحثات بروكسل وان كان قد تم فى بداية ١٩٩١ التوصل الى أساس لاستئنافها مما أحيأ الأمل فى امكان التوصل الي ختام ناجح للدورة .

ونظراً لما إتسمت به العقود الأخيرة من القرن العشرين من إزدياد مديونية دول العالم الثالث باستثناء النمرور الآسيوية وبعض الدول المصدرة للنفط - الى الدرجة التى عجزت معها حصيلتها من النقد الأجنبى عن تخصيص حصة كافية لمقابلة سداد الأقساط المستحقة على قروضها وفوائدها مما إضطرت معه الى طلب معونة صندوق النقد الدولى لإعادة جدول القروض وتخفيف وطأة فوائدها المتجمعة ، ولقد إنتهز الصندوق الفرصة لفرض شروطه من ضرورة الانصياع للإلتزام بتنفيذ ما أطلق عليه " برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى " مقابل السماح باعادة جدولة القروض وتخفيف وطأة

وبدأ القلق يساور العديد من الاقطار العربية ، إذ قد تسفر تلك الاجراءات عن تغيير فرصها التصديرية كما قد يفتح الباب على مصراعيه للتوسع فى الاستيراد ، مما يؤدي الى خلق مشاكل معقدة عليها أن تواجهها سواء على المستوى النقدى أو الاقتصادى ، أو قد يترتب على هذه الاجراءات إزدياد المشاكل التى تعانيتها موازين مدفوعات تلك الدول ، ومن ثم إزدياد الضغوط التى يعانى منها أسعار صرف عملاتها ، كما قد تعجز تلك الدول عن توفير الحماية لقطاعاتها الناشئة والمبشرة وعلى الاخص قطاعات الصناعة والتشييد مما يؤدي الى و /أو تلك القطاعات فى مراحل الطفولة ، هذا بالإضافة الى ماتفرضه تلك الاساليب من قيود شديدة الوطأة على التنمية الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى فان المزيد من تحرير التبادل الدولى قد يؤدي الى ضيق الفرص التصديرية للدول العربية ومن ثم الاضرار بقطاعاتها التقليدية وعلى الأخص القطاعات الزراعية مما يعرض قواعدها الانتاجية الزراعية لأضرار وخيمة ، ويدهى أن تزداد حدة الأضرار التى ينتظر أن تتعرض لها الاقتصادات العربية وقطاعاتها الزراعية فيما لومارست الدول المتقدمة سياسات تؤدي الى تعقيم الاساليب التى تم الاتفاق عليها عالمياً لتحرير التجارة الدولية ، فيما لو مارست الدول المتقدمة سياسات جمائية مستترة بعد الاتفاق على تحرير التجارة الدولية ، ففي مثل هذه الاحوال فان الاخطار المحدقة بالاقتصادات العربية وقطاعاتها الزراعية ينتظر أن تتفاقم مما ينعكس سلباً على مستويات المعيشة وصافى الناتج المحلى ومستويات الاجور والعمالة والاستثمار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الاساسية .

ولقد ترتب على إنهاء الكتلة الشرقية وتفكك أوصال الاتحاد السوفيتى فى أواخر الثمانينات أن إشتطرت المؤسسات الدولية والغربية باشراف الولايات المتحدة الامريكية على تلك الدول الأخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بما فيها تحرير التجارة الدولية حتى تساندها فى التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها ، ولقد ترتب على تحول دول الكتلة الشرقية من الاقتصاد الشمولى ومركزية التخطيط الالزامية الى آخر يعتمد على إقتصاد السوق وعلى آلياته فى تخصيص الموارد الاقتصادية ظهور العديد من المشاكل المعقدة والتى لازالت تعانى تلك الدول منها حتى الآن ، على أن

إستكمال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى سيؤدى الى تهميش دور الدولة فى تخطيط وتنفيذ سياسات التبادل الدولى حيث تلعب آليات السوق الدور الرئيسى فى هذا المضمار .

وتتضمن الدراسة فى هذا الصدد خمس أبواب رئيسية فضلاً عن المقدمة والموجز والخاتمة والملاحق ، ولقد خصص الباب الثانى لاستعراض وتنفيذ السياسات التجارية الدولية بين الحرية والحماية مبرزاً تلازم إزدياد النزعات الحمائية مع انهيار نظام الذهب كنظام نقدى عالمى ، وكذا إزدياد الأخذ بأسلوب التكتلات الاقتصادية الدولية كأساس لمباشرة سياسات الحرية التجارية محدودة النطاق الجغرافى ، أما الباب الثالث فيتناول إزدياد تكثيف الجهود الدولية الاختيارية لتحرير التجارة الدولية . كما هو الحال فى مفاوضات الأمم المتحدة بوحى من الولايات المتحدة الامريكية ، أما الباب الرابع فقد تناول جهود الولايات المتحدة والمؤسسات التمويلية والنقدية الدولية لتحرير التجارة الدولية قسراً كما هو الحال فى دول العالم الثالث ودول الكتلة الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى والتحولت السياسية واسعة النطاق فى أوروبا الشرقية ، حيث إشتربت المؤسسات التمويلية الدولية والدول الغربية الأخذ بأساليب تحرير التجارة الدولية كشرط لإعادة جدولة الديون وتقديم الدعم والعون السلعى والمالى لمعاونة تلك الدول على تخطى المشاكل الاقتصادية والمالية التى تواجهها .

ولقد تم إستعراض التجارة الدولية الزراعية العربية فى الباب الخامس ، حيث تم إستعراض ومناقشة كل من الصادرات والواردات الزراعية وفقاً لمستوياتها التصنيعية ، وكذا الاسواق الرئيسية لكل من الواردات والصادرات الزراعية العربية ، كما إختتم الباب بتنفيذ وإستعراض السياسات العربية الزراعية الدولية ، ولقد خصص الباب السادس للأثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية على دول العالم الثالث فى حين تناول الباب السابع لاستشراف الآثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية على دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، على حين تم إستعراض ومناقشة السياسات الوقائية

التي يمكن تخطيطها وتنفيذها لتخفيف حدة الأضرار التي قد تترتب على تحرير التجارة
في الباب الثامن .

الباب الثانى
السياسات التجارية الدولية
بين
الحرية والحماية

الباب الثانى

٢ - السياسات التجارية الدولية بين الحرية والحماية

١-٢ إستناد سياسات حرية التجارة الى نظرية الميزة النسبية :

يقوم التفسير الكلاسيكى للتجارة الدولية على مبدأ الميزة النسبية الذى قدمه الاقتصادى الانجليزى ديفيد ريكاردو فى سنة ١٨١٧ ، ويرى ريكاردو ان أساس التجارة الدولية انما يوجد فى تلك الاختلافات بين الدول فى الميزة النسبية لتكلفة انتاج السلع ، فمثلاً ، قد يكون لأحد الدول الميزة المطلقة على دول أخرى من حيث تكاليف انتاج كل السلع ولكن قد يكون لها ميزة نسبية فى إنتاج بعض السلع أكثر من الأخرى ، أوضح ريكاردو أنه من الأفضل لكل دولة أن تتخصص فى إنتاج تلك السلع التى يكون لها فيها ميزة نسبية على ماعداها من حيث تكلفة الانتاج ، أى تلك التى يكون فيها أكثر كفاءة نسبياً ، وان تقوم بتصديرها مقابل سلع تكون تكلفتها النسبية أكثر ارتفاعاً ، وهذا التبادل التجارى ، والذى يقود بالضرورة الى التخصصية الدولية ، سوف يعود بالفائدة على كل الدول المشتركة فى التبادل التجارى ، وكانت هذه النظرية ومازالت هى الفلسفة الرئيسية التى تعتمد عليها الدعوة الى حرية التجارة ، وفى الحقيقة أن مبدأ حرية التجارة والدعوة إليها قد ظهر قبل طرح هذه النظرية بفترة طويلة ، ومنبع هذه الدعوة جاء من صلب الفكر الرأسمالى الداعى الى المبدأ العام للحرية الاقتصادية بين الافراد والمجتمعات ، وكان آدم اسميث أول من حاول أن يقدم برهاناً نظرياً يدعم به هذا الرأى ، وذلك بتوضيح المنفعة الناجمة من حرية التجارة لكل الأمم ، وقد كان ذلك فى نظريته " الميزة المطلقة " والتى تم إنتقادها وتطويرها الى نظرية " الميزة النسبية " لاحقاً بواسطة ريكاردو .

أثبت مدخل الميزة النسبية (التكلفة النسبية) لنظرية التجارة الدولية ان التبادل التجارى يكون مفيداً لكل البلاد المشاركة فى التجارة ، إلا أنه لم يفسر السبب وراء اختلاف التكلفة النسبية بين الدول ، ولتفسير ذلك قدم الاقتصادى برتل اولين (١٩٣٥)

نظريته المشهورة ، نظرية (هكشر - أولين) ، والتي تعزى قيام التجارة الدولية لعاملين أساسيين هما اختلاف وفرة الموارد المتاحة لكل بلد والاختلاف فى كثافة عوامل الإنتاج فى انتاج السلع المختلفة - فمن الملاحظ أن الدول تختلف إختلافاً كبيراً فى حظها من الموارد ، فبعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا تمتلك أراضى شاسعة ، وبعض الدول الأخرى مثل دول الخليج العربى تمتلك مخزونات كبيرة من المواد البترولية ودول أخرى تمتلك وفرة فى عنصر العمل وهكذا ، ويستتبع هذه الإختلافات فى الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج إختلافات فى الأسعار النسبية لتلك العوامل ، كما يلاحظ ان السلع تختلف فيما بينها فى كثافة استعمالها لعوامل الإنتاج ، فانتاج بعض السلع يستلزم كمية كبيرة من العمل مقارنة برأس المال ، بينما تستلزم سلع أخرى كمية كبيرة من رأس المال مقارنة بالعمل وهكذا ، وبالتالي يكون هناك سلع كثيفة العمل و سلع أخرى كثيفة رأس المال ، يؤدي هذا الاختلاف فى وفرة الموارد وكثافة استعمال تلك الموارد لانتاج السلع الى وجود اختلافات فى التكاليف النسبية للإنتاج بين البلدان بحيث يمكن انتاج احدى السلع فى دولة ما بتكلفة نسبية أقل مما فى غيرها ، وبالتالي يكون سعرها منخفضاً نسبياً عن الأسعار السائدة فى أماكن أخرى من العالم .

إذن وببساطة فان النظرية السائدة للتجارة الدولية تعزى قيام التجارة الى وجود اختلافات فيما بين الدول فى درجة الوفرة النسبية لعناصر الانتاج من ناحية ، والى وجود اختلافات فى درجة كثافة استعمال هذه العناصر لانتاج السلع المختلفة ، مما يقود فى النهاية الى وجود اختلاف فى التكاليف النسبية بين البلدان ، على ضوء ذلك أوضحت النظرية أن أى دولة تقوم بتصدير منتجات تشتمل على نسبة عالية من عامل أو عوامل الانتاج المتوافرة لديها بكثرة نسبياً ، بينما تستورد منتجات تحوي نسبة عالية من عامل أو عوامل الانتاج النادرة لديها نسبياً ، تلى هذه النظرية عدد كبير من النظريات التى حاولت ان تفسر انماط التجارة الدولية المتجددة ، وبالرغم من الاختلافات والتعديلات التى

أحدثتها هذه النظريات^(١) ، إلا أن مبدأ الميزة النسبية بقى الركيزة الأساسية لتفسير قيام التجارة الدولية وتحليل المنافع الناجمة عنها .

خلصت النظرية السائدة للتجارة الدولية الى ان أى السلع يجب تصديرها واستيرادها يتحدد حسب قانون الميزة النسبية ، بينما يتم التبادل الفعلى لتلك السلع حسب قانون الطلب المتبادل ، وعلى ضوء ماسبق ، فقد نادى الداعون الى حرية التجارة بضرورة تحرير التجارة بين دول العالم ، وذلك إستناداً الى حجة ان التجارة أداة لدفع النمو فى العالم أجمع وزيادة رفاهية كل سكانه ، وهى بالتالى أفضل من الإنغلاق والاكتفاء الذاتى ، ويبدو أن هناك إتفاق واسع حول هذا الأمر ، إلا أنه يبقى التساؤل عما إذا كانت التجارة الحرة أفضل من التجارة المقيدة (الحماية) ، وفى هذا الصدد فقد اختلف الاقتصاديون حول ذلك إختلافاً كبيراً .

٢-٢ الدعوة الى الحماية :

يرى كثير من الاقتصاديين ان التجارة المقيدة ، ولظروف معينة ، تكون أفضل من التجارة الحرة بالنسبة لبعض الدول ، ويعتقد أولئك أن تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول النامية ناتج عن علاقتها مع الدول الصناعية ، حيث تعتمد الدول النامية على تصدير المواد الأولية وإستيراد المواد المصنعة ، وهذه العلاقة تؤدى حتماً الى التدهور المستمر فى شروط التجارة للدول النامية فى المدى البعيد والى التذبذب الكبير فى تجارتها الخارجية مما يؤثر سلباً على النمو فيها ، وعليه فان نمط التخصص الدولى وإتباع قاعدة الميزة النسبية ، والذى يقود الدول النامية الى انتاج السلع الأولية ، لايفى باحتياجات التنمية بل ويتعارض معها ، ومن أشهر الاقتصاديين الذين تبنوا هذه الفكرة هم بريبيش وسنجر ونيركس وميردال، ولقد إعتد الداعون الى الحماية على عدد من الحجج ، والى يمكن تلخيصها فى التدهور المستمر فى الطلب العالمى على المواد الأولية المصدرة من الدول النامية نتيجة

(١) لمزيد من التفاصيل حول تلك النظريات راجع Lindert, International Economics,

للتقدم التكنولوجى والذى أدى الى اكتشاف بدائل مصنعة منافسة للمواد الأولية ، وكذلك بسبب الطلب غير المرن لتلك المواد فى البلاد الصناعية ، كل هذه الأوضاع من شأنها خلق تدهور مستمر فى معدلات التبادل التجارى للبلاد النامية ، ولقد دعمت هذه الحجج مجموعة من الدراسات التطبيقية والتي أشارت الى وجود تدهور مستمر فى شروط التبادل التجارى بالنسبة للسلع الأولية مقابل السلع المصنعة ، كما أشارت الدراسات الأخرى الى التذبذب الكبير فى عائدات الصادرات من الدول النامية وأثره السلبى على إقتصادياتها ، ولقد قوبلت هذه الحجج والملاحظات بردة فعل معاكسة من دعاة حرية التجارة ، حيث أبرزت مجموعة من الدراسات بطلان حجة التدهور المستمر فى شروط التبادل التجارى للدول النامية ^(١) وكذلك حاولت ان تنفى وجود أى أثر سلبى لتذبذب صادرات تلك الدول على إقتصادياتها ^(٢) ، وعليه أصبح محور الخلاف فى الأمر يتمثل فى تقديم الدليل الواقعى القاطع ، والذى يمكن ان يختلف إختلافاً كبيراً حسب إختلاف طرق التحليل والافتراضات الزمنية قيد الدراسة ونوعية المعلومات المستعملة ، كما يعتقد بعض الاقتصاديين ان تنمية الدول النامية تكمن فى التصنيع باعتباره المحرك للتنمية ، وذلك بزعم ان القطاع الزراعى متخلف وبطىء الاستجابة والنمو ، ويكون من الأفضل فى هذه الحالة تحويل الموارد والفائض من القطاع الزراعى واستثمارها فى القطاع الصناعى لدفع عجلة التنمية ، ولقد تبلور هذا الرأى فيما يعرف باستراتيجية احلال الواردات ، إذ أن تنمية القطاع الصناعى تعنى بالضرورة استبدال السلع المصنعة المستوردة بأخرى محلية ، وقد أثار هذا الرأى ريدود فعل عنيفة من قبل دعاة حرية التجارة ، إذ قامت مجموعة من الدراسات خاصة تلك التى نظمت بواسطة المكتب القومى للبحوث الاقتصادية ^(٣) بمحاولة تقديم نماذج عملية

(١) الملخص مختصر حول الدراسات المتعلقة بشروط التجارة للدول النامية راجع

Grilli and Yang (1988) , World Bank Economic Review, Vol.2

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع

Macbean and Nguyen (١٩٨٧)Commodity Policies: Problems and Prospects

National Bureau of Economic Research (٣)

لبعض الدول^(١) التي طبقت سياسة احلال الواردات ، وكيف أنها فشلت فى تحقيق النمو الاقتصادى ، حيث أنها أدت الى تحيز كبير من قبل الدولة للقطاع الصناعى على حساب القطاع الزراعى مما أدى الى سوء إستخدام الموارد الإقتصادية بين القطاعات المختلفة بالشكل الذى لا يحقق الاستفادة القصوى منها ، كما وان تدخل الدولة السافر فى التجارة الخارجية أفقد تلك الدول فرص وعائد الاشتراك فيها .

إضافة الى ذلك فقد نشرت مجموعة من الدراسات تؤكد الاستجابة الايجابية للقطاع الزراعى للأسعار والحوافز وإمكانية الإستفادة من الميزة النسبية الكامنة فيه فى ظل تحرير التجارة ، ومن أشهر الدراسات فى هذا الصدد تلك التى قدمها شولتز وكريشنا ، ولقد استعملت كل هذه الدراسات (فى مجال تقييم سياسات التصنيع بالدول النامية وقدرات القطاع الزراعى) كحجج داعمة لمبدأ حرية التجارة فى الدول النامية .

أما مبدأ حماية الصناعة الناشئة فيستند الى إفتراض أن الدول النامية قد يكون لديها ميزة نسبية فى إنتاج سلعة معينة ولكن لصغر حجم مثل هذه الصناعات وحداثها وقصور المعرفة التكنولوجية قد لا تكون ذات كفاءة فى إستغلال الموارد المتاحة ، إذ تكون تكاليف الانتاج عالية جداً ، وبالتالي لا يمكن إقامتها وتنميتها فى مواجهة المنافسة الأجنبية، ولذلك فقد إتفق على تبرير الحماية فى هذه الحالة لأنها تساعد الدولة النامية على إقامة الصناعة وحمايتها خلال مرحلة " الطفولة " حتى تنمو فى حجمها وتحسن كفاءتها وتكون قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية ، وعند ذلك الوقت يمكن أن تزال الحماية على الصناعة ، وتقوم هذه الدعوة ليس فقط على أمل الإستفادة من مزايا الانتاج الكبير ولكن أيضاً بغرض إكتساب الخبرة وتحقيق العديد من الوفورات للإقتصاد المحلى ، وبالرغم من ان حجة الصناعة الناشئة تعتبر تدخلاً فى حرية التجارة ، إلا أن العديد من الداعين الى حرية التجارة تقبلوا هذه الحجة على أنها تتفق مع المنطق السليم ، حيث أن العائد

(١) من ضمن الدول التى شملتها تلك الدراسات هى مصر والهند وتركيا .

المستقبل المتوقع من نمو الصناعة المعينة يفوق الخسائر الناجمة عن تشويه الأسعار نتيجة الحماية ، ومع ذلك فيثور التساؤل بشأن تحديد أى الصناعات القائمة أولى بمثل هذه الحماية ، كما ان هناك خوف من أن الصناعة الناشئة التى تنال الحماية قد لا تنمو مستقبلاً وتبقى فى طور طفولتها لفترة طويلة أما لعدم كفاءة الإدارة والعمل أو لعدم موافاة هذه الصناعة لصفات الصناعة الناشئة فى المقام الأول ، وبالتالي فإنها تستمر فى الاستفادة من الحماية مؤدية الى خسائر كبيرة على المجتمع دون أى تحسن فى أدائها ، كما ان فرض أى حماية للصناعة المحلية عن طريق التعريفية الجمركية أو الحصص لا يمكن إزالتها بالسهولة بعد فرضها ، وذلك لأن المستفيدين من الحماية عادة ما يلجأون الى خلق تكتل داخل النظام الحاكم لضمان استمرارية الحماية ، إضافة الى أن التعريفية الجمركية المستعملة فى هذه الحالة تخلق مصدراً للدخل للدولة وبالتالي يصعب على الحكومة إزالتها والتضحية بإيراداتها .

وقد قدم باقواتى وكروقر عدد من الدراسات توضح أنواع " التكتل " وأثاره السلبية على التجارة والتنمية ، ويرى بعض الاقتصاديين انه يمكن تحقيق هدف " حماية الصناعة الناشئة " بطريقة أفضل عن طريق الاعانة المباشرة بدلاً عن التعريفية الجمركية ، حيث ان الاعانة المباشرة يمكن ان تقدم نفس الدرجة من الحماية للصناعة ولكنها تمتاز بسهولة إزالتها من جانب الحكومة كما وانها لا تخلق تشوهات فى الأسعار النسبية والإستهلاك المحلى ، ويمثل احتياجات هذه السياسات من اعتمادات مالية الصعوبة الوحيدة التى تواجه تطبيق نظام الاعانة المباشرة بينما تخلق التعريفية إيرادات .

ان النقاش حول الحرية التجارية والحماية مستمرة ومتجددة ، وبالرغم من الموضوعية العلمية المستعملة فيه إلا أنه يبدو أن الأبعاد الفكرية تلعب الدور الرئيسى فى تحديد الآراء والمواقف ، هذا الى جانب أن الواقع الفعلى للدول يشير الى انها تتخذ مواقف وسياسات بين الحرية التجارية والحماية ليس فى الغالب تمشياً وقناعة بالاطروحات المذكورة أعلاه ولكن على أسس وقناعات مختلفة والتى قد تكون فى معظم الاحيان استجابة ورضوخاً

للظروف الاقتصادية المحيطة بها فى فترة معينة .

٢ - ٣ إنهاء نظام الذهب والتوسع فى تبنى سياسات الحماية :

استمرت فترة ميعاد الذهب الكلاسيكى من حوالى عام ١٨٧٠ الى بداية الحرب العالمية الثانية ، وقد تميزت هذه الفترة بتجارة حرة نسبياً وتحركات دولية غير مقيدة لرأس المال ، أما الفترة بين الحرب العالمية الأولى والثانية فقد تميزت بظروف فوضوية فى التجارة الدولية والتمويل الدولى ، إذ تعرض الاقتصاد العالمى لأزمة حادة تمثلت فى الكساد الكبير الذى ترتب عليه خروج العديد من الدول ، أهمها بريطانيا ، من نظام الذهب السائد فى ذلك الوقت ، مما أدى الى ظهور القيود على التجارة الدولية مرة أخرى ، فى غضون هذه الفترة انتشر استعمال التعريفات الجمركية والحصص وضوابط الصرف والرقابة على النقد الأجنبى ، وقد أدى ذلك الى تقليص حجم التجارة الدولية بدرجة كبيرة . وكان لقيام الحرب العالمية الثانية فى بداية الأربعينات وماتبعها من دمار لإقتصاديات الدول المشتركة أثره فى إثارة مخاوف الدول ومبالغتها فى فرض الرقابة والقيود على تحركات السلع ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ، وقد تم ممارسة كل تلك السياسات بغرض تحقيق مصالح الدول المشتركة فى الحرب حتى ولو على حساب الدول الأخرى . عندها شعرت الدول المشتركة فى الحرب ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، بخطورة موقفها وضرورة التنسيق للخروج من مأزق التدهور المستمر لإقتصادياتها .

٢ - ٤ النظام النقدى العالمى ، بريتون - وودز :

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وفى محاولة منهما لمنع تكرار الظروف الفوضوية فى التجارة الدولية والتمويل الدولى التى سادت بعد الحرب العالمية الأولى ، بوضع أساس النظام النقدى لما بعد الحرب العالمية الثانية فى بريتون / وودز فى نيوهامشير فى عام ١٩٤٤ ، ولقد دعا هذا النظام الى إنشاء صندوق النقد الدولى ^(١)

بفرض تنظيم التجارة الدولية والتمويل الدولي ، وذلك عن طريق مراقبة اتباع الدول لمجموعة متفق عليها من القواعد فى تعاملها المتعلق بالتجارة الدولية والتمويل ، وكذلك عن طريق توفير تسهيلات اقتراضية للأقطار التى تواجه مصاعب قصيرة المدى فى موازين مدفوعاتها . وفى هذا النظام يقوم كل قطر عضو بتثبيت عملته بدلالة الذهب أو الدولار ، ويسمح له بالتدخل فى سوق الصرف الأجنبى بحيث يضبط تحرك سعر الصرف فى مدى ١٥ فى المائة أعلى وأدنى من قيمته الإسمية ، ولقد كان الدولار ، وحتى بداية الخمسينات هو عملة التدخل الوحيدة ، ولكن فى أوائل الستينات أضيف إليه عملات معظم الأقطار الصناعية وأصبحت تلك العملات قابلة للتحويل للدولار . ويفترض هذا النظام ان يقوم كل قطر بتمويل العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات من احتياطياته الدولية و/أو الاقتراض لفترات قصيرة من صندوق النقد الدولي ، ولا يسمح بأى معالجة عن طريق تخفيض فى سعر الصرف أو إنكماش محلى أو قيود استيراد .

ولقد ركز صندوق النقد الدولي نشاطه على تصحيح العجز قصير المدى فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء . ولغرض دعم التنمية طويلة المدى أنشأ نظام بريتون وودز البنك الدولي للإنشاء والتعمير وفروعه التى تشمل مؤسسة التمويل الدولي ووكالة التمويل الدولية. عمل نظام بريتون وودز ، من نواحى كثيرة ، كما قصد له وفشل فى أخرى ، وفى هذه الفترة استؤنفت القابلية للتحويل للدولار وكذلك عملات الدول الصناعية الرئيسية ، كما تم عقد عدة جولات فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتى أنشئت بفرض دعم تحرير التجارة الدولية . بهذا التشجيع فككت كثير من الأقطار تدريجياً شبكة قيود التجارة التى وضعت خلال الحرب ، خاصة على السلع الصناعية المتقدمة ، ولكن بقيت الحواجز الجمركية على الصناعات الخفيفة والسلع الزراعية نون تغيير يذكر .

٢- ٥ الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) :

تم إنشاء إتفاقية الجات فى عام ١٩٤٥ كاتفاقية متعددة الأطراف تستهدف تحرير التجارة العالمية . وتتخلص الوظائف الرئيسية للجات فيما يلى :

١- إزالة كافة القيود على التجارة أو أى نوع من التمييز السعوى ، وذلك بوضع المبادئ التى يتعين على الاطراف المتعاقدة مراعاتها والعمل على الموازنة بين التزامات وحقوق هذه الأطراف

٢- تمثل الجات منبراً للتفاوض بين الأطراف المتعاقدة بشأن تحرير التجارة ، إذ تقوم الاتفاقية العامة بوضع الأسس والمبادئ والاجراءات المتعلقة بهذه المفاوضات وتقديم المساندة والعون الضرورى لإنجاح المفاوضات .

٣- فض النزاعات بين الاطراف المتعاقدة .

كذلك توفر الجات بعض الامتيازات والإستثناءات الخاصة بالدول النامية حيث ألزمت الدول المتقدمة بضرورة مساندة الدول النامية عن طريق تخفيض أو الغاء القيود على صادرات الدول النامية . تم عقد عدة دورات للجات تم فيها عقد اتفاقيات جماعية بين الأطراف المتعاقدة ، ولقد أجريت ثمانية جولات من المفاوضات منذ عام ١٩٤٧ ، إبتداءً بجولة جنيف فى عام ١٩٤٧ وانتهاءً بجولة أوجواى والتى مازالت مفاوضاتها جارية . ركزت الست جولات الأولى إهتمامها على تخفيض التعريفات الجمركية ، وركزت الجولة السابعة على القيود غير الجمركية مثل الاغراق والاعانات والمشتروات الحكومية . والسمة الرئيسية لكل تلك الجولات هو إهتمامها بالسلع المصنعة ونصف المصنعة ، أما الجولة الأخيرة فقد وضعت من ضمن اهتماماتها تحرير التجارة فى السلع الزراعية . وعلى الرغم من النجاح الكبير الذى توصف به مفاوضات الجات إلا أن ثمة مجهوداتها كان من نصيب الدول الصناعية ولاتكاد الدول النامية تنال شيئاً ، إذ أن تلك المفاوضات لم تحقق شيئاً يذكر فى مجال تحرير التجارة فى الصناعات الخفيفة والسلع الزراعية ، فقد استمرت الدول الصناعية فى وضع حواجز جمركية وغير جمركية عالية على تلك السلع .

٦-٢ السياسات الحمائية التقليدية فى البلدان الصناعية :

بالرغم من المفاوضات العديدة التى نظمتها الجات فى إطار تحرير التجارة الدولية ،

إلا أن البلدان الصناعية مازالت تطبق مجموعة من الإجراءات التجارية وغير التجارية لحماية قطاعاتها الزراعية والصناعية ، فالسياسات الرئيسية لدعم الزراعة تشمل إجراءات مثل حظر الواردات والحصص ودعم الصادرات والمغالاتة فى التعريفات الجمركية والمعايير الصحية المتعلقة بالحيوانات والنباتات ، كما تشمل أيضاً إجراءات محلية مثل السياسة الزراعية المشتركة فى السوق الأوروبية المشتركة ومشتريات التدخل فى السوق فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك دعم الإنتاج والدعم المباشر للدخل ، أما بالنسبة للسياسات الصناعية فهى تشمل التعريفات القصوى وتصاعد التعريفات ، والرسوم التعويضية ورسوم مكافحة الإغراق والدعوم المحلية . وتمثل المنسوجات والملبوسات والجلود والأحذية أكثر الصناعات حماية فى البلدان الصناعية .

وفى محاولة لتقييم آثار تلك السياسات على الدول النامية أوضحت نتائج دراسة قام بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ان الإجراءات الحمائية التى تستخدمها البلدان الصناعية تؤثر على صادرات الدول النامية بشكل غير مناسب ، وكان أثرها أكثر وضوحاً فى صادرات البلدان حديثة العهد بالتصنيع ، وعلى كل حال ، يبدو ان حماية الزراعة تعد أكثر السياسات تأثيراً على الدول النامية والتى تؤدى الى تقليص القدرة التنافسية للصادرات الزراعية القادمة منها وخفض أسعارها فى السوق العالمى ، ويعتمد الأثر النهائى لهذه التدابير فى الدول النامية على هيكل وحجم القطاع الزراعى فى البلد المعين وعلى درجة اعتماد ذلك البلد على التصدير والاستيراد من السلع الزراعية .

٢-٧ الموجة الحمائية الجديدة فى البلدان الصناعية :

تمكن عدد من الدول النامية خاصة اليابان وبلاد شرق آسيا من ولوج مجال التصنيع فى تصدير السلع المصنعة ومنافسة الدول الصناعية ، وقد نجحت تلك الدول فى منافسة الدول الصناعية ليس فقط فى مجال الصناعات التقليدية فى الدول النامية ذات الكثافة فى عنصر العمل ولكن أيضاً فى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية ، وكان نتيجة لذلك أن إرتفعت معدلات البطالة وتفاقم العجز الخارجى مما أدى الى تباطؤ النمو فى

الدول الصناعية خاصة فى الولايات المتحدة ، والخروج من هذا المأزق لجأت مجموعة من الدول الصناعية الى إستحداث بعض الأساليب والمعاملات التجارية لحماية صناعاتها في مواجهة المنافسة الشرسة القادمة من شرق آسيا ، ولم تلجأ تلك الدول الى إستعمال الأساليب التقليدية فى الحماية مثل الرسوم الجمركية والحصص وذلك لأن بنود اتفاقية التعريفات والتجارة (الجات) تمنع التمييز بين الدول عند فرض الرسوم الجمركية والحصص . وأشهر الأساليب المستحدثة كانت تتم فى شكل اتفاق تجارى تقوم بموجبه الدول المصدرة (اليابان مثلاً) بتخفيض صادراتها الى الدول المستوردة (الولايات المتحدة مثلاً) طوعاً ، وقد سميت هذه السياسة بالتقييد الاختيارى للصادرات ، كما ان هناك إجراءات تقييد أخرى تسمى " ترتيبات التسويق المنظم " ، ولقد أسفرت الحماية الجديدة عن آثار سلبية على الدول النامية ، فبالرغم من أن العبء الأكبر لتلك السياسات قد وقع على اليابان وبلاد شرق آسيا ، إلا أن أثرها إمتد الى الدول النامية الأخرى . وإضافة الى تلك الآثار المباشرة على صادرات الدول النامية ، فقد خلقت هذه السياسات قدراً من عدم اليقين لدى الدول النامية فى امكانية دخولها أسواق الدول الصناعية . ومن المفارقة أن نزعة الحماية الجديدة في الدول الصناعية هذه جاءت وتساعدت فى وقت إتجهت فيه معظم الدول النامية الى تحرير تجارتها وذلك بدفع وضغوط من منظمات التمويل الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتمثل التناقض فى رفع تلك المنظمات راية تحرير التجارة فى الدول النامية من دون إظهار حماس وجدية مماثلة فى مناداتها بإزالة الحماية فى الدول الصناعية ، وعلى كل ما زالت الآمال معلقة على نجاح دورة أوجواى للمفاوضات التجارية لدفع الدول الصناعية الي تحرير التجارة فى السلع الزراعية .

تقوم الدول الصناعية فى الجانب الآخر بتوفير بعض المعاملات التفضيلية لبعض الدول النامية بغرض دعم التنمية فيها . وعلى سبيل المثال تقدم المجموعة الأوربية معاملات تفضيلية لبعض الدول النامية تتمثل فى ثلاثة بنود : أولاً ، المعاملة الخاصة للدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمضمنة فى معاهدة لومى والتي تستفيد منها أربعة دول عربية .

ثانياً ، البروتوكولات التى تعطى مزايا تفضيلية فى دخول أسواق المجموعة الأوربية وتستفيد منها تسعة بلدان عربية . وثالثاً ، النظام المعمم للتفضيلات والذى يقدم تخفيضات أو إزالة التعريفات على صادرات الدول الأقل نمواً (البلدان ذات الدخل المنخفض) وتستفيد من هذا النظام ثلاثة دول عربية .

٢-٨-١ إحلال الواردات والتوجه التصديرى فى الدول النامية :

٢-٨-١-١ أسباب تبني الدول النامية لسياسة إحلال الواردات :

إتبع معظم الدول النامية سياسة إحلال الواردات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتقضى هذه السياسة تقييد التجارة الخارجية بفرض حماية الانتاج المحلى لبدائل الواردات . ولم تكن الحجج الاقتصادية النظرية لدعاة الحماية هى الباعث الوحيد للدول النامية فى تبنيها لسياسة إحلال الواردات ، ولكن هناك أهداف أخرى كثيرة ومبررات تاريخية وسياسية قادت تلك الدول الى تطبيق هذه السياسة . ويمكن تلخيص أهم الأسباب الداعية الى الحماية فى الآتى : أولاً ، سعت البلاد النامية ، وبعد تحقيق استقلالها السياسى من المستعمر فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية الى محاولة تحقيق استقلالها الاقتصادى وذلك باتباع سياسات إحلال الواردات لتقليل إعتماها على الدول المستعمرة . ثانياً ، تمثل التعريفات الجمركية على الواردات مصدر دخل رئيسى للدول النامية خاصة وان نظم الضرائب الأخرى كانت ضعيفة ومحدودة المجال ، كما وانها تستخدم أيضاً بغرض معالجة العجز فى ميزان المدفوعات .

٢-٨-٢ إحلال الواردات والتوجه التصديرى : التجربة والدلالات :

اختلفت النظريات الإقتصادية فى موقفها من حرية التجارة فدعاة الحرية يحبذون اتخاذ موقف أقرب الى التجارة الحرة ، بينما يحبذ دعاة إحلال الواردات الحماية المرحلية المبكرة . وقد تمت عدة محاولات لتقييم أثر السياسة التجارية على الأداء التجارى والتنمية بالدول النامية لتعزيد أو نقض تلك النظريات . وقد اختلفت هذه المحاولات فى نتائجها

ولكن هناك اتفاق عام بينها حول نقطة واحدة وهى ان الزيادة السريعة المتواصلة فى الصادرات ذات أثر إيجابى على النمو الاقتصادى . أما محور الخلاف فقد تركز حول التوازن الملازم بين التدخل الحكومى والإعتماد على آليات السوق .

ينتقد دعاة حرية التجارة سياسات إحلال الواردات التى إتبعتها الدول النامية ، فقد أوضحت الدراسات التى قام بها بلاسا وليتل واسكيتوفسكى وسكوت وكروقر ان سياسة إحلال الواردات قد تجاوزت حدودها ، حيث إستخدمت حماية جمركية وغير جمركية بالغة الارتفاع عزلت السوق المحلى عن السوق العالمى وأبعدت المنافسة الأجنبية مما أدى الى سوء توظيف الموارد وإنخفاض الانتاجية وضعف القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية وتباطؤ معدلات النمو بصفة عامة . وحاولت دراسات لاحقة مقارنة الأداء فى الدول التى طبقت سياسة إحلال الواردات بالدول التى طبقت سياسة التوجه التصديرى ، وأبرزت تلك الدراسات أن الدول ذات التوجه التصديرى قد نجحت فى بناء صناعاتها التصديرية وتمكنت من المنافسة عالمياً وقد حققت معدلات كبيرة من النمو الاقتصادى . والتوجه التصديرى هنا ، كما عرفه البنك الدولى ، لا يقصد به الانحياز لقطاع الصادر ضد القطاعات الأخرى وانما هو الحياد فى السياسة التجارية بين السلع المنتجة للتصدير وتلك المنتجة للسوق المحلى .

ولقد وجه الرأى الداعى الى تبنى سياسة التوجه التصديرى بالانتقاد الشديد حيث قدمت فى هذا الإطار عدة مبررات تؤكد عدم ملائمة مثل هذه السياسة للدول النامية ، خاصة الدول الأقل نمواً .

أولاً : من الصعب التأكيد على ان سياسة التوجه التصديرى هى السياسة المثلى للدول النامية ، علماً بأن نجاح دول شرق آسيا لم يكن فقط نتيجة لتبنيها لسياسة التوجه التصديرى وانما لأسباب أخرى تاريخية وسياسية وفرت لهذه الدول قدراً كبيراً من العون الأجنبى وفرص الاستثمارات الأجنبية فى فترة من الفترات ، كما وان النمو والتوسع الكبير فى التجارة العالمية فى العقود الثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية قد كان عاملاً حيوياً

وراء نجاح تلك الدول . والدول التي تحاول ان تحرر تجارتها الآن تواجه بمخاطر عدم التزام الدول الغنية بتحرير نظمها التجارية ، فالاجراءات الحمائية التي تتخذها الدول الصناعية أشد ماتكون تأثيراً على السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية . إضافة الى ذلك فان تجارب الدول حديثة العهد بالتصنيع إضافة الى عدد من الدول الصناعية المتقدمة تشير الى ان عملية تحرير التجارة لم تنجح إلا عقب تأسيس القاعدة التصديرية الكافية ، والتي أنشئت أصلاً في ظل سياسة إحلال الواردات .

ثانياً : هناك إنتقاد عام بأن دراسات تحليل مزايا تحرير التجارة تمت في إطار كل دولة على حدة ولم تلقى الضوء الكافي على الأثر الجماعي لمثل هذه السياسة . ومن المعلوم أنه إذا قامت مجموعة من الدول ذات التركيبة التصديرية المتشابهة بتحرير تجارتها في وقت واحد ، فقد يقود ذلك الى إغراق السوق العالمي وانخفاض الأسعار العالمية لتلك السلع بدرجة قد تؤثر سلباً على حصيلتها من الصادرات . ومن غير المستبعد حدوث مثل هذا الأمر بالنسبة للدول النامية خاصة وان معظم صادراتها من المواد الأولية المتجانسة والتي يصعب معها توسيع الطاقة الاستيعابية للسوق كما في حالة السلع المصنعة . وإذا صح ذلك ، يصبح من غير الحكمة المناداة بتحرير التجارة على مستوى كل الدول النامية دفعة واحدة كما هو الحال في سياسات مؤسسات التمويل الدولية .

ثالثاً : تحرير التجارة قد لا يكون مناسباً لدول ذات الدخل المنخفض والتي عادة ما تعتمد إعتماًداً كبيراً على الزراعة . فقد أثبتت مجموعة من الدراسات ان مرونة العرض السعرية للسلع الزراعية منخفضة جداً في الدول النامية كما وان إستجابة الانتاج الزراعي الكلي ضعيفة أيضاً وقد تكون أحياناً سالبة ^(١) ، هذا بالإضافة الى الطلب العالمي غير المرن على السلع الزراعية وتذبذبات السوق العالمي . فمن الصعوبة بمكان إذن أن تقوم مثل هذه الدول بتحرير تجارتها والزج بنفسها في المخاطر المجهولة ، وقد يكون من الأوفق

(١) من ضمن هذه الدراسات دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية - التعديلات الهيكلية : التجربة وأفاق التصحيح - (١٩٩٢) .

لمثل هذه الدول توفير قدر من الحماية لإقتصادياتها مع العمل على تحرير تجارتها فى إطار تكتلات إقليمية حتى لاتفقد فرصة الاستفادة من التجارة الدولية .

خلاصة القول ، أن هناك مجهودات مكثفة لتحرير التجارة تتم فى ثلاثة مستويات متداخلة . أولاً وعلى مستوى الأقطار منفردة هناك مجهودات متزايدة نحو تحرير التجارة وذلك فى إطار سياسات التعديلات الهيكلية والتي تمت فى معظمها بمبادرة ودعم من منظمات التمويل الدولية . ثانياً ، وعلى المستوى الاقليمى ، تزداد المساعى لإقامة أو توسيع اتفاقيات اتحادات جمركية وأسواق مشتركة أو إتفاقيات تعاون . ثالثاً ، تسعى الدول الأعضاء فى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فى إطار المفاوضات المشتركة الى توسيع تحرير التجارة متعددة الأطراف . كل هذه العوامل مجتمعة خلقت ضغوطاً كبيرة على الدول النامية مما جعلها مضطرة فى أحيان كثيرة الى الاتجاه نحو تحرير تجارتها تمشياً مع التغيرات الدولية وخوفاً من الانزلال أو بسبب إنصياها لشروط منظمات التمويل الدولية . ولكن لإتخاذ أى إجراء فى إتجاه تحرير التجارة هناك عدة عقبات ومخاوف تقلل من جدوى تحرير التجارة فى الظروف العالمية الراهنة . إذ يخشى ان يؤدى تحرير التجارة الى تعريض الصناعة المحلية للخطر والاعتماد غير الملائم على ظروف الاقتصاد العالمى المتغيرة ، كما وان الحماية المتبعة حالياً فى الدول الصناعية تضعف من فرص توسيع الصادرات فى الدول النامية .

فى ظل هذه التغيرات يصبح من الصعب جداً على دولة نامية تبنى سياسة تجارية واضحة المعالم تحقق النمو والاستقرار للدولة ، فكل دولة تريد ان تنمى صادراتها ولكنها وفى الوقت نفسه لاتريد المخاطرة بفقدان صناعتها لمحلية . ولكن وبالرغم من صعوبة الاختيار وترتيب الأولويات إلا أنه ومن الضرورى لكل بلد ان يطبق سياسات تجارية مرنة بحيث يمكن له تحقيق أفضل إستفادة من المفاوضات الدولية لتحرير التجارة والتكتلات الاقليمية . وهذا يتطلب خلق الموازنة بين دور الحكومة وقوة السوق فى عملية تحديد السياسة التجارية بشكل مناسب ومرن يستوعب التغيرات المستمرة فى ظروف التجارة

الدولية الراهنة مع الاعتبارات الكافية للتغيرات المستقبلية .

٢-٩ الأنظمة الاقتصادية الشمولية وسيطرة الدولة على التجارة الدولية :

تنبع فكرة الأنظمة الاقتصادية وسيطرة الدولة من النظرية الاشتراكية والتي تؤمن بضرورة سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية إنتاجاً وتوزيعاً . ويقترح النظام الاشتراكي التخطيط المركزي الشامل ورقابة الدولة الكاملة على حركة عناصر الانتاج ، وتوجيه تجارتها الخارجية كأدوات لتنظيم وإدارة الاقتصاد . وبذلك يتناقض النظام الاشتراكي مع النظام الرأسمالي تناقضاً تاماً ، إذ أن النظام الرأسمالي يركز أساساً على مبدأ الحرية الاقتصادية والتي تعتمد على آلية السوق والأسعار كأداة لتوجيه الموارد وتوزيع الدخل .

ومن هذا المنطلق فإن الفكر الاشتراكي لا يؤمن بحرية التجارة الدولية ويعتبرها نوع من الاستغلال الاقتصادي من الدول الغنية للدول الفقيرة ، إذ أن الحرية الاقتصادية في النظام الاشتراكي تعنى التوزيع غير العادل للإنتاج والدخل وهي تكون منحازة دائماً في صالح أصحاب رأس المال . وعليه فقد عارضت الأنظمة الاشتراكية المنظمات الدولية العاملة في مجال التجارة الدولية والتمويل الدولي واعتبرها أدوات في يد الدول الرأسمالية لترسيخ المبدأ الرأسمالي وتسخير الشعوب لمصلحتها . ولذلك لم تشارك الدول الاشتراكية في المنظمات الاقتصادية الدولية ، على الرغم من ان الاتحاد السوفيتي قد شارك في الأعمال التمهيدية لإتفاقية بريتون / وودرز ، وذلك لأختلاف وجهات النظر في كيفية إدارة هذه المنظمات . وقد نشأ هذا الخلاف أساساً بسبب التعارض بين فلسفة الدول الاشتراكية والتي تؤمن بالتخطيط الشامل وتوجيه التجارة الخارجية والفلسفة التي قامت عليها هذه المنظمات والتي تؤمن بالنظام الحر وعدم تدخل الدولة . ولقد شاركت بعض الدول الاشتراكية في هذه المنظمات ولكنها إنسحبت بعد فترة قصيرة .

قامت الدول الاشتراكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكرد فعل لقيام التكتلات الأوربية والتعاون بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، بإنشاء مجلس التعاون

الاقتصادى المتبادل للدول الاشتراكية (الكوميكون) وقد وقع عليه فى البداية ست دول هي: الاتحاد السوفيتى والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا . وانضمت الى هذا المجلس لاحقاً باقى الدول الاشتراكية بشرق أوروبا إضافة الى فيتنام والصين وكوريا الشمالية ومنغوليا وكوبا . وقد تضمنت الاتفاقية العمل على أساس تقسيم العمل الدولى من وجهة النظر الاشتراكية من خلال التنسيق بين الخطط المختلفة ، والتقريب بين مستويات التنمية فى الدول الأعضاء بما يساهم فى تطوير وإستخدام الطاقات المتوفرة فى الدول الاشتراكية . ولقد مر التعاون داخل المجلس على ثلاثة مراحل رئيسية . أولاً ، بدأ المجلس بتدعيم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء وذلك بتخفيضات جمركية وإزالة القيود على التبادل التجارى . ثانياً ، مرحلة التعاون والتنسيق بين خطط الدول الأعضاء ، وقد بدأت هذه المرحلة منذ بداية الخمسينات على أساس ثنائى ، وإمتدت الى مستوى الخطط القومية لكل الدول فى عام ١٩٦٢ . ثالثاً ، مرحلة البرامج المتكاملة والتنسيق الكامل للقطاعات ، وبدأت هذه المرحلة فى السبعينات .

ولكن الدول الاشتراكية بدأت فى التخلّى تدريجياً عن تطبيق النظام الاشتراكى بصورته الكاملة وأخذت فى إدخال بعض الاصلاحات ذات التوجه الاقتصادى الحر ، وقد ظهرت هذه التغيرات بوضوح اكثر فى دول شرق أوروبا فى يوغسلافيا وبولندا ثم الصين والاتحاد السوفيتى ، وتسارعت حركة الانفتاح والتنازل عن النظام الاشتراكى الى أن أنهارت الأنظمة الاشتراكية تباعاً واندثرت مع أنظمتها السياسية فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى بعد ان كانت لها السيادة فى معظم القرن التاسع عشر . وبالرغم من انهيار الأنظمة الاشتراكية إلا أن ذلك لايعنى بالضرورة موت فكرة الاقتصاد الاشتراكى كلياً ، اذ يمكن ان يكون لهذه الفكرة دور كبير فى تنمية وتطوير الفكر الاقتصادى ، وذلك ليس لصحة تلك الفكرة فى نفسها ولكن على الأقل فى امكانيتها من توضيح مساوئ النظام الرأسمالى . والآن آلت السيادة للنظام الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والتي أخذت تدفع العالم دفعاً نحو التحرير الكامل للتجارة الدولية .

٢ - ١٠ التكتلات الاقتصادية الدولية كأسلوب لسياسة الحرية التجارية محدودة النطاق الجغرافى :

كان الاعتقاد السائد حتى منتصف هذا القرن تقريباً هو ان التبادل التجارى الحر فى أى إطار إقليمى مهما كان محدوداً من شأنه أن يودى الى إزدياد الدخل العالمى ، حيث أنه يعتبر خطوة نحو تحقيق التبادل العالمى الحر ، غير أن هذا الرأى قد تغير كثيراً مع تطور الفكر الاقتصادى ، حيث أسفرت النظريات الحديثة ان نموذج الاندماج الإقليمى أو المناطق محدودة التبادل الحر يمكنها ان تساهم فى تخفيض الدخل العالمى ، فالاندماج الإقليمى وفى أى شكل من أشكاله سوف يؤثر على الانتاج والاستهلاك العالمى ، ويعتمد ذلك الأثر على مستوى الحماية الفعلية التى يطبقها الشركاء فى تلك التجمعات .

والتكتلات الاقتصادية ماهى إلا تعبير آخر للتكامل الاقتصادى ، وبذلك فهى تأخذ أشكالاً ودرجات حسب مستوى ودرجات التكامل المطبق فى المجموعة القطرية المشتركة فيها ، وفى الحقيقة ترجع فكرة التكامل الاقتصادى الى عهد بعيد ، إلا أن الاساس النظرى لها يرجع الى الاقتصادى فاينر (Viner) فى عام ١٩٥٠ ، والذى أوضح أن الاتحاد الجمركى أو أى نوع من أنواع التكامل الاقتصادى ما هو إلا جمع بين سياسة الحرية التجارية والحماية ، حيث تلغى الحواجز الجمركية فيما بين الدول المكونة للإتحاد (حرية التجارة) وفى الوقت نفسه تضع هذه الدول القيود فى حركة التجارة بينها وبين الدول الأخرى (حماية) . إذن من الصعب جداً القطع بأن التكامل الإقتصادى هو بالضرورة خطوة نحو تحرير التبادل التجارى أو ضده ، إذ أن ذلك يعتمد فى الأصل على السياسة التجارية المتبعة فى الدول المشاركة قبل تكوين أى تكامل بينها ومايمكن ان تكون عليه تلك السياسة اذا لم يتم هذا التكامل أصلاً ، ولكن يلاحظ ان معظم الدول التى تلجأ الى تكوين اشكال التكامل الاقتصادى تكون عادة من الدول التى تتبع سياسات حماية عالية ومعقدة ومن غير المنظور لتلك الدول إزالة هذه العوائق فى حالة عدم انضمامها لأى مشروع تكاملى ، وعليه فان التكامل الاقتصادى والذى يوفر لمثل هذه الدول فرصة إزالة

العوائق الجمركية والتمتع بمزايا التجارة الحرة فى إطار المجموعة المتكاملة ، يعتبر خطوة كبيرة تساهم فى خلق قناة لدى الدول المشتركة عن أهمية تحرير التجارة ، مما قد يقودها الى توسيع دائرة مجموعة الدول المشتركة فى الشكل التكاملى والسعى الى تحرير التجارة ما بين المجموعة ومجموعات أخرى ، وهذا فى مجمله يعتبر خطوة نحو تحرير التبادل التجارى العالمى ، وهو بإختصار رؤية بعض الاقتصاديين الداعين الى حرية التجارة .

ويمكن تبويب درجات التكامل الاقتصادى التى عرفت حتى الآن الى خمس درجات مختلفة تشمل منطقة التجارة التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية . تمثل منطقة التجارة التفضيلية أول صور التكامل الإقتصادى التى عرفت على مر التاريخ ، حيث تتم المعاملة التفضيلية فى الاستيراد والتصدير بين الدول المكونة للمنطقة وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية . وتعتبر منظمة الكمونولث بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة أقدم منطقة للتجارة التفضيلية . أما فى حالة منطقة التجارة الحرة فيتم إلغاء جميع القيود على التجارة ومن أهمها التعريفات الجمركية وكل الرسوم التى تعرقل حركة التجارة بين الدول ، غير أن كل دولة تحتفظ بمعدلات تعريفاتها الخاصة مع العالم الخارجى . ولعل منطقة التجارة الحرة بين الدول من أهم الأمثلة لمناطق التجارة الحرة ، وكذا منطقة التجارة الحرة بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والتى نشأت حديثاً (الافتا) . أما النوع الثالث من أشكال التكامل الاقتصادى هو الاتحاد الجمركى وهو مشابه لمنطقة التجارة الحرة إلا أنه يشمل تبنى الدول المشتركة جدول أو تعريفات جمركية موحدة مع العالم الخارجى ، أما السوق المشتركة فتذهب أبعد من ذلك فهى تشمل ليس فقط حرية التبادل السلعى كما هو موضح فى الاتحاد الجمركى بل تسمح أيضاً بحرية حركة العمل ورأس المال ، وتعتبر الجماعة الاقتصادية الاوربية والتى تعرف باسم السوق الأوربية المشتركة أوضح مثال للسوق المشتركة .

هذا السياق لمراحل التكامل المذكورة أعلاه ما هو إلا تصور للتكامل الاقتصادي تمت صياغته في ظل رؤى رأسمالية ، ويقوم أساساً على حرية السوق والاعتماد على آلية الأسعار والتي من شأنها أن تؤدي الى خلق التجارة وتنميتها بين الدول المشتركة في الشكل التكاملي عبر التخصص في الانتاج وتقسيم العمل ، أما الرؤى الاشتراكية للتكامل الاقتصادي ، فهي تختلف عن الرؤى الرأسمالية ، حيث أنها تركز على تنسيق الخطط القطرية وتقسيم العمل طبقاً للفكر الاشتراكي والتقريب التدريجي بين مستويات التطور الاقتصادي في الدول الاعضاء ، وقد تمثل هذا التصور بصورة واضحة في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة للدول الاشتراكية (كومكون) .

ومن الملاحظ ان معظم المناقشة النظرية للتكامل الاقتصادي (خاصة تحرير التجارة في إطار التكامل الاقتصادي) تدور حول الآثار السكونية (الاستاتيكية) والآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي . أما الآثار السكونية للتكامل الاقتصادي فهي تتمثل فيما يحدثه من تغيير في خلق (توسيع) وتحويل للتجارة . فخلق (توسيع) التجارة ينتج عن إستبدال الانتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة من داخل الاتحاد الجمركي مثلاً وهذا من شأنه زيادة الرفاهية ، أما تحويل التجارة فينتج عن إستبدال واردات ذات تكلفة أقل من خارج الاتحاد بواردات ذات تكلفة أعلى من داخل الاتحاد ، وهذا عادة ما يقلل من الرفاهية ، أما الآثار الديناميكية فتتمثل في وفورات الحجم وإتساع نطاق السوق وإزدياد المنافسة بين الدول المشتركة والتقدم التكنولوجي والمستوى الأعلى للإستثمارات ، ويعول كثير من الاقتصاديين المهتمين بالدول النامية على الآثار الديناميكية بعيدة المدى للتكامل الاقتصادي أكثر من الآثار الاستاتيكية قصيرة المدى بإفتراض أن النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية ينبغي تحليلها في إطار إقتصاديات التنمية وليس في إطار حرية التجارة والاعتماد على قوى السوق والأسعار ، إذن من الصعب القطع بأن التكامل الاقتصادي سوف يكون مفيداً للدول الأعضاء فيه إذ يعتمد ذلك على أثر ذلك التكامل في خلق وتحويل التجارة ، وفوق ذلك على آثاره الديناميكية بعيدة المدى . وبالرغم من عدم توحيد الرؤى حول نظرية محددة للتكامل الإقتصادي إلا أن هناك

شبه اجماع على ان التكامل بين الدول الأعضاء يكون ناجحاً عندما تكون البنيات الاقتصادية للدول الأعضاء متكاملة أكثر منها متنافسة حيث تكون هناك فرص أكبر للتخصص فى الانتاج وتوسيع التجارة ، كما وان كبر حجم وكثرة الدول المشتركة والتقارب الجغرافى بينها والتقارب فى أسس النظم الاقتصادية والاجتماعية تساعد كثيراً فى نجاح التكامل الاقتصادى ، وفوق ذلك لابد من توفر الرغبة والارادة السياسية الحقيقية للدول والمجتمعات ، وقد توفرت معظم هذه الشروط فى حالة السوق الأوروبية وكانت أحد أسباب نجاحها .

تختلف الأهداف التى تتكون من أجلها التكتلات الاقتصادية ، ولكن تشجيع الصادرات بمعدلات أكبر بين الدول المرتبطة وتقليل الاعتماد على السوق العالمى وتقلباته وزيادة مقدرتها التفاوضية فى السوق العالمى من أهم هذه الأهداف ، مما يساعد فى زيادة الصادرات وتنويعها واستقرارها وبالتالي خلق زيادة واستقرار فى معدلات الانتاج والاستفادة من مزايا الحجم الكبير للإنتاج ، كما وان العوامل السياسية تلعب دوراً كبيراً فى قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول المختلفة ، وفى حالة الدول النامية مثلاً تقوم التكتلات فى معظم الأحيان على أساس ضرورة الاعتماد على الذات وتقليل فرص الاعتماد على الدول المتقدمة ، ولقد إتجهت الدول وخاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين على اختلاف أنظمتها ، الى تكوين مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية والاسواق المشتركة فيما بينها سعياً وراء العائد الذى يمكن ان تجنيه من وراء ذلك . ولقد حقق بعض هذه التكتلات ، مثل السوق الأوروبية المشتركة ، نجاحاً ملحوظاً وفشلت تجارب أخرى مثل إتفاقية التعاون الاقتصادى لدول شرق آسيا والسوق العربية المشتركة فى حين بقيت بعض التكتلات متماسكة ولكن بدون تحسن واضح فى الأداء مثل المنطقة الحرة لدول أمريكا اللاتينية .

والملاحظ أن التكامل الاقتصادى بين الدول النامية لم يكن ناجحاً بقدر كبير ، ويعد توزيع المنافع الناجمة عن التكامل أكبر حجر عثرة للتكامل الاقتصادى بين الدول النامية ،

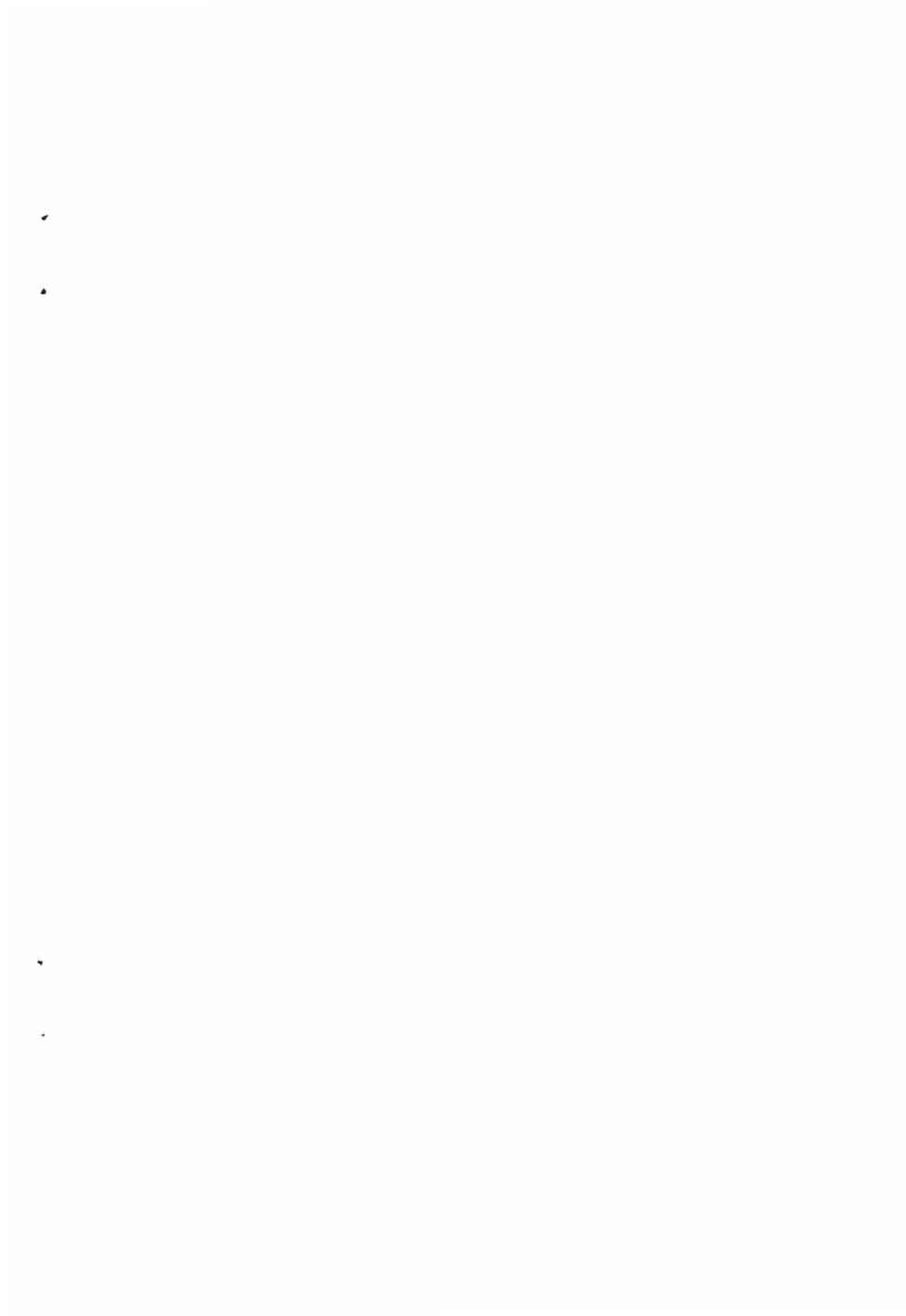
فالدول الأكثر تقدماً تحظى بمعظم المنافع مما يخلق مخاوف لدى الدول المتأخرة من ان التكامل الاقتصادى سوف يؤثر سلباً على تنميتها وعادة ماتقود هذه المخاوف الى انسحاب مثل هذه الدول من الاتحاد مسببة إنهيار التكامل ، كما ان صعوبات أخرى تمثلت فى البعد الجغرافى وقصور النقل والمواصلات بين الدول واختلاف الرؤى السياسية بين الأنظمة الحاكمة لعبت أيضاً دوراً كبيراً فى عدم نجاح مشاريع التكامل الاقتصادى فى الدول النامية .

من السرد أعلاه يتضح أن تحرير التجارة ما هو إلا مدخل تستعمله التكتلات الاقتصادية المختلفة لتحقيق التكامل فيما بينها ، إذ أن أهداف ومرامى التكامل الاقتصادى أشمل وأوسع مما يمكن ان يحققه تحرير التبادل التجارى منفرداً ، فالتكامل الاقتصادى يتحقق من خلال تحرير التجارة وتحرير عناصر الانتاج وتنسيق السياسات القطرية وتكامل المؤسسات .

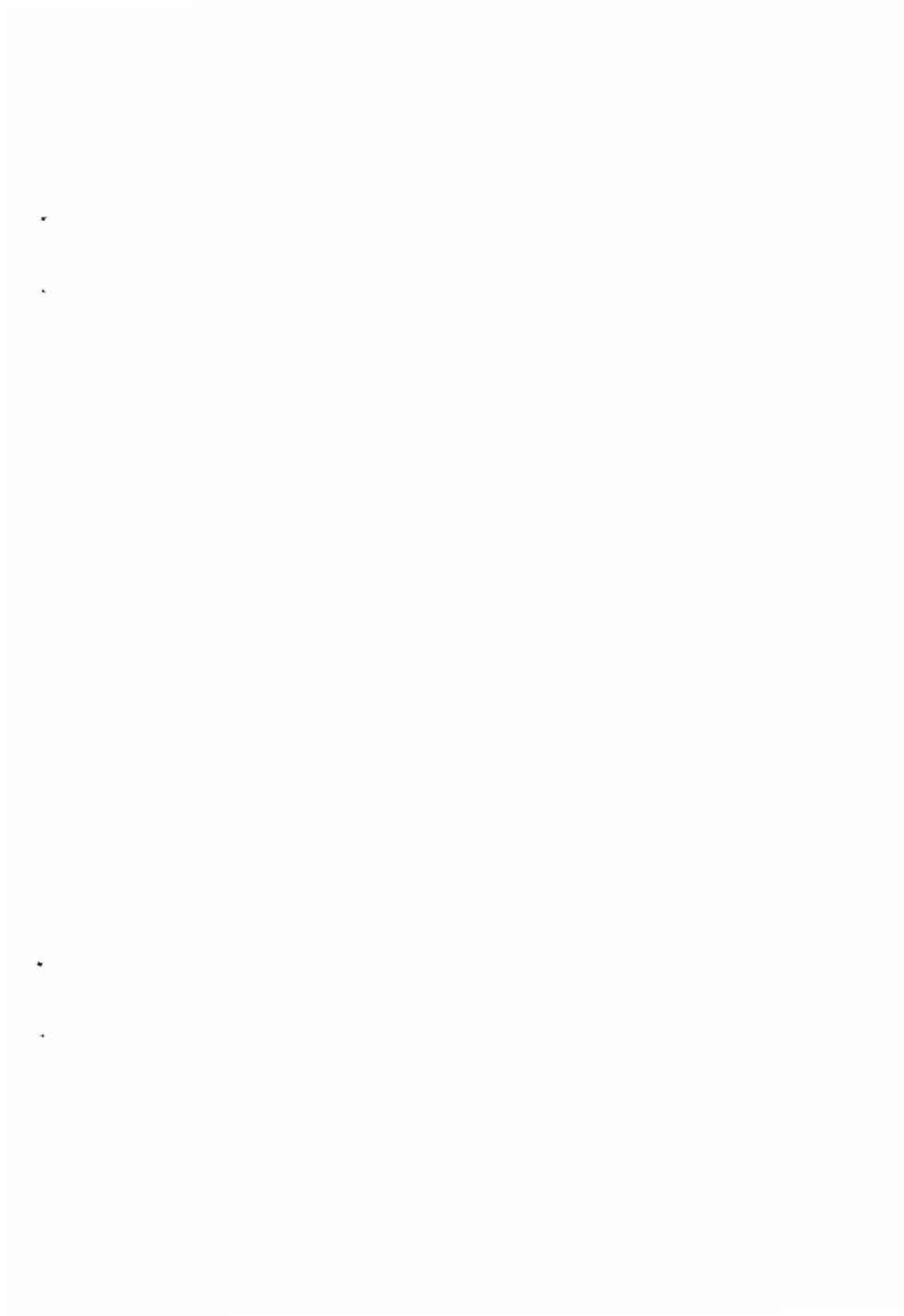
خلاصة القول ، ان هناك اتجاه من دول العالم نحو تكوين التكتلات الاقتصادية وذلك إحساساً منها بأهمية التعاون لمواجهة التحديات والمشاكل الاقتصادية والسياسية والبيئية والتي أصبحت أكثر خطورة وتعقيداً فى العصر الراهن ، كما وان عقد الثمانينات شهد مرحلة الوفاق الدولى بين الشرق والغرب وانتهاء مرحلة الحرب الباردة مما يعنى ان الصراع بين الدول أصبح الآن صراعاً فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية أكثر منه صراعاً عسكرياً ، وأصبحت القوة الاقتصادية هى العامل الرئيسى المحدد لقوة الدولة وأثرها على دول العالم الأخرى .

هذا التغير إقتضى ان تولى الدول مزيداً من الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية والتعاون الاقليمى حتى تتمكن من تعضيد قوتها الاقتصادية والتفاوضية ، خاصة وان هناك بعض التكتلات القائمة والناجحة مثل السوق الأوربية المشتركة والتي أصبحت تمثل خطراً على الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية وذلك بعد تحولها الى الوحدة الأوربية .

ولذلك جنحت معظم الدول المتقدمة منها والنامية نحو الانضمام إلى أو إنشاء تكتلات إقليمية جديدة أو إحياء وتنشيط مشروعات تكامل قديمة ، هذا التوجه أصبح ضرورة ملحة لتفادى المخاطرة من مواجهة السوق العالمى وتقلباته والتي بدأت تزداد خطورتها بعد ظهور تشكيلات جديدة من التكتلات الاقتصادية والتي تضم دول ذات وزن فى التجارة الدولية والاقتصاد الدولى مما يوحى بتغيرات كبيرة فى إتجاه وتركيبية التجارة الدولية فى السنوات القادمة .



الباب الثالث
تكثيف الجهود الدولية لتحرير التجارة
الدولية إختيارياً



الباب الثالث

٣ - تكثيف الجهود الدولية لتحرير التجارة الدولية إختيارياً

١-٢ تمهيد :

شهد العالم تطورات عديدة على مدار تاريخه الإقتصادي ، فمنذ العقود الأولى للقرن العشرين والسياسات التجارية الدولية تتصف بالاستناد الى مبادئ الحرية التجارية ، حيث كانت دول العالم تأخذ بنظام الذهب كأساس لأنظمتها النقدية ، ولقد ترتب على ذلك ثبات أسعار صرف عملات العالم بعضها ببعض وفقاً لتقييمها بالذهب ، كما إستند إصلاح العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات الى ميكانيكية نظام الذهب ببلوغ الذهب حد التصدير في الحالة الأولى وحد الإستيراد في الحالة الثانية ، ونتيجة للأثار المترتبة على أزياد أو نقص كمية النقد وتتحدد حجم المعاملات والعمالة ومستوى الدخل القومي ومكوناته من الادخار والإستثمار ، كما لجأت الدولة المستعمرة في تشكيل كتلتها النقدية المختلفة ، وذلك بتثبيت سعر صرف عملات المستعمرات بالنسبة لعملة الدولة المستعمرة ، كما هو الحال في كتلة الاسترليني والكتلة الدولارية وكتلة الفرنك الفرنسي ، ولقد دعم كل من نظام الذهب وتشكيل الكتل النقدية العالمية إستناد سياسات التبادل الدولي لمبادئ حرية التجارة .

ولقد ترتب على الكساد العالمي الأعظم والذي ساد العالم في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٤ خروج مختلف دول العالم على نظام الذهب ، ومن ثم لم تعد العلاقة ثابتة بين أسعار صرف مختلف عملات دول العالم ، مما اضطرت معه بعض الدول الى إتباع نظام حرية سعر الصرف في حين أخذت الغالبية العظمى من دول العالم ثبات سعر الصرف ، وإنقسمت دول العالم الى مجموعتين في هذا الصدد ، فمنها ما فرضت الرقابة على تداول وحياسة النقد الأجنبي كما هو الحال في ألمانيا ومنها ما إتبعت بنوكها المركزية سياسات تثبيت سعر الصرف عن طريق التدخل بيعاً أو شراء لل عملات الأجنبية إستناداً الى مال موازنة الصرف كما هو الحال في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، إلا أن إرتباط عملات

المستعمرات بعملات الدول المستعمرة ظل معمولاً به فى التكتلات النقدية للفرنك الفرنسى والدولار الأمريكى والجنيه الاسترلى ، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية ولجوء بريطانيا الى تمويل الحرب فى الشرق الأقصى والشرق الأوسط بإعتمادات لدول المستعمرات على أساس تغطيتها بإنون على الخزانة البريطانية أدى إلى أوضاع أصبحت بريطانيا معها مدينة بإعتمادات ضخمة لكل من مستعمراتها وعلى الأخص الهند والعراق ومصر ، ونظراً للعديد من المشاكل الخاصة بهذه الدول انفصلت تباعاً كتلة الاسترلى وأصبحت عملات كل منها لها سعر صرفها الخاص بها وغير المرتبط بالجنيه الاسترلى ومن ثم ببعضها البعض ، كما ترتب على إزدياد الاتجاه نحو إستقلال الدول الأفريقية والآسيوية انفصال وتفكك الكتل النقدية العالمية الأخرى ، حيث إنتهى الأمر مع نهاية الحرب العالمية الثانية بإنشاء الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والذى إستهدف الحفاظ على أسعار صرف عملات الدول الأعضاء ببعضها بعض .

ولقد ترتب على هذه التطورات النقدية العالمية إزدياد الأخذ بسياسات التبادل الدولى المستندة الى مبادئ الحماية التجارية ، أى أنه يمكن القول أن الكساد العالمى الأعظم وضع حداً واضحاً بين ذبوع سياسات الحرية التجارية ونقيضها المستندة الى مبادئ الحماية ، ومنذ الثلاثينات من القرن العشرين وسياسات الحرية التجارية تشهد إنحساراً مستمراً بينما تزداد النزعات الحمائية التى لم تتوقف عند حد المغالاة فى التعريفات الجمركية بل تعدتها الى فرض القيود الكمية (الحصص) وهى قيود أشد وطأة وأبعد تأثيراً فى الحد من التجارة الدولية كما تغالت دول أخرى فى فرض قيود تشريعية تحدد السماح بالاستيراد أو التصدير كما شهدت هذه الفترة ظهور الاتحاد السوفيتى الى عالم الوجود كنظام إقتصادى يستند الى سيطرة الدولة على موارد المجتمع ونشاطه الإقتصادى بما فى ذلك التجارة الدولية ، وبعبارة أخرى تحولت الدولة الى السيطرة الكاملة على تجارة الصادرات والواردات ولم يعد مسموحاً للأفراد أو الشركات أو غيرها من المنشآت مباشرة ذلك النشاط ، ولقد إزداد الأخذ بتلك الفلسفة فى تنظيم وإدارة البنيان الإقتصادى إنتشاراً بعد الحرب العالمية الثانية وسيطرة الاتحاد السوفيتى على دول شرق أوروبا ، وكذا بعد

تحول الصين وبعض دول جنوب شرقى آسيا الى الماركسية اللينينية كأسلوب وفلسفة لتنظيم وإدارة النشاط الاقتصادى ، ومن ثم إنعكست تلك التغيرات فى مجموعها فى الحد من التبادل الدولى والتغالى فى فرض القيود المختلفة على مباشرته .

ولقد إتسمت الفترة فيما قبل المغالاة فى فرض القيود والمحددات على التجارة الدولية بعنف واتساع التقلبات السعرية التى تناسب السلع المتداولة ، ولما كان الكثير من هذه السلع ذو أهمية استراتيجية خاصة فان الدول ذات المصالح عملت على إبرام اتفاقيات دولية تضم الاطراف المعنية لتنظيم واستقرار الأسعار والكميات المتداولة ، وبعبارة أخرى أصبحت الاتفاقيات السلعية العالمية أحد السمات البارزة فى التبادل الدولى ، ويتعلق كل من هذه الاتفاقيات بسلعة معينة يتم تنسيق تداولها بيعاً وشراءً وأسعاراً على مستوى مختلف دول العالم ، إلا أن التحول من الحرية الحماية على مر الزمن شهد بدوره إنهاء وتفكك هذه الاتفاقيات الدولية بحيث خلت من مضمونها الاساسى وهو تشجيع تبادلها وإضفاء الاستقرار على أسواقها ، وفى نفس الوقت الذى إزداد فيه تفكك وإنهيار الاتفاقيات السلعية الدولية وتفريغها من مضمونها بدأ الاتجاه يزداد ويتأصل بالسماح بمزيد من حرية التبادل التبادلى بين التكتلات الجغرافية المختلفة ، وبعبارة أخرى فبعد أن كان الأساس سلعياً على مستوى عالمى أصبح السائد تكتلاً جغرافياً ببذل قصارى جهده فى الانعزال عن باقى العالم وتبنى من السياسات والقيود ما يضمن ذلك مقابل إزالة الحواجز والقيود والمحددات التى تعرقل انتقال السلع والخدمات وفى أحيان كثيرة رأس المال والعمل - بين مكونات ذلك التكتل وبعضها البعض .

ونتيجة لتلك الاتفاقيات السلعية فقد شهد العالم تطوراً ملحوظاً فى العلاقات الاقتصادية الدولية كان من أبرز سماته محاولة الدول المتقدمة وبعض الدول النامية فى العالمين الرأسمالى والاشتراكى التكتل لتدعيم قوتها الاقتصادية والسياسية عن طريق إقامة تجمعات وتكتلات إقتصادية تتحقق من خلالها منافع وميزات إقتصادية مهمة كالاستفادة من مزايا السوق الواسعة ومزايا التخصص وتقسيم العمل ومزايا الانتاج

الكبير واستخدام التقنية المتطورة ، وقد بادرت دول العالم الغربى فى إنشاء تنظيمات ومشروعات للتعاون الاقتصادى أدت فيما بعد الى تكوين تكتلات اقتصادية متكاملة ، ففي عام ١٩٤٧ أبرمت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ^(١) بين ثلاث وعشرين دولة غربية بهدف تقوية مبدأ حرية التجارة الدولية وتخفيف الرسوم الجمركية وإزالة العوائق أمام التجارة الدولية .

٢-٢ إستبدال الاتفاقيات السلعية العالمية بالتكتلات الإقليمية الجغرافية :

أدى التقلب الحاد فى أسعار المواد الأولية التى تنتجها دول العالم إلى إهتمام تلك الدول ببذل قصارى جهدها فى إضفاء الإستقرار على أسعارها ، وذلك عن طريق رفع أو تثبيت الأسعار التى يتم التعامل بها ، وكانت الوسيلة المتبعة عموماً تتمثل فى تحديد المعروض من السلع وبذلك يحتفظ بالأسعار وبالدخول عند مستوى مرتفع ، وفى هذا الصدد فقد عقدت بعض الاتفاقيات السلعية العالمية التى غطت فى خلال سنوات الثلاثين من القرن العشرين عدة سلع هامة رئيسية كالقمح والسكر والبن والشاي والمطاط .

١-٢-٣ نماذج للإتفاقيات السلعية العالمية :

شهدت الثلاثينات من هذا القرن ونتيجة لما كانت تعانيه الدول من تقلبات حادة فى أسعار المواد الأولية ^(٢) والزراعية بصفة خاصة ، إتجاه العالم الى عقد الاتفاقيات السلعية الدولية ، ومنذ عام ١٩٣١ تم عقد أربعين إتفاقية سلعية ضمت ثلاث عشرة سلعة وعلى الرغم من أنها قد تختلف فى أهداف إنشائها إلا أنها كانت تهدف بشكل رئيسى الى تثبيت أسعار السلع تم العمل على زيادتها ، وفى نهاية عام ١٩٥٨ بقيت أربعة إتفاقيات

(١) General Agreement of Tariffs and Trade (GATT)

(٢) World Bank : world Development Report 1986- USA 1986

فقط ولكنها تعمل بشكل متعثر . ولكي يتيسر تحقيق الأهداف المرجوة من الاتفاقيات السلعية فقد إتبع فى بعض الأحيان تشكيل مخزون احتياطى ^(١) وذلك بأن تقوم إدارة الاتفاقية بشراء السلعة عند انخفاض الأسعار والتصرف فيها بالبيع عند إرتفاعها ، ويتوقف نجاح هذه العملية على قدرة الإدارة على توفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بالاسعار على المدى الطويل ، وكذلك قدرتها على توفير تمويل ذو تكلفة منخفضة ، كما يتوقف نجاح إستخدام المخزون الاحتياطى كوسيلة لتنظيم الأسعار على عدة عوامل تتعلق بتضييق الفجوة بين حدى السعر الأعلى والأدنى ، واختيار السعر المرجعى بحيث يتساوى مع سعر التوازن فى المدى الطويل ، مع تحديد حدود الأسعار القصوى والدنيا مع الأخذ فى الإعتبار موقع تواجد السلعة ونوعيتها والعملات المتداولة فى دول الإتفاقية ، هذا فضلاً عن تحديد حجم المخزون الاحتياطى بحيث يتوافق مع تكلفة التخزين وأرباحيته .

كما يمكن التحكم بالانتاج والتصدير وذلك بهدف تحقيق أسعار أكثر إرتفاعاً ، وتكمن صعوبة الأخذ بأسلوب التحكم فى الإنتاج أنها تصبح عديمة الجدوى إذا لم ينطوى تحتها كل المنتجين فى الدولة ، كما أنها لن تتيح إزدياد عائد المنتجين ، على الرغم من إزدياد الأسعار إذا كانت السلعة ذات مرونة طلب عالية ، أما التحكم بالتصدير فقد يؤدى إلى تراكم كميات كبيرة من السلعة فى المخازن مما يؤدى إلى إزدياد تكلفة تداولها ، وعدم التمكن من إستيعاب كميات إضافية خصوصاً إذا كانت المواسم الانتاجية المتتابة جيدة .

وتعد الاتفاقية الدولية للقمح ^(٢) نموذجاً مثالياً للإتفاقيات السلعية العالمية ولقد بدأت المحاولات لعقد الاتفاقية الدولية للقمح فى الثلاثينات ولكنها باءت بالفشل ، وفى منتصف عام ١٩٤٩ تم عقد الاتفاقية لمدة أربع سنوات تتجدد دورياً ، وكان نصيبها من النجاح

(١) Buffer Stocks

(٢) مبادئ الاقتصاد الدولى - د. عادل أحمد حشيش - مؤسسة الثقافة الجامعية - ١٩٨١ - الاسكندرية .

موفوراً نسبياً ، ويرجع السبب فى ذلك إلى دخول الولايات المتحدة كشريك فى الاتفاقية باعتبارها من كبار المنتجين للقمح وأنها من الدول المرتفعة النفقات فى إنتاج القمح ، وأنضم الى هذه الاتفاقية من جانب الدول المصدرة للقمح إضافة الى الولايات المتحدة كل من كندا وأستراليا وهى أكبر الدول تصديراً لهذه السلعة ، وقد إشتراك روسيا والأرجنتين فى المناقشات التى سبقت الاتفاقية ولكنهما لم ينضما إليها فى النهاية ، كما انضم للاتفاقية من جانب المستوردين حوالى اثنان واربعون دولة ، واتفقت الدول المصدرة والمستوردة بمقتضى هذه الاتفاقية ان تصدر وأن تستورد كميات معينة محدودة بأسعار تقع بين حد أقصى وآخر أدنى على أن تقوم الدول المستوردة بإستيراد باقى إحتياجاتها بمستويات الأسعار السوقية وذلك إذا ما إزدادت إحتياجاتها عن تلك الواردة بالاتفاقية ، وقد نجحت هذه الاتفاقية نجاحاً كبيراً وكانت التقلبات التى أصابت مستويات أسعار القمح فى الأسواق الدولية خلال فترة سريان الاتفاقية أقل عنفاً من نظيرتها التى كانت ملموسة قبل تنفيذها ، ولقد إنتقدت الإتفاقية بالصورة التى تم نفذت عليها ، حيث وضعت حدوداً للأسعار على أساس الظروف السائدة عام ١٩٤٩ ، وكانت المستويات السعرية منخفضة آنذاك ، كمانصت على سريان تلك الأسعار لفترة طويلة . وبعد عقد الاتفاقية عاد سعر القمح الى الارتفاع وكان نتيجة لذلك أن إستفادت الدول المستوردة للقمح بصورة أكبر وخصوصاً انجلترا التى كانت تعتبر أكبر دولة مستوردة لتلك السلعة وعند تجديد الاتفاقية طلبت الدول المصدرة رفع الحد الأعلى للسعر غير أن انجلترا لم توافق على القدر الذى طالبت به الدول المصدرة ، وإنسحبت من الاتفاقية الجديدة وكان هذا مصدر ضعف كبير لها .

أما بالنسبة للسكر فقد عقدت الاتفاقية الدولية عام ١٩٥٣^(١) ثم توالى عقد اتفاقيات متتابعة فى الأعوام ١٩٥٨ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٧ وانتهى العمل بهذه الأخيرة فى عام ١٩٨٤ ، وكانت الاتفاقيتان الاولى ١٩٥٣ والثانية ١٩٥٨ تحكمها المبادئ المشتمل عليها ميثاق

(١) عبدالمعنى خوجلى - الاتفاقية الدولية للسكر - مجلة السكرية - المجلد الثامن ١٩٨٦ .

هافانا بينما الاتفاقيتين الاخيرتين ١٩٦٨ - ١٩٧٧ تم التفاوض بشأنهما تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الونكتاد) . وقد تحولت اتفاقية السكر منذ البداية من كونها تنظيم يحمى مصالح المصدرين إلى إهتمامها باستقرار أسعار السكر العالمية وتطوير التجارة العالمية فيه مراعاة لمصالح المنتجين والمستهلكين .

ويتم تحديد أسعار السكر عن طريق التفاوض بين الأعضاء المصدرين والمستوردين ، وفى اتفاقيتي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ تم تعديل سعر العرض والمدى السعرى والاتجاه نحو ربط الحد الأدنى للمدى السعرى بتكلفة الانتاج وأسعار المواد البديلة ، وقد أظهرت كل الاتفاقيات ضعفاً واضحاً فى الموقف التخزينى حيث دلت التجارب على أن الحد الأدنى للتخزين المنصوص عليه فى الاتفاقيات لم يتم الالتزام به كلياً .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية الدولية للسكر لم تنجح فى التأثير على الأسعار العالمية لهذه السلعة ، فحصة السوق الحر للسكر لم تزد عن ١٥ بالمئة من مجموع التجارة العالمية ، أما الباقي فيتم تصديره بموجب المعاملات التفضيلية .

وتتكون الاتفاقية الدولية للقمح القائمة حالياً والتي أبرمت عام ١٩٨٦ من الاتفاقية الدولية لتجارة القمح واتفاقية المعونة الغذائية اللتين بدأ سريان مفعولهما فى الأول من يوليو ١٩٨٦م^(١) ، وكانت المدة المبدئية لسريان الاتفاقية الدولية لتجارة القمح خمس سنوات بينما كان المقرر فى البداية أن تستمر اتفاقية المعونة الغذائية لمدة ثلاث سنوات لكنها إمتدت لعامين آخرين عام ١٩٨٩ ، وفى يونيو ١٩٩١ تم مد العمل بالاتفاقيتين لمدة سنتين ، بحيث ينتهى العمل باتفاقية القمح الدولية الحالية التى أبرمت عام ١٩٨٦ فى الثلاثين من يونيو ١٩٩٣ ، ثم تم تمديدها فى ديسمبر ١٩٩٢ الى يونيو ١٩٩٥^(٢) .

(١) World Bank: world Development Report 1986 1986 USA

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - إستعراض أوضاع السلع وتوقعاتها - ١٩٩٢-١٩٩١ - روما ، ١٩٩٢ .

أما بالنسبة للإتفاقية الدولية للسكر فنظراً لأنها تنتهى فى نهاية عام ١٩٨٤ فقد دعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) إلى عقد مؤتمر فى يونيو ١٩٨٥ فى جنيف وشاركت فيه أكثر من ثمانين دولة ، إلا أن المؤتمر فشل فى التوصل الى إتفاقية ذات بنود اقتصادية ، وتمت الموافقة على إتفاقية إدارية مدتها عامان قابلة للتجديد سنوياً يبدأ العمل بها فى يناير ١٩٨٥ ، بهدف فتح قنوات الحوار وتبادل الآراء بين الأعضاء حتى تحين الفرصة لجولة جديدة من المفاوضات إضافة إلى خدمات البحوث والدراسات التى يمكن أن تقدمها .

وفى عام ١٩٩١ تم مد العمل بالاتفاقية لمدة عام ينتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ولم يمكن مدها لأكثر من ذلك ، وفى العشرين من يناير ١٩٩٣ تم الاتفاق على تطبيق إتفاقية جديدة للسكر لمدة ثلاث سنوات ^(١) ، وتختلف هذه الإتفاقية عن سابقتها بوجود قائمة واحدة للأعضاء بدلاً عن عدة قوائم منفصلة إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الصندوق العام للسلع ^(٢) .

٢-٢-٣ التكتلات الإقليمية الجغرافية الإقتصادية :

ترتب على التفكك الذى عانت منه الإتفاقيات السلعية الدولية التى تم الأخذ بها فى الثلاثينات من هذا القرن - والذى يعود بصفة أساسية إلى إنسحاب بعض الدول الأكثر إستيراداً لمقادير كبيرة من تلك السلع - وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، ونتيجة للتطور الملحوظ فى العلاقات الاقتصادية الدولية فقد إتجه العالم الى إقامة التجمعات والتكتلات الاقتصادية لتحقيق منافع وميزات إقتصادية مهمة كالاستفادة من مزايا السوق الواسعة ومزايا التخصص وتقسيم العمل ومزايا الانتاج الكبير وإستخدام التقنية المتطورة ، وغالباً ماتكون هذه التكتلات بين دول متقاربة جغرافياً وأحياناً تمتد إلى

(1) UNCTAD : Trade and Development Repot 1993. Unite
Nation New York-1993

(2) Comman Fund for Commodities

دول أخرى فى مناطق تبتعد جغرافياً عن بعضها البعض .

١-٢-٢-٣ مفهوم التكتل الاقتصادى ^(١) :

يقصد بالتكتل الإقتصادى تكاتف الجهود فى المجالات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف إقتصادية معينة ، وقد لجأت دول العالم إلى عقد بعض الاتفاقيات الاقتصادية التى تسهل تبادل السلع والخدمات وعناصر الانتاج لكونها لاتستطيع إشباع حاجياتها الاقتصادية المختلفة ذاتياً وتلجأ الدول الى التكتل الإقتصادى لتحقيق عدة أهداف منها أن الدول الصغيرة أصبحت لاتستطيع منافسة الدول الكبيرة فى الأسواق العالمية ، وبذلك تسعى هذه الدول إلى عقد إتفاقيات ثنائية وغيرها لتسهيل عملية تسويق منتجاتها ، كذلك تسعى الدول الكبيرة أيضاً لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها فى هذه الأسواق الجديدة عن طريق التكتلات الاقتصادية ، هذا فضلاً عما تستهدفه الدول الأعضاء من رفع مستوى رفاهية المواطنين ، حيث ينتظر أن يترتب على التكتل الإقتصادى تسهيل تداول السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً لإزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية من ناحية ، وإلى تخفيض تكاليف الانتاج الناشئة عن توسع رقعة السوق من ناحية أخرى، وبالتالي الوصول بحجم الانتاج للمستوى الذى يضمن الانتاج بأقل التكاليف ، كذلك فإن السماح لعناصر الانتاج بالانتقال من بلد إلى آخر سيؤدى إلى إعادة تخصيص عناصر الانتاج وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الانتاج فى منطقة التكتل الاقتصادى ، هذا الى ما يترتب على التكتل الاقتصادى من قيام بنىان إقتصادى قوى يقلل من إعتماذ المنطقة على الخارج ، وبالتالي تخفيض تبعية اقتصاد المنطقة للتغيرات الاقتصادية التى تنتاب المجتمعات الأخرى ، فالتكتل الاقتصادى عندما يأخذ شكل الاتحاد الجمركى أو شكل السوق المشتركة أو يصل مرحلة الاندماج يعنى إزدياد معدل التبادل التجارى بين بلدان التكتل ، وفى نفس الوقت ينتظر أن يؤدى إلى الاقلال من انفتاح المنطقة على الخارج نظراً

(١) د. عطيه المصرى الفيتورى : الاقتصاد الدولى - كلية الإقتصاد - جامعة قار يونس - ١٩٨٨ -
بنغازى .

للحواجز الجمركية وغير ذلك من السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تحد من حرية انتقال السلع بين منطقة التكتل الإقتصادي وبقية دول العالم ، وفضلاً عن ذلك فإن التكتل الاقتصادي ينتظر أن يحقق الاستقرار الاقتصادي في مستوى الانتاج والتوظيف والأسعار ، حيث كلما إتسع الاقتصاد كلما أدى ذلك إلى تأصيل الإستقرار والإقلال من التذبذب في مستوى الانتاج والتوظيف والأسعار ، كما أن الدخول في التكتل الاقتصادي سيؤدي الى تنسيق السياسات الاقتصادية في جميع الدول المشتركة وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع دول التكتل الاقتصادي .

ويأخذ التكتل الاقتصادي عدة أشكال ^(١) أو مستويات على صعيد العلاقات الاقتصادية ، وقد يتطور من شكل إلى آخر أو من مرحلة إلى أخرى ليأخذ شكله النهائي بدمج الدول الداخلة في برنامج التكتل الاقتصادي وبالتالي تصبح هذه الدول سوقاً واحدة تتحرك فيها السلع والبضائع وعوامل الانتاج بحرية ودون أى نوع من العراقيل مثلما تتحرك هذه السلع وعناصر الانتاج في البلد الواحد ، وقد فرق الأستاذ بيلا بلاسا في كتابه عن نظرية التكتل الإقتصادي بين درجات وأنواع التكتلات الإقتصادية ، وأشار إلى أن منطقة التجارة الحرة تستهدف إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية تدريجياً مما يسهل حرية وإنسياب السلع والخدمات بين البلدان الأعضاء ، مع ترك الحرية لكل عضو من أعضائها بالاحتفاظ بتعريفاته الجمركية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل ، ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة بالضرورة حرية إنتقال رؤوس الأموال والأشخاص ، أما الاتحاد الجمركي فيقوم على أساس إلغاء جميع المعاملات التفضيلية والحواجز الجمركية أو التجارية فيما يتعلق بحركة السلع داخل دول الاتحاد ، في حين يتم توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ، مما يعنى إقامة جدار جمركي بين دول الإتحاد من جهة والدول غير الأعضاء من جهة أخرى ، ولا يشترط الاتحاد الجمركي بالضرورة حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص ، أما السوق المشتركة فتتضمن إزالة

(١) بحث للدكتور محمد الأطرش : ملاحظات حول اتفاقية الوحدة الاقتصادية - المؤتمر الدولي للعلوم السياسية - ١٩٦٥ - بيروت .

الحوافز الجمركية بين الدول الأعضاء وإقامة جدار جمركى موحد تجاه الدول غير الأعضاء ، إضافة الى حرية إنتقال رؤوس الأموال والأشخاص ، وتنطوى الوحدة الاقتصادية على نفس الأسس المتبعة فى السوق المشتركة ، ويضاف إليها التنسيق فى عدد من السياسات المتبعة بين الدول الأعضاء كالأسعار والاجور ومعدلات الفائدة وغيرها ، أما فى التكتلات الاقتصادية التى تتضمن الاندماج الاقتصادى الشامل فيتم توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ، ويستوجب ذلك وجود سلطة عليا تتمتع بصلاحيات إصدار القرارات الملزمة لجميع الدول الأعضاء .

٢-٢-٢-٣ نماذج للتكتلات الإقليمية الجغرافية الاقتصادية :

يوضح جدول (٣-١) أن دول العالم إتجهت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تشكيل التكتلات الاقتصادية فيما بينها حيث بدأ المعسكر الإشتراكي بإنشاء مجلس التعاون الإقتصادى المتبادل ^(١) ، تلى ذلك تكوين السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ ثم توالى إنشاء التكتلات الاقتصادية فى الأمريكتين وأسيا وأفريقيا .

ففى عام ١٩٤٩ تم إنشاء مجلس التعاون والتكامل الاقتصادى المتبادل ^(٢) بعد اتفاق ست دول اشتراكية هى الاتحاد السوفيتى ، بولندا ، رومانيا ، بلغاريا ، المجر وتشيكوسلوفاكيا إنضمت إليها بعد ذلك البانيا والمانيا الشرقية عام ١٩٦٢ والجمهورية المنغولية .

ويباشر المجلس نشاطه لتنظيم التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى بين الأعضاء ، وتنسيق الخطط الاقتصادية والتخصص فى الإنتاج والتعاون فى شتى مجالاته ، والمساهمة

(١) Comecon

(٢) نفس المصدر أعلاه

جدول (٣-١) : التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجغرافية فى العالم المعاصر

سنة الإنشاء	الإتفاقية	الدول المشتركة
١٩٤٧	هيئة جنوب المحيط الهادى	ساموا الأمريكية ، استراليا ، جزر كوك ، فيجى فرنسا ، بوليزيا الفرنسية ، غوام ، كيريباتى جزر مارشال ، جزر ميكرونيزيا ، نورو ، كالودينا الجديدة ، نيوزيلندا ، ثيو ، جزر ماريان الشمالية ، بالاو ، بايوغينيا الجديدة ، جزر بيكتارن ، ساموا ، جزر سليمان ، توكلاو توتغا ، توفالو ، إنجلترا ، الولايات المتحدة ، فانواتو ، واليس فوتونا .
١٩٤٨	الاتحاد الجمركى لبلدان الينولكس	بلجيكا ، هولندا ، ولكسمبرج .
١٩٤٩	مجلس التعاون والتكامل الاقتصادى المتبادل	الاتحاد السوفيتى ، بولندا ، رومانيا ، بلغياريا ، المجر ونيشيكوسلوفاكيا .
١٩٥٨	المجموعة الإقتصادية الأوروبية	ألمانيا الغربية ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لكسمبرج ، بريطانيا ، ايرلندا ، السويد ، الدنمارك ، اليونان ، اسبانيا والبرتغال .
١٩٦٠	الإتحاد الأوروبى للتجارة الحرة	النمسا ، فنلندا ، ايسلندا ، النرويج ، السويد

سنة الإنشاء	الاتفاقية	الدول المشتركة
١٩٦٤	السوق العربية المشتركة	الكويت ، مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، اليمن ، السودان ، الإمارات ، الصومال وليبيا .
١٩٦٧	رابطة أقطار جنوب شرق آسيا	بروناي ، أندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة وتيلاند .
١٩٦٩	التكامل الاقتصادي في شبه إقليم الانديز	بوليفيا ، كولومبيا ، اكوادور ، بيرو وفنزويلا
١٩٧٢	المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا	بنين ، بوركينافاسو ، كوت ديفوار (ساحل العاج) مالي ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، توغو (بصفة مراقب) .
١٩٧٣	اتحاد نهر مانو	غينيا ، ليبيريا وسيراليون
١٩٧٣	مكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الإقتصادي	استراليا ، جزر كوك ، فيجي ، كيريباتي ، جزر مارشال ، جزر ميكرونسيا ، نورو ، نيوزيلندا ، نيو ، بابواغينيا الجديدة ، ساموا ، جزر سليمان ، تونغا وتوفالو .
١٩٧٣	المجموعة الكاريبية	اثثيفوا ، باربودا ، بهاما ، بربادوس ، بليز ، دومينيكان ، غرمينادا ، غيانا ، جامايكا ، مونسيرات ، سانت كيتس ، ديتنسبي ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجرينادين ، تهنيداد و تويغو .

سنة الإنشاء	الاتفاقية	الدول المشتركة
١٩٧٥	النظام الإقتصادي لأمريكا اللاتينية	الأرجنتين ، بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كومنشاريكا ، كوبا ، الجمهورية الدومينيكية ، أكوادور ، السلفادور ، غريناوا ، غواتيمالا ، غيانا ، هاييتي ، هندوراس ، جامايكا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، بنما ، بارغواي ، بيرو ، سورينام ، ترينيدا ، وتوباغو ، ارغواي وفنزويلا .
١٩٧٥	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	بنين ، بوركينا فاسو ، كاب تيري ، غامبيا ، غانا ، غينيا بيساو ، كوت ديفوار (ساحل العاجل) ، ليبيريا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، ميراليو ، توغو .
١٩٧٦	المجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى	بورندي ، رواندا وزائير
١٩٨٠	رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية	الأرجنتين ، بوليفيا ، شيلي ، كولومبيا ، أكوادور ، المكسيك ، بارغواي ، بيرو ، أورغواي وفنزويلا .
١٩٨١	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر وسلطنة عمان

تابع جدول رقم (١-٣) :

سنة الإنشاء	الإتفاقية	الدول المشتركة
١٩٨١	منظمة دول شرق الكاريبي	اثثينوا وباربودا ، دومينيكا ، غرينادا ، مونسيرات ، سانت كريستوف ، سانت كيس دينفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت ، وغيرينادين ، جزر فرحين البريطانية (عضو منتسب)
١٩٨٢	منطقة التجارة التفضيلية لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	انقولا ، بوروندى ، جزر القمر ، جيبوتى ، أثيوبيا ، كينيا ، ليسوقو ، ملاوى ، موشيوص موزمبيق ، رواندا ، الصومال ، سوازيلند تنزانيا " ، أوغندا ، زامبيا وزمبابوى .
١٩٨٣	المجموعة الإقتصادية لدول وسط أفريقيا	بوروندى ، الكامبيرون ، جمهورية افريقيا الوسطى . تشاد ، الكنفو ، غينيا الاستوائية ، الغابون ، رواندا ، ساوتوى وبرنسيب ، زائير ، وأنقولا (بصفة مراقب) .
١٩٨٨	إتحاد المغرب العربى	المغرب ، تونس ، الجزائر ، ليبيا ، وموريتانيا
١٩٨٩	مجلس التعاون العربى	مصر ، العراق ، الأردن والجمهورية اليمنية
١٩٩٢	منطقة التجارة لأوروبا الوسطى	بولندا ، الجمهورية التشيكية ، سلوفاكيا وهنغاريا .
١٩٩٢	منطقة التجارة الحرة لأمريكا	الولايات المتحدة ، كندا والمكسيك

المصدر : (١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : مسح لمنظمات التكامل الاقتصادى الاقليمى - روما
١٩٩١ .

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : استعراض اوضاع السلع وتوقعاتها ٩١-١٩٩٢ - روما

١٩٩٢

فى صياغة وتنفيذ المشروعات الجماعية فى ميادين الصناعة والزراعة والنقل والطاقة ، وتنمية التبادل التجارى وتبادل المعلومات عن الانجازات الفنية والعلمية .

كما تم فى ١٩٥٨ بموجب إتفاقية روما انشاء المجموعة الإقتصادية الأوروبية ، والتي تضمنت ست دول هى ألمانيا الغربية ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ولكسمبرج التي عرفت فيما بعد بالسوق الأوروبية المشتركة ، وإتسع نطاقها بإنضمام كل من بريطانيا ، إيرلندا ، السويد والدنمارك عام ١٩٧٣ ، وفى عام ١٩٨١ إنضمت اليونان وتبعها كل من أسبانيا والبرتغال ، وتهدف المجموعة الى تحرير التبادل التجارى عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية الداخلية والقيود الكمية لإستيراد وتصدير البضائع ، كما تم تحديد تعريفات جمركية خارجية مشتركة إضافة إلى إلغاء القيود التي تحد من حرية انتقال الاشخاص والخدمات ورؤوس الاموال ، وخلق ظروف ملائمة للمنافسة الاقتصادية العادلة واعتماد بعض السياسات المشتركة . وكان قد سبق فى ١٩٤٨ إنشاء الاتحاد الجمركى لبلدان البنلوكس ^(١) بعضوية كل من بلجيكا ، هولندا ولكسمبرج ، ويهدف الاتحاد الى ضمان حرية انتقال الاشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات ، إضافة الى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الدول الأعضاء وإقامة علاقات إقتصادية مشتركة مع الدول الأخرى .

كما كان قد سبق أن تم تأسيس الاتحاد الأوروبى للتجارة الحرة ^(٢) فى عام ١٩٦٠ بعضوية كل من النمسا ، فلندا ، ايسلندا ، النرويج ، السويد وسويسرا ويهدف الاتحاد الى إنشاء منطقة للتجارة الحرة للسلع الصناعية أساساً ويرمى الى الترويج فى المنطقة التي يشملها الاتحاد وفى كل دولة عضو للتوسع المطرد فى النشاط الاقتصادى والعمالة

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - تطور الاطوار الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمى -

جنيف ١٩٩٣ .

(٢) نفس المصدر

الكاملة وزيادة الانتاجية وترشيد استخدام الموارد وتعزيز الاستقرار المالى ومواصلة النهوض بمستوى المعيشة بالاضافة الى ضمان المنافسة العادلة فى التجارة فيما بين الدول الأعضاء والمساهمة فى تنمية التجارة العالمية وتوسعها بصورة منسقة وإزالة الحواجز التى تعوق هذه التجارة بشكل مطرد .

أما الدول الإسكندنافية^(١) فقد قامت عام ١٩٦٢ بتوقيع معاهدة بين فنلندا ، الدنمارك ايسلندا ، النرويج والسويد تهدف الى توثيق التعاون بين الأطراف فى جميع المجالات واتفقت على التشاور فيما بينها بشأن السياسات الاقتصادية مع توجيه العناية اللازمة لامكانية تنسيق تدابير الاستقرار الاقتصادى ، إضافة الى مواصلة العمل على إزالة الحواجز التجارية فيما بين الدول الاسكندنافية واستكشاف السبل الى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة .

أما عام ١٩٩٢ فقد شهد اقامة منطقة التجارة لأوروبا الوسطى^(٢) حيث إتفقت كل من بولندا ، الجمهورية التشيكية ، سلوفاكيا وهنغاريا على إقامة منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى بصورة تدريجية ، ويشمل الاتفاق حوالى ٧٥٠٠ منتج صناعى وعدد محدود من السلع الزراعية تم التفاوض على معظمها بصورة ثنائية وسيتم تحرير التعريفات والقيود الكمية على ثلاث مراحل بين ١٩٩٣ و ٢٠٠١ .

أما فى أمريكا الشمالية فقد شهدت القارة توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بين دولها فى عام ١٩٩٢^(٣) بين كل من الولايات المتحدة ، كندا والمكسيك ، وتهدف الاتفاقية إلى إزالة التعريفات الجمركية تدريجياً والمستوفية لشروط اعتبارها أمريكية شمالية بموجب قواعد المنشأ كما ستزيل الدول الثلاث أوجه الحظر والقيود الكمية المطبقة عند الحدود كالحصص وتراخيص الاستيراد ، إضافة إلى إزالة

(١) نفس المصدر السابق

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - تطور الأطوار الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمى - جنيف ١٩٩٣ .

(٣) نفس المصدر السابق

الحواجز أمام الاستثمارات ومن المقرر أن يسرى مفعول هذه الاتفاقية فى عام ١٩٩٤ .

أما فى أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبى ^(١) فقد تأسست المجموعة الكاريبية بموجب معاهدة انشائها عام ١٩٧٣ ، بعضوية كل من انتينوا ، باربودا ، بهاما ، بربادوس ، بليز دومينيكان ، غرينادا ، غيانا ، جامايكا ، مونسيرات ، سانت كيتس دنيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وغرينادين ، ترينيداد وتوباغو ، وتهدف المجموعة الى تحقيق التكامل الاقتصادى بإنشاء سوق مشتركة لتعزيز وتنسيق وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء وتحرير التجارة الداخلية إضافة إلى وضع تعريفات جمركية خارجية موحدة ، من ناحية أخرى تم إنشاء منظمة دول شرق الكاريبى ^(٢) فى عام ١٩٨١ ، حيث إتفقت كل من انتيفوا وباربودا ، دومينيكا ، غرينادا ، مونسيرات ، سانت كريستوفر ، سانت كينس وينفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وغرينادين ، جزر فرجين البريطانية (عضو منتسب) ، على تأسيس منظمة دول شرق الكاريبى بهدف تعزيز التكامل الاقتصادى فيما بين الدول الأعضاء من خلال أحكام الاتفاقية المؤسسة للسوق المشتركة لشرق الكاريبى وتنسيق السياسات المشتركة وتحرير التجارة وتوحيد الرسوم الجمركية الخارجية وتوزيع المنافع المستمدة من السوق المشتركة وتعزيز الإستقرار الاقتصادى .

أما فى الستينات فقد تم إقامة منظمة دول أمريكا الوسطى ^(٣) ، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى حيث تأسست فى عام ١٩٦٢ بموجب ميثاق منظمة دول أمريكا الوسطى والمعاهدة العامة للتكتل الاقتصادى فى أمريكا الوسطى عام ١٩٦٠ بعضوية كل من كوستاريكا ، السلفادور ، غواتيمالا ، هندوراس ونيكاراغوا ، ويهدف الميثاق الى تحقيق التكامل الإقتصادى بين دول أمريكا الوسطى فى حين يسعى ترتيب السوق المشتركة الى

(١) نفس المصدر السابق

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) نفس المصدر السابق

تحرير التجارة بالكامل ، وتوحيد الرسوم الجمركية وتنسيق التشريعات .

أما رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية فقد تأسست فى عام ١٩٨٠ بعضوية كل من الأرجنتين ، بوليفيا ، شيلي ، كولومبيا ، اكواور ، المكسيك ، بارغواى ، بيرو ، أوروغواى وفنزويلا وتهدف الرابطة الى تعزيز التنمية الاقتصادية فى الاقليم على أسس التنسيق والعدالة ، ويتمثل الهدف الطويل الأجل للرابطة فى تشكيل السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية على نحو تدريجى ومطرد ولتحقيق ذلك تركز الرابطة على تعزيز وتنظيم التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى وتحظى الدول الأقل نمواً بمعاملة تفضيلية ، فضلاً عن ذلك فقد تم تأسيس النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية ^(١) فى عام ١٩٧٥ بعضوية كل من الارجنتين ، باربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواور ، السلفادور ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، هاييتى ، هندوراس ، جامايكا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، بنما ، بارغواى ، بيرو ، سورينام ، ترينيدا وتوباغو ، أوروغواى وفنزويلا ، بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وتوفير نظام للمشاورات والتنسيق من أجل الاتفاق على أحكام إستراتيجيات مشتركة بشأن المسائل الاقتصادية فى المحافل الدولية وأيضاً فيما يتعلق بالدول الأخرى فرادى ومجموعات .

أما التكامل فى شبه اقليم الانديز ^(٢) فقد تأسس فى عام ١٩٦٩ بعضوية كل من بوليفيا ، كولومبيا ، اكواور ، بيرو ، فنزويلا بهدف تعزيز التنمية المتوازنة بين الدول الأعضاء والتعجيل بها عن طريق التكامل الاقتصادى وتنسيق السياسات الاقتصادية والتعجيل بتحرير التجارة وتوحيد التعريفات الدنيا على الواردات وتحظى الدول الأعضاء الأقل نمواً بمعاملة تفضيلية ، ومن ناحية أخرى فقد تم الاتفاق التجارى لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين استراليا ونيوزيلندا ^(٣) ويستهدف هذا الاتفاق وضع ترتيبات لتحرير

(١) نفس المصدر السابق

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) نفس المصدر السابق

التجارة بين البلدين وتجارة الخدمات ويمتد ليشمل تحقيق التناسق بين البلدين فى القانون التجارى ، وإزالة الحواجز الفنية أمام التجارة وتنسيق السياسات والاجراءات الجمركية ، كما تأسست رابطة أقطار جنوب شرق آسيا ^(١) فى عام ١٩٦٧ بموجب الاعلان الذى جمع بين كل من برونائى ، أندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة وتايلاند ، وتهدف الى دعم النمو الاقتصادى عن طريق التعاون والمساعدة المتبادلة فيما بين الدول الاعضاء وتوسيع استغلال الموارد الزراعية وزيادة التبادل التجارى والتعاون فى مجال انتاج السلع الأساسية ، وفضلاً عن ذلك فقد تم إنشاء مكتب جنوب المحيط الهادى للتعاون الاقتصادى ^(٢) عام ١٩٧٣ بعضوية كل من استراليا ، جزر كوك ، فيجى ، كيريباتى ، جزر مارشال ، جزر ميكرونسيا ، نورو ، نيوزيلندا ، نيو ، بابواغينيا الجديدة ، ساموا ، جزر سليمان ، تونغا وتوفالو ، وقد أعيدت تسميته فى ١٩٨٩ أمانة الندوة (الامانة الدائمة لندوة جنوب المحيط الهادى) وتتمثل الأهداف فى تدعيم التعاون والتشاور بين الدول الأعضاء فى مجالات التجارة وتحرير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء والسعى الى إنشاء منطقة للتجارة الحرة فى جنوب المحيط الهادى .

أما هيئة جنوب المحيط الهادى ^(٣) فقد تأسست عام ١٩٤٧ بعضوية كل من ساموا الأمريكية ، استراليا ، جزر كوك ، فيجى ، فرنسا ، بولينيزيا الفرنسية ، غوام ، كيريباتى ، جزر مارشال ، جزر ميكرونيزيا ، نورو ، كاليدونيا الجديدة ، نيوزيلندا ، نيو ، جزر ماريان الشمالية ، بالاو ، بوبوغينيا الجديدة ، جزر بيكتارن ، ساموا ، جزر سليمان ، توكلاو ، تونغا ، توفالو ، انجلترا ، الولايات المتحدة ، فانواتو واليس فوتونا ، وقد أنشئت الهيئة فى الأساس من طرف استراليا ، فرنسا ، هولندا ، نيوزيلندا ، انجلترا والولايات المتحدة

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

بهدف تدعيم الرعاية الاقتصادية والاجتماعية فى الاقاليم التابعة لإدارتها فى جنوب المحيط الهادى ويعد انضمام دول الاقليم التى نالت استقلالها أصبحت الهيئة وسيلة لتدعيم التعاون والتنمية بين الدول الجزرية فى جنوب المحيط الهادى وتساعد الهيئة على تنسيق البرامج وتنفيذها فى عدة مجالات غير أن الأولوية تعطى للمشروعات والبرامج المتعلقة بالأغذية والزراعة ومصايد الأسماك .

ولقد شهدت القارة الأفريقية إقامة الاتحاد الجمركى والاقتصادى لوسط افريقيا (١) والذى تأسس فى عام ١٩٦٤ بعضوية كل من الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، غينيا الاستوائية والغابون بهدف إزالة الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء واعتماد تعريفات مشتركة تطبق على الأطراف الأخرى ، وتوزيع المشروعات الصناعية على أسس عادلة وتنسيق السياسات المالية والخطط الإنمائية ، أما منطقة التجارة التفضيلية لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقى (٢) فقد تأسست فى عام ١٩٨٢ بعضوية كل من انغولا ، بروندي ، جزر القمر ، جيبوتى ، أثيوبيا ، كينيا ، ليسوتو ، ملاوى موريشيوس ، موزمبيق ، رواندا ، الصومال ، سوزيلاند ، تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا وزمبابوى، وتهدف الى إلغاء الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء وتدعيم التعاون والتنمية فى جميع ميادين النشاط الإقتصادى سعياً وراء إنشاء مجموعة إقتصادية لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقى ، أما المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (٣) فقد تم إنشاؤها عام ١٩٨٣ بعضوية كل من بروندي ، الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو، غينيا الاستوائية ، جابون ، رواندا ، ساتومى وبرنسيب ، زائير وانغولا (بصفة مراقب) ، بهدف القضاء على الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء ووضع تعريفات موحدة تطبق على الدول الأخرى إضافة إلى تنسيق السياسات القطرية والموافقة على برامج وسياسات مشتركة إقتصادية وتجارية . كما أنشئت المجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى(٤) فى عام ١٩٧٦ بعضوية كل من بوروندى ، رواندا ، زائير

(١) نفس المصدر السابق

(٢) و (٣) و (٤) نفس المصدر السابق

وتهدف إلى تدعيم التبادل التجارى وتوفير إطار للتعاون بين الدول الأعضاء فى الميادين الإقتصادية ، هذا بالإضافة الى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ^(١) والتي أنشئت فى عام ١٩٧٥ بعضوية كل من بنين ، بوركينا فاسو ، كاب فيردى ، غامبيا ، غانا ، غينيا بيساو ، كون دايغوار (ساحل العاج) ، ليبيريا ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون وتوغو ، وتهدف الى إنشاء منطقة للتجارة الحرة وتبنى تعريفات مشتركة تطبق على دول الطرف الثالث إضافة إلى تشجيع تنسيق السياسات الزراعية والإقتصادية والنقدية وإتباع سياسة مشتركة فى هذه الميادين ، كما تأسس إتحاد نهر مانو عام ١٩٧٣ بعضوية كل من غينيا ، ليبيريا وسيراليون ، ويهدف إلى توسيع نطاق التبادل من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة فيما يتعلق ببعض الخامات والسلع المصنعة وإنشاء منطقة تجارة تفضيلية محمية بالنسبة لعدد من السلع الأخرى وتطبيق تعريفات جمركية مشتركة على البلدان الثالثة إضافة إلى تشجيع التعاون فى مجالات إقتصادية متعددة ، أما المجموعة الإقتصادية لغرب أفريقيا^(٢) فقد أنشئت عام ١٩٧٢ بعضوية كل من بنين ، بوركينا فاسو ، كوت ديفوار (ساحل العاج) مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، توغو (بصفة مراقب) وتهدف إلى تشجيع التعاون الإقتصادى والتبادل التجارى والتنمية بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة فى المواد الخام ووضع نظام أفضليات لعدد من السلع المصنعة وتطبيق سياسات جمركية بالنسبة للبلدان الثالثة .

٣-٢-٢-٣ اتفاقيات التعاون الإقتصادى فى العالم العربى :

أدركت الدول العربية الآثار السلبية للإرتباط الخارجى وبذلت جهوداً كبيرة فى سبيل توسيع قاعدة التبادل التجارى البينى والتقليل من الإعتماد على الأسواق الخارجية ، وإعتمدت مبدأ تحرير التبادل التجارى والمشروعات العربية المشتركة فى سبيل تعزيز

(١) نفس المصدر السابق

(٢) نفس المصدر السابق

علاقتها الاقتصادية البينية ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق طموحات الدول العربية وبقيت التجارة العربية البينية دون الحجم المأمول . وبعد تبني مبدأ توسيع وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية من خلال عقد اتفاقيات تجارية جماعية من أقدم الجهود التكاملية فى العالم العربى فى إطار جامعة الدول العربية ، وقد حاولت الدول العربية من خلال هذه الاتفاقيات تحرير التبادل التجارى فيما بينها وتم انجاز ثلاث منها ، ونظراً للإلتجاه الدولى نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية فقد سعت بعض الدول العربية الى إقامة تجمعات إقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربى وإتحاد المغرب العربى إتخذت مبدأ التكامل الإقتصادى بينها كهدف للوصول إليه خلال فترة زمنية محددة فى حين إتجهت بعض الدول الأخرى الى عقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها للتعاون الإقتصادى والتجارى والفنى تهدف الى تبادل أفضليات محدودة بين الطرفين المتعاقدين فى مجال تحرير التجارة وقد يلحق بالبعض منها اتفاقيات للإستثمار تنص على معاملة الإستثمارات بين البلدين معاملة الإستثمارات المحلية من حيث الإعفاءات والميزات الأخرى وسنستعرض فيما يلى الاتفاقيات العربية والتجمعات الإقليمية .

تعد إتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ^(١) بين دول الجامعة العربية أول إتفاقية عربية فى مجال تحرير التبادل التجارى وافق عليها مجلس الجامعة فى ١٩٥٣/٩/٧ ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٥٣/١٢/١٢ وتتلخص أهم مبادئها فى الإعفاء الكامل من رسوم الاستيراد الجمركية ورسوم التصدير للسلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التى منشأها أحد الدول الأطراف فى الإتفاقية ، مع التخفيض فى رسوم الاستيراد والتصدير الجمركى للسلع الصناعية بنسب تتراوح بين ٢٠ بالمائة كحد أدنى و٦٠ بالمائة كحد أقصى لبعض السلع ، وكذا عدم إخضاع المنتجات العربية المستوردة من إحدى الدول الإعضاء لرسوم داخلية تفوق ما هو مفروض على المنتجات المحلية المماثلة

(١) جامعة الدول العربية - واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها - الادارة العامة للشئون الاقتصادية - ١٩٨٧ - تونس

أو على موادها الأولية في الدول المستوردة ، وكذلك التعامل التفضيلي ما بين الدول الأطراف من حيث اجازات الاستيراد والتصدير . ولقد وافق المجلس الاقتصادي على إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية في ١٩٥٧/٦/٣٠ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٦٤/٤/٣٠ ، وهي تهدف إلى تحقيق وحدة إقتصادية كاملة بين الدول العربية تضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية وحرية النقل والتراخيص وإقامة منطقة جمركية موحدة وتوحيد التعريف والتشريع والأنظمة الجمركية إضافة إلى تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والسياسات المالية والنقدية وتوحيد التشريعات الاقتصادية ولعل من أبرز القرارات التي أصدرها مجلس الوحدة في هذا الصدد القرار رقم (١٧) في ١٩٦٤/٨/١٣ الذي يقضى بإنشاء السوق العربية المشتركة ، وقد تضمن هذا القرار مجموعة من المبادئ والأحكام في مجال التبادل التجاري أهمها الإعفاء الكامل للسلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها إحدى الدول الأطراف ، والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والقيود الإدارية المفروضة على باقى السلع التي منشؤها إحدى الدول الأطراف ، مع تثبيت القيود الإدارية ومختلف الرسوم والضرائب عند مستوياتها المطبق عند صدور قرار انشاء السوق ، كما لايجوز فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة بين الدول الأطراف تفوق الضرائب والرسوم الداخلية على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الأولية ، هذا بالإضافة الى تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما بينها بالنسبة للمزايا الممنوحة لغير الدول الأطراف في إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وعدم إخضاع المنتجات المتبادلة بين الدول الاعضاء لرسوم تصدير جمركي ، كما لايجوز منح دعم للصادرات الى الاطراف الاخرى اذا كان هناك انتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة محل البحث ، وتنظيم تسوية قيم المعاملات الجارية وفقاً لإتفاقية الدفع الثنائية المعمول بها ما بين الدول الأطراف ، وفي حالة عدم توافر ذلك يتم تسوية المدفوعات بأية عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين صاحبي العلاقة . ولقد تم في ١٩٨١/٢/٢٧ إقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٢/١١/١٦ وقد تضمنت مجموعة من

المبادئ والأحكام فى مجال تحرير التبادل التجارى وتنميته ما بين الدول العربية أهمها الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية والحيوانية والثروات المعدنية سواء فى شكلها الخام أو بعد إدخال تغييرات عليها تجعلها صالحة للإستهلاك النهائى أو الوسيط ، وكذلك السلع المصنعة ونصف المصنعة التى يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة من المجلس و سلع المشروعات العربية المشتركة المنشأة فى إطار جامعة الدول العربية ومنظمتها العاملة فى نطاقها ، مع التخفيف التدريجى للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل للسلع العربية الأخرى وفقاً للنسب والأساليب التى يقرها المجلس ، ويتم الاسترشاد فى اختيار السلع المدرجة فى القوائم بمجموعة من المعايير من أهمها أن تشغل السلعة مكاناً إستراتيجياً فى نمط الإستهلاك المشبع لحاجات السكان ، وأن تتمتع السلعة بطلب كبير ومستمر وأن تمثل قيمة ماينتج من السلعة نسبة هامة فى الناتج المحلى الإجمالى لإحدى الدول الأطراف ، كما يلزم ان تشغل السلعة مكاناً هاماً فى علاقات التشابك فى داخل الجهاز الإنتاجى لإحدى الدول الأطراف ، حتى يترتب على نمو التبادل فى السلعة ازدياد اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتطويرها ، وأن تحتل السلعة أهمية تصديرية كبيرة بالنسبة لإحدى الدول الأطراف ، وأن تكون السلعة هامة لتنمية إحدى الدول الأطراف وتواجه إجراءات تمييزية وتقييدية شديدة فى الأسواق الأجنبية وأن يؤدى نمو التبادل فى السلعة إلى تدعيم التكامل الاقتصادى العربى وتحقيق الأمن القومى .

ولقد تضمنت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية توفير الحماية المتدرجة للسلع العربية فى مواجهة السلع الأجنبية البديلة أو المماثلة ، وذلك بغرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع غير العربية البديلة أو المماثلة ، وكذا تقرير ميزة نسبية للسلع العربية فى مواجهة السلع غير العربية البديلة أو المماثلة ، ويتولى المجلس تحديد الميزة النسبية وأوضاع تقريرها ، هذا بالإضافة الى ماتضمنته الاتفاقية من الربط المنسق بين إنتاج السلعة وتبادلها بما فى ذلك تقديم التسهيلات التمويلية لانتاجها ، وتيسير تمويل التبادل التجارى

بين الدول العربية بشروط تفضيلية وميسرة وتسوية المدفوعات الناشئة من خلال نظام مناسب يضعه صندوق النقد العربى ، وكذلك توفير الضمان اللازم للتبادل التجارى وفق شروط تفضيلية وميسرة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات العربية المختصة في هذا الشأن ، ومراعاة الظروف الانمائية للدول العربية الأطراف خاصة الدول الأقل نمواً والتي يحددها المجلس ، وعدم جواز منح ميزات تفضيلية لاي دولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف ، وبالمقابل فان لاي دولة طرف الحق بمنح أية ميزة إضافية لدولة أو لدول عربية تفوق تلك الممنوحة بموجب الاتفاقية ، مع الأخذ بمبدأ التبادل المباشر فى التبادل التجارى بين الدول الأطراف ، وعدم جواز اللجوء الى العقوبات الاقتصادية فى المجال التجارى إلا بقرار من المجلس ولأسباب قومية عليا . وقد أنشأ المجلس الاقتصادى لجنة للمفاوضات تتولى تطبيق الاتفاقية تضم فى عضويتها الدول العربية الاعضاء فى الاتفاقية التى تقدمت بقوائم سلعية للتفاوض ، وقد وافق المجلس على إعفاء قائمة من عشرين سلعة مصنعة ونصف مصنعة من كافة القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ، ويجرى التفاوض حالياً على تحرير قائمة أخرى ، كما أنشأ صندوق النقد العربى برنامجاً لتمويل التجارة العربية برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار والذي يقدم تمويلات للمصدرين والمستوردين العرب ، ويساهم الصندوق بنصف رأسمال البرنامج ، كما تقدم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خدمات ضمان إئتمان الصادرات بين الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية .

وفضلاً عن التكتلات الاقتصادية العربية الشمولية - أى التى يحق لمختلف الدول الأعضاء فى الجامعة العربية طلب الانضمام إليها - فان هناك تكتلات اقليمية عربية جزئية يحق لعدد محدود من دول جامعة الدول العربية الانضمام إليها ، ومن هذه التكتلات العربية الجزئية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ^(١) ، ولقد تأسس المجلس عام ١٩٨١

(١) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض .

بعضوية كل من السعودية ، الكويت ، الامارات المتحدة ، البحرين ، قطر وسلطنة عمان ، ويهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها ووضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية ودفع عجلة التقدم العلمى فى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء منطقة تجارة حرة لتبادل السلع والخدمات والتوصل الى اتفاقية لإنشاء إتحاد جمركى ، كما أنشئ مجلس التعاون العربى ^(١) والذي تأسس فى عام ١٩٨٩ بعضوية كل من مصر ، العراق ، الأردن والجمهورية اليمنية ، ويهدف الى تنسيق الأنشطة الاقتصادية بين أعضائه والعمل على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والإجراءات العملية بما فى ذلك النظر فيما يمكن إصداره أو توقيده من التشريعات فى مختلف المجالات ، أما إتحاد المغرب العربى فقد أنشئ فى عام ١٩٨٨ بعضوية كل من المغرب ، تونس ، الجزائر ، ليبيا وموريتانيا ، وتضمنت الاتفاقية الاقتصادية بين أعضائه على إستراتيجية ذات مراحل زمنية محددة لإنجاز مراحل التكامل الاقتصادى بينها ، وكذلك آليات دائمة للتفاوض ومتابعة تنفيذ الاتفاقية ، وتنص الاتفاقية التجارية للإتحاد على إزالة جميع الحواجز الجمركية وذات الأثر المماثل فى نهاية عام ١٩٩٢ وتأجيل تحرير تجارة الخدمات الى حين تنفيذ مرحلة تأسيس السوق المغاربية المشتركة .

٣-٣ إزدياد نشاط مؤسسات الأمم المتحدة لتحرير التجارة الدولية :

١-٣-٣ تمهيد :

بذلت الأمم المتحدة منذ إنشائها جهود مكثفة لتحرير التجارة الدولية والحد من المغالاة فى النزعات الحمائية ، فمنذ الحرب العالمية الثانية تم عقد سبع جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف هى مفاوضات جنيف ١٩٤٧ ومفاوضات أنيس ١٩٤٩ ، ثم

(١) مركز دراسات الوحدة العربية : المستقبل العربى : بيروت - العدد ١٣٢ - ١٩٩٠/٢

مفاوضات توركاى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، والتي تبعتها مفاوضات جنيف ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، ثم جولة ديلون فى مفاوضات جنيف ١٩٥٩ - ١٩٦٢ ، أما الجولة السادسة فهى مفاوضات جنيف المعروفة بجولة كيندى ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ثم جولة طوكيو فى مفاوضات جنيف ١٩٧٣ - ١٩٧٩ وأخيراً جولة أورجواى فى مفاوضات جنيف ١٩٨٦ ، ولقد كان الهدف لجميع الجولات واحداً ، تمثل فى تشجيع النمو والتبادل الدولى وإزالة مآثره الدول الصناعية المتقدمة من أنه تشوهات تنتاب أنماط التجارة الدولية ، مع إقامة نظام تجارى متعدد الأطراف أكثر استقراراً وافتتاحاً وقابلية للتنبؤ ، ولقد كان محور الاهتمام قد ركز فى الجولات الست الأولى على خفض التعريفات الجمركية ، فى حين مضت جولة طوكيو خطوة أبعد حيث حاولت معالجة الحواجز غير الجمركية ، كما تناولت جولة أورجواى مجالات جديدة كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار وثيق الصلة بالتجارة .

ولقد إتسمت الجهود سالفة الذكر بقدر كبير من حرية الاختيار بالنسبة للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، إلا أن تفكك الامبراطورية السوفيتية وانهيار الكتلة الشرقية وانفراد الولايات المتحدة بكونها القوة الأعظم فى العالم وسيطرتها على الأمم المتحدة بصورة أصبحت معها كما لو كانت إدارات تابعة للحكومة الفيدرالية جعل جهودها تتصف بقدر كبير من التناسق والتناغم مع إرادة الولايات المتحدة ومشيتها ، ولقد ترتب على ذلك أن أصبحت جهود الأمم المتحدة فى مجال تحرير التجارة أكثر فعالية وأشد ضغطاً ، بل إنها تطورت لتتصف بالقسر والإجبار على الأقل بالنسبة لدول العالم الثالث التى تعاني من إستحكام تآزم ديونها قبل الدول المتقدمة والمؤسسات التمويلية العالمية ، إذ يصر البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى على ضرورة قيام دول العالم الثالث بتحرير التجارة الخارجية لكل منها وذلك بإنسحاب الدولة من مباشرة التجارة الدولية وفتح الطريق على مصراعيه للقطاع الخاص استيراداً وتصديراً مع الانصياع الكامل لقرارات تحرير التجارة بما فى ذلك إلغاء القيود والكمية وتراخيص الاستيراد والتصدير وخفض التعريفات الجمركية ، كما انطوت برامجها للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على العديد من الأساليب التى تؤثر فى تحرير التجارة الخارجية بأسلوب غير مباشر كما هو الحال فى

تحرير سعر الصرف وإلغاء دعم مستلزمات الانتاج وإلغاء دعم السلع الاستهلاكية .

أما بالنسبة لدول الكتلة الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فقد إشتطت الولايات المتحدة ومعها دول الغرب الرأسمالية لتقديم معونتها الاقتصادية ودعمها السياسى ضرورة الأخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى واستناد النشاط الاقتصادى الى آليات السوق وانسحاب الدولة من السيطرة على عناصر الانتاج ومباشرة النشاط الاقتصادى ، وإطلاق العنان على مصراعيه للقطاع الخاص لمباشرة النشاط الاقتصادى وإلغاء دعم السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج وتحرير سعر الصرف فإضطرت دول الكتلة الشرقية الى التخلي عن الاقتصاد الشمولى وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى وسياساتها المركزية الخاصة بالاجور والعمالة والانتاج والتوزيع حتى تستوفى الشروط التى طلبتها الولايات المتحدة لقاء تقديم دعمها الاقتصادى .

٢-٣-٢ تطور مفاوضات التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة الدولية (الجات) ^(١) :

أبرمت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) فى عام ١٩٤٧ بين ثلاث وعشرين دولة غربية ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء حالياً ١١٧ دولة منها حوالى ٨٥ دولة نامية ، وهى معاهدة متعددة الأطراف تنص على نظام عالمى من الحقوق والالتزامات الدولية والتى تقبلها طوعاً البلدان الأعضاء ، وقد بدأت أمانتها العمل فى جنيف فى يناير ١٩٤٨ ، وترجع نشأة اتفاقية الجات الى عام ١٩٤٥ ، وقد كان ينظر اليها آنذاك باعتبارها اتفاقية للتجارة متعددة الأطراف تستهدف تحرير التجارة العالمية إلى جانب توفير الاستقرار وتحقيق القدرة على الرؤية المستقبلية ، وضمان الوضوح فى إجراءات السياسة التجارية التى تتخذها الحكومات .

Generl Agreement on Tariffs and Trade (GATT) (١)

وتعتبر (الجات) النظام الوحيد المتعدد الاطراف والملزم قانوناً الذى يضع إطار القواعد والاجراءات التى تحكم التجارة الدولية ، وهى ليست معاهدة فحسب بل هى منظمة أيضاً ، ويتألف نظام (الجات) من الاتفاقية العامة وتكملها بعض الاتفاقيات القانونية المستقلة مثل اتفاقيات الحواجز غير الجمركية ، بالإضافة الى بعض الترتيبات المتعلقة بقطاعات معينة التى يتم التفاوض بشأنها فى إطار (الجات) وتتولى الاطراف المتعاقدة الاشراف على تنفيذ هذه الترتيبات . وتتولى (الجات) القيام بثلاث وظائف أساسية هى وضع المبادئ التى يتعين مراعاتها فى سياسات التجارة الخارجية للأطراف المتعاقدة والعمل على التوازن بين حقوق والتزامات هذه الأطراف ، كما انها منبر للتفاوض بشأن تحرير التجارة بين الأطراف المتعاقدة ، وتضع الإتفاقية العامة المبادئ والقواعد والاجراءات المتعلقة بهذه المفاوضات بينما تقدم (الجات) ، باعتبارها منظمة ، المساعدة الضرورية للمفاوضات ، وفضلاً عن ذلك تتولى (الجات) فض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة ، وبهذه الوظيفة تضمن (الجات) امكانية تنفيذ قانونها .

ومنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، عقدت سبع جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف واستكملت بنجاح تحت رعاية مجموعة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ، وكان الهدف العام لجميع الجولات واحداً يتمثل فى تشجيع النمو والتنمية عن طريق إزالة تشوهات التجارة ، واقامة نظام تجارى متعدد الأطراف اكثر استقراراً وانفتاحاً وقابلية للتنبؤ به ، وان كان محور الاهتمام فى المفاوضات قد اختلف فى بعض الأحيان وقد انصب الاهتمام فى الجولات الست الأولى على وجه الحصر تقريباً على خفض التعريفات الجمركية ، بينما مضت جولة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) إلى خطوة أبعد وحاولت معالجة الحواجز غير الجمركية . وقد بدأت الجولة الثامنة المعروفة باسم اورغواى رسمياً فى سبتمبر ١٩٨٦ وتتناول مجالات جديدة مثل الخدمات ، حقوق الملكية الفكرية ، والاستثمار وثيق الصلة بالتجارة ، واقتضى اتساع هذه الجولة ، التى كان مقرراً ان تخدم باجتماع وزارى يعقد فى بروكسل فى ديسمبر ١٩٩٠ ، تحقيق إنجازات سياسية كبيرة للتغلب على المصاعب الواضحة ، وهى مهمة لم يتيسر اتمامها فى الوقت المتاح ، ونتيجة لذلك تأجلت

محادثات بروكسل ، ولقد تم فى مطلع عام ١٩٩١ التوصل الى أساس لإستئنافها ، مما أحيا الأمل فى إمكان التوصل الى ختام ناجح للدورة قبل إنقضاء وقت طويل .

تستند الجات الى عدد من القواعد الاساسية التى تسهل عملية تبادل الإعفاءات التجارية بين الأطراف المتفاوضة والتى وردت فى الاحكام القانونية لمواد الاتفاقية ومن أهم تلك القواعد القاعدة الخاصة بشرط الدولة الاولى بالرعاية ، والواردة فى المادة الاولى من اتفاقية (الجات) والتى تنص على ((..... أن ميزة أو رعاية أو امتياز أو حصانة يقوم أى طرف متعاقد بمنحها لأى منتج يكون منشؤه فى أو جهته الى أى دولة أخرى ، يتعين أن تسرى على الفور وبدون أى شروط على المنتج المماثل الذى يكون منشؤه فى أو جهته كافة الاطراف المتعاقدة)) وبمقتضى هذه المادة لايجوز لاي طرف من الأطراف المتعاقدة ان يقدم أى تيسيرات تجارية يكون من شأنها التفرقة أو التمييز بين الأطراف المتعاقدة ، كما تقضى أيضاً بأنه إذا قام طرف متعاقد بتقديم ميزة تجارية لأى دولة ، أنه يتعين أن يقوم بتقديم هذه الميزة فى الحال لكافة الاطراف المتعاقدة الاخرى .

ويعتبر الاقتصار على التعريفات الجمركية كأسلوب وحيد للحماية هو شكل الحماية الوحيد الذى تسمح به (الجات) ، فالتعريفات الجمركية تتسم بالوضوح وبإمكانية تقدير مستوى الحماية التى توفرها وبإمكانية التنبؤ بهذا المستوى . كما تشجع على تفاعل قوى السوق وعلى خلق المنافسة وعلى تخصيص الموارد بكفاءة أعلى ، ومن هنا يمكن تحقيق هدف تحرير التجارة من خلال التخفيض التدريجى للتعريفات الجمركية .

ويعد إشتراط إزالة القيود الكمية أحد القواعد الأساسية لمباشرة (الجات) لمهامها ، حيث تؤدى القيود الكمية - على خلاف التعريفات الجمركية - الى خلق إختلالات جسيمة للغاية فى الأسواق كما أنها تعرقل ميكانيكية الاسعار ، ويعتبر حظر استخدام القيود الكمية جانباً هاماً من جوانب مدخل (الجات) الى تحرير التجارة ، ووفقاً للمادة الحادية عشر من الاتفاقية العامة يحظر إستخدام القيود الكمية ويستثنى من هذه القاعدة المنتجات الزراعية والسمكية ، والحالات التى يعانى منها أحد الأطراف المتعاقدة من صعوبات فى

ميزان المدفوعات ، وكذا الحالات التى تتطلب تشجيع صناعة وليدة فى دولة نامية .

أما القاعدة الرابعة لمباشرة (الجات) لنشاطها فتتعلق بسريان المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة ، حيث تقضى هذه القاعدة بأن تعامل المنتجات المستوردة فى السوق المحلى بمجرد عبورها حواجز الحدود بنفس المعاملة التى يعامل بها أى منتج محلى مماثل وقد تضمنت المادة الثالثة من اتفاقية (الجات) الاحكام القانونية بهذه القاعدة ، كما حددت نطاق تطبيقها لتشمل المساواة فى المعاملة فيما يتعلق بالضرائب المحلية والرسوم المحلية الأخرى ، إلى جانب أى قوانين أو لوائح أو متطلبات قد تؤثر فى البيع المحلى أو المعروض للبيع أو الشراء أو النقل أو التوزيع أو استخدام المنتجات .

ولم يرد فى إتفاقية (الجات) احكام قانونية تحدد مبدأ تبادل المزايا ، ومع هذا ورد بشأنه بعض النصوص خاصة فى الديباجة وفى المادة الثامنة والعشرين والمادة الثامنة والعشرين مكرر التى تشير الى المفاوضات الخاصة بالتعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة ، والتى تشير أيضاً الى أن هذه المفاوضات يجب ان تتم على أساس تبادل المزايا.

ولقد تطور مبدأ المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للدول النامية عقب تنفيذ اتفاقية (الجات) نتيجة لتزايد الإدراك بالحاجة الى بحث ذلك الارتباط الذى تتزايد أهميته بين التجارة والتنمية ، وبموجب هذا المبدأ الذى جاء ضمن الجزء الرابع من اتفاقية (الجات) فى عام ١٩٦٩ لاتسرى المزايا الممنوحة للدول النامية على الدول المتقدمة ، حيث تنص الفقرة الثامنة من المادة الرابعة والثلاثين على "أن على الأطراف المتعاقدة ألا تتوقع أن تعامل بالمثل فيما يتعلق بالارتباطات التى أخذتها على عاتقها أثناء مفاوضات التجارة لتخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى المفروضة على تجارة الأطراف المتعاقدة الأقل تقدماً "

ومنذ أن بدأ سريان اتفاقية (الجات) تم عقد سبع جولات لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف . وقد إقتصرت الجولات الخمس الأولى والتى كان آخرها مفاوضات

جنيف (جولة ديلون ١٩٦٠ - ١٩٦٢) على موضوع التعريفات الجمركية فقط ، وفى الجولة السادسة ، مفاوضات جنيف (جولة كيندى ١٩٦٣ - ١٩٦٧) تمت مناقشة مكافحة الإغراق ، وفى الجولة السابعة مفاوضات جنيف (جولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩) توسعت مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف لتغطى أيضاً موضوع الاجراءات غير الجمركية ، وتوصلت إلى سلسلة من المدونات الجديدة أو المعززة تتناول عديداً من الأساليب غير الجمركية ، منها مدونات عن الاعانات والرسوم الموازنة ، والحواجز التقنية أمام التجارة ، وإجراءات تراخيص الاستيراد ، ومكافحة الإغراق ، والمشتريات الحكومية ، كما تم التوصل الى اتفاقات تتعلق بمنتجات الالبان واللحوم والطيوان المدنى . وقد بدأت المفاوضات متعددة الأطراف في جولتها الثامنة والمسماة جولة أورغواى فى عام ١٩٨٦ لتحقيق الأهداف التى وردت فى الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزارى المعقود فى بونتااستى فى يناير ١٩٨٦ وتتلخص فى زيادة تحرير التجارة ، وتعزيز دور (الجات) ، وزيادة استجابة (الجات) للبيئة الاقتصادية المتطورة ، وتعزيز أعمال التعاون ، وعدم العلاقة بين السياسة التجارية وغيرها من السياسات التى تؤثر على النمو والتنمية ^(١) . ومن هذه الدورة لم يعد تخفيض القيود الجمركية على السلع الصناعية بنفس الأهمية التى كانت لها من قبل ، حيث أن الدورات السابقة نجحت فى تخفيض التعريفات الجمركية الى حد كبير ، كما استطاعت جولة طوكيو أن تتصدى لمشكلة القيود الغير جمركية ، حيث تم الاتفاق بشأن الدعم والاجراءات التعويضية والتأمين الجمركى والحواجز الفنية المفروضة على التجارة واجراءات تراخيص الاستيراد والمشتريات الحكومية ، وينتظر فى هذه الجولة أن يتمكن المفاوضون من وضع ضوابط تحكم مجالات جديدة مثل قواعد المنشأ والفحص الجمركى ، وتمكن الولايات المتحدة تساندها مجموعة من مصدرى المنتجات الزراعية بأهمية مناقشة التجارة الدولية فى المنتجات الزراعية نظراً لما يعانى به هذا القطاع من تشوه فى ظل الدعم الذى تقدمه الدول للمنتجين الزراعيين .

(١) صندوق النقد الدولى والبنك الدولى - التمويل والتنمية - واشنطن - يونيو ١٩٨٦ .

ولم يقف الأمر على إدخال الزراعة مجال المفاوضات بل طالبت الدول النامية بوضع قواعد تسمح باندماج قطاع المنسوجات والملابس فى (الجات) لما له من أهمية فى صادراتها الصناعية ، كما أولى الاعلان الوزارى لجولة الاورغواى إهتماماً خاصاً بقطاع المنتجات الاستوائية لما يشكله من أهمية فى تجارة الدول النامية وقد أشار الاعلان الى ان التحرير الكامل فى المنتجات الاستوائية هو الهدف من المفاوضات الخاصة به . كما تم الاتفاق كذلك على إجراء مراجعة شاملة لمواد الاتفاقية ، وإجراء مفاوضات موسعة لتتقيد بعض النصوص التى ترى الأطراف المتعاقدة أهمية إجراء تعديل عليها ، ووضع ضوابط واضحة فى استخدام الإجراءات الوقائية ، وسرعة الحسم فى المنازعات التجارية بما فى ذلك حق (الجات) فى التصدى عند الضرورة للمخالفات دون ان تتقدم البلاد المتضررة بشكوى . وتعد إجراءات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والخدمات من الموضوعات التى تميز هذه الجولة عن سابقتها ، وتعتبر جديدة على المفاوضات ، ولقد طالبت الدول المتقدمة بالتصديق لها فى هذه الجولة وتحقيق نوع من التعاون بين (الجات) وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، أما فيما يتعلق بإجراءات الاستثمار فيقتصر نطاق التفاوض على بحث الآثار العكسية لإجراءات الاستثمار ومدى سريان أحكام (الجات) عليها ، أما حقوق الملكية الفكرية فترى الدول المتقدمة أنه يجب اتخاذ إجراء متعدد الأطراف يهدف الى زيادة الحماية الدولية لحقوق المؤلف ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية وان هناك حاجة الى وضع مجموعة من المعايير الدولية تكفل توفير مستويات أعلى ومجالات أوسع للحماية الى جانب ايجاد نظام كفاء لتسوية المنازعات وتطبيق هذه المعايير ، فى حين تستهدف المفاوضات الخاصة بالخدمات بحث موضوع الخدمات باعتبارها قضية تهم عدداً كبيراً من الدول الأعضاء ومحاولة الوصول الى اتفاق بشأنها .

٣-٢-١ الدول النامية واتفاقية (الجات) :

يمثل تعداد الدول النامية حوالى ثلثى الاطراف المتعاقدة فى (الجات) وقد كان اشتراكها فى الاتفاقية محكوم دائماً بالنصوص المتعلقة بالمعاملة التفضيلية والاكثر رعاية للدول النامية التى بمقتضاها تتمتع تلك الدول بالمرونة التى تمكنها من فرض قيود فى حالة

مواجهتها لصعوبات فى ميزان المدفوعات إضافة إلى أنه ليس عليها أن تعامل الدول المتقدمة بالمثل فيما يتعلق بالتيسيرات التى تحصل عليها فى المفاوضات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية والحوافز التجارية الأخرى .

وقد أدى وجود هذه القواعد والاستثناءات فى النظام الى تواضع مستوى مساهمتها فى مفاوضات الجولات السابقة فإمكانية قيام الدول النامية بمنح تيسيرات جمركية على نطاق واسع لايتفق مع فلسفة الاحلال محل الواردات التى كانت تنتهجها فى الستينات والسبعينات ، وكان من أثر ذلك عجزها عن التأثير فى عملية تحرير التجارة لتغطى المجالات المتعلقة بالتجارة فى المنسوجات والزراعة والمنتجات الاستوائية ذات الأهمية الاقتصادية بالنسبة لها .

وفى الجولات السابقة وعندما تتقدم الدول النامية بتعهدات خاصة فى مجال الربط الجمركى فان ماتمتع به من مرونة يجعلها تحيد عن هذه التعهدات من خلال اللجوء الى الاستثناءات التى سمحت لها باستخدام القيود الجمركية ، مما أصاب الدول المتقدمة بإحباط ووصولها إلى قناعة بضرورة إعادة النظر فى مبدأ عدم المعاملة بالمثل من جانب الدول النامية وأنه يجب التيسير بين الدول النامية التى حققت تقدماً نسبياً ، وبالتالي يجب أن تساهم بدور أكبر فى النظام ، وبين تلك الدول التى مازالت عند الدرجات الأولى من سلم التنمية .

وفى الثمانينات ونتيجة لما تواجهه الدول النامية من مشاكل خدمة الدين وانشار سياسة الإصلاح الهيكلى واجراءات التحرير فى تلك الدول وتزايد حاجاتها الى تحسين أدائها التصديرى لمواجهة أعبائها المالية ، فقد أعادت الدول النامية التفكير فى سياساتها التجارية والمزايا والمنافع التى يمكن أن تعود على الاقتصاد النامى من وجود قطاع تصديرى نشط ذو توجه للأسواق الخارجية ، كما قامت بدور أكثر فاعلية لتحقيق مصالحها ليس من خلال التفاوض مع الدول المتقدمة لتقديم تعهدات هامة لتحرير التجارة فقط ولكن من خلال الاشتراك فى مفاوضات وضع القواعد حتى يمكن ضمان ان تعكس مبادئ

النظام مصالحها وتحمى حقوقها ، كما أصبحت قادرة على تحديد مصالحها بدقة أكثر ولكنها فى نفس الوقت ترغب رؤية مايمكن أن تحصل عليه مقابل ذلك من الدول المتقدمة ، ولم تتخل الدول النامية عن حقها فى المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية ولكن لم يعد هذا هو الحق الوحيد الذى تشترك فى مفاوضات تجارية متعددة الاطراف على أساسه ، فقد تحول عدد كبير من هذه الدول من التركيز على ذلك المبدأ الى التركيز على الاشتراك فى مفاوضات حقيقية من أجل الوصول إلى إرتباطات قوية ، ولعل مايميز الدورة الحالية للمفاوضات إبداء أهمية لقطاعات تمثل أهمية نسبية فى صادرات الدول النامية كالقطاع الزراعى وقطاع المنسوجات والملابس وقطاع المنتجات الاستوائية .

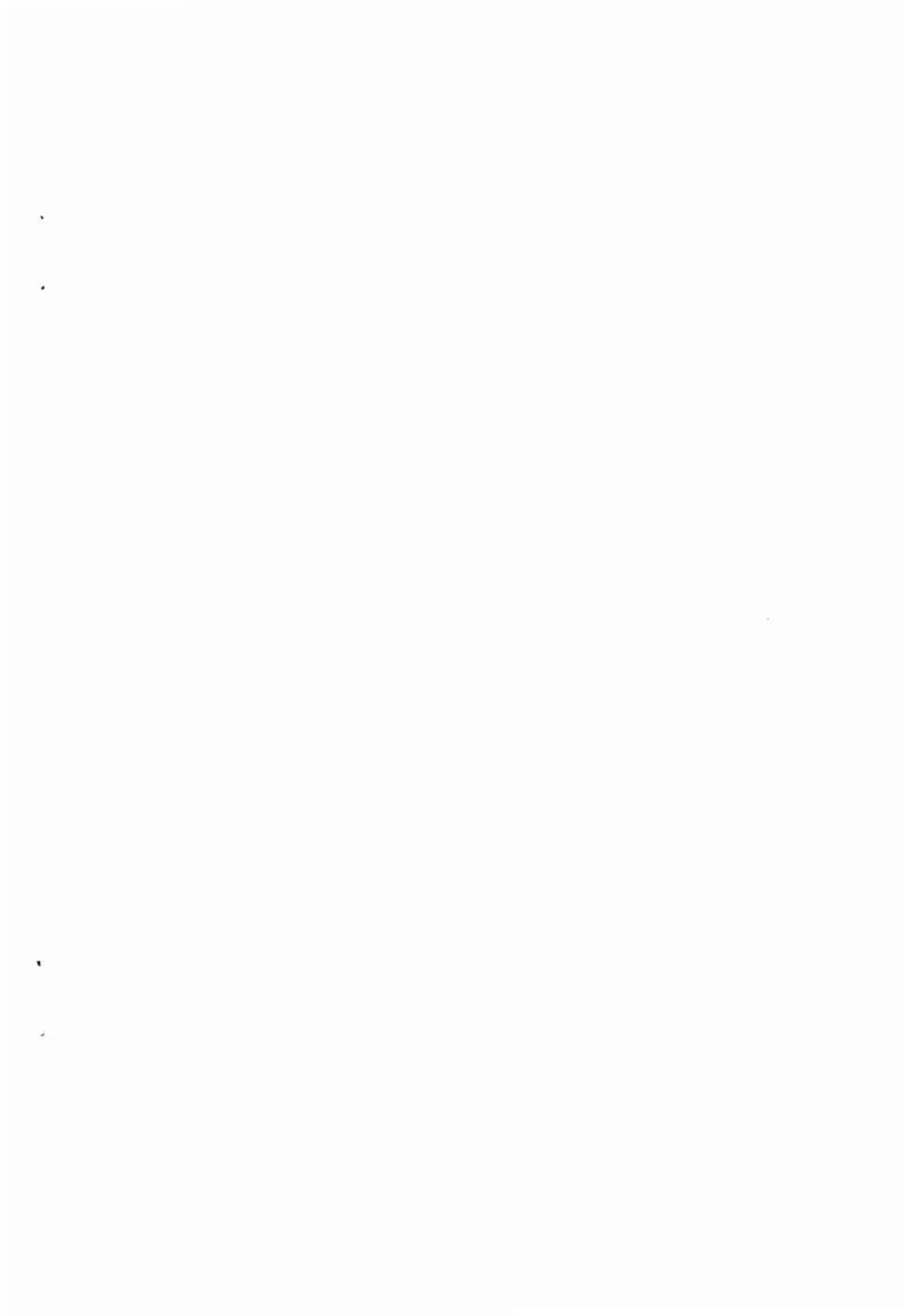
٣-٢-٢-٢ الدول العربية واتفاقية (الجات) :

تتسم الدول العربية بالكثير من الخصائص المشتركة مع معظم الدول النامية فى مختلف اقاليم العالم ، ولهذا فهى ليست بعيدة عن التأثيرات السلبية الناتجة عن هيمنة الدول الصناعية المتقدمة على التجارة الدولية ، بل تكون أشد تأثراً من باقى الدول النامية بحكم إنفتاح بنياتها الاقتصادية على السوق الدولية فضلاً عن أهمية القطاع الخارجى فى تطورها وذلك لانتهاج البعض منها مبدأ الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتى تلزم بطبيعة الحال زيادة الواردات فى مجال مستلزمات إستثناء البنية الاساسية للاقتصاد وإستيراد التكنولوجيا الحديثة ، إضافة الى انتهاج البعض منها مبدأ التصحيح والاصلاح الاقتصادى لتحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى وتحرير الاقتصاد من القيود المختلفة والتى تلزم بطبيعة الحال إتخاذ اجراءات وتدابير لتحرير التجارة وتخفيض الدعم لبعض السلع لتخفيض العجز فى الموازنة .

ويمكن تصنيف الدول العربية الى ثلاثة مجموعات فيما يتعلق بالصادرات ، فهناك مجموعة الدول المصدرة للبتروىل والتى تواجه مشاكل هيكلية تجعلها أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية خاصة التغلب فى أسعار البتروىل وإن كان البعض منها قد إتجه إلى تطوير القاعدة الصناعية والزراعية فى محاولة لتنويع مصادر الدخل ، وهناك مجموعة الدول

المصدرة للمنتجات الأولية وهي لاتعانى فقط من مشاكل هيكلية ولكنها تعاني من أن معدلات نموها منخفضة للغاية ، وهناك مجموعة من الدول ذات اقتصاد أكثر تنوعاً ويتوافر لديها قاعدة تصديرية أكثر إتساعاً . وتعانى غالبية الدول العربية كغيرها من الدول النامية من مصاعب خدمة الدين فقد زادت خدمة الدين العام الخارجى للدول العربية المقترضة عام ١٩٩٠ بحوالى ١١٣ بالمائة ، حيث بلغ مقدارها حوالى ١٦٩ مليار دولار أى مايعادل ٣٠٦ بالمائة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات ^(١) . وفى ظل التوجه من قبل تلك الدول الى إجراء تصحيحات هيكلية وإصلاح لنظامها الاقتصادى ، ومايتبع ذلك من تحرير للتجارة ، فقد يكون من المناسب ان تراجع بقية الدول العربية ، التى لم تنضم للإتفاقية ، سياساتها ومدى ملائمة الانضمام للإتفاقية من عدمه . وجدير بالذكر ان هناك خمسة دول عربية منضمة للإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وهى مصر ، الكويت ، تونس ، المغرب وموريتانيا .

(١) صندوق النقد العربى : التقرير الاقتصادى العربى الموحد - ١٩٩٢ .



الباب الرابع
تكثيف الجهود الدولية لتحرير
التجارة الدولية قسراً

الباب الرابع

٤ - تكثيف الجهود الدولية لتحرير التجارة الدولية قسراً

٤ - ١ تمهيد :

تميزت جهود الأمم المتحدة منذ إنشائها عقب الحرب العالمية الثانية في الاستناد علي المفاوضات بين الأعضاء بغية تحرير التجارة الدولية والغاء القيود والعراقيل التي تعيق انتقال السلع والخدمات بين مختلف دول العالم ، ولقد انتهت تلك الجهود الاختيارية بتوقيع ٢٣ دولة غربية على الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في ١٩٤٧ ، وتبعتها جولات متعددة لتوسيع قاعدة الاتفاق بضم المزيد من دول العالم اليه وكذلك للتوصل الي قرارات أكثر تأثيراً وأعمق مدى من الاتفاق الاول للتجارة والتعريفات الجمركية، غير أنه في الثمانينات من القرن الراهن بدأ العديد من دول العالم الثالث يعاني من مشاكل إزدياد مديونيته قبل الدول الأجنبية والمؤسسات التمويلية الدولية وفي نفس الوقت تدهورت أسعار المواد الخام والسلع الزراعية تدهوراً كبيراً مما أدى الى انكماش الحصيلة التصديرية لدول العالم الثالث المدينة ، فاتجهت تلك الدول الى صندوق النقد الدولي مطالبة باعادة جدولة ديونها وتخفيف وطأة السداد مما إشتراط معه الصندوق ضرورة الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتقديم العون الي تلك الدول ، ويترتب على الأخذ بهذه السياسات مزيد من تحرير تجارة دول العالم الثالث إما بطريق مباشر عن طريق ماتتضمنه تلك السياسات من اجراءات مباشرة لتحرير التجارة أو بطريق غير مباشر عن طريق السياسات الأخرى التي تتضمنها برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي كما هو الحال في تحرير سعر الصرف والعمل على إعادة التوازن لموازن المدفوعات وتهميش دور الدولة في مباشرة النشاط الاقتصادي .

ولقد شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين أيضاً بداية إنفراط عقد الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي الي عديد من الجمهوريات المستقلة ونبذ الاقتصاد الشمولي المستند الى مركزية التخطيط وسيطرة الدولة على المواد الاقتصادية وتنفيذ سياسات

شمولية تختص بتخصيص الموارد وتحديد الأسعار والاجور والعمالة وتوفير الدعم سواء للسلع الاستهلاكية أو مستلزمات الانتاج مع التحول الى اليات السوق وإلغاء الدعم وممارسة التخصيصية لنقل ملكية وإدارة القطاع العام الى القطاع الخاص واعتبار الاخير العمود الفقري للنشاط الاقتصادي مع تهميش دور الدولة في مباشرة ذلك النشاط ، ولقد واجهت دول الكتلة الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة التحول الى اقتصاد السوق مصاعب عسيرة وعراقيل متعددة مما إضطرها الى طلب المعونة الاقتصادية من دول الغرب ، ومن ثم إشتراطت الولايات المتحدة على تلك الدول ضرورة تحرير التجارة الدولية وتخلى الدولة عن إحتكارها تصديراً وإستيراداً والأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي أعدها صندوق النقد الدولي لتصبح مؤهلة لتلقى معونات دول الغرب ، وبعبارة أخرى بينما سادت الاختيارية مبدأ الجولات التفاوضية لتحرير التجارة تحت راية الأمم المتحدة فان دول العالم الثالث المدينة والكتلة الشرقية التي تفككت وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إضطرت قسراً للإنصياح الي إجراءات تحرير التجارة الدولية .

٤-٢ تعاضد دور الدولة في مباشرة النشاط الإقتصادي :

باستعراض التطور الاقتصادي للعديد من دول العالم الثالث^(١) يتبين أن الغالبية العظمى فيما بعد الاستقلال قد تبنت الأنظمة الاقتصادية الشمولية كأساس لتنظيم وإدارة بنياناتها الاقتصادية ، وتتصف هذه الفلسفة بالأخذ بأسلوب التخطيط الشامل كأساس للسياسات الاقتصادية القومية وكسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويستلزم ذلك بدوره سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية حتى تتمكن من تخطيط سياساتها الخاصة بتحديد مستويات الاسعار وتخصيص الموارد وتحديد مستويات الاجور والعمالة ،

(١) باستثناء دول شرق آسيا التي مازالت في مرحلة الانطلاق أو تمكنت من اتمامها بنجاح .

ويستلزم الأخذ بالتنظيم الشمولى للإقتصاد القومى سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ،
ومن ثم تقتصر أعمال الاستيراد على مؤسسات الدولة كما تقوم بمباشرة الشطر الأعظم
من النشاط التصديرى .

ولم يقتصر الأخذ بفلسفة التخطيط المركزى والتنظيم والإدارة الشمولية للنشاط
الاقتصادى على دول العالم الثالث حديثة الاستقلال فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى
واللاتينية ، بل أنه تعداها الى دول العالم الثالث التى ألفت بها المقادير لتعانى من
الانقلابات العسكرية وسيطرة القوات المسلحة على مقاديرها السياسية والاقتصادية
والاجتماعية ، ولقد دأبت حكومات الدول فى هذا الصدد على انتهاج سياسات إقتصادية
نوعية فى مختلف قطاعات بنياتها الاقتصادية وتعد السياسة الزراعية من أبرز تلك
السياسات حيث يعتبر القطاع الزراعى قطاعاً قائداً لأنشطة التنمية الاولى ، وقد إستهدفت
تلك السياسات إزدياد الانتاج الزراعى والغذائى ، والذى يؤدى بدوره الى إزدياد الدخل
القومى ، فيشجع الاستهلاك ويزيد من قدرة المجتمع على استيراد التكنولوجيا الانتاجية
الحديثة التى تعمل على إزدياد الانتاجية بشكل رئيسى وبذلك تدفع عجلة التنمية بشكل
متسارع . ولقد تركزت أساليب الحكومات فى هذا الصدد على شراء الانتاج الزراعى
بأسعار تربو على نظيرتها السائدة فى السوق ، وتحديد أسعار الصرف ، والتدخل فى
التجارة الخارجية عن طريق منع أو تحديد الاستيراد أو عن طريق فرض رسوم عالية على
السلع المستوردة لحماية الانتاج المحلى وتنميته . كما اقدمت بعض الدول على دعم
الصادرات لتزداد قدرتها التنافسية فى الاسواق الخارجية بغرض الحصول على القدر
الاكبر من النقد الأجنبى اللازم لتنمية اقتصادها ، كما اقامت بعض الدول مؤسسات
وشركات يملكها القطاع العام بغرض الاتجار فى السلع الزراعية أو الغذائية ، وكذا
بالاتجار فى مدخلات الانتاج بغرض تخفيض أسعارها ، إضافة الى ذلك قامت هذه
الحكومات أو مازال بعضها يقوم ، بدعم أسعار المستهلك لتوفير الحد الأدنى من الغذاء
للمستهلكين ذى الدخل المحدود . ونظراً إلى أن هذه التدخلات من قبل الدولة تؤدى الى
تحملها عبئاً مادياً ثقيلاً ، ونظراً لما يترتب عليها من اختلالات كبيرة فى الموازين الداخلية

والخارجية ، ولحاجتها الى التمويل الخارجى ، وحاجة بعضها الى إعادة جدولة ديونها المتراكمة ، فقد إتجهت هذه الدول وبتشجيع فى بعض الاحيان وضغط فى معظم الاحيان من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، الى الانصياح لقبول تنفيذ برامج تصحيح هياكلها الاقتصادية .

وتجدر الاشارة هنا بأن التطورات الاقتصادية الخارجية - والتي أسهمت فى نشوء أزمات اقتصادية فى الدول النامية - كان لها آثار سلبية على قطاعات الزراعة فى بنياتها الاقتصادية ، فالطلب المحلى على السلع الزراعية بشكل عام ، وعلى السلع الغذائية بشكل خاص ، قد تراجع نتيجة الركود الاقتصادى لعدم قدرة هذه الدول على تصدير الفائض من انتاجها الى الاسواق الخارجية . ومما لاشك فيه ان استحكام الازمة الاقتصادية العالمية قد ترتب عليه تدنى موارد النقد الاجنبى للدول النامية ، مما أدى الى الحد من قدرتها على إستيراد مدخلات الانتاج الزراعية المختلفة مما يترتب عليه تراجع الانتاجية وبالتالي انخفاض الانتاج والدخل الزراعى ، كما يساهم عدم توفر النقد الأجنبى فى تغير وصيانة وتحسين خدمات البنية التحتية الزراعية وخصوصاً مايتعلق بالوسائل التسويقية كالطرق والمخازن ووسائل النقل والاتصال ومحطات التدرج والفرز والتعبئة ، مما ينعكس بدوره فى تراجع صادرات هذه الدول من السلع الغذائية .

وعلى حين تلعب الأسعار فى النظام الاقتصادى الحر دوراً أساسياً فى توجيه الموارد الاقتصادية للإستخدام الأكفأ لانتاج السلع والخدمات فان دول العالم الثالث فى بداية مراحل التنمية ركزت على التدخل فى أسعار المنتجات ، وكذلك أسعار عناصر الانتاج بغية دعم المنتج عن طريق فرض أسعار تشجيعية لمنتجاته بحيث تفوق فى الغالب نظيرتها فى السوق العالمى وكذلك فرض أسعار منخفضة لمدخلات الانتاج ، أو إحتكار الدولة لتداول وتوزيع مستلزمات الانتاج للزراع بأسعار مدعومة ، كما تلجأ الى دعم المستهلك وذلك عن طريق تحديد مستويات سعرية منخفضة للسلع الغذائية الرئيسية بهدف توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمجتمع ، كما استهدفت العديد من دول العالم الثالث تحقيق

الاكتفاء الذاتى حيث تسعى بعض الدول لانتاج ماتحتاجه للإستهلاك المحلى خصوصاً من السلع الاستراتيجية كالقمح والارز والاعلاف .

وتستهدف دعم أسعار مدخلات الانتاج فى انه يعمل على تشجيع تبنى التقنيات الانتاجية الحديثة التى تستغل الموارد المحدودة ، والتى من أهمها الارض والماء ، بأعلى كفاءة ممكنة ، وفى المقابل فان زيادة أسعار مدخلات الانتاج مباشرة أو عن طريق إزالة الدعم يقصد منه اعادة تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى مجال تخصيص الموارد وكذلك تقليل الهدر من عناصر الانتاج المدعومة .

ولقد عمدت معظم الدول النامية فى مراحل تنميتها الأولى على توفير التمويل قليل التكاليف للمنتج الزراعى بهدف تشجيعه على تبنى إستخدام التكنولوجيا التى تعمل على زيادة الانتاجية والتى هى بطبيعتها بحاجة إلى رأسمال لايتوفر للمزارع الصغير ، ولهذا فقد أنشأت هذه الدول مصارف ومؤسسات تمويلية زراعية لم يكن الربح أحد أهدافها ، وانما دفع عجلة التنمية الاقتصادية كان الهدف الرئيسى من قيامها ، لقد منحت هذه المؤسسات القروض الميسرة وبأشكال مختلفة ، فترة سماح طويلة ومعدل فائدة متدنية وفترة سداد طويلة أيضاً . وقد أدى هذا الاجراء الى زيادة العبء على خزانة الدولة بسبب الخسائر التى عانى منها المزارعون نتيجة للظروف المناخية والاقتصادية غير المستقرة التى مرت وتمر على القطاع الزراعى .

لقد أظهرت الدراسات بأن معدلات تسديد القروض فى معظم الدول النامية متدنية ، ولهذا عانت المؤسسات التمويلية من نقص فى السيولة النقدية مما أدى الى تخفيض برامجها التمويلية والى تقصيرها فى تسديد ما عليها من التزامات للمؤسسات الدولية الممولة ، ولهذا بدأت المؤسسات الدولية بالضغط على المؤسسات المحلية لرفع سعر الفائدة ليصل إلى مستوى سعر الفائدة التجارى وبهذا يصبح المقترض أكثر إهتماماً فى أسلوب إستثمار القرض والى الإسراع فى تسديده .

أما بالنسبة للإتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية فقد إتسم بناء

اقتصاداتها الى النظام الشمولى ، وبموجب هذا النظام تمتلك الدولة مختلف عناصر الانتاج ، كما يتم رسم السياسة الاقتصادية وتنفيذها وفقاً لمبادئ التخطيط المركزى الشامل سواء بالنسبة لقطاع الانتاج أم لقطاعات التبادل والتوزيع . ووفقاً لهذا النظام تقوم الدولة بتحديد المستويات السعرية لمختلف السلع والخدمات سواء على المستوى المنشأة أو الجملة أو التجزئة وتستند فلسفة النظام الماركسى الاقتصادى فى المبدأ القائل " من كل قدر طاقته ولكل على قدر حاجته " ، ونظراً لأن العمل هو عنصر الانتاج الوحيد فى النظرية الماركسية - ذلك لأن تراكم رأس المال تحقق نتيجة لإستغلال رجال الأعمال والرأسمالية لطبقة العمال أما الارض فهى هبة من الطبيعة - فان النظام الاقتصادى لابد وأن يستهدف معظمه متوسط انتاجية عنصر العمل ، أما التبادل التجارى الخارجى فكان يتخذ شكل صفقات تحددها اتفاقيات دفع أى أن المقايضة كانت الاسلوب الخاص بالتبادل التجارى لكثرة الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا .

أما فلسفة النظام الإقتصادى الحر فتستند الى ايدولوجية الفيزيوقراطية " دعه يعمل دعه يمر " ، وبمقتضى تلك الفلسفة فانه على الحكومة ألا تتدخل فى النشاط الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود . وفى عالم الواقع لايمكن التسليم تماماً بغياب الدولة عن النشاط الاقتصادى ، ذلك لأن على الدولة مسئولية تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، ومن ثم فانه بالنسبة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية يلزم أن يكون للدولة دوراً ما فى التنظيم والاشراف على النشاط الاقتصادى ، وعلى سبيل المثال فان الاقتصاديين يجمعون على ضرورة سن الدولة للتشريعات التى تنظم العلاقات الاقتصادية ، كما يلزم عليها الاشراف على تنفيذ هذه التشريعات . وعلى سبيل المثال يجب على الدولة أن تسن التشريعات الضرورية لسيادة المنافسة الكاملة وتحريم الاحتكار ، كما يجب عليها إصدار التشريعات التى تنظم تشغيل العمالة بما يحرم استغلال رجال الاعمال والرأسماليين لأفراد الطبقة العاملة ، والتى تتضمن على سبيل المثال تحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور والتأمينات والاجازات وتشغيل الاطفال والنساء . كما تصدر الدولة التشريعات التى تحرم على المنتجين تلوث البيئة والاخلال بالتوازن البيئى دون ما إتخاذ الاحتياطات والترتيبات

اللازمة لدرء أخطار النفايات الصناعية ، كما تسن التشريعات التى تحكم مواصفات الجودة والمعايرة لمختلف السلع والخدمات . ويمكن للدولة أيضاً أن تؤثر في النشاط الاقتصادى بأسلوب غير مباشر كالتفضيل الضريبي لتوجيه مزيد من الاستثمارات لمجالات معينة أو العكس ، وبعبارة أخرى يمكن للدولة أن تؤثر في الإقتصاد القومى عن طريق السياسة المالية سواء فى ذلك الضرائب أو الانفاق الحكومى . كما ان الدولة ان تتشاور مع البنك المركزى بشأن السياسة النقدية وتحديد حجم الإئتمان وكمية النقود ومن ثم التأثير فى أسعار الفائدة . ويتوجب على الدولة أيضاً أن تراقب مراقبة دقيقة المعاملات فى البورصات سواء بورصات الاوراق المالية أو الأسواق النقدية أو البورصات السلعية سواء بالنسبة للتجارة الحاضرة أو الآجلة .

ونظراً لما شهدته المجتمعات من تطور وتقدم اقتصادى أصبح هناك مجالات للإنتاج ليس بمقدور الأفراد أو الأشخاص الاعتباريين الإقدام على الإستثمار فيها كالسدود والخزانات والقناطر والصرف الصحى واقامة الكبارى والانفاق وانشاء الموانىء والمنائر أو المحطات الضخمة لتوليد الطاقة ، ومن ثم أصبح لزاماً على الدولة الإقدام على الإستثمار فى مثل هذه المشروعات ، ذلك لأنها تنتمى الى البنية الاساسية التى لامناس من توفير خدماتها لتشجيع القطاع الخاص ودفعه للإستثمار فى المشروعات التى تعتمد عليها .

ومن ناحية أخرى فقد يكون الإستثمار فى الجوانب الاجتماعية كتدريب الموارد البشرية أو التعليم غير مجز للقطاع الخاص ، وذلك نظراً لطول الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق العائد من الانفاق الاستثمارى ، وبالمثل فيلزم على الدولة أن تخصص من انفاقها الحكومى شطراً للإستثمار فى مثل هذه المشروعات .

هناك أيضاً مجموعة ثالثة من المجالات الاستثمارية التى لايقبل القطاع الخاص على الإستثمار فيها كالمستشفيات والمصحات التى يؤمها نوى الدخول المنخفضة أو مؤسسات رعاية الأحداث هذا فضلاً عن الصناعات الاستراتيجية التى لابد وان تخضع لإشراف الدولة ورقابتها كالمفاعلات النووية .

وعلى ذلك فبينما الغى النظام الاقتصادى الماركسى الحوافز الفردية إلغاءً تاماً إذ
بالاقتصاد الحر يرعاها ويهيئ لها مختلف الظروف والملابسات لتبدع وتبتكر وتقيم
المنشآت وتديرها ، لتحقيق الأرباح ولترفع مستويات دخول العاملين فيها وتحقق عائداً
للخزانة العامة ، وبعد سبعة عقود من إقامة النظام الماركسى الاقتصادى والاصرار عل
فرضه فرضاً على المجتمعات المختلفة سواء بالاتحاد السوفيتى أو شرق أوروبا أو آسيا ، إذ
به يعجز تماماً عن تحقيق ماكان يعيد اليه من رفاهية اقتصادية لأفراد المجتمع ، بل
انتشرت واستشرت العديد من الجرائم الخلقية والاجتماعية كالرشوة والفساد وساد النهب
والسلب للأصول التى تمتلكها الدولة ، وأخيراً أفلس النظام الاقتصادى الماركسى وأعلن
عن عدم قدرته على تحقيق مستوى معيشة مقبول لجماهير تلك الدول ، وسرعان ماتداعت
الأمر وتدهورت بعد نجاح حركة " تضامن " فى بولندا فى تولى زمام الحكم ، وسرعان ما
إزدادت الأمور تعذراً وصعوبة حتى حدث الزلزال والمتمثل فى إنهيار البنيات الاقتصادية
بجمهريات الاتحاد السوفيتى وكذا دول شرق أوروبا ، وسرعان مابدأت تلك الدول التحول
بالبنيات الاقتصادية الخاصة بها الى الاقتصاد الحر، وسرعان ماكان الانهيار سريعاً
ومتلاحقاً وعلى الأخص فى الاتحاد السوفيتى الذى إتخذت فيه هذه التطورات صورة
الانهيار ، بينما كانت البنيات الاقتصادية لدول شرق أوروبا أكثر تماسكاً ، ويعد ذلك
صحيحاً لكل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا حتى ألبانيا التى نبذت
الماركسية اللينينية وبدأت فى التحول الى اقتصاد السوق . واتسمت المرحلة الراهنة - أى
مرحلة التحول - بتأزم وتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فإزدادت معدلات
التضخم إزدياداً رهيباً وتدهورت العملات المحلية لتلك الدول فى مواجهة الدولار الأمريكى
وغيره من عملات الدول الصناعية المتقدمة وإزدادت معدلات البطالة وعجزت الصناعة عن
المنافسة فى الاسواق العالمية وتدهورت الزراعة لعدم توافر المدخلات اللازمة والمنتجة
بقطاع الصناعة ، وبصورة عامة يمكن القول ان تلك الدول تشهد مختلف الاعراض المؤلمة
لمخاض جديد .

ولقد كان التحول في كل من تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي أبعد أثر حيث لم تقتصر آلام المخاض على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بل أخذت تلك الدول تتداعى كوحدات سياسية ، فتفككت تشيكوسلوفاكيا الي جمهوريتي التشيك والسوفاك ، واستعرت الحروب الأهلية في كل من الاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا السابقة ، ولازال أوار الحرب مستعراً بهما حتى الآن إذ عجز العالم عن تسوية المشاكل اليوغسلافية سلمياً ولازال النذر تنبئ بمزيد من الدم والتقليل واللاجئين وتخريب البنية الأساسية وهدم المنازل وإهدار للموارد ، إذ نشبت الخلافات بين كل من كرواتيا وسلوفونيا، صربيا والبوسنة والهرسك . أما في الاتحاد السوفيتي فان الموقف كان محزناً حقاً إذ أعلن أنه سيتم التحول الى إقتصاد السوق في خلال ٥٠٠ يوم (خطة شتالين) وهي فترة جد قصيرة ولايمكن ان يتوقع لها النجاح لأنها ارتجالية لاتلق بالاً الى القيم والعلاقات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتي استمرت اكثر من نصف قرن من الزمان ، أى أن أمد خطة شتالين كان غير قابل للتحقيق لأنه يتعدى عالم الواقع ولايلق بالاً للظروف والملابسات السائدة . فليس من المعقول التحول بين يوم وليلة من اقتصاد مخطط مركزياً تديره الدولة بكل حزم وتتخذ قراراته بكل شدة الى آخر يستند الى قوى السوق^(١) ونتيجة الفشل الذي صاحب خطة شتالين إزدادت الموجات التضخمية الجامحة وارتفعت الأسعار وأصبح يعز على الأفراد - حتى إذا ماتوافرت لديهم النقود - الحصول على سلع الغذاء الأساسية ، كما تعاظم تدهو سعر الصرف وإزدادت معدلات البطالة ، وبدأ المجتمع يعاني من التدهور الاخلاقي والاجتماعي كما يعاني من الجوع وعدم كفاية المعروض لمقابلة الاستهلاك ، وانفصلت جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا ولتوانيا ولاتفيا) وأعلنت الاستقلال التام ، وإنفرط عقد جمهوريات الاتحاد السوفيتي وأصبح كل منها دولة مستقلة

(1) W. Max Corden, Trade policy and Exchange Rate Issues in the Formen Soviet Union, The World Bank, May 1992 , See aalso; Csaba Csaki Transformation of Agriculture in central Eastern Europe and the Former USSR, Major policy Issues and perspective The World Bank , April 1992

ذات سيادة ومازالت تبحث عن صيغة من التعاون الاقتصادي بينها . وإشتعل أوار الحرب في جورجيا ، وكذا بين أذربيجان وأرمينيا . إن ماحدث في دول أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي السابق لمؤشر واضح يعكس التسرع والإرتجال في التحول من نظام اقتصادي معين الى نقيضه ، وكان أجدى بتلك الدول ان تأخذ العبرة من اندماج المانيا الشرقية والمانيا الغربية وماترتب على ذلك الاندماج برغم انه حلم وأمنية كل فرد من أفراد الشعب الالماني من صراعات وعراقيل لازالت ألمانيا تعاني منها حتى اليوم .

ومازال الاقتصاد السوفيتي يعاني من التخطب الشديد وإزداد الوضع تدهوراً ، ولقد شرعت السلطات في تنفيذ سلسلة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي منذ ١٩٨٥ واتسع نطاق اجراءات اعادة الهيكلة بعد ١٩٨٧ . وبالرغم من أن الإصلاحات فككت أوصال النظام القديم فان العناصر الاساسية اللازمة لإقامة إقتصاد يستند الى نظام السوق لم تكن قد إكتملت ، كما أن الاجراءات التي ترمى الى الحفاظ على سيطرة كافية على الإقتصاد الكلى خلال المرحلة الانتقالية لم تكن قد إتخذت بعد ، ولقد أنشأ الوضع الراهن - الذى يتسم بإزدياد الاختلال الاقتصادي والنقص والتدهور المتنامي في الإنتاج - الى حد كبير عن انهيار نظام توفير المدخلات اللازمة لعمليات الإنتاج ، ورغماً عن إستحالة عودة الدولة الى النظام الادارى السابق ، على الأقل دون التخلي تماماً عن سياستي اعادة الهيكلة والانفتاح الاقتصادي - فقد أصبح التحول بالاقتصاد الى اقتصاد السوق أمراً بالغ الصعوبة .

٤-٣ إنصياح دول العالم الثالث والكتلة الشرقية لشروط الدول المتقدمة ومؤسسات الأمم المتحدة التمويلية والنقدية :

تعتبر التضحيات الاقتصادية من أهم أولويات الدول النامية لاستيفاء شروط الولايات المتحدة ودول الغرب المتقدمة في أهليتها لإعادة جدولة الديون المستحقة عليها ، ففي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات عانى اقتصاد هذه الدول من اختلالات في موازين مدفوعاتها والتي عكست الازدياد الحاد في أسعار النفط والهبوط الشديد في أسعار السلع

الأساسية، ولقد برزت هذه الإختلالات بوجه خاص فى البلدان النامية غير النفطية ، التى عانت أيضاً الكساد الذى ساد فى البلدان النامية والارتفاع الحاد لأسعار الفائدة الدولية ، ولقد أدت مصاعب المدفوعات الخارجية الحادة التى تواجه هذه البلدان الى إزدياد كبير فى أعداد برامج التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى التى يدعمها صندوق النقد الدولى (برامج التركيز الاقتصادى) ، والبنك الدولى (برامج التعديل الهيكلى) . وقد إستهدفت برامج التركيز التى يدعمها الصندوق بموارده تخفيف التوازن الخارجى على المدى الزمنى القصير ، وذلك من خلال تنفيذ حزمة من السياسات تعنى بإدارة الطلب التجميعى المحلى، أما برامج التعديلات الهيكلية فهى ترتبط بالقروض التى يمنحها البنك الدولى تحت المصطلح " الاقراض من أجل التكيف " والتى بدأ العمل بها عام ١٩٧٩ بمساعدة الدول الأعضاء فى التعامل مع الصدمة البترولية الثانية وذلك بتوفير تمويل مؤقت لميزان المدفوعات يتوافق مع تطبيق الاجراءات الضرورية لتركيز الاقتصاد والاصلاح الهيكلى ، والاقراض من أجل التكيف اقراض سريع الدفعيات مشروط باتباع سياسات معينة .

لقد إزدادت مشاكل وطأة ديون العالم الثالث استحكاماً ، وعلى الأخص فى التسعينات ، نظراً لاستمرار تأزم مشكلة الركود العالمى التى تعانى منها مختلف دول العالم سواء المتقدمة أم النامية ، ولقد إزداد موقف مديونية العالم الثالث تأزماً نظراً لتدهور أسعار المنتجات الزراعية والمواد الخام التى تمثل الشطر الأكبر من صادرات تلك الدول ، ولقد عجزت معظمها ، باستثناء النمر الآسيوية ، عن مواجهة أعباء الديون لما طرأ على حصيلتها التصديرية من تراجع عجز عن الوفاء باحتياجاتها الاستيرادية فضلاً عن سداد فوائد الديون وأقساطها . ومن ثم ألحت معظم دول العالم الثالث على جدولة ديونها قبل الدول المتقدمة والمؤسسات التمويلية الدولية .

وتعتبر " النمر الآسيوية " هى الاستثناء من مجموعة دول العالم الثالث التى لاتعانى من وطأة أعباء الديون ، ذلك لأن إزدياد معدلات نموها وفائض موازين مدفوعاتها وإزدياد حصيلتها التصديرية اتاح لها سهولة تمويل وارداتها سواء من السلع الاستهلاكية أو

الانتاجية أو المواد الخام والوسيلة مما تحتاجه صناعتها الانتاجية ، بل انها تمكنت بفضل فائض موازين مدفوعاتها من مقابلة أعمال التجديد والصيانة والاحلال لأصولها الرأسمالية ، واثاح لها فرصة تحقيق الانطلاق الى مجتمعات الوفرة ، ولقد أدى الركود الاقتصادي الي تراجع الطلب المحلى على السلع الزراعية عموماً وعلى السلع الغذائية بشكل خاص ، وفى المقابل عجزت الدول المنتجة عن تمويل فائض الانتاج الى أسواق التصدير بسبب عدم قدرتها على المنافسة فى السوق الخارجى .

كما ان نقص النقد الأجنبى أدى الى عدم تمكن الزراع فى الدول النامية من استخدام التكنولوجيا المعظمة للإنتاج ، وفى بعض الأحوال عدم تمكنه من شراء مدخلات الانتاج المناسبة وفى الوقت المناسب مما يؤدى الى تراجع الانتاجية ، ويؤدى عدم توفر النقد الأجنبى الى عدم تمكن الدولة من توفير البنية التحتية المناسبة لتسويق المنتجات الزراعية كإنشاء المخازن والمصانع الزراعية ومحطات الفرز والتدريج .

ولهذا جاءت برامج التعديلات الهيكلية مصححة للوضع المتردى فى القطاع الزراعى ولزيادة نمو وكفاءة عملية الانتاج الزراعى وبالتالي زيادة نموه ، وتمثل السياسات التصحيحية شروط البنك الدولى والجهات الممولة الاخرى فى تقليص دور الدولة فى إنتاج وتسعير وتسويق المنتجات الزراعية .

فى مارس ١٩٨٦ قام صندوق النقد الدولى بإنشاء صندوق خاص لتمويل " تسهيل التكيف الهيكلى " رأسماله ٢.٧ مليار من وحدات حقوق السحب الخاص . ولقد دعمت معظم ترتيبات تسهيل التكيف الهيكلى برامج الاصلاح الزراعى التى حصلت على دعم من تسهيلات الصندوق الاخرى . وقد كان لهذا الدعم من تنفيذ تدابير اضافية لم يكن بالامكان تنفيذها لولاها ، مثل زيادة تحرير قيود الاستيراد أو اصلاح نظام الصرف .

والمفهوم الأساسى الكامن خلف تسهيل التكيف الهيكلى هو فكرة ان النمو والتكيف يعزز أحدهما الآخر ، فاذا كان ميزان المدفوعات فى بلد ما غير مناسب ، فانه لن يستطيع أن يستبعد النمو المقبول ويحافظ عليه ما لم ترافقه عملية التكيف . كما لايمكن الحفاظ على

وضع ميزان مدفوعات سليم إلا فى إطار نمو كاف يمكن الانتاج والتجارة من التوسع لتلبية طلب السكان المتزايد نوعاً وكماً .

ولكى يحق للبلدان المؤهلة الحصول على قرض من تسهيل التكيف الهيكلى ينبغي أن تكون قد واجهت مشكلات طويلة الأمد فى موازين المدفوعات ، وأن تضع إطاراً أساسياً يعرض أهدافها متوسطة الأجل ، ويرسم الاستراتيجية والسياسات لبلوغ هذه الأهداف . كما يجب أن يغطى قروض تسهيل التكيف الهيكلى برنامج ثلاث سنوات لتكيف الاقتصاد الكلى والتكيف الهيكلى ، ويتم الدفع السنوى عقب إقرار برامج التكيف الهيكلى السنوية خلال فترة السنوات الثلاثة . وتتحدد قيمة التمويل للبلد العضو على أن لا تزيد عن ٦٣٥ بالمائة من حصته فى الصندوق ، يدفع ٢٠ بالمائة منها عند إقرار ترتيب العام الأول ، و ٣٠ بالمائة عند إقرار ترتيب العام الثانى ، والباقى (١٣٥ بالمائة) عند إقرار ترتيب العام الثالث ، وتقدم قروض تسهيل التكيف الهيكلى بشروط ميسرة ، بحيث تدفع الفائدة كل نصف سنة بسعر ٥ر إلى ١ بالمائة سنوياً ، ويتم السداد على عشرة أقساط نصف سنوية متساوية تبدأ بعد خمس سنوات ونصف ^(١) .

وفى جانب تخفيض الديون فقد أنشئ " نادى باريس " فى عام ١٩٥٦ وهو هيئة غير رسمية تقدم له الحكومة الفرنسية تكاليف ومقر الامانة ومسئولاً كبيراً يتولى رئاسته ، والنادى هو هيئة متعددة الأطراف يهدف إلى إعادة جدولة إئتمانات التصدير التى تصدرها أو تضمونها أو تؤمنها وكالات الحكومات الدائنة وتمثل البلدان الصناعية فى منظمة التعاون والتنمية العمود الفقرى للنادى . ويمكن ، حسب تعليمات نادى باريس ، من إعادة جدولة الفوائد إضافة إلى الدين الأصلى . وتكون فترة تثبيت الدين المعاد جدولته عادة من ٨ الى ١٢ شهراً ، على أن يسدد خلال ٨ الى ١٠ سنوات ، وعادة مايبدأ دفع

(١) ميكائيل وبيل وروبرت ل . سيهي . مساعدة بلدان منخفضة الدخل على التكيف الهيكلى . التمويل والتنمية - ديسمبر ١٩٨٧ ، الولايات المتحدة .

أقساط نصف سنوية من الدين الأصلي بعد فترة سماح من ٣ الى ٥ سنوات وتتوافق فترات التثبيت التي يحددها الآن كثيراً مع ترتيبات صندوق النقد الدولي . وحتى منتصف الثمانينات كان إحترام شروط سداد الدين المعاد جدولته ضرورياً ونهائياً ، ولكن عدل النادي بعد ذلك عملياته بحيث يمكن إعادة جدولة الديون التي تمت جدولتها في السابق إذا كان ذلك ضرورياً لتمويل ميزان المدفوعات ، كما ان هناك شرطاً يفرض على الدولة التي ترغب في إعادة جدولة ديونها اشتراكها في برنامج تكيف لميزان مدفوعاتها . وأن يعقد المدين شريحة إئتمان عليا مع صندوق النقد الدولي الذي يحمل مسؤولية مراقبة الأداء الاقتصادي لتلك الدولة .

ومن ناحية أخرى بدأت إجراءات تحرير الأسعار في معظم دول الكتلة الشرقية ، وخاصة في الاتحاد السوفيتي سابقاً ، قبل الإقرار النهائي لهذه السياسة ، فبعد أن تمت التغييرات السياسية ، كانت الخطوة الأولى التي أتبعت لإصلاح الاقتصاد المنهار تتمثل في تحرير الاسعار على عدد من السلع والخدمات ، وكانت البداية في بولندا في يناير ١٩٩٠ ، وقد إختارت كل من رومانيا والمجر أسلوب المتدرج في تحرير الأسعار لتجنب التقلبات الكبيرة في الأسعار النسبية والأسعار المطلقة ، وإعطاء القطاعات الأخرى الوقت الكافي للتأقلم . كما بدأ تحرير الأسعار في وقت متقدم في دول البلطيق ولكنه تأخر في روسيا الي عام ١٩٩٢ ، وتجدر الإشارة هنا بأن تحرير الاسعار لم يغط جميع السلع ، بل استثنى المواد الغذائية والطبية والتعليمية والإيجارات والنقل والطاقة والوقود ، فاصبحت اسعار هذه السلع تخضع لتعديلات مستمرة بين الحين والآن ولكنها تحظى بالدعم المستمر.

لقد كان مستوى التضخم في بعض هذه الدول مرتفعاً حتى قبل تحرير الأسعار ، فقد وصل في بعض بلدان الاتحاد السوفيتي السابق الى معدل يزيد عن ١٠٠٪ ، كما يلاحظ بأن الأسعار قد إزدادت بشكل كبير بعد تحريرها خصوصاً في روسيا حيث ظهرت المضاربات والتوقعات بشكل واضح ، ومن الملاحظ أن الأسعار لم تتوافق ، بعد تحريرها ،

مع تكاليف الانتاج وظروف الطلب ، ولهذا لم يتم إعادة استغلال مدخلات الانتاج بالكفاءة المناسبة حيث كان الهدف الرئيسى لإدارات الانتاج تغطية نفقات الانتاج الخارجية (التشغيلية) فقط دونما إعتبار لقيمة الموجودات الرأسمالية أو الإيرادات المتوقعة منها . وفى نفس الوقت استمروا فى إستغلال القوة الاحتكارية التى كانت ممنوحة لهم . وقد أدى ضعف معرفتهم بالتسويق والتوزيع وكذلك عدم درايتهم بتأثير قوى العرض والطلب الى ظهور فوائض فى الانتاج وفوائض فى الطلب فى سلع أخرى ، إضافة الى تعدد أسعار السلعة الواحدة فى الأسواق المختلفة .

٤ - ٤ فرض حرية التجارة على دول الكتلة الشرقية والعالم الثالث :

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المقررة بتحرير معدل الأسعار والفائدة جزء لا يتجزأ من برامج التكيف الهيكلى التى يدعمها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، قد أسفرت هذه الاجراءات فى معظم الدول النامية عن تضخم ناشئ عن ارتفاع التكلفة ، أى تضخم ينشأ ويستمر بسبب إزدياد تكلفة الانتاج ، وهى زيادات مستقلة عن حالة الطلب ، ومع عدم وجود إستجابة كافية من جانب العرض ، كانت الآثار الايجابية الحقيقية لهذه التغيرات فى الأسعار ضئيلة .

لقد قام عدد من الدول النامية بتخفيف سعر الصرف خلال العقد الماضى ، وفى بلدان افريقيا جنوب الصحراء أجرت إحدى عشرة دولة تخفيضات فى قيمة العملة بنسبة ١٠ بالمائة سنوياً منذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٩ (جدول ٤-١) وقد أجريت هذه التخفيضات لمقابلة أسعار الصرف المغالى فيها والتى نتجت عن التدهور فى معدلات التبادل التجارى الدولى التى تواجه معظم بلدان افريقيا ، كما نتجت فى كثير من الأحيان من معدلات التضخم المرتفعة التى تعزى الى السياسات الاقتصادية المحلية ، كما وجدت فى بعض الحالات تخفيضات فى قيمة العملة لتغيير معدلات التبادل التجارى المحلى بين منتجى الصادرات وغيرهم من المنتجين فى الاقتصاد نفسه ، على الاخص لكى تزيد أرباحية الصادرات للسماح بأسعار حقيقية أعلى للمزارعين الذين يوردون محاصيل

جدول (٤ - ١) : تعداد البلدان في أفريقيا جنيب الصحراء التي خفضت قيمة العملة
بنسبة ١٠٪ أو أكثر خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٩

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	سعر الصرف
١٢	١٦	١٥	١١	٢٠	٢٠	١٥	١٥	١٧	المعدل الثاني تجاه الدولار الأمريكي
١١	١١	١٦	١٨	١٠	١٠	٧	٣	٣	سعر الصرف الإسمي والفعال منه
٥	٣	٨	١٠	٤	٥	٣	٢	١	سعر الصرف الحقيقي الفعال

المصدر : بين دي دوزا دجو شدا غرين : انخفاض المتزامن لأسعار العمل هل يفرض بالصادرات من أفريقيا جنيب الصحراء ؟ التمويل
والتنمية ، مارس ١٩٩١ .

التصدير لوكالات التسويق الزراعى المحلية .

وبالرغم من أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء هى في المقام الأول بلدان مصدرة للسلع الأولية ، فان حصصها من صادرات العالم من هذه السلع منخفضة بصورة عامة ، ومن ثم ، فانه من غير المحتمل ان يؤدي الخفض المتزامن لقيمة العملات في عدد من البلدان الافريقية الي تخفيض الاسعار العالمية للسلع بقدر يقلل من اجمالى حصيله صادراتها ، وربما كان منتجوا الكاكاو هم الاستثناء الوحيد ، حيث يمكن أن يحدث تدهوراً مؤقتاً في حصيله الصادرات على المدى القصير وثمة امكانية كبيرة لأن يؤدي تخفيض قيمة العملات ، كجزء من برامج تصحيح هيكلية شاملة تستهدف تطوير الكفاءة وزيادة الاستثمارات المنتجة ، الى زيادة حجم الصادرات غير التقليدية بالاضافة الي مضاعفة انتاج الصادرات التقليدية .

كذلك شهدت سياسة سعر الصرف فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تغيرات هامة أثناء فترة تنفيذ الإصلاح التجارى ، إذ إقتضى الأمر من بلدان كثيرة توحيد أسعار الصرف المتعددة بها بغية خفض التشتت ، بالاضافة الى ذلك ، إحتاجت بلدان كثيرة أيضاً الى تبنى أسعار صرف واقعية وذلك عن طريق إجراء تخفيضات مناسبة فى قيمة عملاتها أو تعويمها .

وفى الواقع ، كانت الاصلاحات التجارية ، بصورة عامة ، مسبقة أو مقترحة بتخفيض ملحوظ فى أسعار الصرف الحقيقية ، ويرجع تاريخ خفض أسعار صرف ثمانى دول هى الاكوادور ، أورغواى ، باراغواى ، بوليفيا ، شيلي ، غواتيمالا ، فنزويلا وكولومبيا الى ما قبل الاصلاحات التجارية ، بينما شهدت ثمان دول أخرى هى الارجنتين ، البرازيل ، بيرو ، توينيداد ، توباغو ، جامايكا ، كوستاريكا ، المكسيك وهندوراس ، خفضاً متواصلاً فى أسعار الصرف الحقيقية لديها أما قبل سنوات الاصلاح أو أثناء جانب منها ، أما عملية تعويم الأسعار فقد بدأت أثناء فترة الاصلاح باستثناء أورغواى الذى بدأ قبل ذلك وفى تركيا تم تخفيض سعر الليرة التركية فى عام ١٩٨٠ بمعدل ٣٣٪ وبعدها بدأ البنك

المركزي بعملية تكييف سعر الصرف بشكل مستمر بحيث يعوض الاختلافات في معدل التضخم المحلى ومعدله في البلدان الصناعية الشريكة الرئيسية ، ومنذ مايو ١٩٨١ يتم إجراء التكييفات فى السعر الرسمى يومياً ، وخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ إنخفضت القيمة الحقيقية لليرة التركية بمعدل ٤٪ سنوياً .

ولقد إتبعت ٣٣ دولة نامية أخرى فى مرحلة الانتقال الاقتصادى منذ أوائل عقد الثمانينات سياسة تعويم أسعار الصرف ، وهناك أسلوبان للتعويم ، الأول من خلال سوق مزايده يضطلع البنك المركزى بدرجات ، بأن يقرر حجم العملة الأجنبية التي تباع بالمزاد ، والثانى سوق قطاع خاص يضم البنوك ومكاتب الصرافة والفنادق التي تقوم بجميع العمليات المتعلقة بالصرف ، ويعتبر اتباع سياسة مرنة لسعر الصرف أحد العناصر الهامة وكثيراً يكون عنصراً مشروطاً فى تصميم البرامج المالية للأعضاء التي يعززها إستخدام موارد صندوق النقد الدولى ، وفى كثير من الأحيان كان من سمات هذه البرامج الأخذ بنظم الصرف العائم بإعتبارها آلية للتصدى لمشكلات الخلل الحاد فى أسواق للصرف ، لقد أدت سياسة تعويم الصرف الى تحسينات فى الإقتصاد الكلى ، فقد إنخفض معدل التضخم فى البرازيل وبوليفيا وبيرو وغامبيا والفلبين وفنزويلا ولكنه تصاعد فى نيجيريا ، أما فى البلدان الأخرى فلم يطرأ عليها تغيير يذكر .

لقد أصبحت التعديلات الهيكلية ، والتي تضم فى ثناياها برامج التحرير التجارية ضرورة ملحة لدى الدول النامية ، فالتنمية الاقتصادية تتطلب القيام بعدة اجراءات والتي من أهمها تحرير التجارة ، والتخصيصية ، والغاء الدعم على الأسعار ، ولقد كان الهدف الرئيسى من سياسات الاصلاح الاقتصادى ، والتي تتضمن سياسات تحرير التجارة فى دول الكتلة الشرقية خلال فترة الانتقال الاولى ، الالغاء الفورى للهيمنة على انتاج وتسعير السلع والخدمات ، وكذلك إعادة توزيع موارد الانتاج على ان يتم بعد ذلك ، وبسرعة ، تحويل إتخاذ القرار الى القطاع الخاص من خلال التخصيصية وإنجاح توزيع موارد الانتاج يجب البدء باعادة تنظيم الاسواق بحيث تتضمن تحرير التجارة وتخصيص النظام

المصرفى . ونظراً لوجود علاقة وطيدة بين المؤسسات التى كانت تعمل فى ظل النظام القديم وموازنة الدولة ، فقد أصبح من الضرورى إجراء تعديلات فى النظام المالى لتلك الدول .

لقد إنقضى حوالى ثلاثة أعوام على التغيرات الجوهرية التى انتابت الدول الاشتراكية السابقة ومع هذا لم تجر الأمور كما تم التخطيط لها فقد أصيب سكان هذه البلدان بخيبة أمل وتشاؤم بحيث أصبح جُلّ مهمهم هو كيف يعيشون خلال هذه الفترة الانتقالية ، لقد تبنت الدول الإشتراكية صوراً من الإصلاح ، ووافقتها الدول الغربية عليه ، وتستند برامج الإصلاح على أساس أن التغيرات المتدرجة والجزئية لاتصلح لهذه المجتمعات ، خصوصاً وانها قد حاولت فى السابق انشاء مايسمى " اقتصاد السوق الاشتراكى " والذى فشل فى حينه ، ولهذا أصبح من الضرورى إتباع اقتصاد السوق الحر والتخلص من سيطرة التخطيط المركزى واتباع سياسات تحرير الاسعار والتجارة وسياسة التخصيصية لمنشأتها العامة .

ولقد إتبعت بعض الدول النامية أساليب متعددة لزيادة إعتادها على الانتاج المحلى، من خلال حظر الواردات أو فرض ضرائب مرتفعة عليها و/أو دعم صادراتها للحصول على النقد الأجنبى اللازم للإسراع من معدلات التنمية الاقتصادية . وفى نفس الوقت إتبعت الدول الأخرى نفس الأساليب إضافة الى تنظيم تكتلات اقتصادية لدعم تجارتها محلياً وخارجياً مما أدى إلى ارتباط فى التعاملات التجارية الدولية ، ولهذا رأت الدول المتقدمة والدول المنطوية تحت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ضرورة تحرير التجارة فى بلدان العالم ، وكفاية الدولة عن إحتكار التجارة الدولية وفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص لممارستها تصديراً وإستيراداً .

ولقد إرتبطت جميع برامج الإصلاح الهيكلى بشرط تحرير التجارة من القيود الكمية بشكل خاص ، بينما سمحت باستخدام القيود غير الكمية كالرسوم الجمركية والقيود المرتبطة بنوعية المنتجات المستوردة ، ولقد إتبعت معظم دول الكتلة الشرقية درجات مختلفة

من تحرير القيود الكمية فى التجارة الخارجية ، فقد إتخذت الصين قراراً فى عام ١٩٩٢ يدعو الى إلغاء ٧٥٪ من الرخص والحصص والقيود الأخرى خلال سنتين من تاريخه وفى أول يناير ١٩٩٢ قامت بتخفيض الجمارك على واردات ٢٢٥ سلعة إضافة الى ٨٣ سلعة خفضت جماركها منذ ١٩٨٦ .

وفى تشيكوسلوفاكيا السابقة تم إلغاء القيود على الاستيراد فى عام ١٩٩١ واستبدلت برسوم جمركية لمعظم السلع ، ولقد تم فرض غرامة ^(١) مقدارها ٢٠٪ على السلع الاستهلاكية المستوردة ، فى عام ١٩٩١ أيضاً خفضت الى ١٨٪ ثم الى ١٥٪ ثم تم تخفيضها فى عام ١٩٩٢ الى ١٠٪ .

وفى المجر تمتد إرتباطها باتفاقية (الجات) وحتى عام ١٩٩٠ ظلت التجارة الخارجية مرتبطة بضرورة الحصول على أنونات مسبقة ، بإستثناء بعض السلع التى أُعفيت من هذه الأنونات مثل الآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة وبعض المنتجات الزراعية ومع بداية عام ١٩٩١ تم إلغاء ضرورة الحصول على أنونات مسبقة إلا بعدد محدود من السلع .

ومنذ بدء تطبيق الاصلاح الاقتصادى فى " ليتوانيا " فى عام ١٩٩١ تم إلغاء أنونات الاستيراد وإستخدام أسلوب فرض الرسوم الجمركية والفى دور إحتكار الدولة فى التجارة الخارجية ، أما فى بولندا فقد إزدادت التعريفات على الواردات من العربات الآلية من ١٥٪ الى ٣٥٪ ومن سلع أخرى بما فيها الحاسبات الالكترونية من ٥٪ الى ٢٠٪ وبعض الأجهزة الالكترونية الاستهلاكية الى ٣٠ بالمائة والسجاير من ٤٠ بالمائة الى ٩٠ بالمائة ، وفى رومانيا ، فمنذ عام ١٩٩٠ الغيت أنونات التصدير والاستيراد لكن بقيت بعض القيود الكمية على عدد محدود من السلع ، أما فى " سلوفانيا " تم تخفيض السلع الخاضعة للقيود الكمية الى النصف فى عام ١٩٩٢ ، كما تم إلغاء جميع الرسوم الغير مرتبطة

Surcharge (١)

بالتعريف وأنونات الاستيراد حسبما وردت فى اتفاقية (الجات) .

وفى الاتحاد الروسى فقد كان تحرير النشاطات الاقتصادية الخارجية من أهم أهداف حركة الإصلاح التى اتبعت فى السنوات الاخيرة ، فقد الغى القرار المتعلق بالتجارة الخارجية جميع مظاهر الاحتكارات التى كانت سائدة فى الاتحاد السوفيتى السابق ، سامحاً للشركات المسجلة فى الاتحاد الروسى من التعامل بالتجارة الخارجية . وقد تم تحرير قيود الاستيراد كلياً فى النصف الاول من عام ١٩٩٢ وتعليق العمل بالرسوم على الواردات والغاء جميع القيود غير التعريفية ، وفى الأول من يوليو عام ١٩٩٢ تم تحديد التعريف الجمركية بمعدل ١٥ بالمائة على معظم السلع المستوردة ، مع وجود معدل أعلى لبعض السلع كالمشروبات الكحولية والأجهزة الاستهلاكية الالكترونية بينما أعفيت سلع أخرى (منها المواد الغذائية ، المواد الخام الطبية ، والمعدات الطبية) من كافة الرسوم ، لقد كانت نتيجة استجابة دول الكتلة الشرقية لتحرير التجارة والانفتاح الكبير والسريع ان إزدادت مشاكل موازين المدفوعات وأظهرت ضعف الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية ، ولهذا بدأ التفكير بالرجوع عن طريق بعض الخطوات التى إتخذت لتحرير التجارة .

وعلى الرغم من إتباع سياسة تحرير التجارة إلا أن الطلب لم يزداد بالمستوى المطلوب وذلك لانخفاض مستويات الدخل ولتخفيف سعر الصرف ، وقد لوحظ بأنه بعد أن بدأت قيمة العملة المحلية فى التحسن إزداد الطلب على السلع المستوردة مما أدى الى الاضرار بالصناعة التى لم تتمكن من التأقلم مع هذه التغييرات بنفس السرعة . وتجدر الاشارة هنا بأن انتقال تجارة هذه الدول لأسواق العملة الصعبة ليس بالامر السهل لضعف المعرفة والخبرة فى المؤسسات الجديدة فى مجال التسويق والمنافسة الدولية ، كما فقدت بعض دول الكتلة الاشتراكية الاسواق التى تشتري منها السلع ومدخلات الانتاج للتغير فى التركيب السعري فيها ، فلم تتمكن دول البلطيق من شراء المواد الخام ، وخصوصاً الطاقة بسعر منخفض من دول الاتحاد السوفيتى المتبقية ، لقد إعتمدت كل من

بولندا وتشيكوسلوفاكيا اسلوب المقايضة والدفع بالعملات المحلية فيما بينها وذلك لمجابهة التأثير السلبي للتغير ، وقد وقعت إتفاقية " التجارة الحرة لوسط أوربا ^(١) " لإلغاء العوائق التجارية تدريجياً فيما بينها ولكن لم يكتب لهذه الاتفاقية الاستمرار لانشقاق تشيكوسلوفاكيا الى دولتين مختلفتين ، ولقد واجهت الدول الاوروبية التي كانت جزء من دول (الكوميكون) صعوبات كبيرة في التعامل مع دول أوروبا الغربية ، حيث تقوم المجموعة الأوروبية بوضع قيود كمية وتعريفية على الصادرات ، خصوصاً المنتجات الزراعية والحريز والمنسوجات .

منذ أغسطس ١٩٩١ أخذت الدول الخمس عشرة التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي ترسخ اقدامها كدول مستقلة وقد شرع كل منها في تطبيق اصلاح للنظام باشكال مختلفة ويتسارع مختلف غير ان العلاقات التجارية فيما بين هذه الدول أصابتها الفوضى وأشرفت في بعض الأوقات على الانهيار ، وذلك بسبب هيكل الحوافز الجديد الذي يعيق التجارة فيما بينها ولعدم وجود المؤسسات اللازمة لتسيير التجارة بشكل مناسب .

لقد كانت التجارة فيما بين هذه الدول تمثل عادة الجزء الأكبر من إجمالي تجارة الاتحاد السوفيتي السابق ، وكانت روسيا أقلها إعتماًداً على غيرها ، فقد كانت تجارتها مع الدول الأخرى في الاتحاد مصدراً لنسبة ٦١ بالمائة من إجمالي تجارتها في عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع مايزيد عن ٨٠ بالمائة في الدول الأخرى جدول (٤-٢) وفي أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي لم تعد البيانات الدقيقة متاحة عن التجارة بين الدول المستقلة الجديدة ، غير أن التقديرات الأولية تشير الى ان التجارة فيما بينها انخفضت بأكثر من ٣٠ بالمائة في عام ١٩٩١ .

Control European free Trade Agreement (١)

جدول رقم (٤-٢) : التجارة البينية لدول الكتلة الشرقية

(نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)

جملة التجارة بين دول الاقليم	التجارة الخارجية		الدولة
	بين بلدان الاقليم	الاجمالي	
			الدول الاعضاء في الاتحاد السوفيتي السابق (١٩٩٠)
٦٠ر٦	١١ر١	١٨ر٢	روسيا الاتحادية
٨٢ر١	٢٣ر٨	٢٩ر٠	أوكرانيا
٨٦ر٨	٤١ر٠	٤٧ر٣	روسيا البيضاء
٨٩ر٤	٢٥ر٥	٢٨ر٥	أوزبكستان
٨٨ر٧	٢٠ر٨	٢٣ر٥	كازفستان
٨٥ر٩	٢٤ر٨	٢٨ر٩	جورجيا
٨٧ر٧	٢٩ر٨	٣٣ر٩	أذربيجان
٨٩ر٧	٤٠ر٩	٤٥ر٥	ليتوانيا
٨٧ر٨	٢٨ر٩	٣٣ر٠	مولدوفيا
٨٨ر٦	٣٦ر٧	٤١ر٤	لاتيفيا
٨٥ر٧	٢٧ر٧	٣٢ر٣	قبرغستان
٨٦ر٥	٣١ر٠	٣٥ر٩	طاجيكستان
٩٠ر١	٢٥ر٦	٢٨ر٤	ارمينيا
٩٢ر٥	٣٣ر٠	٣٥ر٦	تركمانستان
٩١ر٦	٣٠ر٢	٣٢ر٩	استونيا
			أوروبا الشرقية ١٩٨٩
٥٣ر٤	١٦ر١	٣٠ر١	بلغاريا
٤٧ر٢	١٠ر٩	٢٣ر٠	تشيكوسلوفاكيا
٤٠ر٣	١٣ر٧	٣٤ر١	المجر
٤٣ر١	٨ر٤	١٩ر٦	بولندا
٢١ر٠	٣ر٧	١٧ر٦	رومانيا

المصدر : قسطنطين ميخالوبولوس ودافيد تار : تنشيط تجارة الدول الاعضاء في الاتحاد السوفيتي السابق . مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٣ .

ونظراً لأن التجارة بين بلدان الكتلة الاشتراكية لم تكن تستند إلى المبادئ الاقتصادية المتعلقة بالتكلفة المقارنة والميزة النسبية في الإنتاج ، فإنه يتوقع أن يستمر الانخفاض في التبادل السلعي بينها وإزدياد المتاجرة مع الدول الأخرى ، لاسيما دول أوروبا الغربية ، كما يتوقع أن تزداد وارداتها من الآلات والمعدات وفي المقابل تزداد صادراتها من المواد الخام والمنتجات المعدنية ، وربما يعد استخدام التراخيص وحصص التصدير على نطاق واسع أهم الحواجز التجارية فيما بين الدول والتجارة في منطقة العملة القابلة للتحويل .

أما الدول النامية فتتجه إلى تعديل سياستها الاقتصادية بحيث تتجه إلى تحرير التجارة من خلال ثلاث مستويات متداخلة تتمثل في الالتزام بالأنظمة والتعليمات الواردة في إتفاقية (الجات) ، وتطبيق اتفاقيات إقامة إتحادات جمركية أو أسواق مشتركة أو إتفاقيات تعاون ، وكذا تحرير التجارة على مستوى قطري يرتبط بعضها ببرامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وعلى الرغم من اتفاق معظم الدول على ضرورة تحرير التجارة إلا أن هناك ثلاث محازير لاتباع هذه السياسة تتمثل في أنه قد يترتب على تحرير التجارة تعريض بعض الصناعات المحلية للخطر ، بينما تؤدي سياسات الحماية المتبعة في الدول الأخرى إلى تقييد فرص زيادة صادرات الدول النامية ، هذا فضلاً عن أنه قد يؤدي تحرير التجارة إلى تقليص السيطرة الحكومية والإعتماد على عوامل مجهولة في الاسواق ، كما قد يؤدي إتباع دولة ما سياسة تحرير التجارة من طرف واحد إلى تقليل الحواجز لدى الدول الأخرى بالتصرف بالمثل .

٤ - ٥ تخطيط وتنفيذ سياسة التخصيصية لتهميش دور الدولة في مباشرة النشاط الإقتصادي :

يقصد بالتخصيصية في معناها الواسع بيع المؤسسات والشركات التي تملكها الدولة كلياً أو جزئياً أو استخدام العقود لتحويل إداراتها إلى القطاع الخاص ، تعتبر التخصيصية جزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى تشجيع روح المبادرة لدى الأشخاص

وتنمية القطاع الخاص بوضعها المحرك الذى يولد الترددة ، وترجع ضرورة اتباع اسلوب التخصيصية الى ان الدراسات قد أثبتت بأن مستوى أداء القطاع العام كان ضعيفاً ، علماً بأن هذه الدراسات استخدمت مؤشرات متعددة لقياس درجة الكفاءة فيها مقدار الارباح والخسائر ودور القطاع العام في عجز ميزانية الحكومة ، ونسبة العائد على رأس المال المستثمر فى المشروعات العامة وتأثيره على ميزان المدفوعات وعلى القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية ، وكان لهذه النتائج أثر مباشر للإهتمام بالتخصيصية اعتقاداً بأن القطاع الخاص يتميز بأنه أكثر كفاءة من القطاع العام فى إستغلال الموارد المتوفرة .

ولانجاح التخصيصية يجب توفير المناخ المناسب والذى يتضمن تهيئة البيئة الاقتصادية المواتية للملكية الخاصة والاجراءات المنظمة لها كإعادة النظر فى الضرائب وحقوق الملكية ، وضمان تقيدها بالانظمة والقوانين ومنع ظهور الاحتكار فيها ، هذا بالإضافة الى ضرورة تنظيم اعلام جماهيرى للمساعدة فى إقناع القطاعين العام والخاص بمزايا التخصيصية وبدواعى إتباعها واختيار الأساليب والاستراتيجيات التى تؤمن الحصول على أكبر قدر من التأييد السياسى لاتباعها ، فضلاً عما يستلزمه ذلك من صياغة خطة محكمة لتخصيصية يتولى تنفيذها متخصصون مدربون حتى تضمن عدم بيع ممتلكات القطاع العام بأسعار متدنية أو تأجيرها بشروط مجحفة لأحد الطرفين ، كما يتطلب نجاحها تحسين الوساطة المالية ، فإعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص من خلال التخصيصية ينطوى على الحاجة الى التوسيع فى الأنوات المالية اللازمة لتنمية القطاع الخاص وتحسين الاستفادة من الموارد (رأس المال والعمل على حد سواء) ، فإذا كانت الأسواق المالية ضعيفة ، كان عدد المستثمرين المحتملين محدوداً ، ومستوى المدخرات التى تحشد لهذا الغرض منخفضاً ، فإن الأمر يحتاج الى زيادة الاهتمام بتنمية وتحسين شبكة الوساطة المالية بغية حشد المدخرات المحلية ليتسنى إيجاد إلتمانات إضافية تستخدم ، بوجه خاص ، لمواجهة الاحتياجات المالية للأنشطة الانتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك دون أن تترتب عليها نتائج تضخمية . ومن البديهي أن تطبيق سياسة التخصيصية بعد فترة طويلة من سيطرة القطاع العام لا يعد أمراً هيناً ، بل إنها

تصطدم بعدد من المشكلات والصعوبات التى تتطلب المواجهة والعلاج ، وأولى هذه المشكلات تكمن فى أن وحدات القطاع العام ليست متجانسة ، ولهذا يتطلب الأمر تصنيفها على أساس معيار الأهمية من ناحية ، وقابليتها للبقاء من ناحية أخرى ، وتحدد الأهمية على أساس مؤشرات عامة مختلفة مثل حجم المعاملة والاستثمارات وقيمة الناتج ، بينما تحدد القابلية للبقاء على أساس ما تحققه المنشأة من أرباح فعلية ، وإذا كانت لا تحقق ربحاً أو تتعرض للخسارة فما هى إاحتمالات النجاح أو الفشل فى المستقبل .

وتعد عملية تقييم المنشأة العامة ثانى العقبان التى تواجه التخصيصية فمن الصعب جداً إجراء تقييم للسوق فى البلدان النامية أو البلدان التى تمر بفترة انتقالية والتى لا توجد فيها أسواق لرأس المال أو تنقسم فيها هذه الأسواق بأوجه القصور ، وفى هذه الحالة يمكن استخدام أسلوب طرح أسهم الشركات التى يراد تخصيصها على مراحل ، وخصوصاً فى حالة الشركات الكبيرة والمعقدة .

وهناك طريقة أخرى للتقييم ، وهى حساب القيمة الصافية الحالية للتدفقات النقدية فى المستقبل مخصوماً منها تكلفة رأس المال ، أما العقبة الثالثة التى تواجه التخصيصية فتتمثل فى ضيق السوق المالى ، فالأوعية المتاحة للإدخار والاستثمار فى البلدان النامية مازالت محدودة للغاية وتكاد تقتصر على الصور التقليدية مثل الودائع بأجل أو السندات الحكومية ، ومن المتفق عليه انه لايجوز التخصيصية أن تؤدى الى انتقال المنشآت الهامة الى القطاع الخاص الاجنبى ، ولهذا يجب أن تتم التخصيصية بالتدريج مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية المحلية . وتعتبر مشكلة العمالة الفائضة من المنشآت العامة أحد العقبان التى تواجه التخصيصية ولنع ظهور البطالة بعد عملية التخصيص يجب إعداد برنامج تدريبي مواز لبرنامج التخصيصية لمساعدة العمالة الفائضة على توفير وظائف بديلة ، وفى حالة عدم وجودها تزويد العمال الفائضين عن العمل برأس مال محدود لبدء مشروعات فردية ، إضافة الى تعويض أولئك الذين لايمكن توجيههم الى وظائف أو مشروعات بديلة وتشجيعهم على التقاعد المبكر على أساس شروط تفضيلية . وتشمل

اشكال التخصيصية عديداً من النماذج منها البيع المباشر الكلى أو الجزئى للمستثمرين العامين عن طريق عطاءات تنافسية أو بدونها ، ولضمان نجاح البيع يمكن التحرى عن المستثمرين المحتملين لتقدير مدى ملاءمتهم للعمل ، وكذا التوظيف الخاص للأموال لدى مستثمرين واستراتيجيين يعملون فى المنشآت المراد بيعها أو يعملون لدى شركات ينفذون مشاريع مشتركة ، هذا بالاضافة الى اللجوء الى الاصدارات العامة للأسهم فى أسواق الأوراق المالية وهى تستخدم فى حالة الشركات المربحة والكبيرة ، أو إذا إشتري أحد المستثمرين الأساسيين بالفعل أغلبية الأسهم ، بالاضافة الى المزادات العلنية فى حالة بيع الشركات أو المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أوفى حالة الشركات التى لاحتياج الى نقل التكنولوجيا مثل الشركات التجارية ، وكذلك بيع الأسهم للإداريين أو الموظفين العاملين فى نفس الشركات وهى ما يطلق عليها (التخصيص الداخلى) ولكن هذا الاسلوب قد لا يؤدى الى مكاسب من ناحية الكفاءة وذلك فى حالة وجود تضخم فى العمالة لايمكن التخلص منها أو الى تأصيل ثقافة القطاع العام لدى الإدارة الجديدة ، كما قد تكون التصفية أسلوباً لذلك ، والتى تعقبها بيع الأصول ، ويشترط فى ذلك أن تتمكن الحكومة من بيع الأصول بسعر أعلى من سعر بيع الشركة بأكملها ، كما ان التصفية تصبح ضرورية فى حالة خسارة الشركة باستمرار بحيث تشكل عبئاً على الموازنة العامة ، هذا فضلاً عن عقود الايجار أو عقود الادارة أو إمتيازات التشغيل مع خيار البيع للصناديق الاستثمارية وذلك فى حالة الرغبة فى اتباع برامج لاشتراك الجمهور فى التخصيصية المنفذة فى البلدان التى تمر بفترة إنتقالية .

وعلى العكس مما يجرى من تطبيق تحرير الأسعار السريع ، فقد كانت خطوات التخصيصية بطيئة على الرغم من الحماس الشديد الذى أبداه المسؤولون فى الفترة الأولى ما بعد الشيوعية ، ولقد إتسمت التخصيصية ، حينما طبقت ، بفعالية أكبر فى تجارة التجزئة وقطاع الخدمات ، ويرجع ذلك الى ان هذه القطاعات تتسم بأن مخزونها من السلع كان منخفضاً كما بدى عليه النقص الدائم فى تلبية الطلب ، وكذلك كانت الخدمات المؤداة أقل من المستوى المطلوب بحيث لم تستطع خلق قدر يذكر من " الاسم التجارى " لها .

وفي مجال القطاع الزراعى فقد كانت الملكية الخاصة قد انتشرت فى بولندا ، أما باقى الدول الأخرى مثل بلغاريا والمجر ورومانيا ، فقد تأثرت التخصيصية ببرامج الإصلاح الزراعى المؤسسى ، وقد تم السماح للمستأجرين بشراء بعض أملاك القطاع العام ، أما الباقى فقد ظلت ملكيته للدولة جزئياً حين تم تحويل جزء من تلك الملكية الى العاملين فيها بدون مقابل فى أغلب الأحيان ، وفى روسيا أعطى المشروع ثلاث خيارات للعاملين فى الشركات المساهمة الكبيرة ، الأول يسمح فيه للعاملين فى المشروع بشراء ٥١ بالمائة من رأس مال الشركة ، أما الثانى فيمنح ٢٥ بالمائة من قيمة رأس المال بدون مقابل للعاملين بحيث لا يحق لهم التصويت ، كما لا يحق للموظف امتلاك أسهم تزيد عن عشرين ضعف من راتبه الشهري ، ويمكن لهؤلاء الموظفين من بيع حصصهم فى المستقبل ، إضافة الى ذلك فإنه يحق أن يشتري الموظفون ١٠ بالمائة من قيمة الأسهم بشروط ميسرة ، وتمثل هذه الشروط فى تخفيض سعر السهم بنسبة ٣٠ بالمائة من القيمة الاسمية له ، كما يتم تسديد ثمنها خلال ثلاث سنوات على أن لا تقل الدفعة الأولى عن ٢٠ بالمائة من القيمة الاسمية ، ولاتزيد قيمة الأسهم المشتراة عن ستة أضعاف الحد الأدنى للراتب الشهري . كما لا يحق للمديرين التنفيذيين شراء حصص تزيد عن ٥ بالمائة من قيمة رأس المال .

أما الخيار الثالث فيسمح لمجموعة من الموظفين بإدارة الشركة على أساس خطة القطاع الخاص لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد ، فاذا ما نجحوا فى إدارتها ، فيسمح لهم فى نهاية السنة شراء ما لا يزيد عن ٢٠ بالمائة من القيمة الاسمية لأسهم الشركة ، وإذا فشلوا يتم عرض الأسهم حسب الخيار الأول والثانى .

أما الشركات الصغيرة الغير مساهمة فيتم توزيع جزء من إيراداتها الى الموظفين والاداريين وذلك بعد بيعها الى القطاع الخاص . فاذا ما بيعت المنشأة بدون شروط فان حصة العمال من الايرادات ستكون أكبر ، وقد يتم تقييم المنشأة وبيع ممتلكاتها بالمزاد العلنى وتكون حصة العمال والاداريين فى هذه الحالة ٣٠ بالمائة من الايرادات .

من هذا يتبين بأن برنامج التخصيصية فى روسيا يعزز العمال الذين هم أكثر

إهتماماً بالمحافظة على أجورهم من عملهم أكثر من حرصهم على الحصول حد أقصى من الأرباح (أرباح الاسهم) ، أم المديرون ، لاسيما فى المشروعات الأقل قدرة على البقاء والنماء ، فهم مازالوا ينتظرون دعم الدولة لإدارة أعمالهم بدلاً من إعادة الهيكلة ذات التكلفة العالية .

وعموماً فإن احتمال قيام أبناء الشركة بالتفريط بحقوق سيطرتهم ، واحتمال حصول الأشخاص من خارجها على صوت له أهمية فى إدارة المشروعات التى تم تخصيصها يهيئان الامكانيات لاجراء تغييرات ذات نتائج حاسمة من ناحية إدارة وتشغيل المشروعات الروسية الكبيرة . وفى الواقع ، يأمل مصمموا البرنامج الروسى أن تنشأ أسواقاً ثانوية بسرعة تكفى للسماح باجراء تصميمات لاحقة للتوزيع الأولى لحقوق الملكية ، ولكن الظواهر تدل على أن هناك شك فى قدرة الاسواق الثانوية على الاضطلاع بمثل هذا الدور فى المستقبل .

ويبين جدول (٤-٣) تطور عمليات التخصيص فى بعض دول الكتلة الشرقية حيث يظهر منه ان عام ١٩٩٢ قد شهد نشاطاً ملحوظاً وإزدياداً كبيراً فى عدد وقيمة المشروعات الكبرى المباعة ، كما يلاحظ بأن روسيا لم تبع سوى شركة واحدة كبرى فى عام ١٩٩٢ بلغت قيمتها ٥٠ مليون دولار ، بينما باعت المجر عدة شركات فى نفس العام بلغت قيمتها ٨٤٥ مليون دولار . هذا وقد بدأت المجر فى بيع الشركات الكبرى منذ عام ١٩٨٩ ، بينما بدأت بولندا عملية البيع فى عام ١٩٩٠ ، أما باقى البلدان فلم تبدأ إلا عام ١٩٩٢ .

لقد عانت عملية تخصيص المنشآت الكبيرة فى الكتلة الاشتراكية من عدة مشاكل ، أولها تتمثل فى طريقة تقويم ممتلكات المنشأة لغياب أو ضعف السوق الرأسمالى ولنظام التمويل الداخلى المعقد ، علاوة على ذلك فان قيمة الثروة الخاصة (المطالبات من الدولة ، وقيمة الموجودات الاجنبية) صغيرة جداً مقارنة بممتلكات الدولة ، ولهذا كانت أسعاربيع هذه المنشآت منخفضة ، بينما تتمثل ثانيها فى عدم عدالة التوزيع ، حيث يتم توزيع ممتلكات الدولة ، والتى ساهم فيها جميع المجتمع الى فئة صغيرة وهى العمال وأصحاب

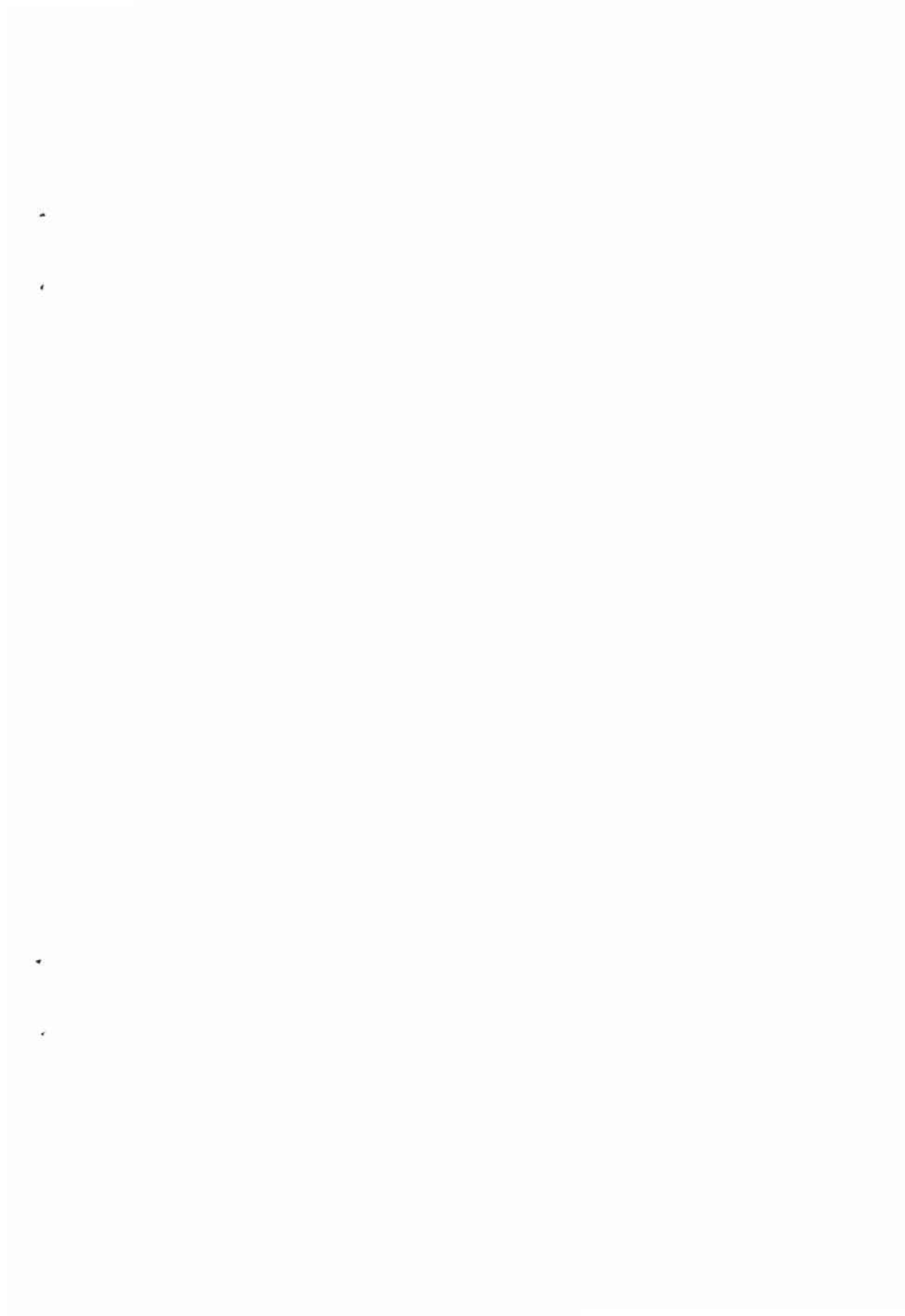
جول رقم (٤-٣) : المشروعات الكبرى التي تم بيعها والتي كانت تملكها أو تشارك فيها الدولة
(القيمة مليون دولار)

الدولة	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
	عدد الصفقات	القيمة	عدد الصفقات	القيمة	عدد الصفقات	القيمة	عدد الصفقات	القيمة
برلندا	-	-	-	٢٢	*	٢٥٠	*	٢٠٩
تشيكوسلوفاكيا	-	-	-	-	-	-	٧	٣١١
روسيا	-	-	-	-	-	-	١	٥٠
الصين	-	-	-	-	-	-	٩	٥٤٣
المجر	٢	١٣٠	١	٢٢	٩٧	١٨٠	*	٥٤٨

* تعني أن العدد غير متاح بسبب بيع مجموعة من المجموعات الصغيرة والحصص الحكومية صفقة واحدة .
(-) تعني عدم حدوث عمليات تخصيص
المصدر : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي : التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٩٣

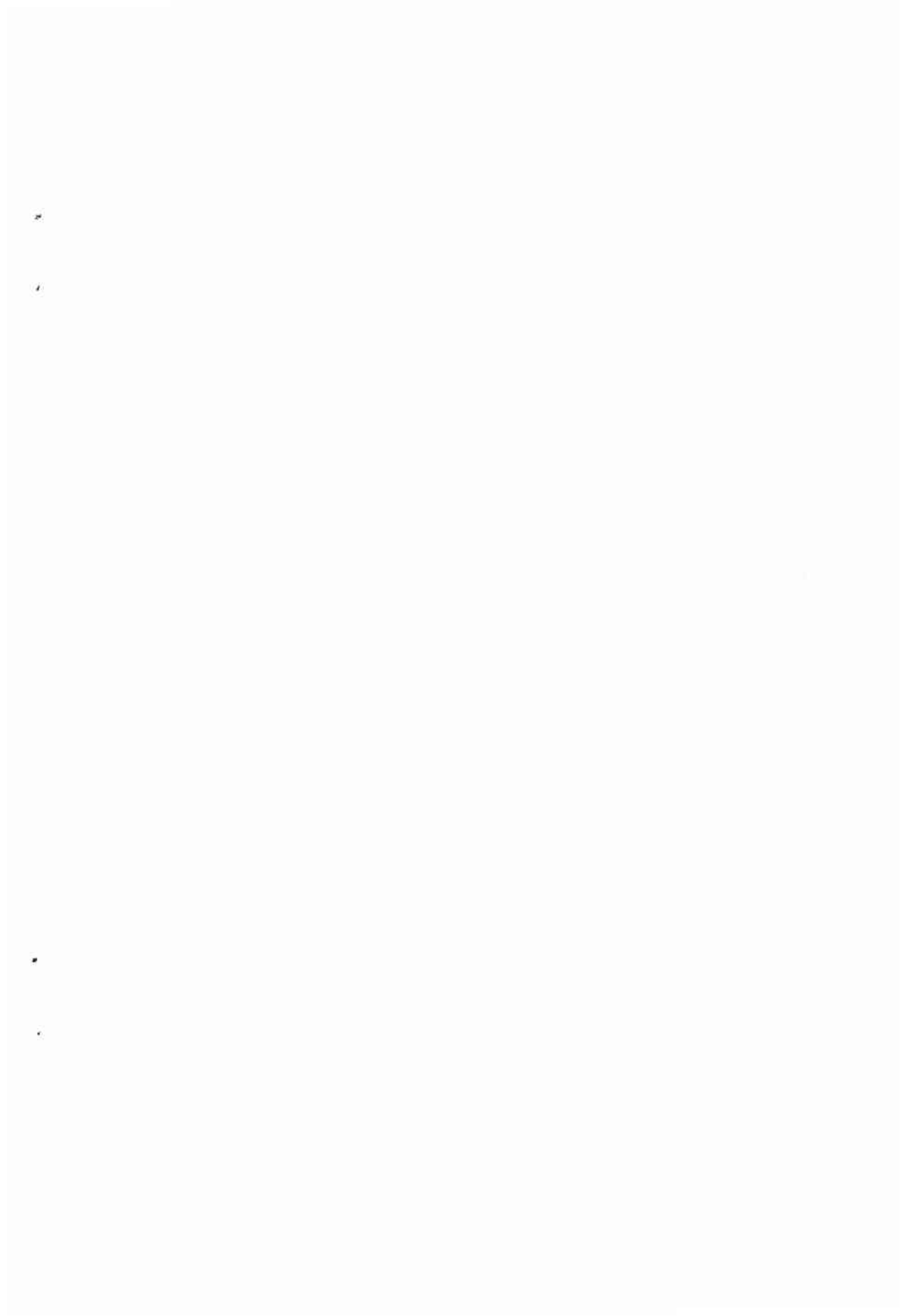
المعاشات وموظفوا الدولة ، وللحصول على الحد الأقصى للأصول المراد خصمها فإن الحل الأمثل هو بيع المنشأة للآخرين ، لكن عملية البيع لم تكن مشجعة للمستثمر الخارجى وذلك لأن المنشآت الكبيرة بحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لا تتوفر بشكل مناسب فى بلدان الكتلة الشرقية ، كما ان الدولة فى الوقت الحالى غير قادرة على توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية ، أو على تنفيذ حق السيطرة لحملة " الاسهم الخارجين الكبار من سيطرتهم الفعلية على المشروعات الكبيرة وذلك لخوف الحكومة من حدوث بطالة واسعة النطاق مما يؤدي الى حدوث اضطرابات عمالية .

مما سبق يمكن الخروج بأربع نتائج أولية للتخصيصية فى دول أوروبا الشرقية هى أن مفهوم التخصيصية مازال غامضاً ، فبدلاً من أن تقوم التخصيصية بتطبيع حقوق الملكية وإقامة نظام للحوافز الاقتصادية فى هذه الدول ، فانها أسفرت حتى الآن عن متاهة من العلاقات الاقتصادية والقانونية المعقدة التى ربما أدت فى بعض الاحيان الى إعاقاة الانتقال السريع الى نظام أكثر حماية ووضوحاً ، هذا بالإضافة الى ان التقارب بين فئة الملاك الجدد من العاملين فى المؤسسات بالاحتفاظ بالسيطرة على مؤسساتهم وبين حق المستثمرين الخارجيين من التمكن من السيطرة عليها أدى الى جراحات داخلية والتى أدت الى عدم انتظام العمل ، ذلك بالإضافة الى ان هناك صلة غير ظاهرة بشكل واضح بين غياب الاستقرار النقدي ويشاركه ضعف القيود فى الموازنة على المشروع وبين غياب واضح لحقوق ملكية رأس المال ، يضاف الى ذلك عدم الوضوح فى حقوق الملكية واللايقين فى موضوع ضمان العمل الوظيفى قد أضعف التزام الادارة الجديدة بتنميتها على المدى الطويل ، بل أصبحت تتخذ القرارات بما يتناسب مع المدى القصير والتى تهدف الى الربح السريع حتى لو اضطروا لبيع بعض موجودات المنشأة .



الباب الخامس

التجارة الدولية الزراعية العربية



الباب الخامس

٥ - التجارة الدولية الزراعية العربية

٥ - ١ تمهيد :

تعد الإقتصادات العربية من أكثر الإقتصادات إنفتاحاً على العالم الخارجى ، إذ تشكل التجارة الخارجية العربية نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية حيث بلغت فى عام ١٩٩٠ نحو ٦٦٪ من ذلك الناتج ، لذلك يمكن القول بأن قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية فى الدول العربية ، فهو يشكل مصدراً أساسياً للتمويل ومورداً للعملة الصعبة الضرورية لإستيراد المتطلبات اللازمة للتنمية ، كإستيراد الآلات والمعدات والمواد الأولية والسلع الوسيطة وقطع الغيار ، وبالإضافة إلى إستيراد الخبرات الفنية ، ومن جانب آخر تشكل إيرادات التصدير مورداً هاماً يتيح إستيراد السلع الغذائية الأساسية حيث يشح إنتاجها فى الدول العربية فى الوقت الذى يزداد الطلب العربى عليها بشكل مستمر ومتصاعد ، وبالتالي تتسع الفجوة الغذائية العربية يوماً بعد يوم ، وقد لعبت إيرادات التصدير أيضاً دوراً مباشراً وهاماً منذ نهاية السبعينات فى تمويل الميزانيات الحكومية العربية لمواجهة انفاقها العام بشقيه الجارى والاستثمارى .

وعلى الرغم من تلك الأهمية الكبيرة للتجارة الدولية العربية ، إلا أن أهميتها النسبية تتأرجح بين إرتفاع وإنخفاض من فترة إلى أخرى ، وحتى من عام لآخر نتيجة للعديد من المتغيرات العالمية التى تؤثر تأثيراً حاداً على التجارة العربية ، فبعد فترة من الانتعاش ، أخذت التجارة الخارجية العربية تواجه بعض الصعوبات منذ السنوات الأولى من هذا العقد ، فقد بلغت الصادرات ذروتها فى عام ١٩٨٠ ثم أخذت بعد ذلك فى التراجع بنحو ٣٥٪ سنوياً بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، بينما بلغت الواردات ذروتها فى

عام ١٩٨٢ ثم إنخفضت بعد ذلك بنحو ٩٢٪ سنوياً بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ وأدى ذلك التدهور فى جانبى التجارة الخارجية العربية الى إنكماش أهميتها النسبية بشكل ملحوظ .

ومن ناحية أخرى فقد عانت التجارة الخارجية العربية من إختلال فى هيكلها السلمى إذ تشكل السلع الأولية الجزء الأعظم من صادراتها ، بينما تستورد هذه الدول مختلف أنواع السلع الغذائية والاستهلاكية والسلع الرأسمالية والوسيلة . ويعد الاعتماد على الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة والذي يزداد بشكل متصاعد ويزداد معه عبء إستيراد السلع الصناعية وضغطها على عائدات التصدير العربية بشكل كبير أحد السمات الرئيسية للتجارة العربية ، ذلك أن واردات السلع الصناعية لم تكن تمثل فى ١٩٨٠ سوى ٢٥٪ من الحصيلة التصديرية العربية ، إزدادت الى ٦٢٪ عام ١٩٨٥ والى أكثر من ذلك فى السنوات التالية ، إلا أنه فى السنوات الأخيرة إتجهت حصة السلع المصنعة والآلات ومعدات النقل فى إجمالى الواردات العربية نحو التراجع ^(١) وذلك نتيجة إستكمال عدد من الدول العربية والخليجية خاصة ، مشاريع البنية الأساسية من جهة ومراجعة وإصلاح سياسات التنمية والتصنيع الثقيل فى بعض الدول العربية من جهة أخرى .

ويعد إرتباط التجارة الخارجية العربية إرتباطاً وثيقاً بأسواق الدول الصناعية والمتقدمة من المنتجات الأخرى المميزة لتلك التجارة سواء كان ذلك من حيث الصادرات أو الواردات ، فقد بلغت الصادرات العربية الى أسواق الدول الصناعية نحو ٦٤٪ من إجمالى الصادرات العربية عام ١٩٩٠ وهو نفس مستوى عام ١٩٨٥ تقريباً ، كما شكلت الواردات العربية من الدول الصناعية نحو ٧١٪ من إجمالى الواردات العربية عام ١٩٩٠ وهو نفس مستوى عام ١٩٨٥ أيضاً ، وكانت السوق الأوربية المشتركة تمثل الشريك التجارى الأول

(١) صندوق النقد العربى : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٢

الدول العربية ، حيث أن ٣٦٪ من الصادرات العربية فى عام ١٩٨٦ إتجهت الى هذه السوق و ٤٦٪ من الواردات العربية كان مصدرها تلك السوق أيضاً ، إلا أن إعتقاد الدول العربية فى صادراتها على أسواق الجماعة الأوروبية أخذ يتناقص ^(١) فى الآونة الأخيرة لحساب أسواق الولايات المتحدة والدول النامية ، بينما يزداد الاعتماد فى الاستيراد على أسواق الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة على حساب الأسواق اليابانية .

ومن جهة أخر فإن التجارة العربية البينية كانت ومازالت تشكل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة العربية ، إذ بلغ المتوسط السنوى لنسبة الصادرات العربية البينية الى الصادرات العربية الإجمالية حوالى ٨٪ فى المتوسط سنوياً مقابل ٩٪ للواردات العربية البينية من نظيرتها الإجمالية .

وترجع الأسباب التى أبقت على الوزن المتدنى لأهمية التجارة العربية البينية الى عدد من المعوقات ، بعضها ذو طبيعة إدارية ويشمل القيود الجمركية وغير الجمركية ، والآخر يتعلق بالأوضاع الاقتصادية فى الدول العربية ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على مقدرة هذه الدول على التصدير أو الإستيراد . والمعوقات الناشئة عن عدم توافر أو كفاية الخدمات والتسهيلات الضرورية لنمو هذه التجارة مثل مجالات النقل والاتصالات والاعلام والمعلومات التجارية والتسويق وخدمات التمويل والضمان ، هذا كله إضافة الى وضع العلاقات السياسية بين الدول العربية الذى يكون فى بعض الحالات ذا تأثير سلبى مباشر على التجارة البينية العربية .

وبطبيعة الحال لم تكن التجارة الزراعية العربية الدولية فى منأى عن التأثير بتلك المعوقات وعن ذلك الخلل والمعاناة الذى لقته وتلاقىه التجارة العربية الدولية عموماً وبجانبها الصادرات والواردات ، لابل قد تكون أكثر معاناة وخطراً ، لاسيما وان واردات الأغذية تشكل وزناً هاماً فى التجارة الزراعية العربية الخارجية حيث شكلت فى ١٩٩٠ اكثر من

(١) المرجع السابق

تثني الواردات الزراعية العربية في الوقت الذي يعجز فيه القطاع الزراعي في الدول العربية عن تلبية احتياجات المواطنين من الأغذية حتى الضرورية منها . وتعد المنتجات الزراعية ذات أهمية محدودة نسبياً في التركيب السلعي لتجارة الصادرات العربية ، فقد بلغت نسبة الصادرات الزراعية الى جملة الصادرات العربية نحو ١٨٪ في عام ١٩٨٠ مقابل ٣٪ ، ٣٤٪ في عامي ١٩٨٥ - ١٩٩٠ على التوالي . في حين تزداد الأهمية النسبية للمنتجات الزراعية في التركيب السلعي لتجارة الواردات العربية ، فقد بلغت في ١٩٨٠ نحو ١٦٣ مقابل ٢٣٩ و ٢٢٣ في ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالي ، أما أهمية التجارة الزراعية العربية الخارجية نسبة الى جملة التجارة الزراعية في العالم فقد قدرت بالنسبة للصادرات بنحو ١٢٥ في ١٩٨٠ مقابل ١٧٪ و ١٠٥٪ في ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالي . أما فيما يتعلق بالواردات فقد قدرت بنحو ٥٣٪ و ٧٢٪ و ٤٧٪ في الأعوام ذاتها على التوالي ، والجدول رقم (٥-١) يوضح أهمية التجارة العربية الزراعية قياساً الى كل من التجارة العربية الخارجية والتجارة الدولية .

هذا ويلاحظ - وفق الاحصاءات المتاحة - أن مجموعات الحبوب ومنتجات الغابات من أخشاب وغيرها والألبان ومنتجاتها والسكر والزيوت والدهون النباتية والحيوانية تتبوأ مكان الصدارة في التركيب السلعي للواردات الزراعية العربية ، في حين أن مجموعات الفواكه والخضر والأسماك ومستحضراتها والحبوب ومستحضراتها والزيوت والدهون النباتية والحيوانية والحيوانات الحية تشكل غالبية الصادرات الزراعية الخارجية .

وبشكل عام تبدو حصيلة الصادرات الزراعية العربية متواضعة بالنسبة للواردات منها ، فقد كان متوسط قيمة جملة الصادرات الزراعية العربية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ يقل عن مثيله بالنسبة للواردات الزراعية العربية بمقدار يزيد على ثمانية أمثال ، ثم أخذت قيمة الصادرات الزراعية تتحسن خلال الفترات التالية تدريجياً مما أدى الى إنخفاض نسبة الواردات الى الصادرات الى مستوى نحو سبعة أمثال في المتوسط للفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ والى ٦ أمثال في ١٩٩٠ ، ثم وصلت الى أدنى مستوى لها في عام ١٩٩١ حيث بلغت نحو خمسة أمثال فقط . (جدول ٥-٢) .

جدول رقم (٥ - ١) : أهمية التجارة المربية الزراعية الخارجية بالنسبة الى كل من التجارة المربية الخارجية والتجارة الدولية

بيان	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠		
	مصادر	واردات	إجمالي	مصادر	واردات	إجمالي	مصادر	واردات	إجمالي
نسبة التجارة الخارجية الزراعية الى جملة التجارة المربية الخارجية	١٨	١٦٣	٧٢	٢٠	٢٣٩	١٢٨	٢٤	٢٢٣	١١٤
نسبة التجارة الخارجية الزراعية الى جملة التجارة الزراعية في العالم	١٢٥	٦٥٣	٤٠١	١١٧	٧٣٩	٤٣٩	١٠٥	٤٧	٢٩٥

المصدر : المنظمة المربية للتنمية الزراعية : بواسطة التجارة الزراعية المربية البيئية ١٩٩٣

جدول رقم (٥ - ٢) : الصادرات الزراعية العربية موزعة حسب المجموعات السلعية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩١

مليون دولار

المجموعات السلعية	١٩٨٤ - ٨٠ متوسط		١٩٨٩ - ٨٥ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الحيوانات الحية	٢٢٥	٩٠	٢٠٣	٧٣٦	٣٦٨	٩٠٩	٢٩١	٩٠٩
اللحم ومستحضراتها	٤٦	١٨	٣٧	٤٣	٤٣	١٢	٤٤	١٢
منتجات الألبان والبيض	٢٦	١٠	٤٩	١٨	٧١	١٩	٨١	١٩
الأسماك ومستحضراتها	٢٥٠	١٠٠	٤١٣	١٥٥	٦٤٥	١٧٣	٥٩٩	١٧٣
الثروة الحيوانية	٧٩٩	٣٣١	٩٧٣	٣٦٥	١٢٨٩	٣٤٣٦	١٣٧٠	٣٤٣٦
الحبوب ومستحضراتها	٢٨٨	١٥٦	٣١٦	١١٨	٣٨٣	١٠٣	٤٧٣	١٠٣
السكر ومشتقاته	١١٦	٤٧	٦٧	٢٥	٩٨	٢٦	١٣٠	٢٦
النشأ والقوة والكاكاو والتوابل	٨٦	٣٥	٩٨	٣٧	١٠٢	٢٧	١٢١	٢٧
الأعلاف الحيوانية	٣٧	١٥	٤٩	١٨	٤٢	١١	٢٩	١١
مواد غذائية أخرى	١٨	٧	٥٧	٢١	١٠١	٢٧	٢٥٠	٢٧
المشروبات والتبغ	٢٠١	٨١	١٠٥	٣٩	١٣٦	٣٦	٢٢٤	٣٦
الجلود	٢٤	١٠	٥٣	٢٠	٤٨	١٣	٤٨	١٣

تابع جدول رقم (٢-٥) :

المجموعات السلعية	١٩٨٤ - ٨٠ متوسط		١٩٨٩ - ٨٥ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
البذور الزيتية الزيت ودهون نباتية وحيوانية منتجات الغابات	١٠١	٤٠	٧٢	٢٧	١٠٢	٢٧	٥٧	٤١
	١١٣	٤٥	١٠٣	٢٩	٢٠٥	٥٥	٣٨٤	٩١
	٦٢	٢٥	٧٤	٢٨	٩٦	٢٦	٩٦	٢٣
	٢٤٩٢	١٠٠	٣٦٦٩	١٠٠	٣٧٢٩	١٠٠	٤٢٠٧	١٠٠
الاجممع								

المصدر : محتسب من ملحق جدول (١-٥) الى جدول (١٥-٥)

٥ - ٢ الصادرات الزراعية العربية :

بالرجوع الى جدول رقم (٥-٢) الذى يوضح الصادرات الزراعية العربية موزعة حسب المجموعات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١ يمكن القول بأنه من حيث القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية العربية فقد بلغت أدنى مستوى لها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ حيث بلغت نحو ٢٤٩٢ مليون دولار فى المتوسط للفترة المذكورة ، ثم أخذت قيمة هذه الصادرات فى الإزدياد خلال الفترات التالية ، فبلغت ٢٦٦٩ مليون دولار فى المتوسط للفترة ١٩٨٥-١٩٩١ أى بزيادة ٧,١٪ عن الفترة السابقة ، وبلغت ٣٧٢٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ بزيادة نحو ٣٩,٧٪ عن الفترة السابقة ونحو ٤٩,٦٪ عن الفترة الأسبق ووصلت إلى ذروتها في عام ١٩٩١ حيث بلغت ٤٢٠٧ مليون دولار أى بزيادة نحو ١٢,٨٪ عن عام ١٩٩٠ و ٥٧,٦٪ عن متوسط الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ و ٦٨,٦٪ عن متوسط الفترة ١٩٨٤-١٩٨٠ أما من حيث التركيب السلعى لتجارة الصادرات الزراعية العربية فقد تبين أن أربع مجموعات سلعية من أصل خمس عشرة مجموعة في التركيب السلعى لتجارة الصادرات الزراعية العربية تستأثر بنسبة تتراوح بين حد أدنى قدرة نحو ٥,٧٪ كمتوسط للفترة ١٩٨٠ و ١٩٨٤ وحد أعلى قدره نحو ٧٢٪ فى عام ١٩٩٠ ، وهذه المجموعات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها النسبية تتضمن مجموعة الخضر والفواكه ، الأسماك ومستحضراتها ، الحبوب ومستحضراتها ، الحيوانات الحية ، وباستثناء عام ١٩٩١ فقد حافظت تلك المجموعات الأربع على أهميتها العالية وبنفس الترتيب خلال كل من الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ والفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ وعام ١٩٩٠ ، حيث تبوأَت مجموعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية منزلة مجموعة الحيوانات الحية فى عام ١٩٩٠ .

أما بقية المجموعات السلعية الزراعية فقد ساهمت فى الصادرات الزراعية العربية بنسب مختلفة تراوحت بين حد أعلى ٨٪ وحد أدنى أقل من ١٪ .

تحتل مجموعة الخضر والفواكه المرتبة الأولى فى التركيب السلعى للصادرات الزراعية العربية لمختلف فترات الدراسة ، فقد تراوحت نسبتها الى مجموع بين ٢٢,١٪ و

٣٦٥٪ من قيمة الصادرات ، وقد صدرت ثلاث دول عربية هي مصر والمغرب وسورية بما يعادل نحو ثلثي قيمة صادرات هذه المجموعة ، وتشكل الحمضيات والتمور والتفاح والموز والعنب والمانجو أهم مكونات مجموعة الفواكه في حين تتصدر البطاطس والطماطم قائمة الخضر التصديرية ، أما المجموعة السلعية التصديرية التالية في الأهمية فهي مجموعة الأسماك ومستحضراتها ، ولقد تراوحت صادراتها بين ١٠٪ الى ١٧٣٪ من قيمة الصادرات خلال الفترات المدروسة ، وتعتبر المغرب وتونس وعمان الدول العربية الرئيسية المصدرة للأسماك ومستحضراتها ، حيث صدرت هذه الدول مجتمعة مايعادل نحو ٨٤٪ ، من إجمالي الصادرات العربية لهذه المجموعة السلعية .

وتأتى مجموعة الحبوب ومستحضراتها في المرتبة الثالثة ولقد تراوحت نسبة صادراتها بين ١٠٣٪ الى ١٥٦٪ من مجموع قيمة الصادرات الزراعية العربية ، وقد تصدرت السعودية الدول العربية المصدرة للحبوب لكل من متوسط الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ وعام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ ، فقد صدرت من القمح ما نسبته ٤٤٤٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ مقابل ٥٧٨٪ و ٥٩٥٪ خلال الفترة ١٩٩٠ ، ١٩٩١ على التوالي ، في حين احتلت السودان المرتبة الأولى في تصدير الحبوب خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ حيث بلغت نسبة صادراتها نحو ٥٧٧٪ ، وتعتبر مصر الدولة العربية الرئيسية في تصدير الأرز .

وتحتل مجموعة الحيوانات الحية المرتبة الرابعة ضمن التركيب السلعي للصادرات الزراعية العربية ، فقد صدرت الدول العربية مجتمعة ما قيمته نحو ٦٩٪ الى ٩٩٪ من جملة الصادرات الزراعية العربية خلال فترات الدراسة .

وتعتبر المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) الصادرات الرئيسية من الحيوانات الحية تليها الأبقار والجاموس ، وقد اختلفت الأهمية النسبية للدول العربية في تصديرها للحيوانات الحية حسب فترات الدراسة ، ففي حين احتلت الصومال المرتبة الأولى خلال كل من الفترتين (١٩٨٠-١٩٨٤) و (١٩٨٥ - ١٩٨٩) حيث بلغت صادراتها من هذه

المجموعة ٥٠.٨٪ و ٣٠.٧٪ من جملة الصادرات العربية من تلك المجموعة حينذاك ، فقد تصدرت سورية المرتبة الأولى فى صادرات المجموعة فى عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ حيث بلغت صادراتها ٦٢.١٪ و ٣٥.١٪ من نظيرتها العربية خلال السنين التوالى .

وقد إزدادت صادرات الدول العربية من الزيوت والدهون النباتية باستمرار خلال جميع فترات الدراسة حتى تبوأَت المرتبة الرابعة من حيث الأهمية فى التركيب السلعى للصادرات الزراعية العربية لعام ١٩٩١ فقد بلغت نسبتها ٩.١٪ ، ونمت بشكل عام خلال الفترة المدروسة بمعدلات متزايدة وذلك على النقيض من مجموعة البذور الزيتية التى تناقصت صادراتها باستمرار خلال فترات الدراسة سواء من حيث قيمتها المطلقة أو النسبية ، فبعد أن كانت تشكل صادراتها نسبة ٤٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) تراجعت الى ٢.٧٪ فى المتوسط للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) وكذا ١٩٩٠ ، الى أن وصلت الى أدنى مستوى لها فى عام ١٩٩١ حيث بلغت ١.٤٪ من الصادرات العربية ، وقد يعود ذلك الى قيام بعض الدول العربية المصدرة للبذور الزيتية باقامة منشآت لتصنيع وتصدير الزيوت بدلاً عن تصديرها على شكل بذور ، وقد صدرت تونس منفردة مانسبته بين ٦٦.٥٪ الى ٨٣.٧٪ من مجموعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية على شكل زيت زيتون أساساً فى حين تتركز الصادرات العربية فى البذور الزيتية فى كل من السودان ومصر .

أما بقية المجموعات السلعية الزراعية فذات أهمية نسبية محدودة فى التركيب السلعى للصادرات الزراعية العربية وفيها المشروبات والتبوغ التى تتراوح صادراتها بين ٣.٦٪ الى ٥.٣٪ من نظيرتها العربية كما بلغت ٨.١٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) ومنها السكر ومصنوعاته التى تتراوح صادراتها بين ٢.٥٪ الى ٤.٧٪ من نظيرتها العربية والشاي والقهوة والتوابل التى تقدر صادراتها بنحو ٢.٧٪ الى ٣.٥٪ من نظيرتها للعالم العربى .

٥ - ٣ الواردات الزراعية العربية :

يوضح جدول (٥-٣) تطور الواردات الزراعية العربية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩١ وباستعراض الأرقام الواردة به يتبين أن جملة الواردات الزراعية العربية تكاد أن تتماثل خلال فترات الدراسة ، فبينما بلغت نحو ٢١ مليار دولار في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) وكل من عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ إذ بها تتراجع لحد ما لتبلغ نحو ١٨ر٨ مليار دولار في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، ولقد إستحوذت الواردات من المواد الغذائية على الشطر الأكبر من الواردات السلعية الزراعية العربية في جميع فترات الدراسة ، فكانت نسبتها الى جملة الواردات الزراعية قريباً جداً حول متوسط هذه الفترة والبالغة ٨٧ر٦٪ ، ويعزى ذلك الى إزدياد الاعتماد على الواردات الخارجية لمواجهة الاحتياجات الغذائية في الدول العربية وسد الفجوة الغذائية الكبيرة فيها ، وخاصة الحبوب ومستحضراتها حيث تراوحت نسبتها الى مجموع الواردات الغذائية بين ٢٦ر٢٪ الى ٣١ر٩٪ خلال فترات الدراسة وإذا ما أضيف الى مجموعة الحبوب هذه كل من مجموعات الألبان والخضر والفواكه والسكر واللحوم لإرتفعت نسبة الواردات من هذه المجموعات الغذائية الى أكثر من ثلثي الواردات الغذائية العربية خلال الفترة موضع الإعتبار .

وتفوق واردات الحبوب كثيراً صادراتها وبمقدار يتراوح بين ١٠ الى ١٦ ضعف خلال فترات الدراسة . فقد تم إستيراد كميات كبيرة من هذه المجموعة بلغت نحو ٣٢٥ مليون طن في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، ولقد تراجعت واردات الحبوب بمعدل سنوي قدره ٠ر٣٥٪ حتى وصلت الى نحو ٣١٨ مليون طن في المتوسط خلال الفترة ٩٠-١٩٩١ ، وتشير بيانات جدول رقم (٥-٤) الى وجود ثبات نسبي تقريباً في واردات الحبوب ، وتتركز واردات القمح ودقيقه في مصر والجزائر والعراق وتونس في حين تتركز واردات الذرة الشامية في الجزائر ومصر والسعودية ، أما واردات الأرز فتتركز بصفة أساسية في كل من السعودية والعراق والكويت والأمارات وتتركز واردات الشعير في السعودية والجزائر والعراق وليبيا .

جدول رقم (٥-٣) : الواردات الزراعية العربية موزعة حسب المجموعات السلعية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١ مليون دولار

المجموعات السلعية	١٩٨٤ - ٨٠ متوسط		١٩٨٩ - ٨٥ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الحيوانات الحية اللحوم ومستحضراتها منتجات الألبان والبيض الأسماك ومستحضراتها الفواكه والخضار الحبوب ومستحضراتها السكر ومشتقاته الأشجار والقهوة والككاو والتوابل الأعلاف الحيوانية مواد غذائية أخرى المشروبات والتبغ البترول	١٢٩٢	٦٧	٩٩٣	٥٣	٩٣٤	٤٥	١٠٠٢	٤٦
	١٣٦٦	٦٦	١١٧٣	٦٢	١١٤٨	٥٥	١٢٣٥	٥٧
	١٧٦١	٨٥	١٧٦٣	٩٤	١٩٦٤	٩٤	٢٤٨٦	١١٥
	٢٦٩	١٣	٢٤٠	١٣	٢٢٦	١١	٢٤٠	١١
	٢٠٦٥	١٠٠	١٩٢٨	١٠٢	٢٠٤١	٩٨	١٨٥٦	٨٦
	٥٧٠٥	٢٧٦	٥١١٢	٢٧١	٥٩٠٥	٢٨٣	٤٨١٣	٢٢٢
	١٤٦٠	٧٢	٩١٩	٤٩	١٧٥٠	٨٤	١٤٢٨	٦٦
	١٠٨١	٥٢	١١٤٨	٦١	٩٩٠	٤٧	١١٢٧	٥٣
	٥٢٦	٢٥	٥٩٩	٣٢	٦٩٤	٣٢	٦١٩	٢٩
	٣٣١	١٦	٤٠٠	٢٣	٤٩٩	٢٤	٤٧٦	٢٢
	١١٠٨	٤٤	٩٤١	٥٠	٩٣٠	٤٥	١٤٠٣	٦٥
	٢٥	١	٢٥	١	٥٤	٢	٦٣	٣

تابع جدول رقم (٢-٥)

المجموعات السلعية	١٩٨٤ - ٨٠ متوسط		١٩٨٩ - ٨٥ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
البذور الزيتية الزيت ودهون نباتية وحيوانية منتجات الغابات	١٠٥	٥٠	٨٣	٤٠	١٠١	٠٦	٢٥٣	٢٢
	١١٦٦	٥٦	١٢٤٣	٦٦	١٣٢٤	٦٣	١٤١١	٦٥
	٣٣١٥	١٦٢	٢٢٦٨	١٢٠	٢٢٩٣	١١٠	٣٢٢٦	١٤٨
الاجممع	٢٠٦٧٥	١٠٠	١٨٨٤٥	١٠٠	٢٠٨٦٢	١٠٠	٢١٦٤٨	١٠٠

المصدر : محتسب من ملحق جدول (١٦-٥) الى جدول (٢٠-٥)

جدول رقم (٥ - ٤) : الواردات الكمية من السلع الزراعية الرئيسية في الدول العربية

(الف طن)

معدل النمو السنوى %	متوسط الفترة ١٩٩١ - ٩٠		١٩٨٦ - ٨٤		المجموعات السلعية
	النسبة المئوية للقيمة	الكمية	النسبة المئوية للقيمة	الكمية	
- ٢٥ - ٠	٣٤٥	٣١٨٧٢	٣٦٩	٢٣٤٨٩	الحبوب والدقيق البطاطس سكر خام بقوليات خضار طازجة ومجففة فاكهة طازجة ومجففة زيت نباتية أبقار وحاموس (١) ماعز وأغنام (١) لحم حمراء لحم بواجن
١٤ - ٠	١٣	٥٧٠	٢١	٦١٤	
١٦ - ٠	١٠٨	٤٢٥٧	٥٣	٣٩٠٣	
٥٧ - ٠	١٧	٤٩٨	١٢	٣٦٧	
٤٧ - ٠	٣٩	١٤٢٦	٢٨	١١٠٧	
٧ - ٠	٢٦	١٢٧٣	٤٣	١٣٢٣	
٨١ - ٠	٩٣	٢٤٢٥	٧٩	١٥٧٩	
٩١ - ٠	١٢	٣١٥	٢٠	٥١٠	
٢٠ - ٠	٤٨	١١٧٦٠	٥٥	١٣١٢٠	
٦٧ - ٠	٤٢	٣٨١	٥٥	٥٤٣	
٢٨ - ٠	٢٣	٣٨٠	٢٠	٤٦٧	

تابع جدول رقم (٥ - ٤) :

معدل النمو السنوي %	متوسط الفترة ١٩٩١ - ٩٠		متوسط الفترة ١٩٨٦ - ٨٤		المجموعات السلعية
	النسبة المئوية للقيمة	الكمية	النسبة المئوية للقيمة	الكمية	
٢٣ - ١٧٧ - ٠٨ ٠٨	١٢٨ ٠٦ ١٤ ٦٥	٨٧٩٤ ٤٧ ٢٠٩ ٥١٠	١٠٠٩ ١٠ ١٤ ١٠٠٧	٩٩٥٣ ١١٥ ٢٠٠ ٤٨٩	الالبان ومنتجاتها البيض الاسماك الشاي والقهوة والتبغ
-	%١٠٠	-	%١٠٠	-	الجملة

(١) البقر والجاموس والماعز والأغنام (بالالف رأس)
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة التجارة البينية الزراعية ١٩٩٣

وقد إتجهت بعض الدول العربية كالسعودية ومصر وتونس وسورية والسودان والعراق الى توجيه الإهتمام للتوسع فى زراعة الحبوب وإزدياد الرقعة المزروعة حتى أن السعودية مثلاً ، بعد أن كانت فى مقدمة الدول العربية المستوردة للحبوب خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ حيث شكلت مستورداتها من هذه المجموعة نحو ٢٦٪ تراجعت الى نحو ١٩٦٪ عام ١٩٩١ وذلك بسبب توسعها فى إنتاج القمح وتحقيق فائض منه للتصدير .

ويلاحظ أن منتجات الغابات من أخشاب وأحطاب وغيرها قد إحتلت المرتبة الثانية فى واردات السلع الزراعية العربية وشكلت نسب تراوحت بين ١١٪ الى ١٤٫٨٪ من جملة تلك الواردات ، وإتخذت وارداتها إتجافاً متزايداً خلال الفترات المدروسة وذلك يعود الى تنامى الطلب على الأخشاب ومنتجات الغابات من جهة وفقر الدول العربية من هذه السلع من جهة أخرى .

أما مجموعة الفواكه والخضار فعلى الرغم من أنها إحتلت المرتبة الأولى فى التركيب السلقى للصادرات الزراعية العربية كما سبق بيانه إلا وارداتها كانت تفوق صادراتها فى مختلف فترات الدراسة وبمقدار يتراوح بين ١٤ الى ٢٦ أمثال ، وقد إحتلت المرتبة الثالثة خلال الفترتين (١٩٨٠-١٩٨٤) و (١٩٨٥-١٩٨٩) وتعادلت معها تقريباً فى هذا المركز مجموعة منتجات الألبان ومشتقاتها فى عام ١٩٩٠ إلا أنها تدنت الى المرتبة الرابعة عام ١٩٩١ وحلت محلها فى الأهمية فى هذا العام مجموعة منتجات الألبان ومشتقاتها حيث إحتلت المرتبة الثالثة بينما كانت هذه المجموعة الاخيرة تحتل المرتبة الرابعة فى الفترات الثلاث السابقة . ولعل إنخفاض واردات الخضر والفاكهة فى الفترة الأخيرة يعود الى التوسع الكبير الذى شهدته المنطقة العربية فى زراعات الخضر المحمية ذات الانتاجية العالية والى انتشار زراعة سلالات أشجار الفاكهة المقاومة للأمراض وذات الانتاجية الوفيرة والتوسع أيضاً فى المساحات المزروعة منها هذا وتتصدر السعودية والإمارات العربية وعمان والكويت الدول العربية المستوردة للخضر والفاكهة حيث تستورد هذه الدول مايزيد على ثلثى واردات الدول العربية من هذه المجموعة .

وتحتل مجموعة الألبان ومشتقاتها والبيض المرتبة الثالثة فى عام ١٩٩١ من حيث القيمة ، إذ بلغت قيمة وارداتها نحو ١١٥٪ من نظيرتها للعالم العربى ، وتشكل واردات الجزائر والمغرب والسعودية والأمارات نحو ٧٣٪ من مجمل قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة

ويحتل السكر ومصنوعاته المرتبة الخامسة فى التركيب السلعى للواردات الزراعية العربية ، وقد إزدادت واردات السكر من نحو ٣٩٩ مليون طن فى المتوسط خلال الفترة ٨٤-١٩٨٦ الى نحو ٤٣٩ مليون طن كمتوسط للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ أى بمعدل نمو سنوى قدره ١٦٪ ، أما قيمة وارداته فتقلبت من فترة الى أخرى حتى بلغت ذروتها عام ١٩٩٠ أى نحو ١٨٨ مليار دولار وهو ما يوازى ٨٤٪ من إجمالى قيمة الواردات الزراعية العربية . وتستورد الجزائر نحو ٢٧٦٪ من مجمل الواردات العربية من السكر تليها مصر بنصيب قدره ١٨٪ ثم سورية بما يوازى ٩٦٪ من الواردات العربية من السكر بمقدار ٨٦٪ ثم السعودية بنحو ٦٢٪ .

أما مجموعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية فعلى الرغم من أنها تمثل أحد أهم المجموعات السلعية فى التركيب الهيكلى للصادرات الزراعية العربية . وخاصة فى عام ١٩٩١ حيث شكلت ٩١٪ من مجمل قيمة الصادرات ، إلا أن الدول العربية مازالت تستورد أضعاف الكميات المصدرة منها سنوياً ، وبإضافة مجموعة البنور الزيتية فإن ماتستورده الدول العربية من هاتين المجموعتين يعادل ثلاث أمثال إلى سبع أمثال مما صدرته منها خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩١) . وتعتبر الجزائر ومصر وليبيا والسعودية والمغرب من الدول الرئيسية المستوردة للزيوت النباتية والحيوانية والبنور الزيتية حيث تستورد مجتمعة ما يعادل نحو ٧١٪ من نظيرتها على مستوى العالم العربى ، وفيما عدا المجموعات السلعية سائلة الذكر فإن قائمة الواردات العربية تضم عدداً آخر من المجموعات الزراعية ولكنها تشكل أهمية نسبية أقل من التركيب السلعى للواردات الزراعية العربية وتأتى فى مقدمتها اللحوم ومستحضراتها بقدر يتراوح بين ٥٪ الى ٦٢٪ مقابل

٤٧٪ الى ٦١٪ للشاي والقهوه والتوابل وحوالى ٤٥٪ الى ٦٥٪ للمشروبات والتبغ .

وبالتدقيق فى التركيب السلعى للواردات الزراعية العربية للفترات ١٩٨٠-١٩٨٤ و ١٩٨٩-١٩٩٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ يلاحظ تقارب واضح بين تراكيب هذه الفترات الأربعة ، الأمر الذى يعنى سيطرة بعض مجموعات السلع الأساسية على هذه التراكيب ، وفى نفس الوقت إستمرار الأوضاع - الى حد ما - التى كانت سائدة خلال الفترات السابقة مع تلك السائدة فى الفترة الأخيرة .

٥ - ٤ اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية :

٥-٤-١ اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية للدول العربية ^(١) :

نتبين اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية للدول العربية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ من دولة الى أخرى ، فلقد أخذت واردات وصادرات عدد من الدول العربية إتجاهات موجبة بمعدلات معنوية إحصائياً مثل الامارات المتحدة وعمان بسبب دورهما فى إعادة التصدير ، دون أن يعنى ذلك بطبيعة الحال زيادة الطاقات الانتاجية الزراعية أو نقصها ، وفى المقابل أخذت مجموعة أخرى من الدول العربية اتجاهات سالبة لكل من الصادرات والواردات الزراعية وبمعدلات معنوية إحصائياً وهذه الدول هى الكويت والأردن والصومال ولبنان ومصر ، حيث واجهت الدول الأربعة الأولى ظروفاً أمنية أثرت بالتالى على الطاقات الانتاجية لها من جانب وعلى حجم الطلب على السلع الاجنبية من جانب آخر ، فى حين تأثرت الدولة الخامسة وهى مصر بالتطور الذى انتاب الانتاج الزراعى المصرى بصفة عامة والحبوب بصفة خاصة ، وان لم يحدث تطور يذكر فى السلع الزراعية التصديرية المصرية ، إما بسبب اتجاه بعض الزراع الى التصنيع أو لزيادة الطلب المحلى على السلع الغذائية فى الوقت الذى لم يتزايد الطلب الخارجى سواء على الزروع التقليدية أو غير التقليدية .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التجارة الزراعية البيئية العربية ١٩٩٣

وهناك مجموعة من الدول العربية إتجهت **صادراتها** نحو الإزدياد لمعدلات معنوية إحصائياً فى حين إتجهت وارداتها نحو التناقص ولكن بمعدلات غير معنوية إحصائياً ، الأمر الذى يحسن من موقف الموازين التجارية لتلك الدول ، وهذه الدول تشمل السعودية وتونس وسورية والمغرب ، وفي الواقع فان هذه الدول لها قواعد انتاجية أوسع وهياكل تصديرية أكبر ، ومن ثم إستطاعت أن تحسن من موقف الموازين التجارية لها من خلال زيادة الصادرات وفى نفس الوقت نقص الواردات .

وتجمع بعض الدول العربية فى تجارتها الخارجية الزراعية بين إتجاهين متضادين فالجزائر تتناقص صادراتها الزراعية بمعدلات معنوية إحصائياً ولكن وارداتها تكاد تكون ثابتة خلال فترة الدراسة ١٩٨١-١٩٩١ ، في حين أن الوضع فى ليبيا يأخذ شكلاً معاكساً ، بمعنى أن الواردات الزراعية تتناقص بمعدلات معنوية إحصائياً والصادرات الزراعية تكاد تكون ثابتة ، أما السودان فإن تجارته الخارجية الزراعية تصديراً وإستيراداً تكاد تتصف بالثبات النسبى خلال فترة الدراسة ، ويوضح الجدول (٥ - ٥) والجدول (٦-٥) نتائج التحليل الإحصائى لاتجاهات الصادرات والواردات الزراعية العربية على مستوى الدول العربية خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١) ، وبصفة عامة فان نتائج التحليل الإحصائى للإتجاه العام للتجارة العربية الزراعية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١) تشير الى أن جملة كل من الواردات والصادرات العربية الزراعية لم تثبت المعنوية الإحصائية لمعدلات التغير فيها ، مما يعنى أنها تقلبت حول متوسطها الذى بلغ نحو ٢٠ مليار دولار بالنسبة للواردات ونحو ٢٧ مليار دولار بالنسبة للصادرات . بيد أن نتائج التحليل الإحصائى على مستوى المجموعات السلعية الزراعية استيراداً وتصديراً تشير الى تباين الاتجاهات من مجموعة سلعية الى أخرى .

٥-٤-٢ اتجاهات التجارة الخارجية العربية لمجموعات السلع الزراعية :

تتباين إتجاها التجارة الخارجية العربية - بشقيها الصادرات والواردات - لمجموعات السلع الزراعية ، فهناك بعض المجموعات تأخذ إتجهاً متماثلاً في كل من

جدول رقم (٥ - ٥) : نتائج التحليل الإحصائي لإنتاجات صادرات الدول العربية من السلع الزراعية والسمكية والغابية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١

مليون دولار

الدولة	المتوسط السنوي X	معامل الانحدار b	معامل التحديد R ²	قيمة t لمعامل الانحدار tb	معدل النمو $(b/x) \times 100$
الامارات	٣٠.٦٣	٣٥٩٤	٠.٨٣	٦٩٤	١١.٧٣
البحرين	٥٦	٠.٢	٠.٠١	٠.٧	٠.٣
الجزائر	٥٠.٨	٥٩ -	٠.٣٥	٢٥ -	١١.٦١ -
السعودية	٢٤٦.١	٤٢.٩	٠.٨٥	٧٥	١١.٤٣
العراق	٦٩.٧	٣.٠٦	٠.٠١	٠.٩٣	٨.٦٩
عمان	٧٣.٢	٩٥.٦	٠.٨٦	٧٨.٧	١٣.٠٦
قطر	-	-	-	-	-
الكويت	١٠.٥٩	١٦.٧ -	٠.٩١	١٠.٣١ -	١٥.٧٧ -
ليبيا	٤.١	٠.١٧	٠.١٣	٤.٢	١.٢١
الاردن	١٤٩.٨	٨٠.٢ -	٠.٢١	١٩١ -	٥٣.٥ -
تنس	٢٧٠.٨	٢٩.٤٧	٠.٦٣	٢.٤٠	١٠.٨٨
السودان	٤٩٢.٧	٤.٧	٠.٠٩	٠.٤٢	٠.٨٣

تابع جدول (٥-٥) :

الدولة	المتوسط السنوي X	معامل الانحدار b	معامل التحديد R ²	قيمة t لمعامل الانحدار tb	معامل النمو (b/x) × ١٠٠
سورية	٣٤٨٧	٣٣٨٠	٠.٢٧	٢١٩	٩٧
الصومال	١٠٤٦	١٠.٢٩ -	٠.٢٤	٢٥٠ -	٩٨ -
لبنان	١٦.٧٥	٥٢٤ -	٠.٢٤	٢٥ -	٢٣ -
مصر	٦١٧٠	٣٤٣ -	٠.٧٧	٩ -	٦ -
المغرب	٧٩٠.٨	٦٢٣١	٠.٨١	٦٦٧	٧٨٨
موريتانيا	١٦.٠٨	١٥٠٤	٠.٧٢	٩١٣	٩٢٥
اليمن	٥١٧٥	٤٤٨	٠.٦٨	٤٧٣٠	٨٦٦

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة التجارة الزراعية البيئية العربية ١٩٩٣

جدول رقم (٥ - ٦) : نتائج التحليل الإحصائي لاتجاهات واردات الدول العربية من السلع الزراعية والسمكية والغائية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ مليون دولار

الدولة	المتوسط السنوي X	معامل الانحدار b	معامل التحديد R ²	قيمة t لمعامل الانحدار tb	معدل النمو $(b/x) \times 100$
الإمارات	١٢٨٩٠٩	٩٥٧١	٠.٨٨	٨٥٣	٧٤٤٢
البحرين	٢٧٦٨٧	٠.٨٨ -	٠.٠١	٠.٣١ -	٠.٣٢ -
الجزائر	٢٥٧٠٤٤	١٠.٢٥	٠.١٠	٠.٢٧	٠.٤٠
السعودية	٤٥٤١٤٢	٢٤٩٥١ -	٠.٦٥	٤٤٢ -	٥٤٩
العراق	٢٠.٦٧٩	٨٧.٠٨ -	٠.١٢	١٥٦ -	٣٩٧ -
عمان	٤٤٨٠٤	١١٠.٤	٠.٢٩	٢٢٥٠	٢٤٦
قطر	٢٤٨٠	٣٨٥	٠.١٢	١٦١	١٦
الكويت	١٠.٧٢٣	٦٣.٦ -	٠.٤٧	٣١٢ -	٥٩٢ -
ليبيا	١٢٧٤٣٢	٢٣٩١ -	٠.٠٨	١٣٨ -	١٨٨ -
الأردن	٦٥٧٢٨	٥٤٩ -	٠.٠٧	٠.٦٠ -	٠.٨٤ -
تونس	٥٧٦٦٣	٢٨٠ -	٠.١٠	٠.٢٦ -	٠.٤٩ -
السودان	٢٩٢٩١	٥٠.٢ -	٠.٠١	٠.٩٨ -	١٧١ -

تابع جدول رقم (٥ - ٦)

النموة	المتوسط السنوي X	معامل الانحدار b	معامل التحديد R ²	قيمة t لمعامل الانحدار tb	معدل النمو (b/x) × ١٠٠
سورية	٧٢٠٠٦	٢٨٣٢ -	٠.٢١	٢٣١٢ -	- ٢٨٠٥
الصومال	١٢٤٣٧	١١٣٧٩ -	٠.٨٢	٦٨١ -	- ٩٥٠
لبنان	٦٢٨٣٦	١٢٣١٨ -	٠.٣٥	٢٥٣١ -	- ١٩٤٠
مصر	٣١٣٥٨٧	١٥٨٤٤٨ -	٠.٤٨	٣٣٢٢ -	- ٢٣٦١
الغرب	٨٢٩٥٠	٣١٣٢٥ -	٠.٣٥	٢٥٣٢ -	- ٣٧٧
موريتانيا	١٢٩٣٢	٣٥٢ -	٠.٣٥	٢٣١٨٩ -	- ٢٧٧٢
اليمن	٧٠٢٠١	٧٣٠ -	٠.٠٦	٠.٧٣ -	- ١٠٠٣
الجملة	٢٢١٧٣٥	٥٦٧٨ -	٠.٤٨	٢٨٩٥ -	- ٢٥٦

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة التجارة الزراعية العربية اليمنية - ١٩٩٣

صادراتها وواراداتها فى حين تأخذ مجموعات أخرى إتجاهاً متناقضاً بين صادراتها وواراداتها ، ويوضح الجدول (٧-٥) والجدول (٨-٥) نتائج التحليل الإحصائي لاتجاهات صادرات ووارادات المجموعات السلعية الزراعية ، ولقد تبين إزدياد صادرات المجموعات السلعية لمجموعة منتجات الالبان والبيض والأسماك ومستحضراتها والفواكه والخضروات والبن والشاي والكاكاو ومجموعة الجلود وكذا مجموعة الزيوت والدهون ومنتجات الغابات حيث تتزايد بمعدلات مؤكدة إحصائياً عند مستوى المعنوية ١٠٪ ، أما صادرات مجموعة المشروبات والتبوغ فإنها تتناقص بمعدلات مؤكدة إحصائياً عند مستوى المعنوية ١٠٪ أما بالنسبة لباقي المجموعات السلعية فلم تثبت المعنوية الاحصائية لمعدلات التغيير فى صادراتها حيث تقلبت صعوداً وهبوطاً حول متوسطاتها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩١ ، أما الاتجاه العام لمجموعات الواردات الزراعية العربية فيمكن القول بأن هناك أربع مجموعات سلعية تتزايد وارداتها بمعدلات مؤكدة إحصائياً عند مستوى المعنوية ١٠٪ وهى منتجات الالبان والبيض والاعلاف الحيوانية والجلود والمواد الغذائية الأخرى . وهناك ثلاث مجموعات سلعية تناقص وارداتها بمعدلات مؤكدة إحصائياً وتشمل هذه المجموعات الحيوانات الحية واللحوم ومستحضراتها والأسماك ومستحضراتها ، أما المجموعات السلعية الزراعية الأخرى ويبلغ تعدادها ثمان مجموعات فلم تثبت المعنوية الإحصائية لمعدلات التغيير في وارداتها مما يعنى أنها خلال الفترة المدروسة (١٩٨٠ - ١٩٩١) قد تقلبت صعوداً وهبوطاً حول متوسطاتها .

٥ - ٥ الأسواق الرئيسية للتجارة الدولية الزراعية العربية :

١-٥-٥ تمهيد :

خلال الحقبة الإستعمارية ، أخضعت الدول الرأسمالية الدول العربية للسيطرة العسكرية والاقتصادية المباشرة ، وقد شاءت تلك الدول المستعمرة أن يكون التبادل السلعي التجارى بينها وبين تلك الدول مبنياً وفقاً لنظام يخدم أهدافها ومصالحها ، فأخذت خلال تلك الحقبة تهيهء الدول العربية لتكون مصدراً للمواد الأولية وأسواقاً مفتوحة

جمل رقم (٥ - ٧) : تقديرات معالم معادلة الاتجاه العام^(٢) لمجموعات الصادرات الزراعية العربية في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١)

المجموعة السلعية	(١)	(ب) مليون دولار/سنة	ت (١)	ت (ب)	ر	المتوسط السنوي للمصادرات الزراعية مليون دولار
الحيوانات الحية	١٨٨,٠٠	٦,٩٥	٣,٠٤ (١)	١,١٧	٢٠,٨	٢٣,٢١
اللحوم ومستحضراتها	٤٥,٤٩	- ٥٥	٤,٧٧ (١)	- ٤٣	١٨,١	٤١,٨٨
منتجات الالبان والبيض	٨,٨٠	٤,٠	١,٧٧ (١)	٨,٠٢ (١)	٨٦,٥٧	٤٣,٩٥
الاسماك ومستحضراتها	١٢٦,٣٢	٣٨,٩٥	٢,١٧ (١)	٤,٩٣ (١)	٧,٨٦	٣٧,٥٦
الفواكه والخضار	٦٣٨,٧٢	٤٩,٤٧	٩,٦٤ (١)	٤,٩ (١)	٧,٥١٥	٩٦,٠٢٨
الحبوب ومستحضراتها	٣٤٣,٩٦	٣,١٩	٩,٥ (١)	١٣٣	٠,١٨	٣٦,٤٧
السكر ومشتقاته	١١٥,٠٢	- ٣,٤	٥,٩٠ (١)	- ١٥	١١,٦٩	٩٥,٢٣
النشاي والقهوه والتوابل	٧٧,١٥	٢,٧٨	٧,٠٢ (١)	٨,١ (١)	٢٥,٧٧	٩٥,٢٤
الاعلاف الحيوانية	٣٧,٤٦	٠,٨٢	٥,٦ (١)	٦	١,٠٢٤	٨٢,٨٤
مواد غذائية أخرى	١,٣٢	٦,٥٥	١١,٧ (١)	٤,٢٤ (١)	٦,٤٣٢	٤٣,٩٤
المشروبات والتبوغ	٢١٤,٥٠	- ٨,٧٦	٥,٨٢ (١)	- ٧,٥ (١)	٢٥,٠	١٥٧,٥٠
الجلود	١٧,٠٥	٣,٥٣	٢,٠٣ (١)	٣,١٠ (١)	٤٩,٠٦	٤٠,٠٤
البذور الزيتية	١٠,٢٤٠	- ٢,٦٠	٥,٥٠ (١)	- ٢	٩,٥٨	٨٥,٤٨

تابع جدول رقم (٥ - ٧) :

الجموعه السليمية	(١)	(ب) مليون دولار/سنة	ت (١)	ت (ب)	٢	المتوسط السنوى للمصادر الزراعية مليون دولار
الزيت والدهون النباتية والحيوانية منتجات الغابات	٢٦,٢٤ ٤٨,٥٩	١٢,٢٤ ٣,٦٩	١,٣٥ (١) ٥,٣٨ (١)	٢,١٦ (١) ٢,٩٥ (١)	٠,٣١٩٥ ٠,٤٦١٧	١٣٥,٨٣ ٧٣,٦٢
جملة الصادرات	٢٢١٧,٥٠	٦١,٧٩	٦,٦٦	١,٣٣٥	٠,١٥	٢٦٦٩,١٩

(١) تقديرات مؤكدة إحصائياً عند مستوى المنوية ١٠٪.

(٢) المعادلة المستخدمة هي : ص = أ + ب س

حيث :

ص = قيمة الواردات لجموعات السلع الزراعية

أ = مقدار الثابت (الجزء المقطوع من محور الصادرات)

ب = معامل الإنحدار

جدول رقم (٥ - ٨) : تقديرات معالم معادلة ^(٧) الاتجاه العام لمجموعات الواردات الزراعية العربية في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١)

المجموعة السلمية	(أ)	(ب) مليون دولار / سنة	ت (أ)	ت (ب)	ر	المتوسط السنوي للواردات الزراعية (مليون دولار)
الحيوانات الحية	١٤٦٤ر٣٧	٤٧ر٥٥ -	١٠ر٨٤	- ١٢ر٥٩ (١)	٠.١٦	١١٥٥ر٢
اللحوم ومستحضراتها	١٤١٧ر١٤	٢٤ر٧٧ -	٢٠ر٤٧	- ٢ر٦٣ (١)	٠.٩٧	١٢٥٦ر٠٨
منتجات الألبان والبيض	١٥٥٤ر٢٨	٤٣ر٧٩	١٢ر٧٣	٢ر٦٤ (١)	٠.٩	١٨٣٨ر٩٦
الأسماك ومستحضراتها	٢٧٥٦ر٦١	٣ر٧٩ -	٢٥ر٥٢	- ٢ر٥٨ (١)	٠.١٠	٢٥٠ر٩٨
الفواكه والخضار	٢٠٤ر٥٣	٩ر٣٥ -	٢٣ر٩٩	- ٨٠ر٠	٠.٦١١	١٩٨٨ر٦٩
الحبوب ومستحضراتها	٥٦٢٧ر٠٢	٢٤ر٨٣ -	١٢ر٣٦	- ٥٥ر٠	٠.٣	٥٤٠ر٦٢
السكر ومشتقاته	١٤٥٥ر٣٩	٣٠ر٧٢ -	٥ر٢٦	- ١٨ر٠	٠.٦٧٨	١٢٥٥ر٦٨
الشاي والقهوة والتوابل	١٠٩٧ر٦٧	١ر٣٢	١٩ر٧٥	٠ر١٧	٠.٣١	١١٠ر٦٢٧
الأعلاف الحيوانية	٤٣٦ر٣٦	٢١ر٧٩	٧ر٨١	٢ر٨٧ (١)	٠.٤٥٢٢	٥٧٨ر٠٥
مواد غذائية أخرى	٣٦٩ر٦٣	١٧ر٨٨	١٥٤ر٩	٧ر٥٦ (١)	٠.٨٥١٣	٢٨٥٦ر٩١
المشروبات والتبغ	١٠٦٣ر٤٢	٢ر٣٦ -	١١ر١٠	- ١٨ر٠	٠.٣٣	١٠٤٨ر٠٣
الجلود	١٣ر٧٠	٢ر٢٠	٢ر٥٤	٦ر٠٩ (١)	٠.٧٨٨١	٢٤ر٥

تابع جدول رقم (٥ - ٨) :

الجمعية السلعية	(١)	(ب) مليون دولار / سنة	ت (١)	ت (ب)	ر	التوسط السنوي للواردات الزراعية مليون دولار
البذور الزيتية الزيت والذمن النباتية والحيوانية منتجات الغابات	٨٠٠.٠٨ ١١٢٥.٥٨ ٢١٤٦.٠٠	٤٣١ ١٦٣٧ ٣٥١٠	٢٣٧٧ ١٢,١٢ ١٢,٤٦	١٠.٩ ١,٢٩ ١,٥٠	٠.١٠٧٨ ٠.١٤٤٢ ٠.١٨٤٥	١٠.٨١٣ ١٢٣٢.٠٢ ٢٣٦٩.١٩
جملة الواردات	٢٠.٧٠.٨٨	٩٦٠ -	١٩,٦٢١	- ٠.٦٩	٠.٠٠٠.٤٨	٢٠.٠٨.٤٦

(١) تقديرات مؤكدة إحصائياً عند مستوى المعنوية ١٠٪
(٢) المعادلة المستخدمة هي : ص = أ + ب س

حيث :

ص = قيمة الصادرات لجموعات السلع الزراعية

أ = مقدار الثابت (الجزء المقطوع من محور الصادرات)

ب = معامل الإنحدار

لمنتجاتها ، وبالتالي فقد تم تكييف هياكل الانتاج فى الدول العربية بما يحقق تلك الأهداف والمصالح ، فكانت التدفقات الرأسمالية تخصص للإستثمار فى الصناعات الإستخراجية وإقامة البنية التحتية الأساسية من موانئ وطرق واتصالات وخدمات مالية وتجارية بما يخدم تدفق المواد الأولية الى الدول المستعمرة من جهة ، وبما يسهل تدفق سلع الدول الرأسمالية الى أسواق الدول العربية ، وتبعاً لذلك نشأت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المنطقة العربية والدول الأوروبية ^(١) ، بصفتها الدول المستعمرة التى تملئ إرادتها وشروطها وعلى قاعدة خدمة المصالح الإستعمارية ولم تنشأ على قاعدة الميزة النسبية أو قدرة عناصر الانتاج مثلما تدعى النظريات الاقتصادية التى تحاول تبرير هذه العلاقة الإستعمارية غير المتكافئة والمفروضة من قبل الدول المستعمرة ، وقد برزت على الساحة الدولية تطورات فرضت على الدول الرأسمالية تغيير أسلوبها فى السيطرة على النشاط الاقتصادى للدول العربية ولاسيما بعد الاستقلال الوطنى لهذه الدول وبروز ظاهرة التكتلات الدولية ، فحلت الاتفاقات التجارية الاقتصادية والثقافية والعسكرية محل الإستعمار المباشر واستخدام الآليات الاقتصادية محل آليات السيطرة الإستعمارية وإن كان لها نفس الهدف ، وكانت التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال وآلية الأسعار على المستوى الدولى وتداول الانتاج من خلال الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الآليات المستخدمة فى فرض العلاقات غير المتكافئة بين الدول العربية والدول الرأسمالية المسيطرة على النظام الاقتصادى الدولى ، وما زالت الدول العربية تعاني من اختلالات هيكلية عميقة ، فقطاع الانتاج فيها يعتمد على الصناعة الإستخراجية ومرتبك خارجياً بالدول الرأسمالية ، وقطاع الصناعة التحويلية لازال هامشياً ولايسهم فى أحسن حالاته بأكثر من ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، والقطاع الزراعى لازال متخلفاً وعاجزاً عن توفير سلع الغذاء الأساسية لسكان العالم العربى مما زاد من معاناته من تزايد فجوته الغذائية وتزايد الاعتماد العربى على العالم الخارجى ، خاصة الدول الرأسمالية فى توفير حاجات الغذاء

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - التكامل الإقتصادى العربى وأوروبا الموحدة - عام ١٩٩٢ - الورقة الأساسية المقدمة الى المجلس الاقتصادى والإجتماعى - الدورة ٤٧ .

الاساسية وحاجات التنمية من وسائل الانتاج والخبرة والمدخلات من السلع الوسيطة ...

وبشكل عام يمكن القول بأن العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية والصناعية لازالت محافظة على نمطها السابق قبل مرحلة الاستقلال الوطنى من حيث ان الدول العربية كانت ومازالت مصدراً للمواد الأولية وسوقاً سلعية واسعة لتصريف منتجات الدول الرأسمالية ، ومن جهة أخرى لاتزال التجارة الخارجية العربية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بأسواق الدول الصناعية المتقدمة ، ويوضح الجدول (٥-٩) تطور حجم التجارة الخارجية العربية والتكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، ومنه يتبين أن إجمالى التبادل العربى مع كل من السوق الأوربية المشتركة ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى (سابقاً) بالاضافة الى كل من الولايات المتحدة واليابان قد زاد من نحو ١١٣ مليار دولار الي حوالى ١٦٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٥-١٠) الي الأهمية النسبية للتكتلات الاقتصادية والسياسية في التجارة الخارجية حيث يتراوح نصيبها بين ٦٥ الى ٧٢ بالمائة من اجمالى التجارة الخارجية العربية ، كما ان حجم التعامل للدول العربية مع باقى دول العالم - بما فيها التجارة البينية العربية ، تنحصر في نحو ثلث حجم التجارة العربية ، ويتضح من ذلك مدى تبعية الدول العربية للتكتلات الاقتصادية والعالمية .

وتشير البيانات الواردة في الجدولين سالفى الذكر أن السوق الأوربية المشتركة تأتى فى مقدمة التكتلات الاقتصادية في التجارة الخارجية العربية حيث تقدر تلك المبادلات بنحو ١٦٤ مليار الي ٢٤٨ مليار دولار أى مايعادل ٣٥ - ٣٨٪ من إجمالى التجارة الخارجية العربية في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، وتحل اليابان المرتبة الثانية من حيث نصيبها النسبى في التجارة العربية ، حيث إزداد حجم تبادلها التجارى مع الدول العربية من نحو ٢٣ - ٣٢ مليار دولار وهو مايعادل ١٢-٢١٪ من اجمالى التجارة الخارجية العربية فى نفس الفترة ، أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فان حجم تعاملها التجارى مع الدول العربية قد إزداد من نحو ١٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ الي حوالى ٣٢ مليار دولار فى

جدول رقم (٩ - ٥) : تطور حجم التجارة الخارجية بين الدول العربية والتكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠

مليون دولار

القطاعات	التكتلات الاقتصادية والسياسية	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
إجمالي التجارة العربية إجمالي	العالم	٢٠.٣٥٦١	١٦٤٣٣٣	١٧٣٥٥٠	١٨٦.٥٨٥	٢٠٥.١٧٦	٢٤٨١٩٤
	السوق العربية المشتركة	٧٦٤٨٣٩	٦٣٣٣٦	٦٣٣٧١	٦٥٤٣٣٧	٧١٩٨٠٤	٨٩٨٨٦٤
	اليابان	٣.٧٩٩٠	٣٣٩٢٧٤	٣٣٢١٨٧	٣٨٩١٩٤	٢٥٥٦٩٤	٣٢٧٤٤٣
	الولايات المتحدة الأمريكية	١٧١٢٥٠	١٥٨٢٠٢	١٦٧٩٢٩	٢.٤٦٤٣	٢.٥٣٧٣	٣١٨٥٢١
	دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقاً	٩٦٧٥٠١	١٠.١٣٥١	٩٨٤٠٠١	١٠٥٠٥٠١	١٠.١٦٧٠	١١٥٦٧٠
المجموعات السلعية الرئيسية الأغذية والمشروبات المواد الخام المواد الكيميائية الآلات ومعدات النقل المصنوعات	إجمالي التكتلات	١٣٤.٨٣٠	١١٣٢١٨٧	١١٣٢٢٢٧	١٣٥٣١٢٥	١٣٣.٥٤١	١٦٦.٤٥٨
	العالم	٢.٦٥١١	١٥.٠٢٧٤	١٧٧٦٩٧	١٩.١١٥١	١٩٥٥٥٩	١٥٣٦٥٣
	العالم	٥٧٢٨٥	٥٤٦٩٥	٥٧٦٤٤	٦١١٧٤٨	٦٨٦٢٣٢	٥٣٧.٠
	العالم	٧٢٤٢٣٦	٧٧٩٤٣٧	٩٨٨٧٢٨	١١٥٤٤٣٥	١٠.١٧٣٠	١٠.٥٤٦٨
	العالم	٢٨٥٥٧٧	٢٦٥٥٧٦	٢٣٩٣٥	٢٥٤٤٧٣	٢٥٥٣٩٦	٢١.٣١٣
	العالم	٣٣٣٥٢٤	٢٩٢٧٨٨	٣٠.٨٦٤١	٣٢٧٢٥٩	٣٠.٩٦٧	٢٦٩٩٤٣

المصدر: صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨١-١٩٩١

جدول رقم (٥ - ١٠) : الأهمية النسبية للتكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية في التجارة العربية ١٩٨٥-١٩٩٠ (%)

القطاعات	التكتلات الاقتصادية والسياسية	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
إجمالي التجارة العربية إجمالي	السوق الأوربية المشتركة	٢٨٨١	٢٨٥٥	٣٦٥٥	٣٥٨١	٣٥٨١	٣٦٧٢
	اليابان	١٥٣	١٤٥	١٣٣	٢٠٩	١٣٤	١٣١
	الولايات المتحدة الأمريكية	٨٥	٩٦	٩٦	١٠٩	١٢٣	١٢٨
	الدول الاشتراكية	٤٨	٦١	٥٦	٥٦	٤٩	٤٦
	إجمالي التكتلات	٦٦٧	٦٨٧	٦٥	٧٢٥	٦٤٧	٦٦٧
المجموعات السلعية الرئيسية الأغذية والمشروبات المواد الخام المواد الكيميائية الآلات ومعدات النقل المصنوعات	العالم	٢٢	١٨	٢٠	٢٠	٢٢	١٩
	العالم	٦	٧	٧	٧	٨	٧
	العالم	٧	٩	١١	١٢	١١	١٣
	العالم	٣٠	٣١	٢٧	٢٧	٢٥	٢٧
	العالم	٣٥	٣٥	٣٥	٣٤	٣٤	٣٤
	جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة التجارة الزراعية العربية البنية - ١٩٩٣

عام ١٩٩٠ أى مايعادل ٩-١٢٪ من التجارة الخارجية العربية .

وفيما يتعلق بحجم وطبيعة التبادل التجارى بين الدول العربية والاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا عموماً فتشير البيانات الواردة بالجدول (٥ - ١١) ان حجم التبادل بينهما خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ قد إنكمش كثيراً عن نظيره فى الستينات وأوائل السبعينات ، وذلك نتيجة لتحول التجارة العربية الى كتل أخرى لعل أهمها السوق الأوروبية المشتركة واليابان والولايات المتحدة ، ويقدر نصيب الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية من الصادرات العربية بنحو ٢-٤٪ سنوياً فى حين تمثل الواردات العربية من تلك الدول ٧٠٪ سنوياً ، ورغم ضآلة حجم التبادل التجارى مع الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية إلا أن اسواق هذه الدول كانت مفتوحة أمام السلع الزراعية مقبولة الجودة بينما تفرض السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من دول غرب أوروبا معايير صارمة على الجودة ، وبعبارة أخرى فان أسواق الاتحاد السوفيتى سابقاً ودول أوروبا الشرقية كانت أكثر تقبلاً للمنتجات الزراعية العربية العطية متوسطة الجودة .

وتمثل الآلات ومعدات النقل والمنتجات الصناعية المجموعتين الأكثر أهمية فى التجارة الخارجية العربية ، ففي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ساهمت المنتجات الصناعية بنحو ٣٥٪ فى اجمالى التجارة الخارجية ، فى حين ساهمت الآلات ووسائل النقل بنسبة ٢٥-٣١٪ من حجم تلك التجارة . فى الوقت الذى تشكل واردات الدول العربية من المواد الخام والكيماويات نسبة ضئيلة بلغت ٦-٨٪ من حجم التجارة العربية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ مقابل ٧-١٣٪ للكيماويات .

٥-٥-٢ الاسواق الرئيسية للتجارة الزراعية العربية :

لقد تم الاعتماد بصفة أساسية فى دراسة الأسواق الرئيسية للتجارة الزراعية

جول رقم (٥ - ١١) : التجارة الخارجية للسلل العربية مع الاتحاد السوفيتى سابقاً وبلل شرق أوربا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ (مليار دولار امريكى)

السنوات	المصدادات				الواردات			
	جملة	%	الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية	%	بلل أخرى	%	جملة	%
١٩٨٠	٢٣٥٤	١٠٠	٢٣٧	١٠٠	١١٢١	١٠٠	٢٣	١٠٠
١٩٨١	٢١٧٦	١٠٠	٢٣٠	١٠٠	١٣٥١	١٠٠	٢٤	١٠٠
١٩٨٢	١٦٣٠	١٠٠	٢٣٧	١٠٠	١٤٠٥	١٠٠	١٣٤	١٠٠
١٩٨٣	١٣٤٣	١٠٠	٢٣١	١٠٠	١٢٣١	١٠٠	١١٨	١٠٠
١٩٨٤	١٢٧٩	١٠٠	٢٥	١٠٠	١١٤٩	١٠٠	١٠٢	١٠٠
١٩٨٥	١٠٦٠	١٠٠	٢٩	١٠٠	٩٤٣	١٠٠	٨٨	١٠٠
١٩٨٦	٧٧٩	١٠٠	٢٤	١٠٠	٨٦٤	١٠٠	٧٩	١٠٠
١٩٨٧	١٠٠٠	١٠٠	٢٣٧	١٠٠	٨٢٦	١٠٠	٧٥	١٠٠
١٩٨٨	٩١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠	٩٤٦	١٠٠	٨٧	١٠٠
١٩٨٩	١١٠٠	١٠٠	٢٤	١٠٠	٩١٧	١٠٠	٨٩	١٠٠

المصدر : صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، أعداد متفرقة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢ .

العربية بجانبها الصادرات والواردات على الاحصائيات المنشورة من قبل جامعة الدول العربية (إدارة الاحصاء) ، التى تضمنت سلسلة زمنية لتجارة الواردات والصادرات العربية حسب المجموعات الدولية وحسب التصنيف الدولى للسلع شملت السنوات من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨١ فقط ، إلا أن الحصول على بيانات إحصائية مماثلة للسنوات التالية قد واجه العديد من الصعوبات سواء من حيث توفر تلك الاحصائيات أو الكم الهائل من البيانات التى ينبغى تجميعها من نشرات الدول العربية للتجارة الخارجية السنوية وفقاً للأسواق ، وفقاً للتصنيف الدولى حسب المجموعات السلعية والذى استغرق وقتاً طويلاً . ومع ذلك فلم تكن تلك النشرات مكتملة لجميع السنوات التالية لعام ١٩٨١ ولجميع الدول ، فقد جمعت بيانات التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر لعام ١٩٨٨ ولتنونس لعام ١٩٨٩ ولكل من مصر والمغرب والسودان والأردن وسورية لعام ١٩٩٠ .

هذا وقد تم تحديد ثمان اسواق رئيسية للتجارة الزراعية العربية أربع منها تمثل كتلاً جغرافية إقتصادية وهى الدول العربية والدول النامية والسوق الأوروبية المشتركة ودول التخطيط المركزى (الاتحاد السوفيتى سابقاً ودول شرق أوروبا) ، والاربع أسواق الأخرى الرئيسية تمثل بولاً صناعية متطورة هى الولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين واستراليا .

٥-٣-٥ الاسواق الرئيسية للصادرات الزراعية العربية :

بالرجوع الى ملاحق الجداول من (٣١-٥) الى (٤٥-٥) ، يمكن القول أنه بالنسبة لمجموعة الحيوانات الحية تكاد الدول العربية أن تكون السوق الرئيسى الوحيد من بين الاسواق فى صادرات سلع تلك المجموعة وفى مختلف سنوات الدراسة حيث شكلت الصادرات العربية البيئية لهذه المجموعة نسبة تتراوح بين نحو ٩٣٪ و ٩٩٪ خلال سنوات الفترة ١٩٧٧- ١٩٨١ و ٨٧٪ الى ٩٩٫٩٨٪ فى سنوات الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٠ ، وقد تم تصدير كميات ضئيلة من الحيوانات الحية الى الدول النامية لم تتعد نسبة ٠٫٢٪ خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨١ وبلغت نحو ٥٧٪ عام ١٩٨٩ . وشكلت صادرات الدول العربية من

الحيوانات الحية الى السوق الأوروبية المشتركة نسبة بلغت حدها الأقصى ٦٢٪ عام ١٩٧٩ و ٧٪ عام ١٩٨٩ .

وقد تصدرت السوق الأوروبية المشتركة قائمة الأسواق الرئيسية لتجارة السلع الزراعية العربية من حيث صادرات الدول العربية من اللحوم ومستحضراتها ، حيث شكلت الصادرات العربية من هذه المجموعة الى السوق الأوروبية المشتركة نحو ٢٦٪ الى ٨٧٪ من مجمل قيمتها خلال فترة الدراسة ، وتحتل الدول العربية المرتبة الثانية بعد السوق الأوروبية المشتركة ، حيث بلغت نسبة صادراتها من اللحوم ومستحضراتها الى الأسواق العربية ٩٤٪ الى ٦٤٪ خلال تلك الفترة ، فى حين تعتبر الدول النامية السوق الثالثة لتصدير اللحوم ومستحضراتها العربية ، حيث تراوحت نسبة هذه الصادرات بين ٤٪ الى ٤٠٪ . تليها دول التخطيط المركزى التى صُدِّر إليها كميات ضئيلة من سلع تلك المجموعة بلغت نسبة قيمتها أقل من ١٪ و ١٦٪ من إجمالى الحصيلة التصديرية ، بينما صدر للولايات المتحدة مايعادل نحو ٣٠٪ من تلك الحصيلة التصديرية .

ولقد إحتلت الأسواق العربية كما هو الحال فى مجموعة الحيوانات الحية المركز الأول من بين الأسواق الخارجية من حيث تصدير منتجات الألبان والبيض والعسل ، فقد تراوحت قيمة الصادرات العربية من هذه المجموعة بين ٨٠ الى ٩٩٪ من إجمالى قيمتها خلال فترة الدراسة ، وتأتى الدول النامية فى المرتبة الثانية كسوق لتصدير مجموعة الألبان والبيض والعسل ، حيث تراوحت الصادرات العربية الى الدول النامية نحو ٣ الى ١٣٪ من إجمالى قيمتها ، وبإستثناء عام ١٩٨٩ (حيث يمثل صادرات تونس فقط من هذه المجموعة) فقد شكلت صادرات الدول العربية من هذه المجموعة الى السوق الأوروبية المشتركة مايعادل أقل من ١٪ الى نحو ١٣٪ من إجمالى قيمتها ، وهى بذلك تحتل المركز الثالث كسوق لصادرات الدول العربية من هذه المجموعة السلعية على الرغم من تدنى قيمتها المطلقة والتى تراوحت بين مليون ومليونى دولار خلال فترة الدراسة . وقد تم تصدير كميات لاتتذكر من هذه المجموعة لكل من الولايات المتحدة واليابان ودول التخطيط

المركزي . واتسعت أسواق صادرات الدول العربية من مجموعة الأسماك ومستحضراتها لتشمل خمسة أسواق رئيسية تأتي في مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة حيث صدرت الدول العربية إليها من هذه المجموعة ما يعادل حوالى ٦١٪ الى ٤٨٪ من مجمل قيمة صادراتها ، وتأتى الدول النامية فى المرتبة الثانية من حيث أهميتها كسوق لصادرات الأسماك العربية ومستحضراتها حيث إستوردت الدول النامية ما يوازى ١٧٪ الى ٢٤٪ من إجمالى قيمة صادرات هذه المجموعة ، وتأتى اليابان فى المرتبة الثالثة ، حيث قامت باستيراد ما يعادل ٤ الى ٢٠.٢٪ من الحصيلة التصديرية العربية لسلع تلك المجموعة ، تليها الدول العربية التى إستوردت ما يعادل ٦ الى ١٣٪ من قيمة الصادرات العربية من هذه المجموعة ، وقد إستوردت الولايات المتحدة ما يعادل أقل من ٠.١ الى ٥٪ من إجمالى قيمة صادرات هذه المجموعة واستوردت دول التخطيط المركزى ١.٢ الى ٢.٨٪ من إجمالى قيمة صادراتها .

أما بالنسبة لمجموعة الخضر والفاكهة فتعتبر السوق الأوروبية المشتركة فى المرتبة الأولى ويصدر إليها ما يوازى ٤٧ الى ٦٤٪ من جملة قيمة الصادرات العربية من سلع تلك المجموعة والتى حققت ٨٩٪ عام ١٩٨٩ ، وتأتى الدول العربية فى المرتبة الثانية حيث إستوردت ما يعادل ٢٠ الى ٣٥٪ من جملة قيمة الصادرات العربية من مجموعة الخضار والفواكهة ووصلت الى ٦٤٪ فى عام ١٩٩٠ الذى يمثل صادرات خمس دول عربية فقط لهذه المجموعة هى مصر ، المغرب ، السودان ، الأردن ، سورية ، وتأتى دول التخطيط المركزى (الإتحاد السوفيتى سابقاً ودول شرق أوربا) فى المرتبة الثالثة ، وقد إستوردت ما يوازى ١٦ الى ٢٢٪ من إجمالى صادرات الدول العربية من سلع هذه المجموعة ، ثم مجموعة الدول النامية حيث شكلت وارداتها من مجموعة الخضار والفواكه العربية ما يعادل ١ الى ٧.٢٪ ووصلت الى ٢٢٪ فى عام ١٩٨٨ ، أما الولايات المتحدة واليابان وأستراليا فقد إستوردت كل منها ما يعادل أقل من ١٪ من مجمل قيمة صادرات الدول العربية من الخضار والفواكه .

تشير الإحصائيات المتوفرة الى أنه بالنسبة لمجموعة الحبوب ومستحضراتها تعد الدول العربية السوق الرئيسية الأولى للصادرات العربية ، حيث بلغت الصادرات البينية العربية من هذه المجموعة ما يوازي ٥٤ الى ٧٧٪ خلال سنوات الدراسة . ووصلت الى ٨٧٪ عام ١٩٨٩ ، وتلى دول التخطيط المركزى الدول العربية كسوق للصادرات العربية من مجموعة الحبوب ومستحضراتها ، حيث إستقبلت هذه الدول ما يوازي ٧ الى ٢٧٪ من مجمل قيمة صادرات هذه المجموعة ، تليها الدول النامية التى تأتى فى المرتبة الثالثة من حيث أهميتها كسوق رئيسية للصادرات العربية من الحبوب ومستحضراتها حيث استوردت ما يعادل ٥ الى ١٨٪ من مجمل قيمة هذه الصادرات .

أما السوق الأوروبية المشتركة فقد إحتلت المرتبة الرابعة حيث إستوردت ما يعادل ٦ الى ١٣٪ من مجمل قيمة الصادرات العربية من هذه المجموعة ، وقد إستوردت كل من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا أقل من ١٪ من مجمل الصادرات العربية من الحبوب ومستحضراتها خلال السنوات المدروسة ، ولاتعد أسواقاً ذات أهمية لسلع هذه المجموعة .

ولقد أمكن تحديد ثلاث أسواق رئيسية للصادرات العربية من مجموعة السكر ومصنوعاته ، تأتى فى مقدمتها الدول العربية ، فقد إستوردت مانسبته ٥١ الى ٨٩٪ من قيمة صادراتها من تلك المجموعة ، تليها السوق الأوروبية المشتركة ، حيث إستوردت ما يوازي ٧ الى ٣٦٪ من قيمة الصادرات العربية من السكر ومصنوعاته ووصلت هذه النسبة الى نحو ٩٨٪ فى عام ١٩٩٠ الذى يمثل صادرات خمس دول عربية فقط بلغ مجموع ماصدرته من السكر ومصنوعاته نحو ١٥ مليون دولار أمريكى ، وتأتى الدول النامية فى المرتبة الثالثة حيث إستوردت ما يعادل أقل من ١٪ الى ٢٧٪ من مجمل الصادرات العربية من السكر ومصنوعاته .

وقد إستوردت الولايات المتحدة أقل من ١٪ الى ٢٫٤٪ من قيمة الصادرات العربية لهذه المجموعة ، فى حين إستوردت دول التخطيط المركزى أقل من ١٪ الى ٣٫٤٪ واستوردت اليابان أقل من ١٪ سنوياً خلال فترة الدراسة .

وتصدر الدول العربية كميات قليلة نسبياً من سلع هذه المجموعة باعتبارها دول غير منتجة رئيسية لمكوناتها ، ومعظم صادراتها منها بينية ، حيث تأتى الدول العربية فى مقدمة أسواق صادرات هذه المجموعة وقد صدرت إليها مانسبته ٣٧ الى ٥٤٪ من قيمة صادراتها وبلغت هذه النسبة نحو ٩٧٫٨٪ فى عام ١٩٨٨ ولقد تم تصديره عن طريق السعودية والجزائر ، وتأتى مجموعة الدول الأوربية فى المرتبة الثانية حيث صدر إليها مانسبته ١٧ الى ٣١٪ من قيمة الصادرات العربية من هذه المجموعة ، تليها الدول النامية فى المرتبة الثالثة والتي إستوردت ما يوازي ٧ الى ١٢٫٥٪ من الصادرات العربية من المجموعة .

ثم تأتى بعد ذلك دول التخطيط المركزى فى المرتبة الرابعة حيث إستوردت ما يعادل ١ الى ١٢٫٧٪ ، وقد إستوردت كل من الولايات المتحدة واليابان ما يوازي ١ الى ٤٪ من الصادرات العربية من هذه المجموعة .

وتعتبر الأعلاف الحيوانية من المجموعات السلعية المحدودة سواء من حيث الكميات المصدرة منها أو من حيث إتساع أسواقها ، وذلك على النقيض من وارداتها ، وتعتبر السوق الأوربية المشتركة السوق الأولى من حيث الصادرات ، فقد إستوردت من المنطقة العربية ما يوازي حوالى ٤٣ الى ٨٢٪ من مجمل الصادرات العربية من سلع هذه المجموعة ، تليها من حيث الأهمية الأسواق العربية التي إستوردت نحو ١١ الى ٥٠٪ من الصادرات العربية من الأعلاف الحيوانية وقد بلغت هذه النسبة نحو ٩٩٪ عام ١٩٨٨ الذى يمثل صادرات كل من السعودية والجزائر ، وتأتى دول التخطيط المركزى (الاتحاد السوفيتى سابقاً ودول أوروبا الشرقية) فى المرتبة الثالثة كسوق رئيسية للصادرات العربية من هذه المجموعة حيث بلغ ما استوردت منها نحو ٦ الى ١٥٪ . وقد إستوردت الدول النامية نحو أقل من ١ الى ١٫٦٪ من قيمة الصادرات العربية من الأعلاف الحيوانية .

وتستأثر الصادرات العربية البينية بغالبية الصادرات من المشروبات ، حيث إستوردت الدول العربية مانسبته ٥٢ الى ٦١٪ من مجمل قيمة الصادرات العربية من هذه

المجموعة ووصلت هذه النسبة الى نحو ٨١ر٥٪ فى عام ١٩٩٠ الذى يمثل صادرات خمس دول عربية فقط هى مصر والمغرب والسودان والأردن وسورية ، وتأتى دول التخطيط المركزى فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية كسوق رئيسية للصادرات العربية من المشروبات ، فقد إستوردت دول الإتحاد السوفيتى ودول شرقى أوربا ما يوازى ٧ الى ٣٤٪ من قيمة الصادرات العربية من المشروبات . تليها السوق الأوربية المشتركة التى استوردت من هذه المجموعة ما نسبته ٨ الى ١١ر٣٪ من قيمة الصادرات العربية منها . أما الدول النامية فتأتى بالمرتبة الرابعة ، فقد إستوردت ما نسبته ٤ الى ١١ر٥٪ من قيمة الصادرات العربية من هذه المجموعة ، وإستوردت الولايات المتحدة ما نسبته أقل من ١ الى ١ر٤٪ واليابان استوردت أقل من ١٪ من إجمالى قيمة صادرات تلك المجموعة .

وكما هو الحال فى مجموعة المشروبات فقد شكلت الصادرات البينية العربية الغالبية العظمى من مجموعة التبغ ومستحضراته ، فقد إستوردت الدول العربية ما نسبته ٨٠ الى ٩٦٪ من مجمل قيمة الصادرات العربية من هذه المجموعة ، وتحتل الدول النامية المرتبة الثانية كأسواق للدول العربية بالنسبة لصادراتها من التبغ ومستحضراته ، فقد إستوردت ما نسبته ٢٥ الى ١١٪ من قيمة صادراتها . تليها الولايات المتحدة فاستوردت أقل من ١٪ الى ١٢٪ ، وبلغت واردات كل من دول التخطيط المركزى واليابان ما نسبته أقل من ١٪ من قيمة صادرات هذه المجموعة ، علماً بأن واردات دول التخطيط المركزى بلغت نحو ٥١٪ فى عام ١٩٩٠ الذى يمثل صادرات ٥ دول عربية من هذه المجموعة وهى مصر والمغرب والسودان والأردن وسورية .

أما بالنسبة لصادرات الدول العربية من الجلود فتعتبر السوق الأوربية المشتركة السوق الرئيسى ، وقد إستوردت ٢٧ الى ٣٤٪ من قيمة الصادرات العربية من الجلود ووصلت هذه النسبة الى ٦٢٪ عام ١٩٩٠ ، وتليها فى ذلك الدول العربية وتمثل صادراتها من هذه المجموعة ما نسبته ٨ الى ٤٦٪ ، فالدول النامية بنصيب أقل من ١٪ الى ٣١٪ ، وقد بلغت ٦١٪ فى عام ١٩٨٨ الذى يمثل صادرات كل من السعودية والجزائر .

تحتل السوق الأوربية المشتركة المركز الأول من بين الأسواق الرئيسية للصادرات العربية من مجموعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية حيث استوردت مانسبته ٦٥ الى ٨٥٪ من قيمة الصادرات العربية من هذه المجموعة ووصلت هذه النسبة الى ٩٥٪ عام ١٩٨٩ الذى يمثل صادرات تونس فقط من سلع هذه المجموعة .

وتأتى الدول العربية فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية كسوق تصديرى لمجموعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية العربية ، حيث بلغت الصادرات البينية العربية منها ما يوازي ٩ الى ٥٥٪ من إجمالى قيمة الصادرات العربية من سلع تلك المجموعة ، واحتلت دول التخطيط المركزى المرتبة الثالثة فبلغت وارداتها من هذه المجموعة مانسبته ١ الى ٧٪ تليها الولايات المتحدة بنصيب أقل من ١٪ الى ٢٤٪ .

أما بالنسبة لصادرات مجموعة الخشب والفلين فتضيق أسواق التصدير لهذه المجموعة الى حد كبير ، لدرجة أن الصادرات البينية العربية لهذه المجموعة تكاد تستوعب معظم صادرات الدول العربية منها ، فقد تراوحت نسبة هذه الصادرات بين ٧٦ الى ٩٨٪ من قيمة الصادرات العربية للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ ، تليها فى المرتبة الثانية السوق الأوربية المشتركة التى إستوردت مانسبته ١ الى ١٦٪ من قيمة الصادرات العربية من الخشب ، ثم بعد ذلك تأتى الدول النامية لتشكل المرتبة الثالثة بالنسبة للصادرات العربية من هذه المجموعة حيث بلغت نسبة ما استوردته منها ١ الى ١٦٪ .

٥ - ٥ - ٤ الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية :

بالرجوع الى ملاحق الجداول من (٥-٤٦) الى (٥-٦٠) يلاحظ إتساع أسواق الواردات العربية سواء من حيث تعداد هذه الأسواق أو من حيث تنوع وقيمة الواردات . وذلك على عكس ما هو الحال بالنسبة للأسواق والسلع التصديرية العربية ، مما يؤكد ضخامة حجم إعتماد الدول العربية على العالم الخارجى فى تأمين إحتياجاته من السلع المختلفة .

وقد غطت الواردات العربية من مجموعة اللحوم الحية جميع الأسواق الرئيسية المدروسة ولكن بنسب مختلفة ، فقد إستأثرت الواردات البينية العربية أكبر نسبة من قيمة واردات هذه المجموعة ، متبوءة المركز الأول من بين الأسواق الرئيسية لهذه الواردات حيث شكلت وارداتها مانسبته ٢٩ الى ٤٨٪ من قيمتها ووصلت الى ٩٤٪ عام ١٩٨٨ . ثم تأتى بعد ذلك دول التخطيط المركزى ، التى صدرت الى الدول العربية مانسبته ١٧ - ٣٧٪ وتحتل الدول النامية المرتبة الرابعة ، حيث صدرت مايوازي ١٠-١٤٪ ووصلت هذه النسبة الى ٤٤٪ عام ١٩٩٠ ، واستوردت الولايات المتحدة مانسبته أقل من ١٪ . وفى الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ التى شملت عدداً محدوداً من الدول العربية ، فقد صدرت أستراليا مانسبته أقل من ١٪ - ٣٠٪ وصدرت الصين أقل من ١٪ من مجمل الواردات العربية من هذه المجموعة . هذا وتحتل السوق الأوربية المشتركة المركز الأول من بين ثمان أسواق رئيسية للواردات العربية من مجموعة اللحوم ومستحضراتها ، فقد صدرت الى المنطقة العربية مايوازي ٣٠ - ٤١٪ من مجمل قيمة تلك الواردات وبلغت ٩٠٪ عام ١٩٨٩ . ثم تأتى بعد ذلك الدول النامية التى صدرت مانسبته ٢٤-٣٦٪ ثم تليها فى المرتبة الثالثة دول التخطيط المركزى ١١-٣٢٪ ثم الولايات المتحدة فى المرتبة الرابعة ٥-١٦٪ وقد صدرت كل من الصين وأستراليا نسبة تتراوح بين أقل من ١٪ الى ٢٪ وصدرت اليابان أقل من ١٪ .

إحتلت السوق الأوربية المشتركة المرتبة الأولى فى الأسواق الرئيسية لواردات الدول العربية من مجموعة منتجات الألبان والبيض والعسل ، حيث صدرت الى تلك الدول مانسبته ٧٥-٨٨٪ من إجمالى قيمة تلك الواردات . تليها دول التخطيط المركزى ٤-١٢٪ ووصلت نسبة ماصدرته هذه الدول الى ٣٣٪ عام ١٩٨٩ ، ثم تأتى الواردات البينية العربية من منتجات الألبان والبيض والعسل فى المرتبة الثالثة حيث شكلت قيمة ما استوردته منها نحو ٢ الى ٣٨٪ من إجمالى قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة تليها أستراليا فى المرتبة الرابعة حيث صدرت مايوازي ١ الى ٢٤٪ من إجمالى قيمة واردات سلع تلك المجموعة تليها الدول النامية فى المرتبة الخامسة وقد صدرت مانسبته ٢ الى ٥٪ من إجمالى قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة وقد وصلت هذه النسبة الى ٢٠٪ عام ١٩٩٠ .

وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة السادسة وقد صدرت أقل من ١ الى ٢٠٢٪ من إجمالى قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ومن ثم كل من اليابان والصين وقد صدرت أقل من ١٪ من اجمالى قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة .

أما اليابان فحصلت على المرتبة الأولى فى أسواق الواردات العربية من مجموعة الأسماك ومستحضراتها حيث صدرت ما يوازي ٢٩ - ٥٠٪ من إجمالى قيمة وارداتها من سلع تلك المجموعة وتأتى الدول النامية فى المرتبة الثانية حيث مثلت ١٣ الى ٢٩٪ من اجمالى قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة تليها فى المرتبة الثالثة السوق الأوروبية المشتركة حيث صدرت مانسبته ١١ الى ٢٥٪ من إجمالى قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ، تليها دول التخطيط المركزى فى المرتبة الرابعة حيث بلغت نسبته ٦ الى ٢٢٪ من اجمالى قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة وقد إحتلت الواردات العربية البينية المركز الخامس حيث بلغت نسبة صادراتها ٤ الى ١٢٪ من اجمالى قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة وقد صدرت الولايات المتحدة ١٢ الى ١٨٪ من إجمالى قيمة الواردات لسلع تلك المجموعة وبلغت نسبة صادرات الصين نحو ٧٣٪ من إجمالى قيمة سلع هذه المجموعة فى عام ١٩٨٨ .

وتأتى الدول النامية فى المركز الأول فى واردات الدول العربية من مجموعة الخضر والفاكهة حيث شكلت مانسبته ٢٧ الى ٣٢٪ من إجمالى قيمة واردات هذه المجموعة وقد مثلت الصادرات العربية البينية من سلع هذه المجموعة ما تراوحت نسبته من ٢٥ الى ٣٣٪ من قيمة واردات هذه المجموعة محتلة بذلك المركز الثانى يليها فى المركز الثالث السوق الأوروبية المشتركة حيث شكلت نسبته ١٧ الى ٢٢٪ من إجمالى قيمة واردات هذه المجموعة ، ومن ثم تأتى الولايات المتحدة فى المركز الرابع من حيث أهميتها كسوق لواردات سلع تلك المجموعة ، حيث صدرت ما يوازي ٨-١١٤٪ من مجمل قيمة واردات هذه المجموعة . وتأتى اليابان فى المرتبة الخامسة حيث قامت بتصدير ما يعادل ٦-٧٪ من اجمالى قيمة الواردات لسلع تلك المجموعة ، تليها دول التخطيط المركزى حيث صدرت

ما يعادل ٤-٢٥٪ من قيمة الواردات العربية من سلع هذه المجموعة ، وقد صدرت الصين الى الدول العربية أقل من ١-٢٪ من إجمالي قيمة واردات هذه المجموعة ، تليها أستراليا حيث صدرت الى الدول العربية ما يعادل ١-٢٪ من إجمالي قيمة وارداتها .

وإحتلت الولايات المتحدة المركز الأول من بين أسواق واردات الدول العربية من الحبوب ومستحضراتها فقد بلغت نسبة قيمة ماصدرته الولايات المتحدة الى المنطقة العربية نحو ٣٤-٤٥٪ من إجمالي قيمة سلع هذه المجموعة ، تليها فى المرتبة الثانية السوق الأوروبية المشتركة بنسبة تتراوح من ٢٥ الى ٤٦٪ وفى المرتبة الثالثة الدول النامية حيث شكلت صادراتها ١٣ - ٢٥٪ من اجمالى قيمة واردات سلع هذه المجموعة .

وحصلت السوق الأوروبية المشتركة على المرتبة الأولى فى أسواق الواردات العربية من مجموعة السكر ومصنوعاته حيث تراوحت نسبة صادراتها من ٣٢ الى ٤٩٪ من اجمالى قيمة واردات هذه المجموعة ، تليها فى المرتبة الثانية الدول النامية حيث صدرت بما يوازى ١٨ الى ٣٨٪ من إجمالي قيمة واردات سلع هذه المجموعة ، ومن ثم تأتى دول التخطيط المركزى فى المرتبة الثالثة حيث صدرت ما يوازى ١٧-٣٥٪ من إجمالي قيمة واردات هذه المجموعة يليها فى المرتبة الرابعة الصادرات العربية البينية حيث شكلت ٢ر٤ الى ٧٪ من إجمالي قيمة واردات هذه المجموعة ومن ثم الولايات المتحدة حيث صدرت أقل من ١-٢٪ من إجمالي قيمة واردات سلع هذه المجموعة يليها الصين واليابان وأستراليا وتصدر كل منها أقل من ١٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة .

أما بالنسبة للواردات من مجموعة القهوة والشاي والكاكاو والتوابل فباستثناء المركز الأول تتماثل هذه المجموعة مع مجموعة السكر ومصنوعاته من حيث ترتيب أسواق الواردات لهاتين المجموعتين من حيث الأهمية ، فقد إحتلت الدول النامية المركز الأول وذلك بتصديرها مانسبته ٦٧-٨١٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ، تليها بالأهمية السوق الأوروبية المشتركة حيث صدرت بما يوازى ٧ر٤ الى ١٦٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ، وتأتى فى المرتبة الثالثة دول التخطيط حيث صدرت

ما يعادل ٦ الى ١١٪ من إجمالي قيمة وارداتها من حيث تحتل الدول العربية المرتبة الرابعة حيث شكلت صادراتها البينية أقل من ٢ الى ٥٪ من إجمالي قيمة وارداتها من سلع تلك المجموعة تليها الولايات المتحدة وقد صدرت ما يوازي ١ الى ٤٪ من إجمالي قيمة واردات سلع هذه المجموعة وقد صدرت كل من الصين واليابان وأستراليا أقل من ١٪ من إجمالي قيمة واردات سلع هذه المجموعة .

وفيما يختص بواردات الدول العربية من أعلاف الحيوان فقد احتلت السوق الأوروبية المشتركة المركز الأول حيث صدرت ما يوازي ٥٩ الى ٦٣٪ من إجمالي قيمة وارداتها من هذه المجموعة ، تليها في المرتبة الثانية الولايات المتحدة حيث صدرت ما يوازي ١١ الى ٢١٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ومن ثم تأتي الدول النامية في المرتبة الرابعة حيث صدرت ما يعادل ٩ الى ٢١٪ من إجمالي قيمة واردات هذه المجموعة وبلغت الصادرات العربية البينية أقل من ٧-١٢٪ من إجمالي قيمة واردات تلك المجموعة . تليها الصين حيث صدرت أقل من ٣٪ من إجمالي قيمة الواردات لسلع تلك المجموعة .

ومن بين أسواق الواردات العربية من مجموعة المواد الغذائية الأخرى فاحتلت السوق الأوروبية المشتركة المرتبة الأولى ، فقد صدرت للدول العربية ما يعادل ٤٨ الى ٦٠٪ من إجمالي قيمة وارداتها من هذه المجموعة تليها في المرتبة الثانية الولايات المتحدة حيث صدرت ما نسبته ١٨ الى ٢١٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع المجموعة وتأتي الدول النامية في المرتبة الثالثة حيث صدرت ما يوازي ١١ الى ٢٥٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة تليها دول التخطيط المركزي في المرتبة الخامسة ، فقد صدرت ما نسبته ١ الى ٣٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ، تليها اليابان في المرتبة السادسة حيث صدرت أقل من ١ الى ٢٪ من إجمالي قيمة الواردات من هذه المجموعة ، وصدرت كل من الصين وأستراليا أقل من ١٪ من إجمالي قيمة الواردات العربية من سلع هذه المجموعة .

أما بالنسبة لواردات الدول العربية من الأسواق الرئيسية لمجموعة المشروبات ، فقد إحتلت الصادرات العربية البينية المرتبة الأولى حيث شكلت ما يوازي ٥٦ الى ٥٨٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة تليها السوق الأوروبية المشتركة حيث صدرت ما يعادل ١٧ الى ٣٠٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة وتأتى اليابان فى المرتبة الثالثة حيث صدرت ما نسبته ١٦ الى ١٦٪ من إجمالي واردات سلع تلك المجموعة تليها الولايات المتحدة فى المرتبة الرابعة وقد صدرت ما يوازي ٢٣ الى ١١٦٪ من إجمالي واردات هذه المجموعة تليها الدول النامية فى المرتبة الخامسة وقد صدرت أقل من ٣١ الى ٩٠٪ من إجمالي قيمة الواردات من تلك المجموعة وقد صدرت كل من الصين وأستراليا ودول التخطيط المركزى أقل من ١٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة .

هذا وتعتبر الدول العربية السوق الأولى من بين أسواق وارداتها من مجموعة التبغ ومستحضراته حيث بلغت وارداتها البينية من هذه المجموعة ما يعادل ٢٣ الى ٢٣٪ من إجمالي قيمة وارداتها من سلع تلك المجموعة تليها فى المرتبة الثانية السوق الأوروبية المشتركة حيث صدرت ما يوازي ١٧ الى ٢٣٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة وبلغت ٣٢٪ فى عام ١٩٨٨ وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الثالثة حيث صدرت ما نسبته ١٥ الى ١٨٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة وبلغت نسبة صادراتها من هذه المجموعة نحو ٥٥٪ عام ١٩٨٨ . أما الدول النامية فتأتى فى المرتبة الرابعة وقد صدرت ما نسبته ٦ الى ٩٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة تليها دول التخطيط المركزى حيث صدرت أقل من ٣ الى ٢٨٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة وقد صدرت كل من الصين واليابان أقل من ١٪ من إجمالي الواردات من سلع هذه المجموعة .

وفيما يتعلق بواردات الدول العربية من مجموعة الجلود فقد إحتلت السوق الأوروبية المشتركة المرتبة الأولى حيث صدرت ما يعادل ٣١ الى ٤٤٪ من إجمالي قيمة الواردات

العربية من سلع تلك المجموعة وقد بلغت هذه النسبة ٩٤٪ عام ١٩٨٩ . تليها الدول النامية حيث صدرت مانسبته ١٦ الى ٣٦٪ من اجمالي واردات سلع تلك المجموعة وقد وصلت الى ٥٦٪ عام ١٩٨٨ ، وتأتى الدول العربية فى المرتبة الثالثة حيث بلغت الواردات البينية مايعادل ٩ الى ٣٩٪ من قيمة سلع هذه المجموعة ووصلت الى ٤٨٪ عام ١٩٩٠ ، تليها الولايات المتحدة فى المرتبة الرابعة حيث صدرت مانسبته ٥ الى ٣٣٪ من اجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ومن ثم تأتى الصين فى المرتبة الخامسة وقد صدرت أقل من ١-٨٪ من اجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة يليها دول التخطيط المركزى وقد صدرت أقل من ١ الى ٣٪ من اجمالي قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة ، هذا وقد صدرت كل من اليابان واستراليا أقل من ١٪ من اجمالي قيمة الواردات العربية من سلع هذه المجموعة .

إحتلت الدول النامية المركز الأول من بين الأطواق الرئيسية للواردات العربية من مجموعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية فقد صدرت ما يوازي ٢٧٤ الى ٤٣٪ من اجمالي قيمة وارداتها من سلع تلك المجموعة تليها السوق الأوربية المشتركة فى المستبة الثانية وقد صدرت ما يعادل ٢٦ الى ٤٢٪ من اجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة أما الولايات المتحدة فقد إحتلت المركز الرابع حيث صدرت مانسبته ٩٣ الى ٢٢٢٪ من اجمالي قيمة الواردات من سلع هذه المجموعة تليها دول التخطيط المركزى فى المرتبة الرابعة حيث صدرت أقل من ٣ الى ١٤١٪ من اجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ومن ثم الدول العربية فى المرتبة الخامسة وقد صدرت ما يعادل ٢٢ الى ١٢٪ من اجمالي قيمة وارداتها من هذه المجموعة تليها استراليا وقد صدرت ما يوازي ٦٩ الى ٦٪ من اجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة وذلك لعام ١٩٨٨ تليها اليابان والصين وقد صدرت كل منهما أقل من ١٪ من اجمالي قيمة واردات الدول العربية من هذه المجموعة .

أما بالنسبة للواردات العربية من مجموعة الخشب وخشب الحطب والفلين فتمثل السوق الأوربية المشتركة المرتبة الأولى من بين اسواق الواردات العربية حيث صدرت

مايوازي ٢٧ الى ٥٠٪ من إجمالي قيمة وارداتها من سلع تلك المجموعة تليها الدول النامية حيث صدرت مايعادل ٢٨ الى ٤٥٪ من اجمالي الواردات من سلع هذه المجموعة وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة حيث صدرت مانسبته ٣ الى ٩٪ من اجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة ومن ثم تأتي دول التخطيط المركزي وقد صدرت أقل من ٢ الى ٧٪ من إجمالي قيمة الواردات من سلع تلك المجموعة وقد بلغت هذه النسبة ٤٦٪ عام ١٩٨٩ وقد بلغت الواردات العربية البينية مايعادل ١ الى ١١٪ من سلع هذه المجموعة ووصلت الى ٨٨٪ عام ١٩٩٠ تليها الصين وأستراليا وقد صدرت كل منهما أقل من ١٪ من إجمالي قيمة الواردات العربية من سلع تلك المجموعة .

٥ - ٦ السياسات العربية للتجارة الزراعية الدولية :

٥ - ٦ - ١ تهديد :

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية لعدد كبير من الدول العربية ، ويستمد تلك الأهمية من كونه المصدر الأساسي للدخل للغالبية العظمى من السكان إضافة الى تلبية الحاجات المحلية من السلع الغذائية وكونه يساهم بنصيب وافر من الناتج المحلي الأجمالي لعدد كبير من الدول العربية ، كما يعتبر عنصراً مهماً في تركيبة الصادرات لمعظم الدول العربية وبذلك يساهم في جلب العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيراد ومقابلة المدفوعات الخارجية الأخرى .

وقد تضاعف إجمالي القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الوطن العربي ككل فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١ فزاد من حوالي ٢٦ مليار دولار الى حوالي ٥١ مليار دولار بالأسعار الجارية ، كما سجلت المساحة المحصولية في الوطن العربية عام ١٩٩١ زيادة قياسية بلغت ٢١,٢ بالمائة حيث إرتفعت من حوالي ٣٣ مليون هكتار عام ١٩٨٠ الى حوالي ٤٠ مليون هكتار عام ١٩٩١^(١).

(١) صندوق النقد العربي : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢

ويرتبط الإهتمام بالقطاع الزراعى فى كل دولة عربية بالسياسات الاقتصادية فى تلك الدولة ، مما ينتج عنه تباين فى الملامح والسمات لكل سياسة قطرية على حدة . فقد إنتهجت بعض الدول العربية مبدأ التنمية مع التركيز على قطاع معين بينما تبنت بعض الدول الأخرى مبدأ التنمية الشاملة والمتوازنة لجميع القطاعات ، ويختلف التركيز على تنمية القطاع الزراعى من دولة عربية لأخرى ، فبينما تركز بعض الدول على هذا القطاع لتنمية الصادرات وتحسين الموازين التجارية ، نجد أن البعض الآخر إهتم به لأهداف استراتيجية فى إطار الأمن الغذائى .

وتواجه الدول العربية إختلالات هيكلية فى بنياتها الاقتصادية التى ترجع بصفة خاصة الى السياسات الاقتصادية التى إتبعتها تلك الدول فى العقود الماضية والتى تختلف من دولة الى أخرى ، ففى بعض الدول تم انتهاج سياسة التركيز على القطاع الصناعى والتى أدت الى تحويل المدخرات من القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى مما ساهم فى إضعاف مقدرة القطاع الزراعى على الإستثمار فى الوقت الذى نما فيه القطاع الصناعى وزادت انتاجيته والأجور التى يقدمها للعاملين فيه ويترتب على ذلك هجرة المزارعين من الريف الى المدن سعياً وراء تحسين الدخل .

٥ - ٦ - ٢ السياسات العربية للتجارة الزراعية الدولية :

على الرغم من الخصوصيات القليلة التى يتمتع بها القطاع الزراعى فى البلاد العربية فى مجال السياسات التجارية الدولية ، إلا أنه من الصعب التحدث عن هذه السياسات بمعزل عن السياسات العربية الشمولية للتجارة الدولية ، فالقطاع الزراعى جزء من كل فى البنيان الاقتصادى القومى ويرتبط مع بقية فروع بروابط عديدة أمامية وخلفية لايمكن تجاهلها عندما نتكلم عن المتغيرات الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى لاسيما فيما يتعلق بمتغيرات التجارة العربية الدولية والسياسات المتعلقة بها .

وتعانى معظم الدول العربية من مشاكل ومعوقات تنموية متصلة بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، منها البطالة ، وتدنى كفاءة التشغيل والإنتاج بفروع الاقتصاد

المختلفة ، ومحدودية السوق ، وتدنى مستويات الأداء التجارية ، وهروب الأموال الى الخارج ، وانخفاض معدلات الادخار التي هي المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار . وذلك كله نتيجة فرض القيود الاقتصادية تلك التي كانت السمة الواضحة للسياسات الاقتصادية العربية ، ولاسيما فى نظم الاقتصاديات العربية الموجهة ، حيث كانت تهدف الى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ، وتوجيه الاقتصاد لينتج السلع التي تحل محل الواردات من خلال اتباع وسائل محددة ، منها وسيلة الأسعار بما فيها أسعار الصرف ، وتحديد القطاع العام للكميات المنتجة ، والضرائب والرسوم والدعم . وفى الواقع ، ان تلك السياسات وان كانت تنطوى بمقصودها على أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية ، إلا أنها أفرزت في معظم الأحوال نتائج سلبية ، أدت الى عدد من مظاهر الخلل الاقتصادى في تلك الدول من أهمها تفشى التضخم المتزايد الذى أدى بدوره الى العديد من الاضرار الاقتصادية ومنها زيادة أسعار الصادرات وتدهور نوعيتها مما يصرف المستوردين عنها وبالتالي يقل التصدير ويختل الميزان التجارى ، ومنها تدهور قيمة العملة الوطنية مما يجعل أسعار الواردات مقومة بتلك العملة مرتفعة وتتدخل الحكومة للحد من الاستيراد مما يترتب عليه معاناة المنتجين والمستهلكين من عدم توفر ما يحتاجونه من معدات وآليات ومواد لتنفيذ أعمالهم واستهلاكهم ، وسوء توزيع الدخل بين المواطنين بسبب تزايد الأسعار بمعدلات أعلى وأسرع من معدلات زيادة الأجور فيزداد الفقير فقراً والغنى ثراءً .

٥ - ٦ - ٣ السياسات التجارية القطرية :

تختلف الدول العربية إختلافاً كبيراً في سياساتها التجارية ، فبعض الدول يطبق سياسات تجارية أقرب الى النظام الحر للتجارة ، بينما تطبق دول أخرى سياسة حماية مكثفة ويمكن تقسيم الدول العربية ولأغراض تحليل السياسات التجارية الى ثلاثة مجموعات هي مجموعة الدول المصدرة للبترول ومجموعة الدول متنوعة الصادرات ومجموعة الدول المصدرة للمنتجات الأولية ، وتتميز الدول المصدرة للبترول بدرجة كبيرة من الحرية فى التجارة الخارجية ، إذ لاتوجد قيود على التجارة سوى بعض التعريفات الجمركية

المنخفضة ، يستثنى من ذلك الجزائر وليبيا والتي تطبق إجراءات تقييدية عالية . كما وأن معظم دول المجموعة المصدرة للنفط تتبع سياسة حماية مكثفة لقطاع الزراعة وذلك عن طريق الحماية المستترة (أو الضمنية) من الدعومات والتي تصل الى درجات كبيرة جداً إضافة الى بعض التعريفات الجمركية . أما المجموعة الثانية والثالثة (الدول متنوعة الصادرات ودول الصادرات الأولية) فهي تطبق قيوداً متراوحة بين المنخفضة والمتوسطة والعالية ، غير أن معظم دول هذه المجموعات قد حققت درجات متفاوتة من تحرير التجارة وأسعار الصرف في محاولة منها لتقليل التحيز ضد الصادرات عامة والصادرات الزراعية خاصة ، وذلك في إطار التعديلات الهيكلية المتبعة في تلك الدول ^(١) .

٥-٦-٣-١ الحواجز الجمركية :

تعتبر معدلات التعريفات الجمركية في الدول العربية عالية نسبياً مقارنة مع دول العالم الأخرى ، ويبين الجدول (٥-١٢) معدلات التعريفات الجمركية المرجحة لكل الدول العربية للأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٨ و ١٩٩٠ . ويلاحظ من الجدول ان الدول المصدرة للنفط تمتاز بتعريفات منخفضة على الواردات ، أما الدول ذات الصادرات الأولية والصادرات المتنوعة فهي تستعمل تعريفات جمركية عالية جداً . وتطبق هذه التعريفات الجمركية لعدة أسباب أهمها حماية الانتاج الوطني ، خلق إيرادات للدولة ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات ، وعند مقارنة معدلات التعريفات الجمركية المرجحة للأعوام ١٩٨٨ و ١٩٩٠ والواردة بالجدول (٥-١٢) ، يتضح أن هناك إنخفاضاً ملحوظاً في تلك المعدلات في كل من مصر وتونس والأردن والمغرب في عام ١٩٩٠ ، وذلك نتيجة مجهودات تحرير التجارة الخارجية في تلك البلدان بعد تطبيقها لبرامج التعديلات الهيكلية حديثاً .

ويتميز هيكل التعريفات الجمركية في الدول العربية كذلك بمعدلات جمركية تصاعدية مشابهة لتلك بالدول الصناعية ، إذ أن السلع المصنعة تتعرض لفرض معدلات تعريفية

(١) تشمل هذه الدول مصر والمغرب واليمن وموريتانيا وسورية والسودان والجزائر والعراق .

جدول رقم (٥ - ١٢) : معدلات التعريفية الجمركية المرجحة والفعلية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ (%)

سنة التعريفية	التعريفية الفعلية		١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨١	العمل
	الحد الأدنى	الحد الأعلى				
(١٩٨٨)	٢٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٥٠ ١٠٠ ١٥٠ ١٠٠ ٢٠٠	٢٠٠ ٢٠٠ ١٥٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ١٨٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	٢٠٠ ٢٠٠ ١١٠ ٢٠٠ ٢٠٠ - ٢٢٠ ٢٠٠ ٢٧٠ ٢٠٠	٢٠٠ ٢٠٠ ٨٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٦٠ - ١٦٠ ٢٠٠	٢٠٠ ١٧٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	مجموعة الدول المصدرة للبتول الإمارات البحرين السعودية عمان قطر الكويت الجزائر المراق ليبيا مجموعة الدول متبعة المصادرات
(١٩٨١)	١٢٠ ٧٥٠ ١٥٠ ٩٠ ١٢٠ ٢٥٠	٢٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	٨١ ١٤٠ ١١٠ ١٧٥ ١٨٠ ١٦٠	١٤٠ ٢١٠ ١٥٠ - ٢٩٠ ٢٩٠	٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	الأردن تونس سورية لبنان مصر الغرب
(١٩٩٠)	١٢٠ ٢٥٠	٢٠٠ ٢٠٠	١٨٠ ١٦٠	٢٩٠ ٢٩٠	٢٥٠ ٢٥٠	
(١٩٨٧)	٢٥٠	٢٠٠	١٦٠	٢٩٠	٢٥٠	

تابع جدول رقم (٥ - ١٢) :

السنة التعريفية)	التعريفية الفعلية		١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨١	السلول
	الحد الأدنى	الحد الأعلى				
	٢٥٠٠٠	٠٠	٤٢٠	٣٧٠	٤٢٠	مجموعة السلول المصدرة للمنتجات الأولية السودان الصومال موريتانيا اليمن
	١٠٠٠٠	٠٠	١٠٠٩	٢٢٠٢	٢٥٠	
	١٧٥٠٠	٠٠	٣٢٠	١٧٠	١٧٠	
	١٠٠٠٠	-	-	٢٧٠	٢٦٠	
	-	-	١١٠	١٢٠	١١٠	
						متوسط السلول العربية

المصدر : سعيد النجار : سياسات التجارة الخارجية والبيئية للبلاد العربية ١٩٩٢ ص ٢٥٧

أعلى من السلع الأساسية . فالجدول (٥-١٣) يوضح أن التعريفات الجمركية على المعدات والآليات أعلى منها على الأغذية والزراعة والسلع الكيماوية ، ومع ذلك فمعدلات التعريفات الجمركية على السلع الزراعية وصناعة الأغذية في الدول العربية أكبر منها في الدول الصناعية وحتى في المجموعة الأوروبية (جدول ٥ - ١٣) . وهذا يعنى ، أنه وبالرغم من المعاملة التفضيلية للسلع الزراعية الأساسية والمصنعة في الأسواق العربية عملاً بالاتفاقيات التجارية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية ، إلا أن الحماية المفروضة على تلك السلع بالأسواق العربية مازالت أكبر من الحماية في أسواق الدول الصناعية ، مما قد يكون عاملاً وراء توجه المصدرين العرب في معظم الأحيان نحو الأسواق التقليدية في الدول الصناعية .

٥-٦-٣-٢ رخص الإستيراد والحصص :

تفرض العديد من الدول العربية نظام رخص الإستيراد والحصص على الواردات بما يشمل الواردات الزراعية ، ويبين الجدول (٥-١٤) أنه وحتى عام ١٩٩٠ هناك عشرة دول عربية تطلب تراخيص إستيراد لجميع الواردات تقريباً ، غير أن بعض الدول تمنح أنون إستيراد وتراخيص للمنتجين الصناعيين في القطاع الخاص لمستلزمات انتاجهم من المواد الخام والوسيلة . وتستخدم رخص الاستيراد في العديد من الحالات لمعالجة عجوزات ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الوطنية .

٥-٦-٣-٣ احتكار الحكومة للإنتاج والتجارة :

تقوم الحكومات في العديد من الدول العربية ، باحتكار انتاج وإستيراد وتصدير بعض السلع الأساسية والمدخلات الصناعية ، والتي تشمل المنتجات النفطية والحبوب والمدخلات الزراعية والخامات والمعادن^(١) (جدول ٥-١٤) . وتقوم الحكومة بمثل هذه

(١) على سبيل المثال تقوم البلدان المصدرة للنفط باحتكار انتاج النفط وأحياناً إحتكار تجارته ، وينطبق ذلك على المعادن في المغرب وموريتانيا والأردن ، والقطن والصمغ العربى في السودان .

جدول رقم (١٢-٥) : تصاعد التعريفات الجمركية في الدول العربية للسلع الأساسية (%)

السلول	مجموعة الأغذية والزراعة		مجموعة المنتجات الكيماوية		مجموعة الأغذية المصنعة		مجموعة المسرجات والملابس		مجموعة الآلات والمعدات	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
مجموعة الدول المصدرة للبترول الإمارات البحرين السعودية عمان قطر الكويت الجزائر المراق	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٥.٠	٠.٠	٥.٠	٥.٠	٥.٠	٠.٠	٥.٠	٠.٠	٥.٠
	٠.٠	١٢.٠	٠.٠	١٢.٠	١٢.٠	١٢.٠	٠.٠	١٢.٠	٠.٠	١٢.٠
	٠.٠	٥.٠	٠.٠	٥.٠	٥.٠	٥.٠	٠.٠	٥.٠	٠.٠	٥.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
مجموعة الدول متقنة الصادرات الأردن تونس سورية لبنان	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٤.٠

تابع جدول رقم (٥ - ١٣) :

السلول	مجموعة الأغذية والزراعة		مجموعة المنتجات الكيماوية		مجموعة الأغذية النصعة		مجموعة المنسوجات والملابس		مجموعة الآلات والمعدات	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
مصر المغرب مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الأولية	٠.٠	٣٠.٠	٠.٠	٣٠.٠	١٠٠.٠	٤٥.٩	٧.٠	٨٠.٠	٧.٠	٣.٠
	٠.٠	٢٥.٩	٠.٠	١٧.٤	١.٠	٣٤.٩	٢.٥	٤٥.٠	٢.٥	٣٣.٦
	٠.٠	١٢.٥	١٠.٠	٨٠.٠	٢.٠	٢٠.٠	٢.٠	٨٠.٠	٧.٥	١٧.٥
	٢.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	٢.٠	٣.٠	٢.٠	٣.٠	١٧.٥	١٧.٥
	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٢.٥	٥.٠	١٠.٠	٥.٠	١٠.٠	٠.٠	٥.٠
متوسط الدول النامية متوسط الدول الصناعية المجموعة الأوروبية	٠.٠	٧.٥	٠.٠	١٠.٠	٢.٠	١٥.٠	٨.٧	١٥.٠	٠.٠	٣٤.٠
	٠.٠	٤.٩	٠.١	٤.٩	٤.٩	٢.٠	١.٧	٧.٥	٤.٠	١.٥
	٠.٠	١٢.٤	٠.٠	١٧.٥	٢.٤	٢.٤	١.٠	١٧.٠	٠.٤	١.٥
	٠.٠	١٢.٤	٠.٠	١٧.٥	٢.٤	٢.٤	١.٠	١٧.٠	٠.٤	١.٥

المصدر: سعيد النجار: سياسات التجارة الخارجية البينية للبلد العربية - ١٩٩٢ ص ٢٥٨

جدول رقم (٥ - ١٤) : القيد غير الجمركية الفئات المستخدمة في الدول العربية

السلوة	السلع المحظورة	احتكار الحكومات للواردات	تدابير تقنية ومالية (إبداع - الاستيراد ..) نسبة مئوية من القيمة	حصص / رخص الاستيراد	فرضيات إضافية على الواردات
مجموعة الدول المصدرة للبتروال الأمارات	سلع مضمرة بالصحة والاخلال	نظام مشتريات الحكومة	لا توجد	لا توجد	لا توجد
البحرين	اللاوازل الصناعى - سلع مضمرة بالصحة والاخلال	الأرز - السكر - نظام مشتريات الحكومة	لا توجد	رخص إستيراد الأسلحة والمشروبات الكحولية	$\frac{2}{100}$ من القيمة المضافة (سيف) على السمته والفواكه الطازجة
السعودية	٤٥ سلعة لأغراض صحية أو لبيئية	نظام مشتريات الحكومة	لا توجد	لا توجد	$\frac{3}{100}$ من القيمة الجمركية للسلع المستوردة
عمان	مواد بناء وغيرها ، سلع عديدة لأغراض الصحة والأمن العام	نظام مشتريات الحكومة	العملة الأجنبية متوفرة لتسديد الدفع بالسلع المرخص لها فقط .	رخص إستيراد لفرض التسديد السلع المستوردة	
قطر	الخزير ومشتقاته وأخرى لأغراض الصحة والأمن العام	نظام مشتريات الحكومة	لا توجد قيود على السلع المرخص إستيرادها		

جدول رقم (٥ - ١٤) :

الدولة	السلع المحظورة	احتكار الحكومة للواردات	تدابير نقدية ومالية (إيداع - الاستيراد -) نسبة مئوية من القيمة	حصص / رخص الاستيراد	فوائض إضافية على الواردات
الكويت	العديد - الأكسجين - الخنزير - معادن أسبوس - الكحول وسيارات - مركب مستعملة وأسطوانات غازية وأجهزة الاتصالات	نظام مشتريات الحكومة	لا توجد	رخص إستيراد ملزمة عدا المستوردين المصدرين المسجلين لدى وزارة التجارة والصناعة	
الجزائر	قائمة سلع ممنوع استيرادها تحددها وزارة الاقتصاد الوطني	احتكار مؤسسات الحكومة لإجمالي الواردات	لا توجد		بين ٢٥ الى ١٠٠ بالمائة
العراق	مستحضرات الأغذية مع مشروبات كحولية - كيماويات - أدوية - مشروبات - أقمشة	احتكار القطاع الحكومي لأغلبية الواردات السلعية	١٠٠٪ من قيمة السلع (سيف) بالعملة الأجنبية	رخص إستيراد على جميع السلع التي يستوردها القطاع الخاص	٥٠ - ٧٥ ٪ من القيمة (سيف)
ليبيا	سلع إستهلاكية ومالية	احتكار المؤسسات الحكومية للواردات السلعية (٩٠٪ من إجمالي الواردات)	العملة الأجنبية متوفرة للسلع المرخص استيرادها	رخص استيراد على السلع مستوردة لقطاع الخاص	١٠٪ من القيمة الجمركية

تابع جدول رقم (١٤ - ٥) :

البلد	السلع المحظورة	إحتكار الحكومة للواردات	تدابير نقدية ومالية (إيداع - استيراد) نسبة مئوية من القيمة	حصص / رخص الاستيراد	ضرائب إضافية على الواردات
مجموعة الدول متقنة المصادر الأرن	سلع زراعية عند مواسم الحصاد ، مشروبات كحولية ، معدات نقل مستخدمة و سلع إستهلاكية كمالية .	منتجات نفطية ، خامات ، ومعادن	من ٢٠ الى ٧٠٪ من القيمة (سيف)	رخص إستيراد على جميع السلع المستوردة	١٣٪ من القيمة (سيف)
تونس	قائمة من السلع تحددها وزارة الاقتصاد الوطني	الحبوب ، منتجات نفطية - سلع أساسية (٢٥٪ من إجمالي الواردات)	لا توجد	رخص إستيراد سنوية - حصص على بعض السلع الأساسية في القيمة (سيف) والمصنعة - استيراد السلع الوسيطة حر .	ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات بين (١٧,١٤٪) من القيمة (سيف)
سورية	سلع عديدة تحددها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	الحبوب - الملح - الحديد والصلب - معدات وآلات زراعية (٨٠٪ من إجمالي الواردات)	١٠٠ بالمائة من قيمة السلعة (سيف) بالعملة الأجنبية	رخص استيراد على جميع الواردات بقيمة أعلى من ٢٠٠٠٠ ليرة ، بعض السلع مستوردة من السوق العربية المشتركة معفاة من الترخيص	٢٪ على جميع السلع المستوردة للجهات غير الحكومية ٢٠٪ ضريبة إضافية موحدة .

تابع جدول رقم (٥ - ١٤) :

السلعة	السلع المحظورة	احتكار الحكومة للواردات	تدابير تقنية ومالية (ايداع - استيراد) نسبة مئوية من القيمة	حصص / رخص الاستيراد	ضرائب إضافية على الواردات
لبنان	سلع المخدرات والأسلحة وغيرها	الحبوب - الزيتون - الفواكه - الفول السوداني	العملة الأجنبية متوفرة تستورد قيمة السلع المرخص استيرادها مع ايداع ٢٥٪ من قيمة السلع (سيف)	رخص إستيراد على الخضير والفواكه والمواد الزراعية و سلع مصنعة	٢٥٪ ضريبة البلديةات على جميع السلع المستوردة عدا التي مصدرها ومنشؤها الدول العربية - ١٠٪ ضريبة إضافية على الملابس والنسوجات - المراكب والجراف والكمحول
مصر	٢١٠ سلعة أغلبها إستهلاكية كماليات	سلع أساسية - معدات الزراعة - خامات معادن (٢٨٪ من إجمالي الواردات)	٢٥٪ من قيمة السلع (سيف)	رخص إستيراد على السلع الاستهلاكية عدا المحظورة - آلات ومعدات نقل - معدات الزراعة - سلع مصنعة	٢٥٪ من القيمة (سيف) ضريبة القيمة المضافة

تابع جدول رقم (٥ - ١٤) :

السلول	السلع المحظورة	إحتكار الحكومات للواردات	تدابير تقنية ومالية (إيداع - الجمرات) نسبة مئوية من القيمة	حصص / رخص الاستيراد	ضرائب إضافية على الواردات
المغرب	سلع إستهلاكية محددة في قائمة السلع " ٢ "	سلع زراعية - منتجات نفطية - حبوب - مواد كيميائية زراعية (١٥٪ من إجمالي الواردات)	فرض سعر أدنى للإستيراد	رخص إستيراد على السلع الاستهلاكية عدا المحظورة ١١٪ من الواردات يخضع لرخص إستيراد	٢٥٪ من القيمة (سيف) ضريبة القيمة المضافة
مجموعة الدول المصدر للمنتجات الأولية السودان	سلع عديدة تحددها وزارة التجارة والتعاون	منتجات نفطية ، حبوب ، أنوية مواد كيميائية زراعية وأخرى	من ١٠ إلى ١٠٠٪ من قيمة السلعة (سيف) بالعملة الأجنبية	رخص إستيراد على جميع الواردات الخاصة بجميع السلع عدا الأساسية	ضرائب إضافية عديدة ١٠٪ ضرائب دفاع على جميع السلع عدا الأساسية
الصومال	سلع عديدة لأغراض صحية وأمنية	منتجات نفطية - أنوية - مفرقات - أحجار كريمة - سلع أساسية أخرى	١٠٠٪ من قيمة السلع (سيف) بالعملة الأجنبية	رخص إستيراد على جميع السلع عدا المحظورة	٨٠٪ على المشروبات الكحولية و ١٢٪ على السلع الاستهلاكية و ٢٥٪ على الإعانة

تابع جدول رقم (٥ - ١٤) :

السولة	السلع المحظورة	إحتكار الحكومة للواردات	تدابير نقدية ومالية (إبعاد للاستيراد) نسبية مفوية من القيمة	حصص / رخص الاستيراد	ضرائب إضافية على الواردات
موريتانيا	سلع مضررة بالصحة والأخلاق	الشاي - السكر - الأرز	يجب ان يوافق على ترخيص الاستيراد مقابل خطابات الإلتصان	رخص إستيراد على جميع السلع المستوردة للخواص	ضرائب إضافية على الاستهلاك - ضريبة الدخل الاقتصادي - ١٠٪ من القيمة (سيف)
جمهورية اليمن	آلات ومعدات مستخدمة لإعادة البيع	منتجات نفطية	يجب ان يوافق على ترخيص الاستيراد مقابل خطابات الإلتصان	رخص إستيراد على جميع السلع عدا المحظورة	١٪ ضريبة إعادة التعمير على السلع المستوردة بدون رخص استيراد وغير البحر ٣٪ رسوم مسبقة ضريبة الإرباح على قيمة السلعة

المصدر : سبيل التجار - أساسيات التجارة الخارجية والبيئية للبطل المربية ١٩٩٢ ص ٢٢٧

الاجراءات لضمان توافر المدخلات فى السوق المحلى وتحقيق الكفاية الذاتية من المنتجات الزراعية ، كما وأنها تقوم بها أحياناً بغية تثبيت الاسعار المحلية وحماية المنتجين المحليين من تذبذبات السوق العالمى .

تتفاوت الدول العربية فى مدى احتكار الحكومة للواردات والصادرات ، فاحتكار الواردات يتدرج بين ٢٥ فى المائة و ٧٠ فى المائة فى كل من الأردن وتونس والسودان والصومال ومصر وموريتانيا وتصل الى ٧٥ فى المائة و ٩٥ فى المائة فى كل من الجزائر وسورية والعراق وليبيا .

٥-٦-٣-٤ الحواجز غير الجمركية الأخرى :

هناك العديد من الحواجز غير الجمركية الأخرى والتي تشمل التدابير والقيود النقدية على التجارة الخارجية والتي تشترط الايداع المقدم لمبالغ مسبقة لأى عملية إستيراد ، ويوضح الجدول (٥-١٤) ان إحدى عشرة بولة عربية تطلب الايداع المسبق للإستيراد ، والذي يتراوح بين ١٠ فى المائة و ١٠٠ فى المائة من قيمة السلعة المستوردة ، وكذلك هناك القيود شبه الجمركية والتي تفرض فى شكل رسوم إضافية على الواردات والصادرات ، وتفرض عادة كنسبة من قيمة السلع ، وقد تصل معدلات القيود شبه الجمركية فى أحيان كثيرة الى ضعف التعريفة الجمركية .

٥-٦-٣-٥ أسعار الصرف والرقابة على النقد الأجنبى :

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات المستخدمة فى تحديد السياسة الاقتصادية وتلعب الرقابة على النقد الأجنبى بوسائلها المختلفة دوراً هاماً فى تحركات السلع واتجاهاتها سواء أكانت سلعاً زراعية أو غيرها ، وتختلف سياسات أسعار الصرف والرقابة على النقد الأجنبى لدى الدول العربية ، فالدول التى تعاني من ندرة فى العملات الأجنبية وتمارس تدخلاً واضحاً فى النشاط التجارى ، فان الرقابة على النقد الأجنبى تكون فيها قوية ، مدعمة بقوانين ولوائح منظمة لتداول هذا النقد الأجنبى ومن هذه الدول

السودان وموريتانيا والجزائر وسورية .

ويلاحظ أن الدول العربية جميعها باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي تمارس أنواعاً من القيود على سعر الصرف لل عملات الأجنبية تأخذ أشكالاً عدة مثل القيود على المدفوعات والتي تمارس من قبل إثنى عشرة دولة عربية ، حيث تشترط هذه الدول على مصدريها تسليم عوائد صادراتهم للجهاز المصرفي المختص وهذه الدول هي :

الأردن وتونس والجزائر والسودان وسورية والصومال والعراق وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نظم الصرف فى الدول العربية وفى بداية عام ١٩٩١ قد اختلفت من حيث ترتيبات الصرف ، وقد تراوحت هذه الاختلافات بين الربط بعملة مفردة والتعويم الحر ، فهناك عشر دول عربية تربط عملاتها بعملة واحدة مفردة منها ست دول تربطها بالدولار وهى جيبوتى والسودان وسورية والعراق وسلطنة عمان واليمن ، ومنها أربع دول لاتتغير أسعار عملاتها مقابل الدولار رغم ارتباطها الرسمى بحقوق السحب الخاصة ، وهى الامارات والبحرين والسعودية وقطر ، وهناك خمس دول عربية تربط عملاتها بسلسلة من العملات الأجنبية منها واحدة وهى ليبيا مرتبطة بحقوق السحب الخاصة ، ومنها أربع دول تربطها عملات بسلة خاصة من العملات ، وهى الأردن والجزائر والكويت والمغرب ، أما الدول العربية التى عومت عملاتها فتقسم الى فئتين ، فئة ذات تعويم مدار وهى تونس والصومال ومصر وموريتانيا ، مع ملاحظة أن الجنيه المصرى أخذ فى عام ١٩٩٢ يعتمد فى تحديد سعر صرفه بصورة أكبر على قوى السوق ، ويوضح الجدول رقم (٥-١٥) ترتيبات الصرف للدول العربية على النحو المشار إليه آنفاً .

ومن حيث فرص القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية ، وكذلك إلزام الدولة بعدم الدخول فى إتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزى أو إتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف ، إضافة الى ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات التجارية وجميع هذه القيود نصت عليها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولى فان ست دول

جدول رقم (٥ - ١٥) : ترتيبات الصرف (الفعلية) للعملات العربية فى نهاية ١٩٩١

ترتيبات الصرف	عدد وأسماء الدول العربية
رِيط بعملة مفردة	عشر دول
الدولار	سته دول هى جيبوتى ، السودان ، سورية ، عمان ، اليمن
عملات ثنائية نسبة للدولار	أربع دول هى الامارات ، البحرين ، السعودية وقطر
رِيط بسلة من العملات	خمس دول
حقوق السحب الخاصة سله خاصة من العملات	دولة واحدة هى ليبيا أربعة دول هى الأردن ، الجزائر ، الكويت ، المغرب
تعويم	خمس دول
تعويم مدار تعويم حر	أربعة دول هى تونس ، الصومال ، مصر ، موريتانيا دولة واحدة هى لبنان

المصدر: صندوق النقد العربى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٢

عربية تلتزم بذلك وهي الاردن والامارات والسعودية وعمان وقطر والكويت . فى حين تلتزم
ثلاث عشرة دولة عربية بالمادة الرابعة عشر من إتفاقية صندوق النقد الدولى التى تنص
على مايلى :

" امكان إستمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط فى تطبيق القيود التى كانت
مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند إنضمامها للصندوق وان
تعديلها كى تتسجم مع الظروف المتغيرة " ، وهذه الدول هى الأردن ، تونس ، الجزائر ،
السودان ، سورية ، الصومال ، العراق ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن

وفيما يتعلق بترتيبات المدفوعات الثنائية فتمارسها عشرة دول هى تونس ، الجزائر ،
السودان ، سورية ، الصومال ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، على حين أن
الدول التى تمارس قيوداً على المدفوعات هى الأردن ، تونس ، الجزائر ، السودان ،
سورية ، الصومال ، العراق ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن .

أما القيود على الواردات من حيث التكلفة (إيداع مسبق على الواردات) فتلجأ إليها
ثمان دول عربية هى الأردن ، السودان ، سورية ، الصومال ، لبنان ، ليبيا ، مصر ،
اليمن ، وشرط التنازل عن عائدات التصدير أو إعادة توطينها ، فيلتزم به الأردن ، تونس ،
الجزائر ، السودان ، سورية ، الصومال ، العراق ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا .
ويوضح الجدول رقم (٥-١٦) أوضاع القيود على الصرف فى الدول العربية فى عام
١٩٩١ .

وتشير الدلائل إلّا أن هناك مغالاة فى قيمة سعر الصرف الرسمى فى كل الدول
العربية التى تفرض قيوداً على النقد الأجنبى ، حيث الطلب على العملات الأجنبية يفوق
المعروض منها ، هذا على الرغم من أن عدداً كبيراً من الدول العربية قد إتخذ إجراءات
جادة نحو تحرير أسعار الصرف ، والمعروف أن المغالاة فى سعر الصرف تقلل من القيمة
الحقيقية للصادرات وبدائل الواردات بينما تبدو الواردات رخيصة ظاهرياً ، وهذا من شأنه

جمل رقم (٥ - ١٦) : أوضاع القيد على الصرف في الدول العربية في عام ١٩٩١

الدولة	المادة الثامنة (١)	المادة الرابعة عشر(٢)	المتاحرات الخارجية	ترتيب المدفوعات الثانية	قيد على المدفوعات	قيد على الواردات من حيث التكلفة (إيداع مسبق على الواردات)	شروط التنازل عن عائدات التصدير أو إعادة توطينها
الأردن	*	*	-	-	*	*	*
الإمارات	*	*	-	-	-	-	-
البحرين	*	*	-	-	-	-	-
تونس	*	*	-	*	*	*	*
الجزائر	*	*	-	*	*	*	*
السعودية		*	*	*	-	-	-
السودان		*	*	*	*	*	*
سورية		*	*	*	*	*	*
المصمالم		*	*	*	*	*	*
العراق		*	-	-	-	-	-
عمان	*	*	-	-	-	-	-
قطر	*	*	-	-	-	-	-
الكويت	*	*	-	-	-	-	-

تابع جدول (٥ - ١٦)

المرأة	المادة (١١)	المادة (٩)	المتغيرات الخارجية	ترتيب المدفوعات الثانية	قيده على المدفوعات	قيده على الورادات من حيث التكلفة (إبداع مسبق على الورادات)	شروط التنازل عن عائدات التصدير أو إعادة توطينها
لبنان	*	*	-	*	-	*	-
ليبيا	*	*	-	*	*	*	*
مصر	*	*	*	*	*	*	*
المغرب	*	*	-	*	*	-	*
موريتانيا	*	*	-	*	*	*	*
اليمن	*	*	-	-	*	*	-

* تشير الى أن الممارسات المذكورة هي إحدى سمات نظام المصرف .

- تشير الى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات النظام .

(١) تنص المادة الثانية (القسم الثاني) من اتفاقية صندوق النقد الدولي ، على أن تلتزم الدولة المضمو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية . ونفس القسم الثالث من المادة ذاتها على علم النخول في إتفاقيات تقنية ذات طابع تمييزي أو إتباع ممارسات تعدد أسرار المصرف كما ينص القسم الرابع على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية .

(٢) تنص المادة الرابعة عشرة من إتفاقية صندوق النقد الدولي ، على إمكان إستمرار الدولة المضمو خلال فترة إنتقالية فقط ، في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند إنضمامها للصندوق ، وأن تعد لها كي تتسجم مع الظروف المتغيرة .

المصدر : مسئول النقد الدولي ، ترتيبات المصرف وقيده المصرف ١٩٩١ .

أن يؤدي الى إنخفاض انتاج سلع الصادرات خاصة السلع الزراعية وكذلك انخفاض انتاج بدائل الواردات وإزدياد الطلب على الواردات . وفوق ذلك ، فبعض الدول العربية تطبق نظام سعر الصرف المتعدد ، حيث تعامل مجموعات الصادرات والواردات وتحويلات المغتربين وهكذا بأسعار صرف مختلفة ، وفي مثل هذه التعددية عادة تعامل السلع الزراعية وبأسعار صرف منخفضة مقارنة مع المبادلات الأخرى ، ولقد أدت كل هذه الاجراءات الى التميز الكبير ضد الزراعة عموماً والسلع الزراعية المصدرة على وجه الخصوص ، مما كان له أثر سلبي على الإنتاج والصادرات الزراعية في الدول العربية المصدرة للسلع الزراعية . وتشير التقديرات الى أن الضرائب غير المباشرة على الزراعة الناجمة من المغالاة في سعر الصرف وتعدديته المنحازة ضد القطاع الزراعي أكبر بكثير من الضرائب المباشرة الناجمة عن ضرائب الانتاج والصادرات والقيود شبه الجمركية ^(١) ، مما يوحي بأن المغالاة في سعر الصرف تمثل واحداً من أكبر العوائق على نمو الصادرات الزراعية .

٥-٦-٤ السياسات التجارية العربية المشتركة :

تمثل الاتفاقيات الثنائية والجماعية والتكتلات الاقليمية أهم السياسات التجارية العربية المشتركة ، أقيمت كل هذه الأشكال المختلفة من التعاون العربي بهدف واحد رئيسي وهو دعم وتنمية التجارة العربية البينية . فالاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدول العربية هدفت في مجملها الى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية ، والسمة العامة لهذه الاتفاقيات تكاد تكون اشتغالها على التحرير الكامل للتجارة في السلع الزراعية الأولية . ولكن وبالرغم من كثرة الاتفاقيات الثنائية وتعددتها إلا أن أثرها على التجارة

(١) راجع على سبيل المثال ديثر ، التجارة وسعر الصرف والسياسات السعريّة الزراعية في مصر ، البنك الدولي ، ١٩٨٩ .

البنينة للدول العربية ضعيف جداً ودون المستوى المتوقع ^(١) .

أما الاتفاقيات التجارية الجماعية فهي تمثل أساس المعاملات التفضيلية بين الدول العربية ، وقد تعددت هذه الاتفاقيات منذ الخمسينات مما يعكس محاولة جادة لتنمية التجارة العربية البنينة . وتتمثل أهم هذه الاتفاقيات فى الآتى : اتفاقية تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣ ، وقرار انشاء السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤ وإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لعام ١٩٨١ ^(٢) . وتنص اتفاقية تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣ على الإعفاء الكامل للمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية من كل الرسوم الجمركية ، بينما لم تنال السلع المصنعة معاملة مشابهة ، ولم تتعرض هذه الاتفاقية لإزالة القيود غير الجمركية.

أما مشروع السوق العربية المشتركة فقد هدف الى تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء على أساس تبادل إعفاءات جمركية وغير جمركية شاملة للمنتجات الزراعية والصناعية بطريقة تدريجية ، غير أن هذا المشروع قد سمح باستثناء بعض السلع من الاعفاءات ، وكان أن قاد ذلك الى تقدم كل الدول الأعضاء بطلب استثناءات لقوائم سلعية طويلة ، مما تبطىء فى امكانية نجاح هذا المشروع . أما إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فقد حاولت تنمية التبادل التجارى العربى ليس فقط عن طريق تحرير التجارة بل أيضاً من خلال السعى لتوفير التمويل للمبادلات التجارية البنينة بشروط ميسرة . وبالرغم من كل تلك الاتفاقيات الثنائية والجماعية إلا أنها لم تؤد الى تحرير التجارة العربية البنينة كما كان متوقعاً .

وفى عقد الثمانينات تم انشاء ثلاثة تكتلات اقتصاية اقليمية عربية شملت مجلس

(١) لمزيد من التفاصيل راجع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التجارة العربية الزراعية البنينة ، ١٩٩٣ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أهداف وتطورات تلك الاتفاقيات ، راجع محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، ١٩٨٦ ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (المرجع أعلاه) .

التعاون الخليجي فى عام ١٩٨١ ، واتحاد المغرب العربى فى عام ١٩٨٨ ومجلس التعاون العربى فى عام ١٩٨٩ . يهدف مجلس التعاون الخليجي الى انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الاعضاء ، بينما يهدف اتحاد المغرب العربى الى ازالة العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الاعضاء قبل نهاية عام ١٩٩٢ . ثم انشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية ١٩٩٥ ، تم انشاء سوق مشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٠ وينتهى بتكوين الوحدة الاقتصادية . ويعتبر البعض ان عملية انشاء الاتحادات العربية الاقليمية مرحلة تمهيدية تمهد لبناء التكامل الاقتصادى العربى .

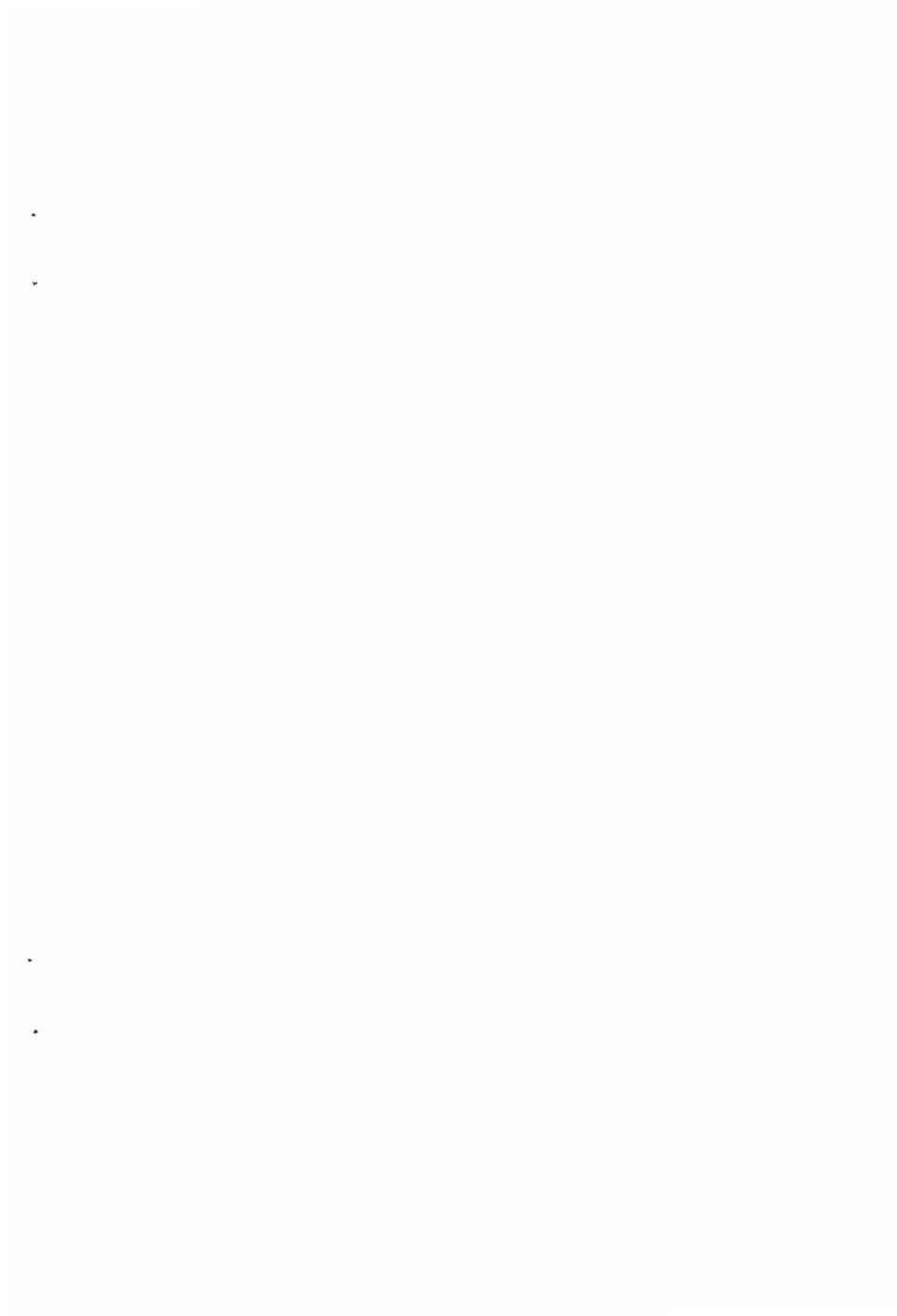
هذا وقد تبنت بعض الدول العربية فى السنوات الاخيرة مبدأ التصحيح والاصلاح الاقتصادى بجهود خاصة وهى سورية والعراق واليمن والبعض الآخر بالاتفاق مع المؤسسات الدولية متعددة الاطراف المتمثلة فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهى الاردن ، تونس ، الجزائر ، السودان ، المغرب ، مصر ، موريتانيا ، اليمن . وقد شملت تلك الاصلاحات القطاعات الداخلية والخارجية . وعلى مستوى السياسات التجارية الزراعية فقد بدأت سورية بتطبيق سياسة الاصلاح فى عام ١٩٨٨ وتمثلت فى اعادة النظر فى سياسة الاسعار والتسويق الزراعى وافساح المجال للقطاع الخاص فى تسويق وتجارة المنتجات الزراعية واستيراد مستلزمات الانتاج الضرورية وقطع الغيار واعيد النظر فى التعريف الجمركية وتشجيع تصدير كل ما يمكن تصديره واعتماد سعر صرف حصيلة الصادرات على أساس سعر الصرف السائد فى البلدان المجاورة . فى حين بدأ العراق فى عام ١٩٨٧ بتقليص دور القطاع العام وبيع المشاريع الانتاجية الى القطاع الخاص وتحويل مهام تسويق معظم المنتجات الزراعية للقطاع الخاص وتحسين سياسة التسعير . وفى الاردن بدأ فى عام بتحرير الاقتصاد وافساح المجال امام مبادرات القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية .

كما تبنت تونس سياسة تحرير التجارة الخارجية وتحرير أسعار السلع فى السوق الداخلى ، وتقوية دور القطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمار فى القطاع الزراعى اضافة

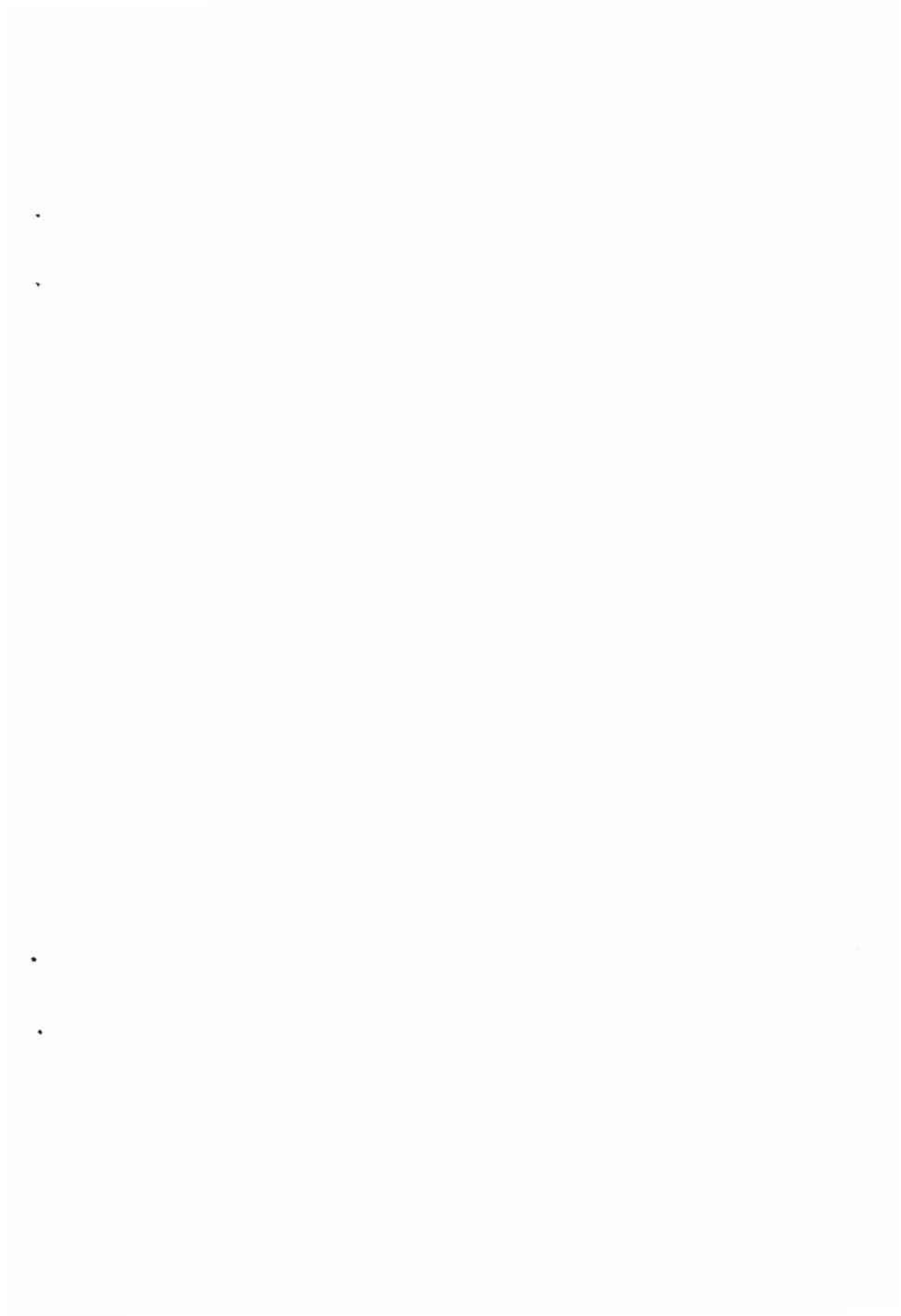
الى تحرير عملية تصدير الزيتون ، وفى عام ١٩٨٦ بدأ الجزائر باتخاذ العدة لسياسة اصلاحية منها تعديل سعر الصرف وتحرير التجارة بالقضاء على الضوابط الكمية وترشيد تركيبة التعريف الجمركية والقضاء على الممارسات الاحتكارية فى الاسواق وتعديل نظام الحوافز وتحرير الاسعار ، وتحويل تركيبة القطاع الزراعى من قطاع يعتمد على مزارع الدولة الى قطاع يعتمد على المزارع المملوكة للقطاع الخاص اضافة الى تحرير وتحسين الحصول على مدخلات الانتاج الزراعى . وفى السودان تم تعويم سعر صرف الجنيه فى فبراير ١٩٩٢ بعد توحيده مع سعر صرف السوق الحر ، واطلقت حرية الاسعار بالكامل على مستويات الانتاج والتوزيع بحيث الغيت كل نظم التحكم فى الاسعار ، وتم تحرير التجارة والغاء رخص الاستيراد اضافة الى اتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتسويق المحاصيل الزراعية . وفى المغرب قامت الحكومة فى عام ١٩٨٥ بسياسة اصلاحية تمثلت فى تخفيض سعر الصرف للدرهم المغربى بنسبة ٢٥ بالمائة^(١) واعادة هيكلة برنامج الاستثمار والانفاق العام وتعديل نظام الاسعار والحوافز وذلك بتقليص دعم الغذاء واصلاح نظم التجارة الخارجية والتسويق الداخلى وتحديد اسعار واقعية لعناصر الانتاج وتقليص دور الدولة فى التسويق . كما تم فى مصر وفى عام ١٩٨٧ الغاء التحكم الحكومى فى تحديد اسعار المنتجات الزراعية والغاء التسليم الاجبارى للمحاصيل والغاء القيود على اسهام القطاع الخاص فى تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية ، والغاء دعم عناصر الانتاج الزراعى وتوحيد اسعار الصرف وتقليل القيود المفروضة على استيراد بعض السلع الزراعية ، وتحرير اسعار القطن وتحرير تسويقه وتجارته . كما تم خلال عام ١٩٩٢ التخلص من معظم القيود الكمية التى كانت مفروضة على الصادرات وخفض عدد السلع المحظور تصديرها والسلع الخاضعة لحصص التصدير ، وتم الغاء شروط الموافقة المسبقة على تصدير بعض السلع . وفى موريتانيا تم فى عام ١٩٨٥ صياغة برنامج خاص لقطاع الزراعة اطلق عليه برنامج التكيف القطاعى للمدى المتوسط ويهدف الى تحسين نظام

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير مناخ الإستثمار لعام ١٩٩٢ - الكويت .

الحوافز للمزارعين والمستثمرين فى القطاع الخاص ، وزيادة فعالية القطاع العام وذلك عن طريق تحرير الاسعار والتسويق فى تجارة مدخلات الإنتاج الزراعى ، وإفساح المجال للقطاع الخاص للتجارة فى بعض السلع الزراعية مثل الارز اضافة الى بناء نظام ائتمان مصرفى يساند القطاع الخاص والمزارعين ، وتوسيع نظام الائتمان لىغطى الزراعة المروية والمطرية وتحسين تطبيق قانون الاصلاح الزراعى . كما قامت اليمن فى عام ١٩٩١ بتحرير الاستيراد حيث سمح للمستوردين الحصول على احتياجاتهم من النقد الاجنبى من السوق الحر بسعر الصرف السائد ، كما اولى برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى بدء العمل به أهمية كبيرة للتنمية الزراعية ، وتضمن سياسات تتعلق بالتركيبة المؤسسية لقطاع الزراعة ، وسياسات فى مجال الاستثمار ونظام الحوافز اضافة الى تنظيم التسويق الزراعى وتشجيع انشاء الشركات المساهمة للتسويق الزراعى.



الباب السادس
الآثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية
على دول العالم الثالث



الباب السادس

الآثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية على دول العالم الثالث

٦ - ١ تمهيد :

يشهد العالم فى هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين مجموعة من التحولات والتغيرات الجذرية فى كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، ويعد الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات أحد هذه التغيرات الهامة والتي يتوقع أن تسهم فى تشكيل صورة العالم لسنوات طويلة قادمة .

ويشتمل هذا الفصل على مناقشة موجزة لموقف الدول النامية والدول العربية من نظام الجات ومفاوضات تحرير التجارة العالمية ، وكذلك سياسات الدعم والحماية المختلفة التى تمارسها الدول الصناعية المتقدمة ومدى إلزامها فى هذه الممارسات بمضمون وروح تحرير التجارة الدولية ، ثم تتعرض الدراسة لإستعراض بعض المتغيرات السياسية والاقليمية التى يتوقع أن يكون لها أثر فى تشكيل البيئة التى يتحرك فيها النظام التجارى العربى فى السنوات القادمة ، ويختتم الفصل بمناقشة للآثار المترتبة على تحرير التجارة العالمية على الزراعة العربية .

٦ - ٢ الدول النامية والدول العربية وتحرير التجارة الدولية :

أخذت الدول النامية من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عند إصدارها موقفاً يتسم بالحدز، واستمر هذا الموقف حتى الثمانينات من هذا القرن ، وقد ظلت الدول النامية بعيدة عن الاسهام الفعال فى نظام الجات حتى دورة أورجواى والتي تمثل نقطة تحول جوهريه فى موقف الدول النامية من هذا النظام ، ويعكس هذا التحول نحو مشاركة أوسع تغيراً فى وجهة نظر الكثير من الدول النامية فى دور التجارة فى التنمية والاهتمام

بخلق قطاع تصديرى نشط ، ولهذا إزدادت حاجة هذه الدول إلى وجود نظام للتجارة متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والاستقرار ويتضمن القواعد والمبادئ اللازمة لحماية حقوق والتزامات الدول الأعضاء به ، وقد تسببت عدة عوامل فى دفع الدول النامية للقيام بدور أكثر فاعلية فى جولة مفاوضات أورجواى الراهنة لتحرير التجارة العالمية ، ومن أهم هذه العوامل تعرض الكثير من الدول النامية لمشكلة خدمة الديون الخارجية ، وبالتالي تزايدت الحاجة لتحسين الأداء التصديرى لهذه الدول حتى تتمكن من مواجهة الأعباء المالية التى تفرضها عليها هذه الديون ، وارتبط ذلك بضرورة توفر أسواق تصدير مفتوحة لمنتجات هذه الدول ، ومن ناحية أخرى فقد فرض على الكثير من الدول النامية إتخاذ إجراءات منفردة لتحرير التجارة كجزء من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادى ، وتم فى هذا الصدد تخفيض معدلات التعريفات الجمركية وتبسيط وتيسير هياكل هذه التعريفات ، وكذلك قامت بعض الدول بإلغاء معظم القيود غير الجمركية . وتتطلع هذه الدول لأن يتحقق فى مقابل ذلك إلغاء الحواجز المفروضة على صادراتها فى أسواق الدول المتقدمة ، وثمة إعتبار ثالث يتمثل فى قيام الدول المتقدمة بوضع ترتيبات تجارية اقليمية من أبرزها : السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وبينما تعلن الأطراف المشاركة فى هذه الترتيبات أن غرضها هو تحرير التجارة بينهم بدون التأثير على الفرص التجارية للأطراف الأخرى فإن الكثير من الدول النامية ترى أن هذه الاتفاقيات تمثل تهديداً لمصالحها التجارية والنظام متعدد الأطراف ، ولذلك قام الكثير من الدول النامية بدور أكثر فاعلية فى مفاوضات تحرير التجارة حفاظاً على مصالحها وحتى يتاح لها الاسهام فى وضع القواعد العامة للنظام الدولى بما يعكس مصالحها ويحمى حقوقها .

وخلال مفاوضات تحرير التجارة العالمية تحاول الدول النامية أن تعمل بصورة جماعية حتى يمكن ان يكون لديها بعض القوة التفاوضية فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى فى العالم ، ومن الواضح أن للدول العربية - مثل سائر الدول النامية - مصلحة أكيدة فى المتابعة المستمرة والمشاركة الفاعلة فى دورة أورجواى لتحرير التجارة العالمية ،

فالدول العربية فى حاجة لايجاد فرص تصديرية فى أسواق الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية والبتروكيماويات والمنسوجات وغيرها . وتواجه المنتجات الزراعية للدول العربية فى حوض البحر المتوسط العديد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها الدول المتقدمة ، وعلى سبيل المثال تواجه المغرب قيوداً على الفواكه والخضروات الطازجة ، وتوجه تونس قيوداً على صادرات البرتقال والبطاطس والتمر وزيت الزيتون ، وتواجه الاردن قيوداً على الموالح ومصر قيوداً على البصل ، وبذلك تستطيع الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع بقية الدول النامية أن تشارك فى الضغط الجماعى من خلال المفاوضات من أجل الالتزام بالتجارة الحرة العادلة نصاً وروحاً والتى تأخذ مصالح كل الأطراف فى الاعتبار .

٦-٣ سياسات الدعم والحماية الزراعية فى الدول المتقدمة :

٦-٣-١ تمهيد :

تعد زيادة دخول الزراع واستقرارها الهدف الاساسى للسياسات الزراعية فى أغلب الدول المتقدمة ، كما تهتم هذه السياسات أيضاً بتحقيق الاستقرار لأسعار المنتجين والمستهلكين وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى انتاج الغذاء وبخاصة الدول التى عانت من نقص الغذاء خلال فترة الحرب (مثل اليابان) ، وكذلك من الأهداف الأخرى الإبطاء من عملية الهجرة من القطاع الريفى الى القطاعات الأخرى ، حماية المزرعة التقليدية ومنع الاضرار بالبيئة فى المناطق الريفية .

وتمثل سياسات هذه الدول محصلة تفاعل بين مجموعة من العوامل الهامة مثل : التأثير السياسى لجماعات المنتجين الزراعيين ، الاعتبارات الإدارية ، الالتزامات الدولية والقيود التى تفرضها مخصصات الانفاق العام فى ميزانية الدولة ، والسياسات الاقتصادية الكلية وخاصة سياسات سعر الصرف وسعر الفائدة .

ولتحقيق أهداف السياسة الزراعية تعتمد أغلب الدول الصناعية المتقدمة الى فرض

سيطرتها على الأسعار الزراعية ، الانتاج والمساحة المزروعة ، والتجارة الدولية فى المنتجات والمواد الزراعية ، ويتم تحقيق هذه السيطرة من خلال اتباع مجموعة من الاجراءات والسياسات . ويمكن تقسيم هذه الاجراءات الى قسمين : الأول : اجراءات الحدود ، والثانى : الاجراءات الداخلية . وبينما تتعلق الأولى بالواردات والصادرات ، تؤثر الثانية مباشرة على الطلب والعرض المحلى .

٦-٣-٢ إجراءات الحدود ^(١) :

وتعد التعريفية الجمركية الثابتة ^(٢) من أبسط صور التدخل بالنسبة للواردات ، بينما يقابلها فى جانب الصادرات : دعم الصادرات ^(٣) . ومن الصور الأشد تعقيداً مايسمى بالتعريفية الجمركية المتغيرة ^(٤) وكذلك الدعم المتغير للصادرات ^(٥) وبالإضافة للصور السابقة تفرض الدولة أيضاً قيوداً كمية غير تعريفية متعددة من أهمها : حصص الواردات ^(٦) والتقييد الاختيارى للصادرات ^(٧) .

٦-٣-٢ التعريفية الجمركية الثابتة :

يعد إنتشار هذا النوع من الإجراءات محدود فى مجال التجارة الزراعية ، بالمقارنة بالتعريفية المتغيرة ولايتحقق من استعمالها استقراراً للأسعار المحلية ولاضماناً لدخول الزراع وذلك لأن ثبات هذه التعريفية يجعل الأسعار المحلية تتغير مع الأسعار العالمية .

ويقتصر تطبيق أسلوب التعريفية الثابتة على الأسواق أو السلع التى تتصف بعدم التجانس . وفى الغالب تطبق الدول المتقدمة هذه التعريفية الثابتة على الخضر والفاكهة ،

(1) Border Measures

(2) Tariffs.

(3) Export subsidy

(5) Vasiabie subsidies or Export restitutions

(6) Import Quates

(7) Voluntry Export restraint

منتجات اللحوم ، البذور الزيتية والتبغ ، وتستخدم هذه التعريفات بصورة خاصة في حماية السلع الزراعية المصنعة . وتترايد قيمتها كلما إزدادت درجة التصنيع وهذا بدوره يحد من قدرة الدول النامية على إقامة صناعات زراعية تصديرية .

٦-٣-٤ التعريفات الجمركية المتغيرة :

تمثل هذه التعريفات المتغيرة على الواردات الفرق بين السعر المحلي والسعر العالمي أو الفرق بين سعر تسليم الواردات في ميناء الوصول (سيف) والحد الأدنى للأسعار المحلية للسلعة المستوردة ، وهذا الأخير يكون عادة أعلى من السعر العالمي ، ويتحقق بهذا النوع من التعريفات الجمركية عزلاً للمزارع والمستهلك المحلي عن الأسواق العالمية ، ويترتب على هذه العزلة أن يستمر المستهلك المحلي في شراء سلع إرتفع سعرها العالمي بشكل كبير ، كما يستمر المنتج المحلي في انتاج سلع إنخفض سعرها العالمي بشكل واضح ، وبهذا لا يتمكن أى من المستوردين أو المصدرين من الاستفادة من تغيرات الأسعار العالمية وتمثل هذه الضريبة المتغيرة على الواردات أهم أدوات السياسة الزراعية للسوق الأوروبية المشتركة وكذلك بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل النمسا والسويد وسويسرا .

٦-٣-٥ دعم الصادرات :

يعادل هذا الدعم ضريبة الواردات المتغيرة السابق الإشارة إليها بالنسبة للمصدرين وينتج عن استخدام هذه الوسيلة أن تكون الأسعار المحلية أعلى من الأسعار العالمية ، وقد نشأ هذا الدعم لعلاج نتائج ضريبة الواردات المتغيرة والتي أدى إتباعها - بهدف حماية المنتج المحلي من الواردات الرخيصة الى زيادة كبير في الانتاج الزراعى بشكل فاق الطلب بدرجة كبيرة وتراكم الفائض لدى الحكومات والأجهزة المسؤولة عن تطبيق هذه السياسة ، ونظراً لصعوبة تخلى الحكومات عن دعم الأسعار المحلية - لأسباب سياسية - فان أغلب الدول المتقدمة تلجأ الى دعم الصادرات للتخلص من الفائض في الخارج ، وتمثل تجربة السوق الأوروبية المشتركة أوضح الأمثلة في هذا المجال . وفي ظل السياسة الزراعية للسوق الأوروبية المشتركة فإن دعم الصادرات الزراعية يتم تمويله أساساً من حصيلة

الضريبة المتغيرة على الواردات ونسبة ثابتة من حصيلتها ضريبة القيمة المضافة التي تخضعها الدول الأعضاء بالسوق ، وقد ترتب على إرتفاع الأسعار العالمية لكثير من السلع الزراعية في أوائل السبعينات تقليل الفارق بين السعر العالمي والسعر المحلي وبهذا انخفضت تكلفة تمويل صادرات فائض المنتجات الزراعية من السوق المشتركة ولكن الصورة اختلفت في السنوات التالية حيث نتج عن مجموعة السياسات السعرية التي يتبناها السوق وانتشار التقدم التكنولوجي أن تزايد الاستثمار الزراعي والانتاج الزراعي المحلي في وقت إتسم فيه الطلب المحلي على المنتجات الزراعية (خاصة الغذائية) بالثبات أو التناقص وبهذا تحولت السوق من مستورد كبير الى مصدر كبير لكل من الحبوب والسكر ، اللحوم والدواجن . ويتناقص الواردات وزيادة الصادرات أخذت تكلفة السياسة الزراعية للسوق المشتركة في التزايد واستمر تراكم الفائض من هذه المنتجات . وكذلك فإن الفترات التي شهدت إنخفاضاً في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية وفي قيمة الدولار بالنسبة لعملات دول السوق الأوروبية صاحبها إرتفاع كبير في تكلفة السياسة الزراعية للسوق الأوروبية .

ومن الواضح أن دعم الصادرات يتضمن نفس الخسارة بالنسبة للإقتصاد القومي التي تحققها ضرائب الواردات المتغيرة وإن كانت الأولى أكثر صعوبة من الناحية الإدارية وبصفة خاصة عندما يكون دعم الصادرات متغيراً طبقاً للمساحة وكذلك فهي تمثل استنزافاً للخزانة العامة . ومن الأمثلة الواضحة على أثر هذه السياسات ما نجم عن فرض ضريبة واردات متغيرة ودعم الصادرات من اللحوم في السويد حيث إرتفع السعر المحلي للحوم الى ٢٥٠٪ من السعر العالمي .

وقد شهدت الثمانينات توسعاً واضحاً في دعم الصادرات الزراعية الأمريكية وقد

أخذ هذا الدعم صوراً متعددة منها إعانات مباشرة للصادرات ^(١) ، وزيادة الإئتمان المدعم لأغراض التصدير ^(٢) وكذلك بدء تطبيق برنامج السنوات العشر الجديد لتمويل الصادرات وكذلك المساعدات الغذائية الانسانية الخارجية فى ظل القانون الأمريكى العام رقم ٤٨٠ ^(٣) وقد اتسع نطاق الاعانات ليشمل كل السلع وكل الدول المستوردة للصادرات الامريكية ، وكما هو متوقع نجم عن هذا التوسع فى دعم الصادرات الامريكية موجة من القلق والاحتجاج من جانب الدول الأخرى المنافسة للولايات المتحدة فى أسواق السلع الزراعية العالمية . حيث هددت استراليا باعادة النظر فى القواعد الامريكية بها بينما هددت الأرجنتين بالتوقف عن دفع ديونها الخارجية . كما إحتجت تايلاند بشدة على برنامج الأرز الأمريكى الذى يسمح للمصدر الأمريكى بأن يبيع الأرز عند أى سعر . وكذلك اعترض منافسو الولايات المتحدة فى سوق القطن العالمى على برنامج القطن الأمريكى الذى ترتب عليه انقاص الأسعار العالمية للقطن الى حوالى ٢٥ سنت/ رطل وهو ما يمثل نحو ٤٠ سنت أقل من سعر السنة السابقة مباشرة ، وبصفة عامة يمكن النظر لدعم الصادرات على أنه وسيلة من وسائل الإغراق .

٦-٣-٦ الإغراق ^(٤) :

تعد السلعة خاضعة للإغراق إذا تم بيعها فى السوق المصدرة إليه بسعر يقل عن سعرها فى بلد الانتاج ^(٥) . وتحفل التجارة الدولية عامة بممارسات من هذا النوع ، وكذلك صادرات الدول المتقدمة من بعض السلع الزراعية . ومن أمثلة هذه الممارسات فى التجارة الزراعية الخارجية للولايات المتحدة أنه تنفيذاً لما تضمنه القانون الزراعى الأمريكى لعام

(1) Direct Export subsidies

(2) A new 10- Year export credit pregram

(3) PL-480

(4) Durping.

(5) Aproduct is dumped if it is Sold at alower price in the export market than in the home market (UNCTAD - 1990)

١٩٨٦ من اجراءات لدفع بعض الزراع الى التوقف عن انتاج منتجات الالبان لمدة خمس سنوات تقرر ذبح ابقار بعض القطعان الحالية أو تصديرها للخارج ، ولتقليل أثر تنفيذ البرنامج على أسعار اللحوم المحلية قامت الحكومة بتصدير ٢٠٠ مليون رطل من اللحوم الى السوق العالمية بأسعار تمثل جزءاً من السعر الذي دفع فيها ، ومثال آخر للأغراق تحقق في أغسطس ١٩٨٦ ونتيجة لتراكم فائض كبير من مخزون السكر لدى الحكومة الأمريكية تم بيعه للصين بأسعار تمثل جزءاً من التكلفة وقد إحتجت أستراليا بشدة على هذه الصفقة باعتبارها ممارسة تجارية غير عادلة ^(١) ، ولقد سبق الإشارة لبرنامج الأرز الأمريكي الذي يسمح للمصدر الأمريكي بأن يبيع الأرز في السوق العالمية عند اى سعر وللتعرف على نتائج اتباع سياسة الاغراق يمكن استخدام اسلوب تحليل الرفاهية التقليدي ^(٢) . ففي الشكل رقم (٦-١) بافتراض أن دولة ولتكن (ج) تنقص أسعارها عن مستوى التوازن الأصلي س ب الى سعر س ب وذلك نتيجة لتبنيها تكنولوجيا متقدمة تحسن من ميزتها النسبية في هذه السلعة أو أنها تدعم صادراتها . وبافتراض أن الدولة (أ) تمثل باقى العالم وهى دولة مستوردة لأن الدولة القائمة بالاغراق (ج) هى دولة مصدرة ، ونتيجة إنخفاض أسعار الانتاج المحلى فى باقى العالم (أ) تناقص من ك م ن الى (ك م ن) والاستهلاك يزداد من (ك م) الى (ك م) والواردات تزداد من م ن - ك م الى (ك م ن - ك م) . ويكون الآثار . ويكون الآثار على باقى العالم (أ) كما يلى :

$$\text{مكاسب المستهلكين} = \text{المساحات أ} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د}$$

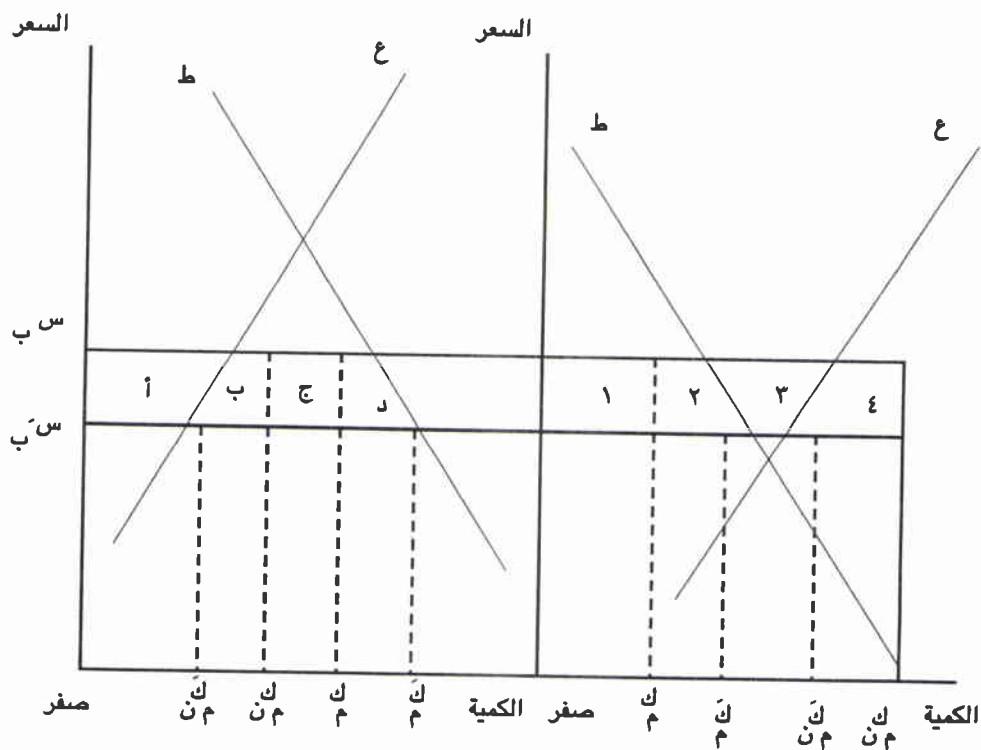
$$\text{مكاسب المنتجين} = \text{المساحة - أ}$$

$$\text{المكسب الصافى للمجتمع} = \text{المساحات ب} + \text{ج} + \text{د}$$

(1) Un fair Trade

(2) Classical Welfare Analysis

شكل رقم (٦-١) أثر انخفاض الاسعار العالمية (الاغراق)



الدولة (١)

$$\begin{aligned} \text{مكاسب المستهلكين} &= \text{أ} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د} \\ \text{مكاسب المنتجين} &= \text{ب} \\ \text{المكسب المجتمعي الصافي} &= \text{أ} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د} \end{aligned}$$

الدولة (ب)

$$\begin{aligned} \text{مكاسب المستهلكين} &= ١ + ٢ \\ \text{مكاسب المنتجين} &= (٣ + ٢ + ١) \\ \text{المكسب المجتمعي الصافي} &= ٣ \end{aligned}$$

ولأن المستهلكين يكسبون أكثر من خسارة المنتجين فإن الدخل القومي لباقي العالم (أ) يزداد نتيجة اتباع الدولة (ج) لسياسة الإغراق .

ومن الواضح أن التحليل السابق يقوم على إفتراض أن باقى العالم يمثل مستورد صافى لهذه السلعة ، أما إذا تم إعتبار أن هناك مصدرون آخرون للسلعة محل الاهتمام اختلف توزيع المكاسب والخسائر وبافتراض أن باقى العالم ينقسم الى مجموعتين : الاولى يمثلها الدولة (أ) وهى مستورد صافى والدولة (ب) وهى مصدر صافى للسلعة السابق الاشارة اليها ، بالنسبة للدولة (أ) فان آثار الاغراق تكون مماثلة للحالة السابقة ، بينما بالنسبة للدولة الثانية (ب) وهى مصدر صافى للسلعة وتنافس مع الدولة (ج) فى الأسواق العالمية فإن إنخفاض الأسعار العالمية يؤدى الى زيادة فائض المستهلك بالمساحة (٢+١) ويناقص فائض المنتج بالمقدار (٣+٢+١) وبالتالي ينتهى الأمر بالدولة (ب) الي تحقيق خسارة مجتمعة صافية تمثلها المساحة (٣) ومن ذلك يتضح أن الدولة (ب) تخسر من قيام الدولة (ج) باتباع سياسة الإغراق .

ومن المشاهد فى السنوات الأخيرة تزايد درجة إعتتماد الدول المتقدمة على قوانين خاصة لمقاومة الإغراق والصادرات المدعمة من السلع المختلفة وخاصة فى كندا ، استراليا والسوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية . وفى الحالة الأخيرة تم التنازل عن عدد كبير من قضايا الاغراق عندما تم الاتفاق على تقييد اختيارى للصادرات . ويلاحظ أيضاً أن الكثير من الدول النامية تتبنى الآن إجراءات وقوانين خاصة لمقاومة الاغراق والصادرات المدعمة وبخاصة فى ظل برامج تحرير التجارة والاصلاح الاقتصادى التى يلتزمون بها . وهذه الدول تتبنى هذه القوانين لأنها تتخوف من الآثار السلبية للإغراق والصادرات المدعمة على أهداف برنامجها التحررى ^(١) .

٦-٣-٧ المعونات الغذائية الخارجية ^(٢) :

تنظر الدول المتقدمة إلى المساعدات الغذائية للدول النامية والفقيرة باعتبارها إحدى

(1) UNCTAD, 1993 P44

(2) World Bank 1986 P146

وسائل التخلص من المخزون الفائض لديها من السلع الغذائية ، حيث مالم يمكن التخلص منه بدعم الصادرات بصوره المختلفه يمكن تقديمه لهذه الدول على أساس منحة كاملة أو بشروط ميسرة للغاية ^(١) .

وتتأثر الكميات المتاحة من المعونات الغذائية بالاسعار العالمية للسلع موضع الاهتمام ومما يؤكد ذلك مذكره تقرير البنك الدولي من أنه " فى عام ١٩٧٤/٧٣ . عندما كانت هناك أزمة الغذاء العالمية والأسعار عالية ، كانت شحنات المعونات الغذائية أقل من ٤ مليون طن بالمقارنة بحوالى ١٠ مليون طن فى السنه فى الستينات ^(١) " . وتجدر الاشارة الى أهمية وخطورة هذه المعونات بالنسبة للدول النامية بشكل عام حيث تناول الكثير من الدارسين الآثار السلبية لهذه المعونات على أسعار منتجى السلع البديلة والمماثلة فى الدول المتلقية لها . وبالتالي على حوافز الانتاج لدى منتجى هذه السلع وأثبت بعض هذه الدراسات علاقات مؤكدة إحصائياً بين إزدياد هذه المعونات وإنخفاض الانتاج الزراعى فى بعض الدول ، هذا بالاضافة لمشاكل إزدياد درجة الإعتماد على الخارج والخضوع لصور شتى من الضغوط السياسية .

وبالنسبة للدول العربية فقد نجم عن تخلف القطاع الزراعى وضعف الموارد الزراعية فى بعض الدول وإضطراب الأوضاع الاقتصادية فى كثير من الأحيان أن أصبحت دولاً عربية عديدة تعتمد على المعونات الغذائية الخارجية فى تأمين جانب هام من احتياجات مواطنيها الغذائية وبصفة خاصة من القمح .

وتشير بيانات الجدول (٦-١) إلى أن معونات القمح للدول العربية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ تمثل نسبة تتراوح بين ١٤٪ و ٣٨٪ من إجمالى حجم الإستهلاك من القمح

(1) World Bank 1986 P146

جدول رقم (٦ - ١) : تطور إجمالي المبيعات الفزائية الخارجية ونتاج وواردات واستهلاك القمح في الوطن العربي
(الف طن)
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

السنة	إجمالي الموتة	الإنتاج المحلي	الإستيراد	الإستهلاك	% للمبيعات من	
					الإنتاج	الإستيراد
١٩٨٠	٢٣٥٥	٩٩.٢	١٦٤٥٥	٢٣٨٥٦	٢٣٨٨	١٤٣٣
١٩٨١	٢٨١٧	٨٦٦٨	١٦٨٣٣	٢٤٧٥٥	٣٣٠٤	١٦٣٧
١٩٨٢	٢٥٧٣	٩٥٢١	١٦٩٢٩	٢٦.٨٢	٢٧٠٠	١٥٣٢
١٩٨٣	٢٨٩٤	٩٢٣٣	١٩٣٢٩	٢٧٣٥٢	٣١٣٣	١٥٠١
١٩٨٤	٣٢٩٠	٨٨٠٨	٢١٧٦٣	٢٨٦٧٤	٣٧٣٣	١٥٠١
١٩٨٥	٢٥٢٨	١٢٧٤١	٢٠٤٨٥	٣٠٤١٢	١٩٣٨	١٢٣٢
١٩٨٦	٢٧٤٣	١٣٢٨٣	١٨٧٤٩	٣١٨١٧	٢٨٣٢	٢٠٠٠
١٩٨٧	٣٣٧١	١٣٢٨٨	٢١١٠٤	٣٣٦٢٦	٢٥٣٤	١٦٣٠
١٩٨٨	٢٢٤٨	١٤٥٠٤	٢١٦٢٩	٣٤٥٠٢	١٥٥٥	١٠٤٣
١٩٨٩	١٩٨٦	١٣٧٩٢	٢٣٧٧٨	٣٦١١٩	١٤٣٤	٨٣٤
١٩٩٠	٢٤١٩	١٧٧٠٦	٢١٠٣٦	٣٧٦٣٦	١٣٣٧	١١٥٥

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة بدائل نظام التخزين العربي الإقليمي للطوارئ من القمح - الخرطوم -
١٩٩٣

وأشارت إحدى دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ^(١) الى ان الولايات المتحدة تساهم بحوالى ٧٠٪ من هذه المعونات ويليها دول السوق الأوروبية المشتركة بنسبة ١٥٪ وكندا بنسبة ٧٪ .

ومن الواضح أن هذه الأرقام تشير الى حجم المخاطر على الأمن العربى حالة ايقاف هذا العون الخارجى لأى سبب من الاسباب .

٦ - ٤ القيود الكمية وحصص الواردات ^(٢) :

تقوم بعض الدول بتحديد الواردات من منتج معين بكمية معينة أو قيمة معينة (قد تكون صفر فى حالة الحظر الكامل للواردات من هذه السلعة) وتفرض هذه الحصص غالباً على منتجات الألبان ، السكر ، اللحوم ، الخضروات والفاكهة ، وتطبق حصص الواردات هذه فى عدد كبير من الدول مثل كندا ، اليابان ، السوق الأوروبية المشتركة ، سويسرا والولايات المتحدة الامريكية .

ويتشابه تأثير فرض حصص على الواردات مع تأثير ضريبة الواردات المتغيرة من حيث أنها تعزل السوق المحلية عن التغيرات فى الأسواق العالمية وترفع الأسعار المحلية ، ولكن الفرق بين الاسلوبين أن عائد الضريبة المتغيرة على الواردات يؤول للحكومة بينما العائد من فرض حصص على الواردات يؤول للمصدرين . كما ان الواردات قد لاتتورد من أرخص المصادر لأن هذه الحصص على صادرات دول مختلفة قد لاتعكس إختلاف التكاليف بين هذه البلاد .

وتتيح متابعة السياسة الزراعية لليابان أمثلة لهذه الاجراءات الخاصة بالقيود الكمية والحصص حيث يلاحظ أن أسعار كل من الأرز واللحوم تعادل ثلاثة أمثال الأسعار

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة بدائل نظام مخزون الطوارئ العربى من الغلال - الخرطوم .

(2) Quantitative Restrictions and Import quotas.

العالمية وذلك فى ظل قيود شديدة الوطأة على كمية الواردات من هذه السلع ، وترتب على هذه الأسعار المرتفعة أن حقق إنتاج الأرز فى اليابان فائضاً كبيراً ، وقد بلغت الخسارة فى هذه السوق نحو ٦ بليون دولار فى سنة ١٩٨٠^(١) .

وتفرض الحكومة الأمريكية قيوداً كمية وحصصاً على كثير من الواردات الزراعية ولتعارض ذلك الأسلوب مع قواعد (الجات) فإن الولايات المتحدة طلبت أن تستثنى من هذه القواعد وقد منحت هذا الاستثناء . وتطبق الولايات المتحدة نظام حصص الواردات بصفة شبه مستمرة على الفول السودانى والسكر ومنتجات الألبان . وبالإضافة لهذه القيود الكمية الصريحة فقد شهد عقد الثمانينات أنواعاً من القيود لم تكن معروفة من قبل مما جعل البعض يطلق عليها تسمية " الحماية الجديدة " ^(٢) ومن أمثلة هذه القيود الجديدة مايسمى بالتغيير الاختيارى للصادرات ^(٣) وفى ظل هذا الترتيب تتعهد الدول المصدرة بأن تقيد كمية أوقية ما تصدره لدول أخرى . وغالباً ماتتقبل الدول المصدرة هذا الترتيب طواعية حتى تتفادى الخضوع لإجراءات تقليدية أخرى أشد صرامة . ومن أمثلة هذه الترتيبات : واردات استراليا من منتجات الألبان من نيوزيلندا ، وواردات أمريكا من اللحوم من استراليا ، وواردات السوق المشتركة من اللحوم والسكر من بعض الدول النامية ومن الواضح أن التقييد الاختيارى للصادرات ينتمى الى القيود الكمية التى يجريها (الجات) ولكنها تختلف عن القيود الكمية التقليدية . من حيث أنها تشكل جزءاً من إتفاقية صريحة ويكفى أن يكون هناك تفاهم ضمنى تلتزم بمقتضاه الدولة المصدرة بأن لا تتجاوز فى صادراتها من سلع معينة كمية أو قيمة محددة ومن ثم فإن التقييد الاختيارى للصادرات له نفس أثر القيود الكمية .

(1) World Bank 1986

(٢) صندوق النقد العربى : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٢ ص ٢٩

(3) Voluntary Export Restraint, VER

ومن الأمثلة الأخرى لهذه النوعية الجديدة من القيود الكمية ما يسمى بالتوسع الاختياري للواردات ، وبمقتضاه تلتزم الدولة المستوردة بأن تستورد كمية أو قيمة من سلعة معينة تزيد عما كان يستورد طبقاً للتفاعل الحر بين قوى السوق ، وهذا الاجراء طبقتة الولايات المتحدة على اليابان لإرغامها على ان تستورد بعض السلع الزراعية الامريكية مثل الأرز واللحوم بأكثر مما كانت تستورد على أسس تجارية بحتة ^(١) .

٦ - ٥ دور الاحتكارات الحكومية في التجارة الزراعية الدولية ^(٢) :

تعتمد بعض الدول على احتكارات حكومية في مجال التجارة الدولية للمنتجات الزراعية مما يمكنها من الحد من الواردات والمحافظة على أسعار محلية عالية دون اللجوء الي فرض حصص صريحة على الواردات ومن الأمثلة الشهيرة في هذا المجال ما تقوم به اليابان في مجال واردات القمح وتستفيد من أرباحها من مبيعات القمح للسوق المحلية في تمويل جانب من برنامج الأرز عالى التكلفة ، وكذلك فان الاجهزة الحكومية العاملة في مجال التجارة الدولية يمكنها أن تطور المنتجات الى السوق العالمية عند أسعار تقل كثيراً عن الأسعار المحلية بدون اللجوء لدعم الصادرات ، وتعتمد كل من كندا واستراليا ونيوزيلندا علي هذا الأسلوب من خلال المجالس التسويقية الحكومية ، حيث يبيع هذا المجلس عند أسعار عالية في السوق المحلية بينما يصدر للخارج بأسعار أقل كثيراً .

والمثير للدهشة أن مفاوضات تحرير التجارة العالمية الراهنة " دورة أوجواي " لم تحقق أى تقدم في مجال دور الأجهزة الحكومية في التجارة الزراعية الدولية ومن الواضح أن إستبعاد هذا الموضوع من المفاوضات كفيل بأن يقلل بشكل كبير من مدى تطبيق أى إصلاحات للتجارة الزراعية الدولية التي يتم الاتفاق عليها ، ويؤكد ذلك وجهة النظر هذه

(١) صندوق النقد العربى : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٢ ص ٣٠

(2) State Trading in Agriculture

أحد علماء التجارة الزراعية الدولية ^(١)

٦-٦ الشروط والمعايير الصحية والفنية :

تلجأ بعض البلاد المتقدمة الى شروط صحية وفنية كوسيلة لتقييد الواردات من دول معينة . ورغم أهمية هذه القواعد فان المبالغة فى تطبيقها أو أن يتسم تطبيقها بالتمييز يدل على أنها تعد وسيلة من وسائل حماية المنتج المحلى . ومن هذه القواعد مايمنع استيراد بعض السلع بشكل كامل من بعض الدول .

٦-٧ الآثار المباشرة للسياسة الزراعية على التجارة الدولية :

تتضمن السياسة الزراعية بعض الأساليب الداخلية ^(٢) التى تؤثر بصورة غير مباشرة على التجارة الخارجية ، ولهذه الأساليب تأثيرها المباشر على الطلب والعرض المحلى ومن أهمها حصص الانتاج والتحكم فى عناصر الانتاج ، الاسعار المستهدفة وأسعار التدخل ، ودعم المستهلك ، بالإضافة الى القيود غير الكمية .

(1) " There is no indication that any Major attempt will be made in the present GATT round to reform the rules relating to State trading in agriculture . if this is the case most of the trade Liberalization being discussed for agricultural trade will not apply to most developing countries or to many products both imported and exported by developed countries "

(Hathaway, 1987, P 122)

(2) Domestic measures

٦-١-٧ حصص الانتاج واجراءات التحكم فى عناصر الانتاج ^(١) :

يعد فرض نظام الحصص أحد وسائل التحكم فى الانتاج ، وتحديد حصة معينة للمنتج من سلعة معينة يعنى أن له الحق فى بيع كمية معينة من الانتاج عند سعر مضمون ومحدد ، إما إذا انتج مايربو على الحصة فانه يبيع انتاجه الزائد بأسعار السوق والتي عادة ماتكون عند مستويات أدنى ، وبرغم أن حصص الانتاج ليس لها تكلفة مباشرة - من ناحية ميزانية الدولة - إلا أن تكاليفها الاقتصادية كبيرة ، فهذه الحصص تعاقب المستهلك برفع الأسعار وتنقل حقوق الانتاج الى زراع لايتسمون بالكفاءة وقد تسبب تشويهاً لأسواق السلع البديلة المكمل .

ويعد برنامج التبغ الأمريكى أقدم نظام لحصص الانتاج ، وقد بلغت تكلفته السنوية بالنسبة للمستهلك الأمريكى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ نحو بليون دولار أمريكى ، بينما كان صافى مكسب المنتجين من هذا النظام حوالى ٦٠ بليون دولار بمعنى ان هناك خسارة صافية تبلغ نحو ٤٠ مليون دولار .

وتفرض السوق الاوربية المشتركة كذلك نظاماً لحصص الانتاج بهدف تحجيم الانتاج من بعض السلع ، ومن أمثلة هذه الحصص مايفرض على منتجات الالبان ، ولكن لأن حصة الانتاج مازالت أكبر من الاستهلاك المحلى فان السوق المشتركة مازالت هى أكبر مصدرى منتجات الالبان .

ويعتبر صعوبة التخلّى عن هذا الاسلوب يعد بداية تطبيقه المشكلة الأساسية فى الأخذ بهذا الاسلوب وذلك لأن هذه الحصص تتحول الى حقوق ملكية عالية القيمة ^(٢) ففى كندا أصبح حق بيع لبن البقرة يعادل ثمانية أمثال ثمن البقرة نفسها ، وهذا الريع يخلق عائقاً كبيراً أمام الراغبين فى دخول هذا المجال لأنه يزيد من كمية رأس المال اللازم لمباشرة هذا النشاط ، ويعد التحكم فى عناصر الانتاج اكثر شيوعاً عن التحكم المباشر فى

(1) Production Quotas and Import Controls

(2) Valuable Property rights

الانتاج ، وفى الولايات المتحدة يعد التحكم فى رقعة الأرض المزروعة بزرع معين أهم صور التحكم فى عناصر الانتاج وفق إجراءات التحكم فى المساحة أكثر سهولة إدارياً من إجراءات التحكم المباشر فى الانتاج ، وفى هذا البرنامج تقدم الدولة للمزارع مبلغاً مقابل كل (اكر) لايزرعه أو تدفع لهم أسعاراً أعلى لانتاجهم إذا تركوا بعض أراضيهم بغير زراعة ، ولكن هذه الوسائل ينجم عنها فاقد من ناحية انها تحدث تشويهاً فى تكاليف عناصر الانتاج . وفى سنة ١٩٨٣ وافق الزراع الامريكيون على ترك ٧٨ مليون (اكر) بدون زراعة كجزء من برنامج حكومى واسع لاستبعاد جزء من الارض الزراعية ^(١) ، وتم دفع تكلفة هذا البرنامج فى صورة عينية من خلال فائض السلع المملوكة لهيئة التمويل السلعى ^(٢) ضمن مايسمى برنامج المدفوعات العينية ^(٣) وقد نجم عن هذا البرنامج (فى هذه السنة) تحويلات من المستهلكين ودافعى الضرائب الى المزارعين بنحو ٢٠ بليون دولار كما تسبب هذا البرنامج فى الأضرار بمربى الحيوانات والصناعات المنتجة لعناصر الانتاج بسبب زيادة أسعار الاعلاف وانقاص المزارعين لكميات عناصر الانتاج المستخدمة

٦-٧-٢ الأسعار المستهدفة وأسعار التدخل ^(٤) :

تعرض الدولة فى أغلب الدول الصناعية المتقدمة أن تشتري الانتاج عند سعر محدد يمثل الحد الأدنى لعائد المزرعة ، وهذا الحد الأدنى للسعر أو سعر التدخل ^(٥) يحدد مستوى الانتاج من المحصول . وفى الولايات المتحدة تقوم هيئة التمويل السلعى بإقراض الزراع نقداً وذلك بضمان الانتاج الزراعى بمخازن لديها ، وقد يسدد الزراع القروض ثم يستعيد كل منهم انتاجه ويبيعه أو يتنازل عنه للهيئة باعتباره سداداً للقرض إذا لم يكن سعر السوق عالياً بدرجة كافية ، وكذلك تصدر الولايات المتحدة أسعاراً مستهدفة ^(٦) ، كما أن هناك المدفوعات التعويضية أو مدفوعات العجز ^(٧) وتدفع لتعويض الفروق بين السعر

(1) Hand - retirement.

(2) Commodity credit Corporation CCC.

(3) Payment - in - Kind Program PIK

(4) Target and intervention prices.

(5) Intervention price

(6) Target prices.

(7) Deficiency payments.

المستههدف والسعر السائد فى السوق . وبرغم أن هذه المدفوعات تبدو وكأنها تشجع على زيادة الانتاج ولكن فى الواقع استفادة المزارع منها تتطلب أن يساهم فى برنامج استبعاد جزء من الأرض الزراعية السابق الإشارة اليه ، ومع أن أحد أوجه الدفاع عن هذه المدفوعات أنها تساعد المزارع الذين يعانون من مشاكل مالية فإن أغلب المستفيدين منها كبارهم الذين يتمتعون بمستوى معيشى أعلى من المتوسط .

وينتشر أسلوب دعم الأسعار الزراعية فى كثير من الدول المتقدمة الأخرى وبخاصة فى السوق الأوروبية المشتركة ، ويمكن التعرف على أثر تحول السوق من مستورد صافى الى مصدر صافى للسلع الزراعية على مقدار الاتفاق على برامج دعم الأسعار الزراعية وبمراجعة الأرقام الواردة فى جدول رقم (٦-٢) يتضح أن تكاليف دعم أسعار السلع الأساسية قد تضاعف أربع مرات من سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٨٠ كنتيجة لأن السوق أصبحت مصدراً لهذه المنتجات ، ثم تضاعفت هذه التكاليف مرة أخرى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ .

٦-٧-٢ دعم المستهلك^(١) :

يسهم دعم المستهلك فى تقليل تكلفة نظام دعم الأسعار الزراعية وذلك يجعل الغذاء رخيص نسبياً ومن ثم يزيد من حجم الطلب على الانتاج المحلى . كما ان الإعانات الغذائية يمكن أن تخدم فى تخفيض المخزون لدى الحكومة من فائض السلع .

وفى اليابان تهدف الحكومة من دعم أسعار الأرز الى تأمين كميات كافية من الأرز للمستهلك عند أسعار مناسبة ، وتطلب إلزام الحكومة بتحقيق الاكتفاء الذاتى من الأرز تقرير إعانات أو دعم للمستهلك . وتقدر قيمة هذه الإعانات بحوالى ٣ بليون دولار فى السنة . وفى الولايات المتحدة قامت هيئة التمويل السلعى^(٢) بتوزيع ما قيمته ٢ بليون دولار من السلع المخزنة داخل وخارج أمريكا فى عام ١٩٨٥ وهذه الإعانات تحمى المستهلك من الأسعار المرتفعة التى تدفع للمنتجين وربما تقلل من التكلفة السياسية لبرنامج دعم الأسعار الزراعية .

(1) Consumer Subsidies

(2) (CCC)

جدول رقم (٦ - ٢) : إنفاق السوق الأوروبية المشتركة على برامج دعم الأسعار الزراعية

مليون إيكو

المنتج	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٦
الحبوب	٨٩٤ر٤	١٦٦٩	٣١٩٧ر٥
الأرز	٥٠ر٦	٥٨ر٧	١٠ر٢
القطن	-	-	٣٨٧ر٠
السكر	١٩٢ر٨	٥٧ر٥٢	١٦٤٢ر٠
زيوت	٢٨١ر٢	٦٨٧ر٣	٢٧٥٠ر٠
منتجات ألبان	٩٩١ر٥	٤٧٥٢ر٠	٦١٠٠ر٠
بيض ودجاج	١٦ر٥	٨ر٥	١٣١ر٠
لحم أبقار	٣٠ر٨	١٣٦٢ر٣	٢٦٨٢ر٠
لحم خنزير	٤٣ر٤	١١ر٥٦	٢٢٠ر٠
لحم أغنام وماعز	-	٥٣ر٥	٥٢٦ر٠
خضر وفاكهة	٥٦ر٥	٦٨٧ر٣	٩٢٧ر٥
خمر	-	٢٩٩ر٥	١٠٨٧ر٥
تبغ	٥ر٠	٣٠٩ر٣	٧٩٢ر٠
منتجات أسماك	-	٢٣ر٠	٤١ر٣
أخرى	٤٠ر٢	٥٧ر٥٢	١٠٧٢ر٥
الإجمالي	٢٦٠٢ر٩	١١٣١٤ر٩	٢٢١٥٣ر٣

المصدر: Hathaway, 1987 P 76 - 77 Table 4-1

٦-٤ إجراءات أخرى لدعم الانتاج الزراعى :

لا يقتصر دعم الحكومات فى الدول الصناعية المتقدمة للزراعة على الصور السابقة ولكن هناك العديد من صور الدعم غير المباشر ، ومن أمثلة ذلك دعم أنشطة نقل الانتاج الزراعى (فى كندا) ، ودعم نشاط التأمين على المنتجات الزراعية (كندا والولايات المتحدة الامريكية) ، دعم الأسمدة (استراليا) ، دعم مياه الري (الولايات المتحدة الامريكية) هذا بالإضافة إلى الكثير من الاعفاءات الضريبية أو تخفيضات فى ضرائب الدخل (فرنسا ، إيطاليا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية) .

٦-٨ القيود غير الجمركية والدول النامية ^(١) :

تزايد فى السنوات الأخيرة استخدام الدول المتقدمة للقيود غير الجمركية لحماية الانتاج المحلى فى الزراعة وغيرها من القطاعات الأخرى ، ولا يشمل الاطار الحالى لقواعد (الجات) كل هذه الإجراءات ، ومن هذه الاجراءات : الضرائب المتغيرة على الواردات ، قوانين واجراءات مقاومة الإغراق والصادرات المدعمة ، القيود الكمية وتشمل الحظر الكامل على الواردات ، فرض حصص على الواردات ، تراخيص الاستيراد ، التقييد الاختيارى للصادرات ، والاحتكارات الحكومية فى التجارة الدولية ، وإجراءات التحكم فى الأسعار بتحديد الحد الأدنى للأسعار ، ونظام مراقبة الأسعار ونظام التقييد الإختيارى لأسعار الصادرات ، وغيرها ، وقد بلغت قيمة التجارة الزراعية الخاضعة لصورة أو أخرى من صور هذه الإجراءات الغير جمركية والتي تطبقها الدول المتقدمة حوالى ١٦ بليون دولار فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ ^(٢) ذات الاقتصاد الحر بدرجة أكبر على وارداتها من الدول النامية وبدرجة أقل على وارداتها من الدول المتقدمة ، ويمكن استنتاج هذه الحقيقة من مراجعة الأرقام فى جدول (٦-٣) والخاص بنسب تغطية الواردات ببعض الاجراءات غير الجمركية بواسطة بعض الدول المتقدمة على وارداتها من الدول المتقدمة والدول النامية (بما فيها الصين) .

(1) Nor Tariff Measures (NTM) and developing Countries.

(2) UNCTAD 1993 P37

جدول رقم (٦ - ٣) : نسب تغطية الواردات ببعض الإجراءات غير الجمركية المطبقة في عام ١٩٩٢ بواسطة بعض الدول المتقدمة على وارداتها من مجموعات الدول المختلفة

المجموعة السلعية	العالم	الدول المتقدمة (إقتصاد حر)	الدول النامية والصين
الغذاء	٣١٢	٣٣٢	٢٧٥
غذاء وحيوانات حية	٣٥١	٢٨٨	٣٠٠
بنود زيتية	٢١	١٤	٣٠
زيوت نباتية وحيوانية	٧٦	٩٨	٦٢
مواد خام زراعية	٢٨	٢٤	٤٠
أقمشة ومنسوجات	٣٣٠	١٠٣	٥٧٦
ملابس	٥٥٤	٥٣	٦٨١
أحذية	٢٢٤	٠	٣١٢
كل البنود (باستثناء الوقود)	١٢٩	٩٨	٢٠١

المصدر: UNCTAD, Trade and development Report, 1993. P 41

ويلاحظ من بيانات جدول (٦-٣) أن نحو (٢٠٪) من إجمالي الواردات من الدول النامية (باستثناء الوقود يتأثر بهذه الإجراءات غير الجمركية بينما فى حالة التجارة بين الدول المتقدمة النسبة لا تتجاوز (١٠٪) ويتضح كذلك أن واردات الدول المتقدمة من البنزور الزيتية والمواد الخام الزراعية من الدول النامية تخضع لهذه الاجراءات بدرجة أكبر من مثيلتها المستوردة من الدول المتقدمة ، كما أن نسبة عالية من واردات المنسوجات والأقمشة والأحذية من الدول النامية تواجه إجراءات غير جمركية بنسبة أعلى من نفس السلع المستوردة من دول متقدمة .

وتجدر الإشارة الى أن أحد المقترحات المطروحة للبحث فى مفاوضات (الجات) الراهنة (دورة أورجواى) يتضمن إخضاع هذه القيود والاجراءات غير الجمركية لقواعد (الجات) خلال فترة انتقالية من ٤ الى ٨ سنوات وكذلك تحويل اجراءات الحدود غير الجمركية فى قطاع الزراعة الى إجراءات جمركية ^(١) .

٦-٩ المتغيرات الاقتصادية والسياسية الاقليمية :

من أهم المتغيرات الاقتصادية والسياسية المؤثرة على اقليم الشرق الأوسط فى الوقت الراهن وينتظر أن يكون لها انعكاساتها على صورة التجارة الزراعية العربية فى المستقبل احتمالات تحقيق السلام بين العرب واسرائيل ، وتساعد حالة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى للعالم العربى والافريقى ، والتقارب التركى الايرانى لكبح جماح النزعة القومية الكردية وإزدياد حدة التنافس الايرانى التركى الاسرائيلى للسيطرة على المقدرات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى والطموح الايرانى الواضح لاحتلال دور بارز فى أمور المنطقة العربية .

٦-٩-١ إزدياد فرص تحقيق السلام العربى الاسرائيلى :

تزايدت فرص تحقيق السلام بين العرب واسرائيل بعد نجاح الاخيرة فى توقيع معاهدة السلام مع مصر فى عام ١٩٧٩ ، وهذا السلام إذا تحقق يخلق واقعاً جديداً على

(1) UNCTAD 1993P44

المنطقة التي عاشت لفترة طويلة في ظل العداء والمواجهة والقطيعة . ومن المنتظر بالطبع قيام علاقات سياسية وإقتصادية طبيعية بين الاطراف المختلفة بالمنطقة ، وقد واكبت إزدياد فرص تحقيق السلام الدعوة الي قيام سوق شرق أوسطية تشمل الدول العربية واسرائيل . ولقد إنتهت إحدى دراسات جامعة هارفارد ، والتي شارك فيها إقتصاديون من الأردن وفلسطين واسرائيل ، الى ضرورة قيام كتل إقتصادية لتعمل الموارد البشرية وتبادل السلع والخدمات والنقل والمواصلات والموارد المائية وكذلك تجميع اعتمادات دعم السلام والمعونة الاقتصادية ويضم كل من الأردن وفلسطين واسرائيل . وكذلك بدأت إسرائيل في إعداد دراسات تفصيلية عن هذا التكتل الاقتصادي المقترح . وهي تنظر للدول النفطية العربية بالخليج العربي وترغب في نقل النفط بالانابيب الى غزة والموانئ الاسرائيلية على البحر الابيض وكذلك التكامل في مجال السياحة والانتقالات وبذلك تكون دائرة إهتمام إسرائيل الاولى في المرحلة الحالية هي الاردن والاراضى الفلسطينية المحتلة ثم تتسع الدائرة لتشمل دول الخليج العربية في المرحلة الثانية .

وتقدر صادرات إسرائيل السلعية الى العالم العربي حالياً وبرغم قوانين المقاطعة العربية - بنحو نصف بليون دولار ومن الطبيعي والمنتظر أن يتضاعف حجم هذا التبادل التجاري بعد تحقق السلام وخاصة إذا قام هذا التكتل الاقتصادي . ومن الجدير بالاشارة في هذا المجال الفجوة التقنية الواسعة التي تفصل بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد في الدول العربية الأخرى . ويبدو هذا واضحاً في مجالات الزراعة (معدات ومدخلات الانتاج الزراعى) وكذلك في مجال الصناعة والخدمات والتوزيع والتأمين والتمويل .

وخلاصة القول أن تحدى السلام العربى - الاسرائيلي أكثر صعوبة من تحدى المقاطعة والمواجهة ، ولهذا تتطلب المرحلة القادمة دراسات جادة لوضع الأسس والمبادئ والسياسات المناسبة .

٦-٩-٢ إستمرار حالة التفكك العربى :

أسفرت حرب الخليج عن آثار وخيمة بعيدة المدى تمثلت في إنفراط عقد الدول

العربية وإستحكام أزمة عدم الثقة والمواجهة بينها ، إذ أثرت دول الخليج والسعودية الالتفاف حول مجلس التعاون الخليجي ، وتحالفت الكويت مع الولايات المتحدة لدرء مايتعرض له من أخطار عسكرية ، وتلاشت إتفاقات الدفاع التى نص عليها ميثاق دمشق وإنعزلت هذه الكتلة عن باقى الدول العربية وساد عدم الثقة العلاقات بينها وبخاصة مع مجموعة : العراق - السودان - اليمن - الاردن - وفلسطين . وقد حاولت الأردن إستئناف علاقاتها الودية مع تلك المجموعة من الدول العربية إلا أن محاولاتها لم يكتب لها النجاح المنشود . ومن جانب آخر تشغل المواجهة مع الجماعات الإسلامية حكومات مصر والجزائر وتونس بوضعا يتمزق كل من السودان والصومال فى حرب أهلية . والموقف بالعراق يثير الحزن والألم ، إذ فرضت الأمم المتحدة حظراً على إنتاج وتصدير النفط العراقى ، بل إن الكويت تعارض بشدة إستئناف الانتاج والتصدير وأصبح العراق عاجزاً عن فرض سيادته على أراضيه ويعانى من نقص الادوية والمعدات الطبية ، أما ليبيا فتعانى من تصاعد المواجهة وإزدياد حدة العقوبات التى تفرضها الأمم المتحدة وتتمثل فى مقاطعة دول العالم لحركة النقل والاتصالات وحظر تصدير معدات الانتاج ونقل وتكرير البترول وتجميد الأرصدة الليبية لدى الدول الأجنبية ، خلاصة القول أن العالم العربى يعانى من حالة من التمزق والتفكك لم يسبق لها مثيل .

٦-٩-٢ التقارب التركى الايرانى :

ينزل الاكراد الاتراك أضراراً بالغة بسلطات الدولة فى تركيا وتحولوا الى تخريب الاقتصاد التركى وذلك بانزال ضربات بصناعة السياحة ، وذلك ما دعا الدول المعنية وخاصة تركيا وايران الى تنسيق جهودها فى سبيل كبت القومية الكردية والقضاء على التطلعات القومية للاكراد .

٦-٩-٤ إزدياد حدة التنافس الايرانى - التركى - الإسرائيلى للسيطرة على المقدرات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى :

ترتب على إنهيار الاتحاد السوفيتى اعلان إستقلال مختلف جمهورياته ومنها

جمهوريات آسيا الوسطى . ونظراً لما يتوفر لهذه الجمهوريات من موارد اقتصادية كبيرة سارعت إسرائيل الى توثيق علاقتها الاقتصادية معها وقامت بتنفيذ وإدارة مشروعات ضخمة للإنتاج الزراعى وخاصة القطن مما ييسر لهم تصدير التكنولوجيا الخاصة بهم والخبراء ومعدات الانتاج وهذا سيعود على الاقتصاد الاسرائيلى بالفائدة . كما سارعت تركيا فى إستخدام الأصول العرقية المشتركة فى السيطرة اقتصادياً على تلك الجمهوريات، ومن جانب ثالث فان إيران تبذل جهوداً ضخمة لتحقيق السبق فى هذا المضمار وبادرت بإنشاء موانئ على بحر قزوين وزيادة طاقة أسطول النقل الخاص بها ، كما وقعت عدة اتفاقيات مع تلك الدول لإنشاء شبكة من الطرق البرية وتزويدها بمركبات مرسيديس تصنع فى إيران وربط طهران بخط حديدى مع الجمهوريات الاسلامية مما يتيح لها الاتصال عن طريق تركيا بالعواصم الأوروبية . ولازال السباق محتتماً فى هذه الساحة

٦-٩-٥ عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى للعالم العربى :

تعانى غالبية دول العالم العربى وشطر كبير من دول العالم الثالث الافريقية من اتساع رقعة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى ، وعلى حين يتخذ ذلك صورة مستترة كما هو الحال فى أثيوبيا وأوغنده ونيجيريا وغيرها من دول غرب أفريقيا ، إذ به يأخذ شكل المواجهة والحرب الأهلية كما هو الحال فى بوروندى وأنجولا وجنوب أفريقيا . أما فى العالم العربى فان عدم الاستقرار السياسى يسود بعض الأقطار العربية . وتحقيق الاستقرار السياسى ومن ثم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى شرطاً أساسياً ليكون البنيان الاقتصادى مهيئاً لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦-٩-٦ إزدياد الطموح الإيرانى فى تبوأ دور بارز فى العالم العربى :

فى أعقاب حرب العراق - ايران ، وأزمة الخليج إزداد المطامع الايرانية فى تبوء دور بارز فى العالم العربى ، ولتحويل ذلك العالم الى منطقة نفوذ إيرانية ، ولقد أعربت ايران عن رفضها لتدخل أى قوى غير خليجية للدفاع عن منطقة الخليج ، وحاولت بسط

سيطرتها على جزر الامارات العربية ، كما أنها تتهم الكويت بتجاوز حصتها من النفط وتطالب بزيادة حصتها من النفط ، ورغم معارضة الولايات المتحدة للسياسات الايرانية ومطالبتها بفرض حظر على تصدير التكنولوجيا المتقدمة والنووية الى إيران فان الاخيرة قد وثقت علاقاتها بدول غرب أوروبا واليابان والصين وعقدت اتفاقيات مع فيتنام للنهوض بصناعة النفط سرء من حيث الاستكشاف أو النقل أو التكرير .

٦-٩-٧ إتساع تقلبات أسعار النفط :

شهدت أسعار النفط تقلبات حادة خلال السبعينات والثمانينات وكما يبين الجدول (٦-٤) للأسعار الاسمية والحقيقية للنفط الخام فان الاسعار الاسمية للنفط تضاعفت عدة مرات فى أوائل السبعينات ، فى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ثم استمرت الاسعار الاسمية فى الاتجاه الصعودى حتى ١٩٨١ وحينئذ بدأ إتجاه نزولى للأسعار ، إستمر فى معظم سنوات الثمانينات . وانتهت الثمانينات والسعر الحقيقى (بدولار ١٩٧٤) للنفط الخام معادل لحوالى نصف سعر النفط فى سنة ١٩٧٤ .

وباعتبار النفط سلعة التصدير الاساسية فى معظم الدول النفطية العربية ، فان هذه التقلبات فى أسعار النفط كان لها إنعكاسها المباشر على إيرادات الدول النفطية العربية ، وبالتالي على الانفاق العام ودخول الافراد والاستثمارات . ويعرض الجدول (٦-٥) الايرادات النفطية للدول العربية فى الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) .

كما كان لهذه التقلبات آثارها التى تعدت الدول النفطية الى الدول الاخرى من حولها، فكثير من الدول غير النفطية استفادت من ارتفاع اسعار البترول فى السبعينات وأوائل الثمانينات بتوفير فرص عمالة لنسبة كبيرة من القوة العاملة بها (فى دول النفط) وماترتب على ذلك من إزدياد أهمية تحويلات العاملين كمصدر للعملات الاجنبية ولكن ترتب على أزمة الخليج فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ إضطراب فى أسواق البترول ولكن الاسعار عادت لمستوياتها السابقة بنهاية الأزمة .

جدول رقم (٦ - ٤) : السعر الرسمي والحقيقي للنفط الخام

١٩٧٠ - ١٩٨٩

دولار / برميل

السنة	السعر الرسمي	السعر الحقيقي بدولار ١٩٧٤ (١)
١٩٧٠	١٣ر	٢١ر
١٩٧١	١٧ر	٢٦ر
١٩٧٢	١٩ر	٣١ر
١٩٧٣	٢٧ر	٣٣ر
١٩٧٤	١٢ر	١١ر
١٩٧٥	١٠ر	٩ر
١٩٧٦	١١ر	١٠ر
١٩٧٧	١٢ر	١٠ر
١٩٧٨	١٢ر	٩ر
١٩٧٩	١٨ر	١١ر
١٩٨٠	٣٠ر	١٧ر
١٩٨١	٣٤ر	١٩ر
١٩٨٢	٣١ر	١٧ر
١٩٨٣	٢٨ر	١٦ر
١٩٨٤	٢٧ر	١٦ر
١٩٨٥	٢٦ر	١٥ر
١٩٨٦	١٣ر	٦ر
١٩٨٧	١٧ر	٧ر
١٩٨٨	١٣ر	٥ر
١٩٨٩	١٦ر	٦ر

(١) تم حساب السعر الحقيقي باستخدام الأرقام القياسية لأسعار الصادرات الصناعية (١٩٧٤ = ١٠٠) .

المصدر: صندوق النقد الدولي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٩٠)

جمل رقم (٦ - ٥) : الإيرادات النفطية للسل المربية (١٩٨٥ - ١٩٨٩)

مليون دولار أمريكي

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩ (١)
الإمارات	٦٠.٦٠	٤٨٦.٤	٥٤٦.٠	٤١٦.١	٥٨٠.٠
البحرين	٩٩٧	٦٥٧	٦٦.٠	٧٨٨	٨٠.٠
تونس	٤٥٥	٣٩٤	٤٨٠	٤٨٠	٦٢.٠
الجزائر	٩٣٠.٨	٦١٦٧	٤٥٣٦	٤١٠.٩	٥٣٠.٠
السعودية	٢٤٤١٢	١١٤٦٧	٦٦٩٩٦	٨٦٦٢٨	٢٠٢٠.٠
سوريا	٧٩٥	٣٢٦	١٢٨٦	١٢٨٦	١٦٧.٠
المراق	١٠.٦٨٥	٦٩.٥	١١٤١٦	١٠.٩٥٢	١٤٢٠.٠
عمان	٤٤٧٨	٢٥١٤	٣٢.٩	٢٦٨٢	٣٣٤.٠
قطر	٣.٦٨	١٧٢.٠	١٨٨٩	١٧٠.٩	٢١٠.٠
الكويت	٧٦٢١	٦١٢.٠	٨٢٣٧	١٧٧٥	٩٤٨٥
لبنان	٦٢١٥	٣٤٢٢	٤٠.٦٥	٢٥٠.٠	٤٥٥.٠
مصر	٧٨٠	٧٠.٢	٥٢٥	٢٥٧	٤٦.٠
الإجمالي	٥٧٤٨٥	٤٥٧٧٩	١١٨٧١	١٢٢٩١	٥٧٨٧٨

(١) تقديري
المصدر : صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد . ١٩٩٠

ومن الواضح أن هناك شبه إ اتفاق عام على إ زدياد أهمية دور مجموعة الاوبك فى ظل الطلب العالمى على البترول وتناقص المعروض من خارج الاوبك . وداخل الاوبك فان مجموعة الدول (السعودية ، ايران ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة) سيكون لها السيطرة .

ومن المؤكد أيضاً أن التطورات واحتمالات التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط أثارها على أسعار البترول المتوقعة خلال التسعينات وما بعدها . فمع إ زدياد حساسية السعر العالمى للبترول المعروض من دول الاوبك وبالذات فى منطقة الشرق الأوسط فإن الاضطرابات فى هذه المنطقة تتسبب فى تقلبات حادة فى الأسعار العالمية ، وبنفس المنطق يمكن توقع انخفاض هذه التقلبات فى أسعار البترول مع تسوية مشاكل المنطقة .

ومن غير المرجح أن تسهم المصادر البديلة للطاقة من طاقة شمسية أو مخلفات الوقود النووى وغيرها إسهاماً معنوياً فى تغطية إحتياجات العالم من الطاقة فى المستقبل القريب .

٦-٩-٨ تفاقم مشكلة المديونية :

تميز عقد السبعينات بقيام كثير من البلاد النامية بالاقتراض لمواجهة زيادة الاستهلاك والاستثمار خاصة فى مشروعات لم يتم دراسة جدواها الاقتصادية والفنية بدقة كافية . وزاد حجم الاقتراض المصرفى الدولى بما يقرب من ٨٠٠٪ خلال هذا العقد حتى بلغ نحو ٨٠٠ بليون دولار . وتزايد الدين الخارجى للبلاد العربية النامية من ٦٣ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٥٦٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ .

وفى الثمانينات كان لصدمات الكساد العالمى وأسعار الفوائد الحقيقية المرتفعة أثرها فى خلق مشكلة حادة بالنسبة لخدمة ديون الدول شديدة المديونية ، ونمت مدفوعات فوائد الديون المستحقة على البلدان النامية بنسبة ٤٠٪ فى الفترة ٨٠ - ١٩٩٣ ، حتى بلغت ٦٤ بليون دولار . وبنهاية عام ١٩٨٨ قدرت الديون الدولية للبلاد النامية بما يتجاوز ألف مليار

دولار ، وهو ما يعدل ضعف حجم صادراتها .

أما البلاد العربية فهي تضم عدداً من البلاد التي تواجه مشكلة حادة في المديونية الدولية . وبين الجدول رقم (٦-٦) إجمالي الدين الخارجى للبلاد العربية عام ١٩٩٠ . ويتبين من هذا الجدول أن ديون مصر تمثل أكثر من ربع الدين العربى ، (حوالى ٤٠ مليار دولار) بينما تأتى الجزائر والمغرب فى المراتب الثانية والثالثة بإجمالى ديون تبلغ حوالى ٢٧ ، ٢٤ مليار دولار على الترتيب . وبإضافة ديون سوريا والسودان لهذه المجموعة من الدول يبلغ الإجمالى حوالى ١٢٢ مليار دولار أو حوالى ٨٦٪ من الدين العربى . ويتراوح عبء خدمة الديون الخارجية بين نحو ٢٥٪ من حصيللة الصادرات كما هو الحال فى الجزائر والمغرب وتونس وسوريا ، وما يعادل نحو ٤٥٪ فى حالة مصر ، ولكنه يصل الى حوالى ٨٠٪ فى حالة السودان .

ومن الجدير بالإشارة أن حجم المديونية ليس المؤشر الوحيد لعبء الديون فقد يتساوى بلدان فى حجم المديونية ولكنهما يختلفان اختلافاً جوهرياً من حيث ما ينطوى عليه الدين من أعباء على الاقتصاد القومى . ومن أهم العوامل التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار هنا هيكل المديونية وشروطها ، وكون الدين رسمياً (مستحقاً لحكومات) أم خاصاً (مستحقاً لأفراد أو بنوك تجارية) وما إذا كان قصير الأجل أو طويل الأجل ، وما إذا كان بأسعار فائدة تجارية أو منخفضة ، ثابتة أو متغيرة .

وقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات مبتكرة لتخفيف عبء المديونية منها تحويل الدين الى مساهمة ، وان كان هذا الأسلوب مازال محدود الأثر فى معظم البلاد المدينة التى سمحت به لأسباب عدة منها : الخوف من الأثر التضخمى المترتب على زيادة الإصدار النقدى لتمويل تلك العمليات مع تردد بعض الحكومات فى السماح للإستثمار الأجنبى بالانتشار فى بلادها على نطاق واسع ، هذا بالإضافة لضآلة حجم هذه العمليات بالقياس لحجم المديونية .

وفى الواقع فإن العلاج الحاسم لهذه المشكلة مازال بعيداً . ويبدو أن أشباح أزمة

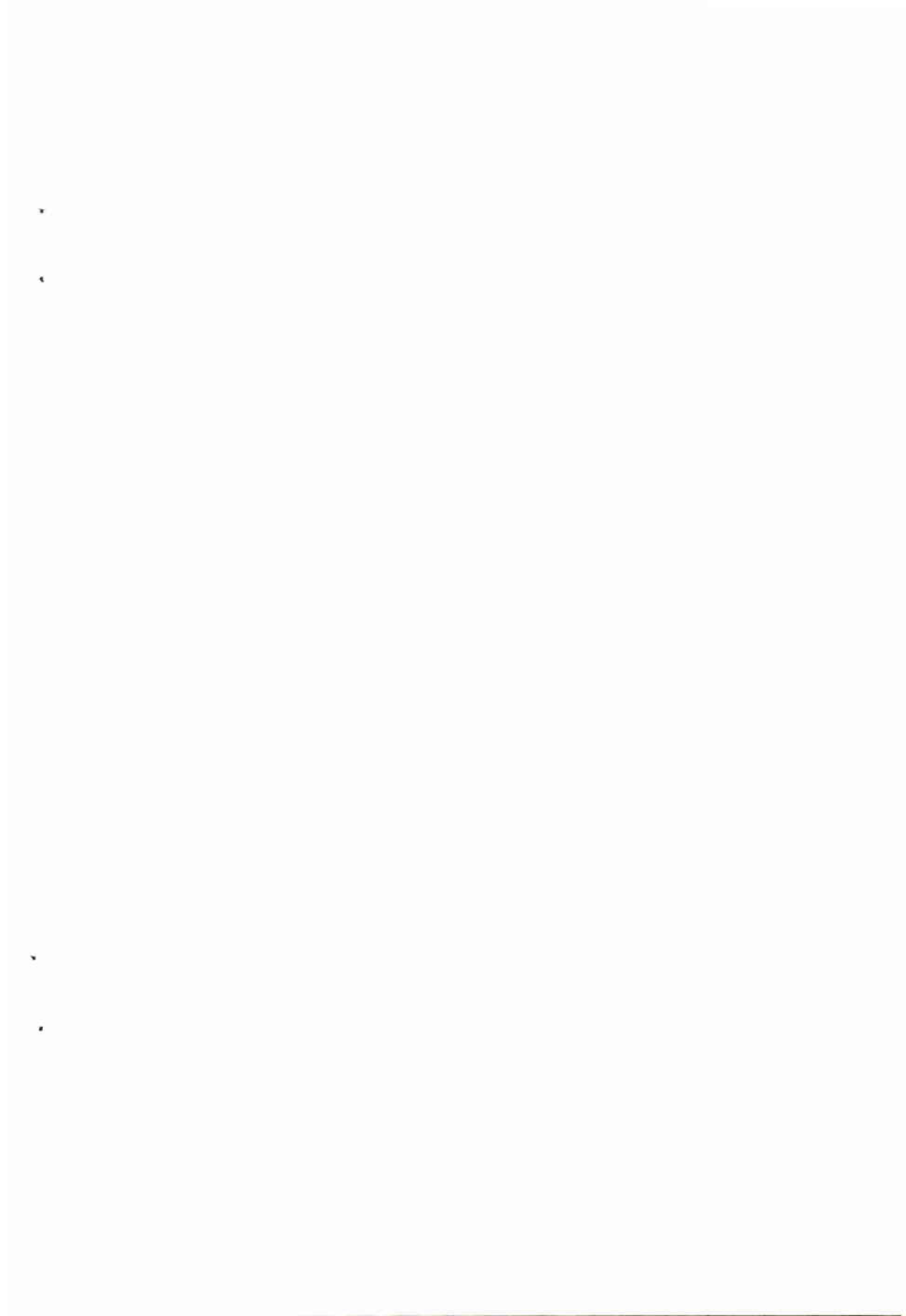
جندل رقم (٦ - ٦) : إجمالى الدين العام الخارجى للدول العربىة ١٩٩٠

السولة	الدين	%
الأردن	٧٦٧٨٠	٥٠
تونس	٧٥٣٤٠	٤٩
الجزائر	٢٦٨٠٦٠	١٧٦
السودان	١٥٣٨٣٠	١٠١
سورىة	١٦٤٤٦٠	١٠٨
الصومال	٢٣٥٠٠	١٥
عمان	٢٤٨٤٠	١٦
لبنان	١٩٣١٨	١٣
مصر	٣٩٨٨٥٠	٢٦٢
المغرب	٢٣٥٢٤٠	١٥٤
مورىتانيا	٢٢٢٧٠	١٥
اليمن	٦٢٨٠٨	٤١
المجموع	١٥٢٥٢٩٦	١٠٠٠

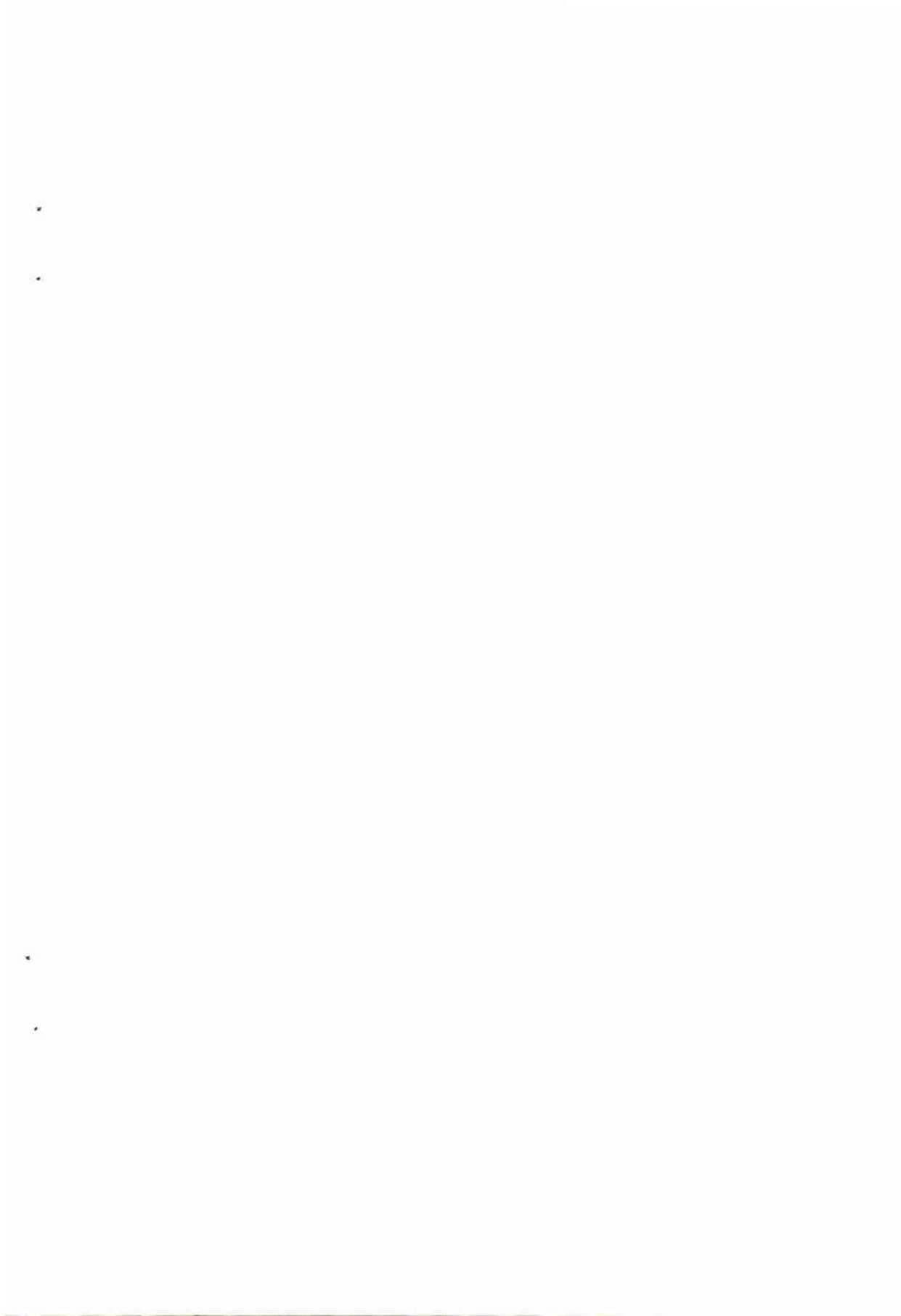
المصدر : صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٢

المديونية ستظل تطارد الدول النامية خلال السنوات القادمة وسيظل عبء الديون الثقيل محددًا على مستقبل النمو الاقتصادي ومثبطاً للاستثمارات وطنية وأجنبية وعائقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول النامية .

ويشير ذلك الى ضرورة العمل على تعبئة الموارد المحلية ، ورفع مستوى الكفاءة في استخدامها ، ودعم القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وتشجيع الحافز على الادخار وإفساح المجال لقوى السوق وإزالة الاختلالات الاقتصادية مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ويقلل الاعتماد على المعونات الأجنبية والتمويل الخارجي بصفة عامة .



الباب السابع
الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية العالمية
على الزراعة العربية



الباب السابع

٧ - الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية العالمية

على الزراعة العربية

٧ - ١ تمهيد :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية حتى يمكن لمتخذي القرار فى المنطقة العربية الاستعداد بانتهاج السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط المناسبة لمواجهة هذه الآثار وذلك بهدف تعظيم المكاسب الممكنة أو تدنيه الخسائر المحتملة في كل حالة من الحالات .

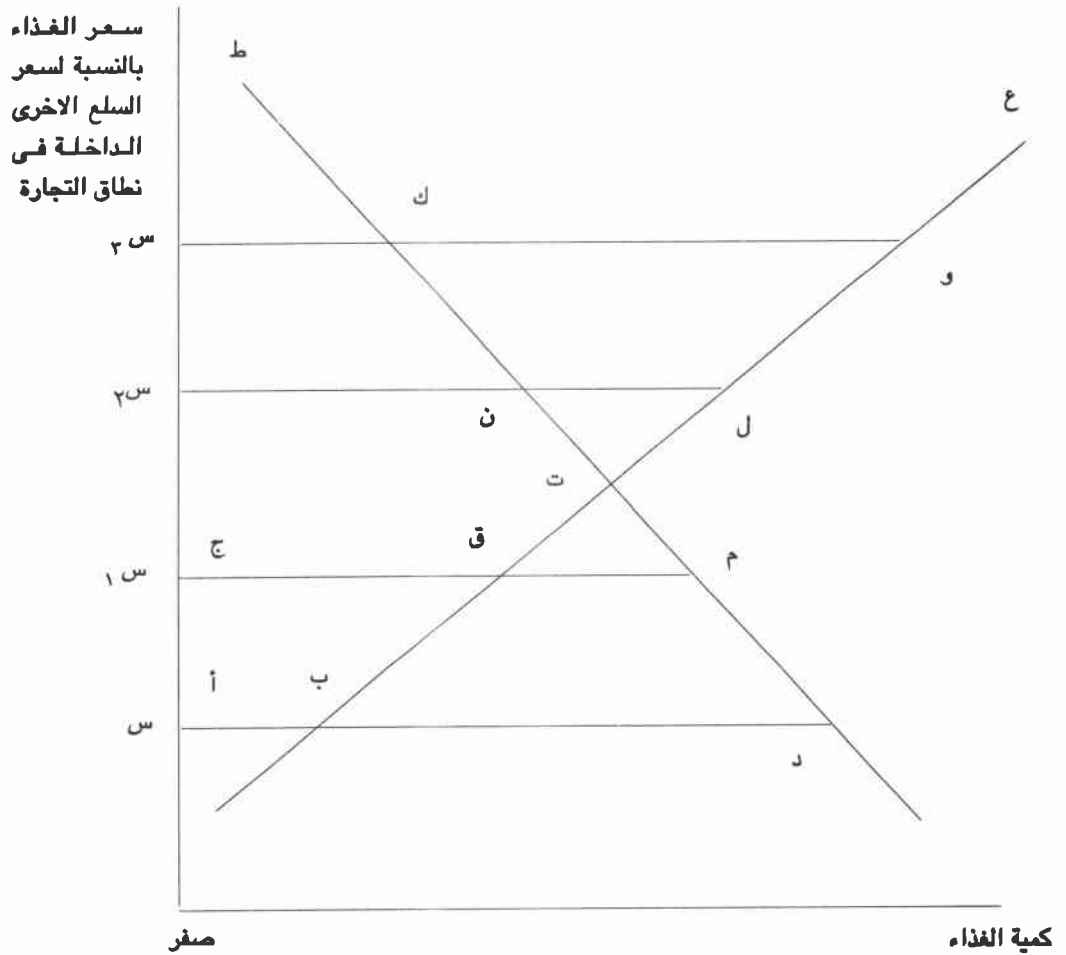
ويتناول هذا الباب بالمناقشة الاطار النظرى لتحديد الآثار المنتظرة لتحرير التجارة الزراعية العالمية . وتستكمل المناقشة باستعراض نتائج بعض النماذج القياسية للتجارة الزراعية الدولية ، وتستخدم هذه النتائج كأساس للإجابة على الأسئلة الأساسية فى قضية تحرير التجارة الزراعية وتأثيراتها المتوقعة على الزراعة العربية .

٧ - ٢ الإطار النظرى لتحديد آثار التحرير :

يوضح الشكل (٧-١) ماينتظر أن يترتب على تحرير التجارة وفقاً للنظرية الاقتصادية وذلك إذا ما قامت الدول الصناعية المتقدمة وحدها بتحرير سياساتها تجاه تجارة الغذاء ، وبافتراض ان فى اعقاب التحرير وارتفاع السعر العالمى للسلعة إرتفعت كذلك الأسعار المحلية لكل من المنتج والمستهلك فى دولة نامية مستوردة صافية للغذاء من (س هـ) الى (س هـ) ، وبافتراض أن السعر (س هـ) يشير الى سعر الغذاء بالنسبة للسلع الأخرى الداخلة فى التجارة ^(١) وبافتراض أن الدولة النامية ليس بها أى تشوهات سعرية ، وبالتالي يشاهد أن فائض المنتج يزيد بقدر المساحة (أ ب ف ج) ، بينما ينقص

(1) Other tradables

شكل رقم (١-٧) أثر ارتفاع السعر العالمى للغذاء (توازن جزئى ساكن)



فائض المستهلك بالقدر (أ د م ج) وبهذا تكون الخسارة الصافية لهذا الاقتصاد تعادل المساحة (ب د م ف) . ولكن يعيب التحليل السابق تسليمه بأن الدولة النامية سوف تظل مستورد صافى للغذاء برغم إرتفاع الأسعار العالمية . ولكن الحقيقة أن ذلك ليس بالضرورة صحيح حيث يمكن تصور ظروف معينة يرتفع فيها السعر العالمى الى مستوى معين كاف لأن تتحول الدولة الى مصدر للغذاء وتستفيد ولا تضار من ارتفاع الأسعار العالمية ويتضح ذلك بافتراض أن السعر العالمى بعد التحرير يكون (س ٣) وليس (س ١) إذن هذه الدولة تكون مكاسبها من تحرير التجارة تمثلها المساحة (ك و ل ن - ب د م ف) .

وبالطبع أى دولة نامية مصدر صافى للغذاء عند السعر السابق على تحرير التجارة تحقق مكاسب عند أى مستوى سعري ممكن بعد، تحرير التجارة ، إذا كان (س ٢) يمثل السعر قبل التحرير و (س ٣) السعر بعد التحرير ، إذن يكون الكسب الصافى لهذه الدولة المصدرة للغذاء تمثله المساحة (ن ل و ك) وذلك بافتراض أن التغيرات السعرية تصل كاملة - بدون تدخل - للمنتجين والمستهلكين .

أما إذا لم يصل أى من هذه التغيرات السعرية للمنتجين والمستهلكين - بسبب تدخل الحكومة مثلاً - فإن مكسب هذه الدولة يقتصر على إيراداتها من ضريبة الصادرات والمعادلة للمقدار (ن ل) مضروباً فى الارتفاع فى السعر العالمى فى أعقاب التحرير من (س ٣ - س ٢) .

ويترتب على التحرير المنفرد للدول الصناعية المتقدمة إزدياد إستقرار الأسواق فيها مما يعنى أن تتناقص درجة عدم الاستقرار فى الأسواق العالمية ، وتقل كذلك درجة التقلبات فى الأسعار العالمية للغذاء ، وينتظر أن يساهم هذا الاستقرار النسبى فى الأسعار العالمية للغذاء فى تحقيق مكاسب أخرى للمنتجين والمستهلكين فى الدول النامية .

ولتحرير التجارة آثار توزيعية داخل الدولة النامية ، إذ من الواضح أن الاهتمام بالكسب الصافى أو الخسارة الصافية للمجتمع فى أعقاب أى تغير مثل تحرير التجارة

لا يجب أن يحجب حقيقة أن هناك تحويلات هامة بين مجموعات مختلفة داخل الدولة الواحدة ، وبعض هذه المجموعات يحقق مكاسب والبعض الآخر يحقق خسائر كنتيجة لتحرير التجارة ، وإذا تم قبول الفكرة القائلة بأن عدد الأفراد الذين يعتبرون بائع صافى للغذاء ^(١) أكبر بكثير عن عدد الافراد الذين يعتبرون مشتري صافى للغذاء ^(٢) فى الدول النامية الفقيرة ، وان المجموعة الأولى عادة أكثر فقراً فى المتوسط . من المجموعة الثانية ، فإن الظروف الاجتماعية فى الدول النامية (فى صورة عدد الأفراد المستفيدين وعدالة توزيع الدخل) تتحسن فى أعقاب التحرير وارتفاع أسعار الغذاء .

إلا أن العرض السابق باعتماده على التحليل الاستاتيكي المقارن ^(٣) يتجاهل الجوانب الديناميكية رغم أهميتها . وقد بينت بعض الدراسات أن معدل التغير التكنولوجى فى قطاع معين له علاقة موجبة مع المتوسط المتوقع لمعدل الربحية فى هذا القطاع ^(٤) . وكذلك توضح بعض الدراسات علاقة عكسية بين هذا المعدل وبين درجة التقلبات المتوقعة فى الأرباح .

وعلى أساس من العلاقات المشار اليها فان انقاص درجة الحماية فى الدول الصناعية أو التوقف عن التدخل من جانبها فى مجال التجارة الزراعية والذي سينجم عنه انقاص مستويات أسعار الغذاء المحلية (وربما ينقص أيضاً من درجة استقرار هذه الأسعار) من جانب ، ويحقق زيادة فى مستويات واستقرار أسعار الغذاء فى الدول النامية من جانب آخر كفيل بإحداث دفعة ونمو الانتاجية الزراعية فى الدول النامية بينما تقلل هذه التغيرات من معدلات نمو الانتاجية فى الدول الصناعية المتقدمة .

ويوضح شكل (٧-٢) هذه الآثار حيث يفترض أن إزدياد متوسط السعر العالمى

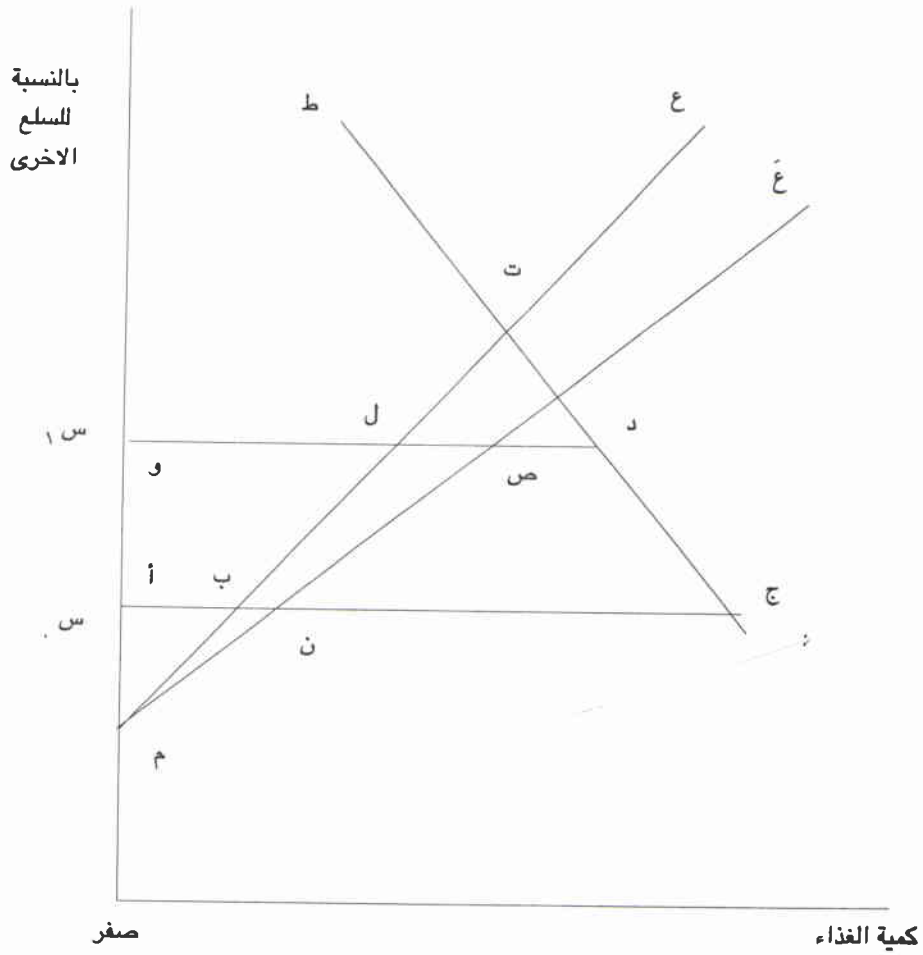
(1) Net sellers

(2) Net buyers

(3) Comparative static Analysis

(4) Rutlan , 1982, Alston, Edwards, and Freeburin, 1988-راجع دراسة

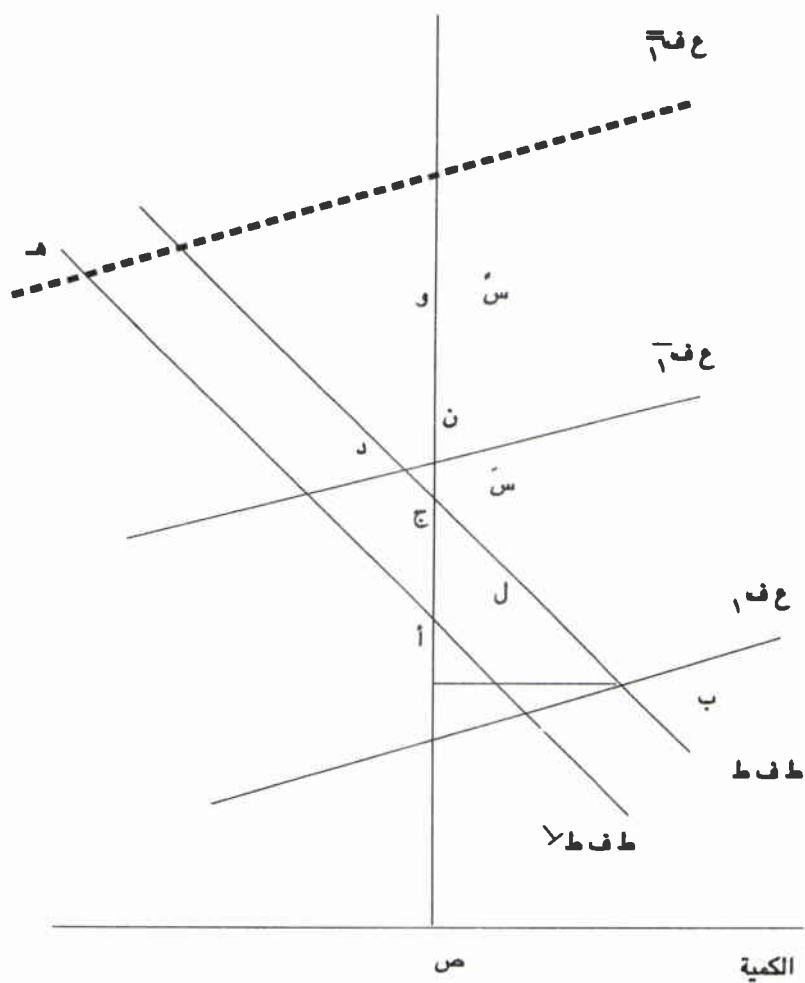
شكل رقم (٧-٢) الآثار الديناميكية الجزئية لارتفاع الاسعار العالمية للغذاء على
 دول عربية مستورد صافى الغذاء



للغذاء وإزدياد درجة إستقرار هذا السعر تسببت فى انتقال منحنى عرض الغذاء لهذه الدولة من (ع) الى (ع') . وان الأثر الصافى للانتقال السريع لمنحنيات عرض الغذاء فى الدول النامية (ككل) ، والانتقال الأقل سرعة لمنحنيات عرض الغذاء فى الدول المتقدمة وزيادة فائض الطلب على الغذاء فى الدول الصناعية المتقدمة نتيجة إصلاح سياساتهم الغذائية يؤدى إلى إزدياد السعر العالمى للغذاء ، وهذه الزيادة فى السعر العالمى للغذاء تصل الى السوق المحلية للغذاء فى الدولة النامية ، وفى حالة دولة نامية مستوردة للغذاء تواجه ارتفاعاً فى سعر الغذاء من (س هـ) إلى (س ١) يناقص فائض المستهلك بقدر المساحة (أ ج د و) فى الشكل رقم (٦-٣) ولكن فائض المنتج يزداد بالمساحتين (أ ب ل و) + (م ص ل) تكلفة البحوث التى ساهمت فى نقل منحنى العرض) - بافتراض ان المنتجين دفعوا تكلفة هذه البحوث - ، ومن الممكن أن تربو الزيادة فى فائض المنتج على النقص فى فائض المستهلك فى هذه الحالة الديناميكية ، حتى إذا استمرت الدولة النامية مستورداً صاف للغذاء ، وهذا يمكن أن يحدث إذا كانت المساحة (م ص ل) - تكلفة الأبحاث - تزيد عن المساحة (ب ج د ل) ، وإحتمال تحقق ذلك يزداد بالطبع كلما كان انتقال منحنى العرض أكبر وكلما كانت تكلفة الأبحاث التى تطلبها هذا الانتقال أقل ، مع افتراض ثبات باقى العوامل الأخرى . (أو إذا تم تمويل هذه الأبحاث من جهات أجنبية على سبيل المنحة !) أما بالنسبة للدولة النامية المصدرة للغذاء فان إضافة الاعتبارات الديناميكية للتحليل تضيف مكاسب أكبر لها كنتيجة لزيادة الأسعار العالمية للغذاء .

ويساعد الشكل رقم (٧-٣) والذى يمثل سوق الغذاء العالمى فى التعرف على الآثار المتعلقة بالرفاهية والتجارة لمجموعة الدول النامية ككل فى مقابل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة . قبل إتباع الدولة المتقدمة لسياسات التحرير يكون منحنى فائض العرض لها (ع ف) ومنحنى فائض الطلب للدول النامية (ط ف ١) وبعد التحرير من قبل الدول الصناعية المتقدمة ينتظر أن ينتقل منحنى فائض العرض لهذه الدول الى (ع ف') ولذلك يصبح السعر العالمى للغذاء (س') وليس (س) ، وإذا توقف التحليل عند هذه النقطة تكون

شكل رقم (٧-٣) آثار تحرير الدول الصناعية المتقدمة لسياساتها الغذائية على
السوق العالمي للغذاء وعلى الدول النامية
(توازن جزئى)



الدول النامية كمجموعة خاسرة برغم أنها تتحول من مستورد صافى للغذاء الى مصدر صاف للغذاء حيث المساحة (ح ن د) أقل من المساحة (أ ب ج) ، ولكن إذا كان التغيير التكنولوجى فى الدول النامية أسرع منه فى الدول المتقدمة (كما سبق اقتراض ذلك) فان الدول النامية قد تحقق مكاسب كمجموعة من هذا التحرير ، فعلى سبيل المثال أن منحنى فائض عرض الدول الصناعية انتقل الى (ع ف ١) بدلاً عن (ع ف ٢) وان منحنى فائض الطلب للدول النامية انتقل الى (ط ف ١) بسبب استيراد تكنولوجيا متقدمة من الخارج وبهذا يكون السعر العالمى (س) (وهذا قد يكون أعلى أو أقل من (س)) وفى هذه الحالة يتحقق للدول النامية مكاسب إذا كانت المساحة (ل و هـ) تزيد عن المساحة (أ ب ج) بأكثر من تكلفة الأبحاث الزراعية الاضافية .

وفيما يتعلق بتأثير تحرير التجارة من قبل الدول الصناعية المتقدمة (فقط) على مستويات الدخل القومى ومعدلات نمو هذا الدخل والتي لها تأثير أيضاً على الطلب على الغذاء فيمكن النظر إليها فى الدول الصناعية المتقدمة على أن قيمة المنتجات الغذائية على مستوى المزرعة لا تتعدى ٥٪ من الدخل القومى وكذلك تتميز هذه الدول بإنخفاض المرونة الداخلية للطلب على الغذاء فيها . وبالتالي فإن أثر ذلك على منحنى فائض العرض (ع ف) يمكن تجاهله ، أما بالنسبة للدول النامية فهذه الآثار لن تكون قليلة الأهمية حيث ارتفاع الدخل القومى سيضمن إنتقال منحنى الطلب (ط ف ١) أكثر لليمين فى الشكل (٧-٣) ، (وبافتراض ان المرونة الداخلية للطلب على الغذاء موجبة وان المرونة السعرية للطلب على الغذاء تتناقص بارتفاع مستوى الدخل فى الدول النامية) ولكن يلاحظ أن إرتفاع مستوى الدخل القومى يعنى التأثير على الطلب على السلع الأخرى سواء الداخلة فى نطاق التجارة^(١) أو السلع والخدمات التى لاتدخل فى نطاق التجارة^(٢) وبالتالي فان من الواضح أن آثار تحرير التجارة الزراعية العالمية لاتقتصر على أسواق السلع الداخلة فى التجارة^(٣)

(1) Tradable

(2) Non Tradable

(3) Tradable

(الآثار المباشرة) بل تتعداها الى أسواق السلع غير الداخلة في نطاق التجارة ^(١) (الآثار غير المباشرة) .

وقد سبق أن بين شكل (٧-٢) الآثار الجزئية لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على دولة نامية مستورد صاف للغذاء ، حيث إنتقل منحني عرض الغذاء نتيجة تغير في المستوى التكنولوجي بسبب هذا الارتفاع في الأسعار . وفي هذه الحالة يتبين الاستفادة المباشرة التي تتحقق لمنتجي الغذاء في الدول النامية نتيجة تحرير التجارة العالمية . ولكن الجانب الذي لم يتم التعرض له في الشكل (٧-٢) المشار اليه هو تأثير الزيادة في الدخل لهؤلاء المنتجين على الطلب .

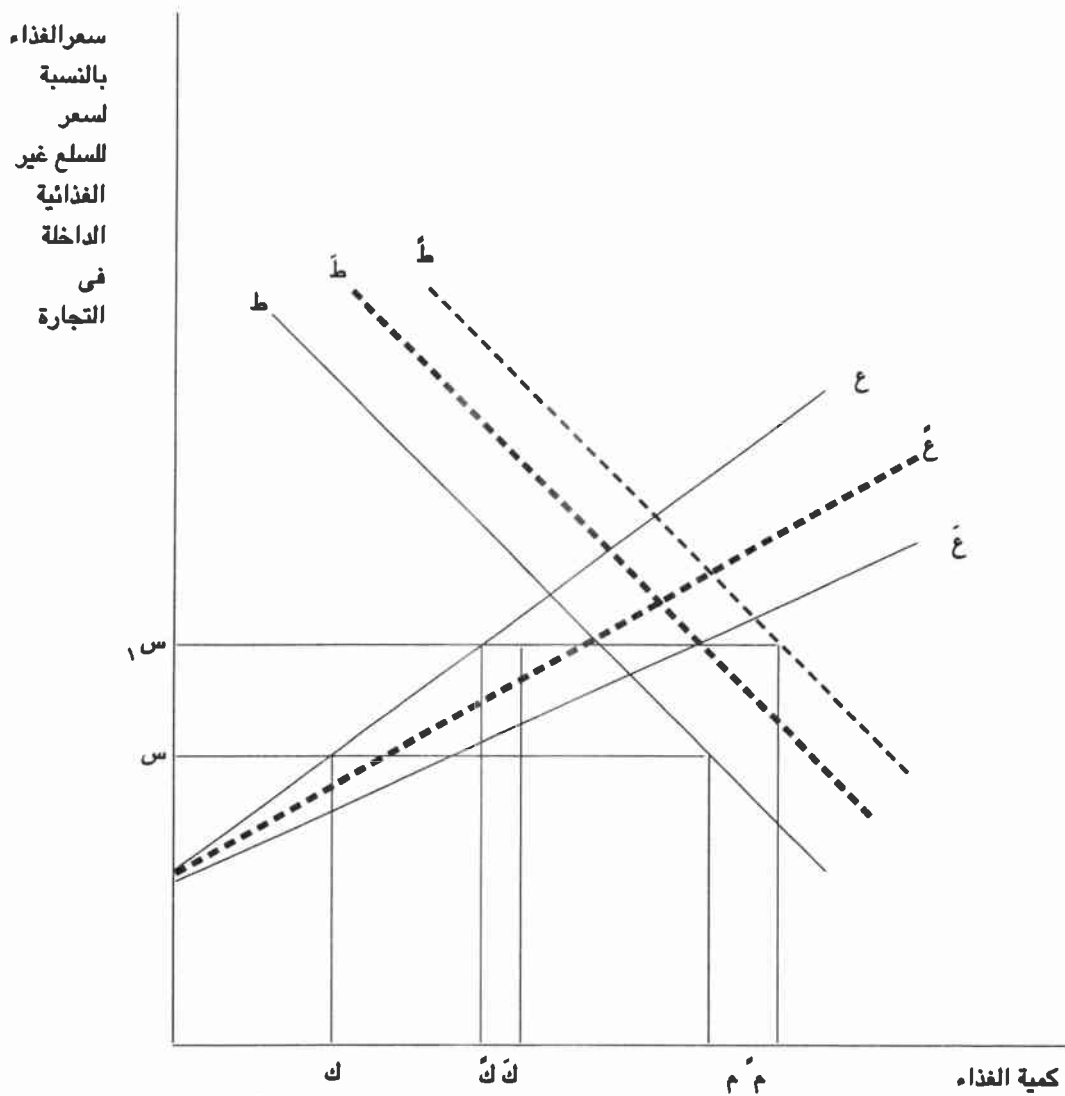
ومن المنتظر أن يؤدي انفاق هذه الزيادة في الدخل الى انتقال منحني الطلب على الغذاء من (ط) الى (ط') (كما يوضح ذلك الشكل (٧-٤) وكذلك يتأثر الطلب على السلع والخدمات الأخرى الداخلة في نطاق التجارة وغير الداخلة في نطاق التجارة (بافتراض أنها بدائل للغذاء في الاستهلاك النهائي أو أنها عناصر داخلة في انتاج الغذاء) وهذا يشبه مايسمى بالتأثير الانفاقي الناجم عن إنتعاش قطاع الزراعة ^(٢) . وهذا الانتقال (الى اليمين) لمنحنيات الطلب على السلع غير الغذائية يضاف الى الانتقال الناتج عن إرتفاع سعر الغذاء ، ومحصلة ذلك يمثلها الانتقال من (ط) إلى (ط') في الشكل (٧-٥) بالنسبة للسلع غير الداخلة في التجارة والشكل (٧-٦) بالنسبة للسلع غير الغذائية الداخلة في نطاق التجارة .

وتجدر الإشارة الى أن الشكل (٧-٤) يبين أن من المنتظر زيادة كمية الموارد المستخدمة في إنتاج الغذاء حتى تتحقق زيادة الانتاج الغذائي من (ك) الى (ك') ، وهذه الزيادة في الطلب على عناصر الانتاج تسبب ارتفاع أسعارها وبالتالي يترتب عليها انتقال

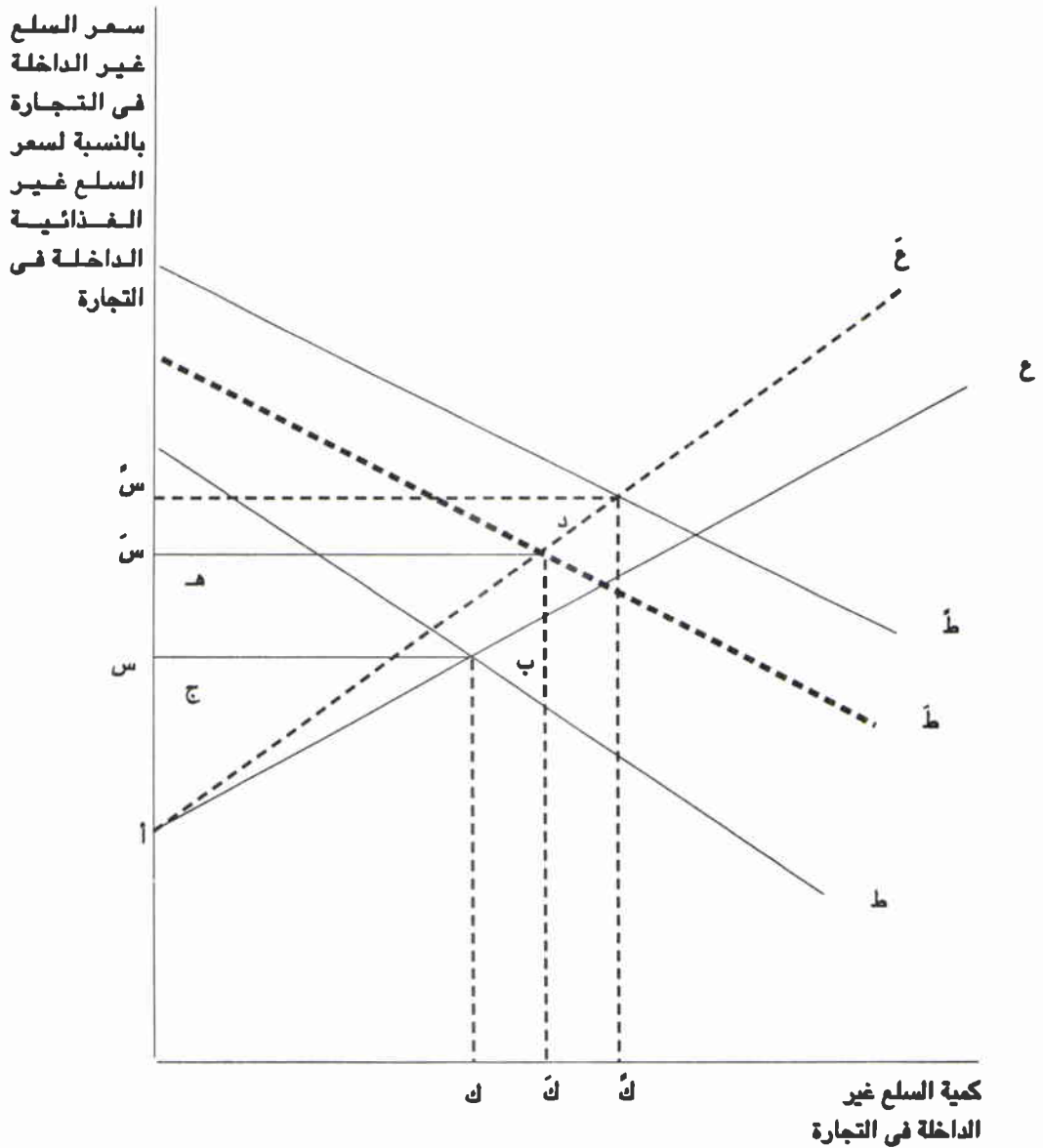
(1) Non tradeables

(2) Corden1984

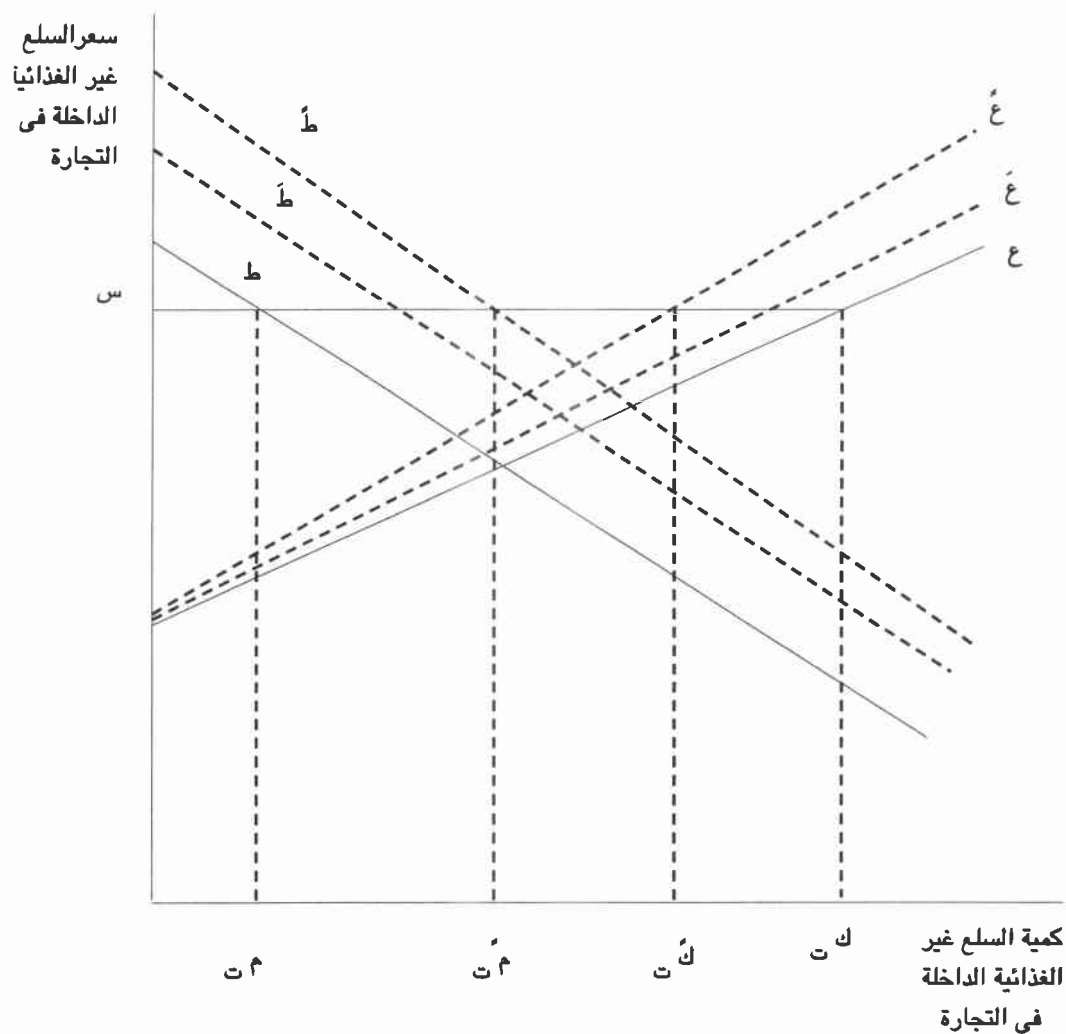
شكل رقم (٧-٤) الآثار غير المباشرة لارتفاع الاسعار العالمية للغذاء على دولة نامية مستوردة للغذاء



شكل رقم (٧-٥) تأثير تحرير الدول المتقدمة لسياساتها الزراعية على سوق السلع غير الداخلة في التجارة في دولة نامية



شكل رقم (٦-٧) الآثار المباشرة وغير المباشرة لارتفاع الاسعار العالمية للغذاء على سوق السلع غير الغذائية الداخلة في التجارة في دولة مستوردة للغذاء



قيمة صادرات السلع غير الغذائية قبل التحرير = (س) (ك - م)

قيمة صادرات السلع غير الغذائية بعد التحرير = (س¹) (ك¹ - م¹)

لمنحنيات العرض لليسار ولأعلى فى القطاعات الأخرى (غير الغذاء) وهذا التأثير يشبه ما يسمى بتأثير حركة الموارد ^(١) أو إعادة تخصيص الموارد ، ويوضح هذا التأثير انتقال منحنى العرض من (ع) الى (ع') فى الشكل (٧-٥) للسلع غير الداخلة فى التجارة ، والشكل (٧-٦) بالنسبة للسلع غير الغذائية الداخلة فى نطاق التجارة .

وهذه التغيرات تستلزم ارتفاع سعر السلع غير الداخلة فى التجارة بالنسبة لسعر السلع غير الغذائية الداخلة فى التجارة من (س) إلى (س') فى الشكل (٧-٥) ، وقد تزيد كمية السلع غير الداخلة فى التجارة أو تنقص تبعاً لمدى تغير منحنيات العرض والطلب .

ولهذه التغيرات فى سوق السلع غير الداخلة فى التجارة آثارها على أسواق السلع الداخلة فى التجارة . يرتفع الدخل الصافى لمنتجى السلع غير الداخلة فى التجارة من المساحة (أ ب ح) إلى المساحة (أ د هـ) وهذا بالتالى يسبب الانتقال الى اليمين لمنحنيات الطلب على الغذاء والسلع الأخرى الداخلة فى التجارة ، (كما يسبب ذلك أيضاً بالنسبة للسلع غير الداخلة فى التجارة) . وهذا الانتقال فى منحنيات الطلب يضاف الى إنتقال منحنيات الطلب الى اليمين الناتج عن إرتفاع سعر السلع غير الداخلة فى التجارة .

وإذا كان هناك إرتفاع فى أسعار عناصر الانتاج لاجتذابها الى انتاج السلع غير الداخلة فى التجارة فإن هذا يرفع تكلفة انتاج السلع الداخلة فى نطاق التجارة وبالتالي يسبب انتقالاً لأعلى لمنحنى عرض السلع الغذائية وغيرها من سلع داخلة فى نطاق التجارة . وهذه الحركة يمثلها فى الشكل (٧-٤) ، (٧-٦) الانتقال من (ط) إلى (ط') ومن (ع) الى (ع') ، وبهذا تكون كمية الغذاء المنتجة محلياً تعادل (ك') وهى كمية أكبر من الغذاء المنتج محلياً قبل تحرير التجارة (ك) ، وكذلك فإن كمية الغذاء المطلوب للإستهلاك المحلى بعد التحرير تعادل الكمية (م') والتى قد تكون أكثر أو أقل من مستوى الاستهلاك

(1) " resource - movement effect "

ويلاحظ أن صافى واردات الغذاء تكون أقل بعد التحرير وفى نفس الوقت يبين الشكل (٦-٧) تناقص قيمة صادرات السلع غير الغذائية (والتي تستعمل لدفع قيمة الواردات الغذائية) من { (س) (ك ت - م ت) } الى { (س) (ك ت - م ت) } ، وحيث تسبب تحرير التجارة فى إرتفاع أسعار الواردات الغذائية فإن كمية واردات الغذاء لابد وان تتناقص أكثر حتى يمكن استعادة التوازن للميزان التجارى .

وهذا يوضح أن أخذ الآثار غير المباشرة فى الإعتبار يؤدى إلى إدراك أن الواردات الصافية من الغذاء بعد التحرير ستكون أقل مما لو إقتصرت التحليل على جانب الآثار المباشرة فقط . ومن الضرورى ملاحظة ذلك فى تناول نتائج النماذج القياسية للتجارة العالمية ، حيث يغفل أغلب هذه النماذج هذا الجانب الهام .

ومن الجدير بالإشارة أن تحرير التجارة الزراعية العالمية قد يسبب تزايداً فى تدفق الاستثمارات الخاصة على قطاع الزراعة . حيث يساعد ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية على إتساع قاعدة المدخرات الريفية وزيادة معدلات العائد على المشروعات الزراعية ومن ثم تزداد فرص تدفق الاستثمارات على الزراعة سواء من الأفراد أو من الهيئات التمويلية المحلية والدولية .

وقد تناولت المناقشة السابقة النتائج المباشرة وغير المباشرة لإرتفاع الأسعار العالمية للغذاء بعد تحرير التجارة الزراعية العالمية وإن كان من الضرورى التأكيد على علاقة هذا الارتفاع فى الأسعار بالأمن الغذائى للدول منخفضة الدخل . حيث يلاحظ أن التكلفة الفعلية لواردات الحبوب للدول منخفضة الدخل تتحدد بعاملين هما : مستوى السعر العالمى

النقدى السائد للحبوب ، ودرجة التيسيرات أو التخفيضات المتاحة ^(١) والمعونات الغذائية الدولية .

وفى الآونة الأخيرة إشتدت المنافسة بين الدول الرئيسية المصدرة للحبوب ، وتبنت هذه الدول برامج خاصة لتشجيع الصادرات الزراعية مثل برنامج تشجيع الصادرات الأمريكى ^(٢) ومثيله فى السوق الأوروبية المشتركة . وذلك كوسيلة لحل مشاكل تراكم الفائض من المنتجات الزراعية لديها ، وأتيح للعديد من الدول النامية والدول العربية منخفضة الدخل - من بينها - الحصول على معونات غذائية بالاضافة الى تمويل جانب من مشترياتها بالقروض ميسرة الشروط التى تمنحها الدول المصدرة مما أسهم فى خفض التكلفة الفعلية لواردها من الحبوب بالمقارنة بما كان يمكن أن تكون عليه إذا كانت كل واردات الحبوب على أساس تجارى فقط .

ولما كان تحرير التجارة الزراعية العالمية يتضمن إلغاء أو إنقاص الدعم الزراعى ومن ثم إنقاص كميات الفائض لدى الدول الرئيسية المصدرة للحبوب ، لهذا تنتفى حاجة هذه الدول لمنح تيسيرات لتشجيع مستوردي هذه الحبوب من الدول النامية وكذلك تقل الكميات المتاحة كمعونات غذائية دولية .

وهذا يعنى إرتفاع السعر الفعلى للحبوب والذى يتعين على الدول النامية منخفضة الدخل المستوردة للغذاء أن تدفعه بعد تحرير التجارة ، وهذه المجموعة إعتمدت بشكل مكثف على الواردات منخفضة السعر والمعونات الغذائية وبالتالى تزيد قيمة واردات الحبوب لهذه الدول بدرجة كبيرة وتحتاج لتوجيه مزيد من النقد الأجنبى لتمويل وارداتها

(1) Concessionality associated with Commercial trade

(2) EEP

من الحبوب بعد إرتفاع الأسعار ^(١) .

وإذا كانت الدول تعاني من نقص النقد الأجنبي وإرتفاع المديونية الخارجية - كما هو حال أغلب الدول النامية منخفضة الدخل - فإن حجم واردات الغذاء قد يتناقص مما يمثل تهديداً للأمن الغذائي لهذه الدول .

ومن الضروري التنبيه الى الآثار المحتملة لتحرير التجارة على الموازنة العامة للدولة . فقد سبقت الإشارة الى أن دولة منخفضة الدخل مستوردة للغذاء يؤدي ارتفاع الأسعار الفعلية لواردات الحبوب الى إنقاص الكميات المستوردة منها . وبالتالي ينعكس ذلك مباشرة فى نقص حصيلة ضرائب الواردات وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة . وإذا كانت هذه الدولة تتبنى سياسة دعم المستهلك المحلى فان زيادة تكاليف هذا الدعم وبقاء باقى الانفاق الحكومى ثابتة تسهم أيضاً فى تزايد عجز الميزانية . وهذا يسبب أثراً سلبية على مستوى الاستثمار وبالتالي قد يسبب إنقاص النمو الاقتصادى وانخفاض نمو الانتاجية فى المدى الطويل .

ومن النتائج المنتظرة لتحرير التجارة - على الأقل خلال المراحل الأولى - أن يحدث إزدىاد فى نسبة البطالة - بسبب الاستغناء عن بعض العاملين فى بعض الصناعات أو القطاعات . ولكن المنتظر أن المراحل التالية ستشهد تناقصاً فى معدلات البطالة : حيث ينخفض التحيز ضد الصادرات بإجراءات تحرير التجارة واتجاه الاقتصاد للإنتفاخ بتحقيق زيادة فى الصادرات وهذه بدورها تسبب زيادة العمالة . كما ان عملية التحرير - كما توضح ذلك تجارب بلاد كثيرة - لم يترتب عليها إغلاق مصانع وقطاعات بأكملها والشروع فى إنشاء مصانع وقطاعات جديدة ، حيث تتم معظم عمليات التكيف بتخفيض انتاج بعض السلع وزيادة انتاج سلع أخرى داخل القطاعات أو المصانع القائمة .

(١) يتم التعرض لهذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً فى الباب التالى من هذه الدراسة والخاص بالسياسات الوقائية .

٧ - ٣ تأثير تحرير التجارة الزراعية الدولية : نتائج بعض الدراسات الحديثة :

شهدت فترة الثمانينات بناء عدد من نماذج التجارة الزراعية كبيرة الحجم والتي يمكن الاستفادة منها في الإجابة على الأسئلة الأساسية في قضية تحرير التجارة الزراعية الدولية ، وبالمطبع كان الاهتمام بالزراعة وتحرير التجارة الزراعية خلال دورة أوجواي من بواعث بناء هذه النماذج المتعددة ويرى البعض أن مواقف الأطراف المختلفة في هذه المفاوضات قد تأثرت بنتائج هذه النماذج والمؤشرات التي أبرزتها .

وقد أوضح تطور المفاوضات في دورة أوجواي حتى الآن مدى صعوبة توصيل الأطراف المختلفة الى صيغة تضمن التحرير الكامل للتجارة الزراعية الدولية . وفي أغلب هذه النماذج يتم اعتبار النمو في الانتاجية متغيراً خارجياً عن النموذج^(١) وان كانت بعض النماذج الحديثة قد تضمنت إستجابة داخلية موجبة للبحوث والتطوير التكنولوجي لمستوى أسعار المنتج ، عند تطبيق سياسات التحرير في الدول المتقدمة ، تميل أسعار المنتج للإنخفاض في الدول المتقدمة وتميل للإرتفاع في الدول النامية ولهذا ينتظر أن يزداد التقدم التكنولوجي في البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد المتقدمة .

ولقد إهتمت أغلب النماذج بالتعرف على أثر التحرير على الأسعار العالمية للسلع الزراعية . وقد إشتمل أغلبها^(٢) على مجموعة كاملة من المرونات السعرية والعبورية . ويوفر الجدول رقم (٧-٧) ملخصاً للأثار المتوقعة للتحرير في الدول المتقدمة فقط على الأسعار العالمية من السلع الأساسية ، وبرغم تفاوت نتائج الدراسات كما يمثلها هذا الجدول إلا أن هناك بعض المؤشرات العامة لعل من أهمها أن التخلص من إجراءات حماية الزراعة في البلاد المتقدمة يؤدي إلى إنخفاض المعروض من السلع من الدول المتقدمة ولهذا يتوقع أن السعر العالمي لأغلب السلع أن يرتفع (في أغلب الأحيان) كما يتوقع أن ترتفع

(1) Exogenously determined

(٢) باستثناء دراسة Valdes and Zietz

جدول رقم (٧-٧) : آثار تحرير التجارة العالمية (شاملة الدول المتقدمة
والنامية) على أسعار بعض السلع

(%)

النموذج	القمح	الأرز	اللحوم	منتجات الألبان	السكر
نماذج توازن جزئي Anderson - Tyers 1990	١	٦ -	٨	٦٠	١٢ -
Zietz and Valdes	١٢ -	٢١ -	١٣	-	١
OECD/ MTM	٧ -	٥ -	٤ -	٢٩	٧
USDA / SWOPSIM 1986 base	٢٣	-	٧	٧٩	٧
نماذج توازن كلي IIASA (2000)	٢٣	-	١١	٣٤	-

المصدر: World Bank 1993 P.34

أسعار السلع التي تتمتع حالياً بدرجة عالية من الحماية في الدول المتقدمة (منتجات الألبان - السكر - الحوم) بدرجة أكبر من بقية السلع . ويتوقع إرتفاعاً كبيراً في أسعار القمح يعكس التخلص من معدلات الحماية العالية في الدول المتقدمة ، ولكن يلزم الإشارة إلى أن انتاج القمح قد يزداد وأسعار القمح قد تتناقص في أعقاب التحرير إذا صاحب التخلص من سياسة إستبعاد جزء من الأرض الزراعية من انتاج القمح كما يحدث في الولايات المتحدة وبعض البلاد المتقدمة الأخرى ^(١) . هذا بينما تكاد كل الدراسات أن تجمع على أن سعر الأرز يتوقع أن يرتفع بدرجة أقل من أسعار باقى الحبوب ، وتعكس هذه النتيجة الأهمية المحدودة للدول المتقدمة كمجموعة في السوق العالمي للأرز .

ويظهر الجدول (٧-٧) السابق الإشارة إليه أن معظم الإزدياد في الأسعار المقدرة من نماذج التوازن الكلى ^(٢) أقل من التقديرات الناتجة عن توازن جزئى ^(٣) والنتيجة السابقة تعكس غالباً زيادة الامكانيات الاستبدالية في نماذج التوازن الكلى ، حيث يتم أخذ انتقال الموارد بين القطاعات المختلفة في الاعتبار .

ويعرض الجدول رقم (٧-٨) آثار عملية تحرير شاملة للتجارة الزراعية في كل من البلدان المتقدمة والنامية في وقت واحد ، وبذلك فإن التقديرات في هذا الجدول تشمل التخلص من الحماية الموجبة (الدعم) في الدول المتقدمة ، والحماية السالبة (الضرائب) في الدول النامية . وإن كان المنتظر أن التخلص من التشوهات السالبة الأخيرة في الدول النامية لن يشملها أى إتفاق (الجات) ، ومن الواضح من الجدول المشار إليه ان التأثير على أسعار الأرز يختلف من المشاهد في الجدول الخاص بالتحرير للدول المتقدمة فقط حيث أسعارالأرز تتناقص في هذه الحالة بسبب أن أثر الحماية السالبة (الضرائب) في الدول النامية يفوق الحماية الموجبة (الدعم) في الدول المتقدمة . والاثّر الموجب على أسعار القمح يناقص في جدول (٧-٧) إلى الجدول الحالى (٧-٨) وأحياناً إختلفت

(١) سبق الإشارة لهذا الموضوع عند معالجة السياسات الزراعية للدول المتقدمة .

(2) General equilibrium models.

(3) Partial equilibrium models

جدول رقم (٧-٨): آثار تحرير التجارة العالمية (النول المتقدمة فقط)
على أسعار بعض السلع

النموذج	القمح	الأرز	اللحوم	منتجات الألبان	السكر
نماذج التوازن الجزئي : Anderson / Tyers	٢٥	٥	٤٣	٩٥	٢٢
Ziets / Valdes	٣	٢	١٠	-	١٥
OECD / MTM	٥ -	-	٥	٣١	٩
USDA/SWOPSIM	٢٧	١٨	١٦	٨٤	٢٩
نماذج التوازن الكلي :					
IIASA	١٨	٢١	١٧	٣١	-
RUNS	١٥	١٤	١٨	-	٥٧
Walras	١٧	-	١٠	١٤	-

المصدر: World Bank, 1993 P33

الإشارة .

ولكن صورة أسعار منتجات الألبان واللحوم ليست واضحة بشكل قاطع حيث كثير من الدول النامية تقدم لهذه المجالات دعماً ، ويتبين من الجدول الأخير أن إشتراك الدول النامية في عملية تحرير التجارة مع الدول المتقدمة يحدث تنوعاً كبيراً في النتائج المتحصل عليها من هذه النماذج وقد يعزى ذلك الى انخفاض درجة دقة تقديرات معايير التشوهات^(١) المستخدمة في هذه النماذج والخاصة بالدول النامية وكذلك ربما يرجع ذلك الى تناقص نوعية التشوهات المشاهدة في الدول النامية والدول المتقدمة .

وقد قدرت إحدى الدراسات الآثار المتوقعة على الرفاهية الاجتماعية والإيرادات العامة للدول النامية كنتيجة لتحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية في ظل مشاهد متعددة باستخدام نموذج محاكاة^(٢) .

ويوضح الجدول رقم (٧-٩) التغيرات في الإيرادات العامة والرفاهية الاجتماعية للدول العربية في ظل مشاهد مختلفة لتحرير التجارة الزراعية العالمية . وهذه المشاهد البديلة تمثل تغيرات مقترحة في السياسات ومحل مناقشة في دورة أوروغواي : المشهد الأول (التحرير الكامل) وهذا يتضمن إنقاص دعم المنتج ودعم المستهلك للصفر وإلغاء التعريفات الجمركية والحصص والضرائب على المنتجات الإستوائية ، وهذا يقترب من إقتراح الولايات المتحدة . والمشهد الثاني : يتضمن إنقاص دعم سعر المنتج بحوالى ٢٠٪ ، وهذا يمثل الإقتراح الذى تقدمت به السوق الأوروبية المشتركة وفي الواقع أن هذا الإقتراح يعنى إنقاص مستوى الدعم الزراعى بدون تغير حقيقى في طبيعة التدخل في السوق . والمشهد الثالث : يتضمن التخلي عن دعم الصادرات وهذا يمثل مجموعة دول الكارنز^(٣) . والمشهد الرابع : يتضمن زيادة الواردات من كل سلعة بحوالى ١٠٪ في كل من الأسواق الخمسة^(٤) وهذا الإقتراح تؤيده مجموعة من البلاد .

(1) Policy distortions

(2) Simulation model

(3) Cairns Group

(٤) ويقصد بهذه الأسواق الخمسة (استراليا ، كندا ، اليابان ، الولايات المتحدة ، السوق المشتركة) .

جدول رقم (٧-٩) : التغيرات في الإيرادات العامة والرفاه الاجتماعي للول العربية في ظل مشاهد مختلفة لتحرير التجارة الزراعية العالمية

(مليون دولار)

الول العربية	المشهد الاول (١)		المشهد الثاني (٢)		المشهد الثالث (٣)		المشهد الرابع (٤)	
	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعي	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعي	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعي	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعي
الجزائر	٩١ -	١١٨ -	٣٣ -	٤٣ -	٣٧ -	٤٨ -	٨٢ -	٩٣ -
جيبوتي	٢,٧ -	٣,٦ -	١,٢ -	١,٥ -	٠,٦ -	٠,٨ -	١,٨ -	٢,٥ -
مصر	١٧٢ -	٣٣٦ -	٦٩ -	١٠٥ -	٨٧ -	١٢٣ -	١٦ -	٣٢ -
ليبيا	٢٣,٣ -	٣١,٦ -	٩,٩ -	١٤,٣ -	٩,٦ -	١٣,٦ -	٢,١ -	٦,٥ -
موريتانيا	٨,٦ -	١١,٤ -	٣,٦ -	٤,٦ -	٢,٦ -	٣,٢ -	١,٣ -	١,٧ -
المغرب	٥٤ -	٦٨ -	٢٠ -	٢٥ -	٢٥ -	٣٢ -	١٩ -	٢٤ -
الصومال	١٠,٢ -	١٣,٦ -	٤,٢ -	٥,٤ -	٢٥,٢ -	٣١,٨ -	١,٤ -	١,٨ -
السودان	٩,٦ -	١٤,٦ -	٢ -	٤,١ -	٣ -	٣,٨ -	٢٠,٣ -	١٢,١ -
تنزانيا	٢٥ -	٣٢,٨ -	٩,٨ -	١٤,١ -	٥,٣ -	٦,٦ -	٩,٥ -	١٢,٣ -
البحرين	٢ -	٤,٢ -	١,٤ -	٢,٦ -	١,٢ -	١,٧ -	١,٢ -	١,٧ -

تابع جدول رقم (٧ - ٩) :

السلل العربية	المشهد الاول (١)		المشهد الثاني (٢)		المشهد الثالث (٣)		المشهد الرابع (٤)	
	الايادات العامة	الرفاه الاجتماعى	الايادات العامة	الرفاه الاجتماعى	الايادات العامة	الرفاه الاجتماعى	الايادات العامة	الرفاه الاجتماعى
البن ج	٨ -	١٠,٧٠ -	٣,٣ -	٤,١ -	٣ -	٢,٨ -	١,٥ -	٢,٢ -
العراق	٨٥ -	١٣٥ -	٤٤ -	٦٩ -	٤١ -	٥٩ -	١٣ -	٢٤ -
الاردن	١٣,٥ -	٢٠,٤ -	٦,١ -	٩,٥ -	٥,٧ -	٨,٧ -	٢,٧ -	٤ -
الكويت	٦ -	١٦,٧ -	٣,١ -	٨,٥ -	١,٤ -	٥,٧ -	٦ -	٨,١ -
لبنان	١٤ -	٢١,٣ -	٦,٧ -	١٠,٧ -	٦,١ -	٩,٥ -	١٠,٥ -	١٢,٥ -
عمان	٧,١ -	١٠ -	٣,٢ -	٤,٣ -	٢ -	٢,٨ -	٢,٦ -	٣,١ -
قطر	٢,٤ -	٣,٤ -	١,٢ -	١,٧ -	٠,٩ -	١,٣ -	٠,٦ -	٠,٧ -
السعودية	٧٦ -	١٠٧ -	٣٧ -	٥٠ -	٢٠ -	٣١ -	٢٤ -	٣١ -
سوريا	٣٦,٧ -	٤٨,٣ -	١٣,١ -	١٨,٩ -	١٢,٣ -	١٦,٤ -	١٤,٣ -	٧,١ -
الامارات	١١,١ -	٢٠ -	٥,٣ -	٨,٦ -	٣,٦ -	٥,٧ -	٢,٥ -	٤,١ -
اليمن ش	١٧,١ -	٢١,٣ -	-	-	٦,٩ -	٨,٦ -	٤,٨ -	٦,٣ -

Source : United Nations ; Agricultural Trade liberalization in the Uruguay Round; Implications for Developing countries; New

York ; 1990

(١) تحرير كامل

(٢) ٢٠ ٪ تخفيض فى دعم سعر المنتج

(٣) إلغاء دعم المصادر

(٤) ١٠ ٪ زيادة فى الواردات

ويتضح من البيانات التي يشملها الجدول المشار اليه (٦-٧) أنه عند حدوث تحرير كامل فإن إرتفاع الأسعار العالمية الناتج عن ذلك يؤدي الى خسارة صافية في النقد الأجنبي (إرتفاع قيمة الواردات) لكل الدول العربية وأكبر الدول خسارة هي مصر (١٧٢ مليون دولار) والجزائر (٩١ مليون دولار) ، والعراق (٨٥ مليون دولار) ، والسعودية (٧٢ مليون دولار) ، بينما كانت أقل الدول خسارة هي البحرين (٢ مليون دولار فقط) . ويلاحظ أن التغيرات المقابلة في مستوى الرفاهة سالبة أيضاً في جميع الدول العربية ومصر تتعرض لأكبر قدر من الخسارة (٢٣٦ مليون دولار) يليها العراق ، ثم الجزائر ثم السعودية . وسجلت قطر أقل خسارة (حوالي ٣ مليون دولار) .

وبرغم إستمرار صورة الخسائر لكل الدول العربية في ظل المشاهد الثلاثة الأخرى إلا أن قيمة الخسارة تقل في ظل المشهد الثاني والخاص بانقاص دعم أسعار المنتجين ٢٠٪ وان كانت المجموعة التي تتحمل أكبر قدر من الخسائر تظل تقريباً كما هي (مصر - العراق - السعودية - الجزائر) . ويتحقق لمصر والعراق أقل قدر من الخسارة (١٦ مليون دولار ، ١٣ مليون دولار على الترتيب) . وذلك في ظل المشهد الأخير والخاص بزيادة الواردات من كل سلعة بحوالي ١٠٪ في الأسواق الخمسة . بينما تقل خسائر الجزائر للحد الأدنى في ظل المشهد الثاني .

ويمكن أيضاً من خلال النموذج المشار اليه التعرف على آثار التحرير الكامل للتجارة الزراعية العالمية (المشهد الأول) على الرفاهة الاجتماعية مع تحديد مصادر هذا التأثير وفقاً للسلع الزراعية المختلفة ، ويبين الجدول رقم (٧-٩) نتائج هذه الدراسة بالنسبة للدول العربية . وتوضح بيانات الجدول المشار اليه أن جميع الدول العربية بلا إستثناء ينتظر أن تتكبد خسائر في صورة نقص مستوى الرفاهة بها بعد تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية . ويتوقع أن تتحمل مصر أكبر قدر من الخسارة حيث يتناقص مستوى الرفاهة بها بمقدار ٢٣٥ مليون دولار يليها العراق ثم السعودية . وتمثل قطر أقل الدول العربية تضرراً من جراء تحرير التجارة الزراعية حيث لا تتعدى الخسارة فيها أو النقص في

مستوى الرفاهة عن ٣٤ مليون دولار في السنة بأسعار ٨٥ - ١٩٨٩ . وتبلغ الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية حوالى ٨٨٧ مليون دولار أمريكى فى السنة . والجانب الأكبر من هذا المبلغ يعود الى التغير فى فائض المستهلك والمنتج وإيرادات الحكومة الخاصة بسلع القمح والأرز والسكر ، حيث تبلغ قيمة الخسارة المتوقعة من هذه السلع الثلاث فقط أكثر من ٧٨٪ من إجمالى الخسارة الكلية المتوقعة للوطن العربى (جدول ٧-١٠) .

وتلزم الإشارة الى أن هذه النتائج تتعلق فقط بآثار تحرير التجارة الزراعية العالمية فى المدى القصير ، وتبرز فقط آثار التوازن الجزئى ولا تحيط بكل الآثار الكلية ولا آثار المدى الطويل والتي ينتظر أن تكون أقل حدة . كما أنها تغفل صادرات الخضر والفاكهة والتي قد يحقق ارتفاع أسعارها مكاسب لبعض الدول العربية المصدرة .

وبصفة عامة وبرغم الاختلافات الكبيرة بين هذه النماذج القياسية أو نماذج المحاكاة للتجارة العالمية فى تركيبها وتوصيف متغيراتها والأساليب التحليلية المتبعة فيها إلا أن هناك بعض النتائج العامة التى يمكن أن تستخلص منها وهى كما يلى :

معظم هذه الدراسات تصل الى نتيجة مؤاها أن تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية سوف ينجم عنه إرتفاع فى أسعار الحبوب لأغراض الغذاء (فى المدى القصير) . وتتوقع أغلب الدراسات أن تحرير التجارة الزراعية العالمية ومايصاحبه من إلغاء أو تخفيض للدعم الممنوح لقطاع الانتاج الحيوانى فى دول المجموعة الأوربية سيترتب عليه إنخفاض انتاج ذلك القطاع فى دول المجموعة ، مما يساهم فى زيادة الأسعار العالمية للحوم والألبان . وتتوقع معظم النماذج أيضاً إرتفاعاً فى أسعار أغلب السلع الزراعية .

وتؤكد دراسة اندرسن وتيرز أن الزيادة فى الأسعار الناجمة عن تحرير التجارة سيكون لها آثار إيجابية بالنسبة للإنتاجية الزراعية . حيث يشجع إرتفاع الأسعار الزراعية على تبنى تكنولوجيا حديثة مما ينعكس فى صورة ارتفاع الانتاجية الزراعية ومن ثم انخفاض الأسعار فى المستقبل .

جدول رقم (٧-١٠) : التغيرات المتوقعة في الرفاه الاجتماعي^(١) للول العربية نتيجة التحرير الكامل للتجارة العالمية في السلع الزراعية
 مليون دولار (باسعار ١٩٨٥ - ١٩٨٧)

الدولة	القمح	الدرة الغذائية	الإرز	الدرة الرفيعة	الحبوب المصنعة	السكر	فول الصويا	الدواجن	البقر	الغنم	القطن	إجمالي الدولة
الجزائر	١٧,١ -	٥,٨ -	١,٩ -	٠,٠	٤,٧ -	١٩,٥ -	٠,٠	٠,٤ -	١٠,٥ -	٠,٠	١,٧ -	٦١,٦ -
جيبوتي	٠,٤ -	٠,٠	٢,١ -	٠,٠	٠,١ -	٠,٩ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٥ -
مصر	١٥٢,٥ -	٢١,٩ -	٤,٧	٠,٠	٣٣,٥ -	٢٢,٩ -	٠,٢ -	٢,٢ -	٠,٦ -	٠,٢	٠,٢	٢٣٥ -
ليبيا	١٤,٨ -	١,٢ -	٤,٩ -	٠,٠	٤,٨ -	٤,٧ -	٠,٠	٠,٤ -	٠,٣ -	٠,٠	٠,٠	٣٠,٢ -
موريتانيا	٣ -	٠,٠	٦,٩ -	٠,١ -	٠,٠	١,١ -	٠,٠	٠,١ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١١,٤ -
المغرب	٥٠ -	٢,٥ -	١,٠ -	٠,٠	١,١ -	٨,٩ -	٠,٢ -	١,٠ -	١,٧ -	٠,٠	٠,٠	٦٧ -
الصومال	٣,٩ -	١,٧ -	٦,٩ -	٠,١ -	٠,٠	٠,٨ -	٠,٠	٠,٠	٠,١ -	٠,٠	٠,٠	١٣,٥ -
السودان	١٠ -	٠,٠	٢ -	٢,٥	٠,٠	٩,٢ -	٠,٠	٠,٧ -	٠,٦ -	٠,١	٠,١	٢٠ -
تنزانيا	١٧,٥ -	٤,٣ -	٠,٤ -	٠,٠	٢,٣ -	٥,٢ -	٠,٠	٠,٦ -	٠,٨ -	٠,٠	٠,٠	٣٢,٧ -
البحرين	٠,٥ -	٠,٢ -	٢,١ -	٠,٠	١,١ -	٠,٢ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٢ -
اليمن ج	٤,٨ -	٠,١ -	٤,٠ -	٠,٠	٠,٠	١,٤ -	٠,٠	٠,٢ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٧ -

تابع جدول رقم (٧ - ١٠) :

النمالة	المساحة	الفتح	الذرة	الارز	الذرة الرفيعة	الحبوب	السكر	فول الصويا	القشاي	البين	القول السويدياني	التبغ	القطن	اجمالي النمالة
المراق	٦٠,٣ -	٣,١ -	٣٦,٧ -	٣١,٧ -	٣٠,٠	١٦,١ -	١٥,٦ -	٣٠,٠	١٥٨ -	٠,١ -	٣٠,٠	٠,٨ -	٣٠,٠	١٣٤,٥ -
الارز	٩,١ -	٢,٠ -	٣,٨ -	٣,٨ -	٣٠,٠	٢,٥ -	٢,٦ -	٣٠,٠	٠,٢ -	٠,١ -	٣٠,٠	٠,١ -	٣٠,٠	٢٠,٤ -
الكويت	٣,٥ -	١,٢ -	٧,٥ -	٧,٥ -	٣٠,٠	٢,٠ -	١,٩ -	٠,١ -	٠,٢ -	٠,٣ -	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	١٦,٧ -
لبنان	٨,٤ -	٢,٢ -	٢,١ -	٢,١ -	٣٠,٠	٤,٣ -	٢,٦ -	٠,٣ -	٠,١ -	١,٤ -	٣٠,٠	٠,١	٣٠,٠	٢١,٣ -
عمان	١,٩ -	٠,١ -	٦,٥ -	٦,٥ -	٣٠,٠	٠,٣ -	٠,٧ -	٣٠,٠	٠,١	٠,٤ -	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	١٠ -
قطر	١ -	٠,٠	١,٦ -	١,٦ -	٣٠,٠	٠,٤ -	٠,٤ -	٣٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣,٤ -
السعودية	١٥,٥ -	١٢,٣ -	٤١,٦ -	٤١,٦ -	٣٠,٠	٣,٧ -	١٥,٤ -	٠,٢ -	٠,٩ -	١,٤ -	٣٠,٠	٠,٣ -	٣٠,٠	١٠١,٣ -
سوريا	١٩,١ -	٣,٦ -	١٠,٧ -	١٠,٧ -	٣٠,٠	٢,٥ -	١٠,٧ -	٣٠,٠	٠,٨ -	١,٠ -	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٤٨,٣ -
الامارات	٣,٩ -	٠,٣ -	٩,٠ -	٩,٠ -	٣٠,٠	١,٥ -	٢,٥ -	٣٠,٠	٠,٢ -	١,٨ -	٣٠,٠	٠,٧ -	٣٠,٠	٢٠ -
اليمن ش	١٢,٨ -	٠,١ -	٣,٠ -	٣,٠ -	٣٠,٠	٠,١ -	٤,٨ -	٣٠,٠	٠,٢ -	٠,٣ -	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٢١,٣ -
اجمالي النمالة	٤١١ -	٦٢,٦ -	١٥٠ -	١٥٠ -	٢,٣	٩١ -	١٣٣,٣ -	١ -	١٠,١ -	٢١,٤ -	٣٠,٠	٩,٢ -	٣٠,٣	٨٨٧

(١) يقصد بالرفاه الاجتماعي : (مجموع فائض المستهلك وفائض المنتج والتغير في إيرادات الحكومة من الترفيق الحكومية و إيرادات الضرائب) ويقصد بفائض المستهلك التغير في الدخل اللازم لإعادة الفرد الى مستوى المعيشة السابق على تغير معين في السعر . وكذلك يقصد بفائض المنتج التغير في أرباح المنشأة والتأخر عن تغير سعوى معين .

وتقدر بعض الدراسات المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة الزراعية بحوالى ٢٠٠ بليون دولار سنوياً فى صورة إنقاص لأعباء تتحملها الحكومات حالياً ومشترى الأغذية فى بعض مناطق العالم . وهذا المبلغ الكبير يمكن تخصيص جانب منه لتعويض الدول المتضررة من تحرير التجارة خلال الفترة الانتقالية .

بعض الدراسات وبخاصة التى إعتمدت على نماذج للتوازن الكلى - تشير إلى أن تحقق الآثار الكاملة أو آثار التوازن الكلى لعملية تحرير التجارة الزراعية يقتضى مرور فترة طويلة من الوقت ، وأن الآثار السلبية المتوقعة فى المدى القصير سيقبل حجمها بدرجة كبيرة فى المدى الطويل . فارتفاع الأسعار النسبية لسلع معينة يترتب عليه انتقال للموارد من قطاع لآخر وينجم عن ذلك خفض للأسعار فى المدى الطويل .

ومن الواضح أن تدخل الحكومات فى أسواق السلع الزراعية قد تسبب فى عزل المستهلك أو المنتج أو كلاهما عن التقلبات التى تشهدها الأسواق العالمية أو المحلية ، ومن ثم فإن التحرير وإنهاء التدخل الحكومى يعنى زيادة درجة تعرض هذه الفئات للتقلبات السعرية بحجمها الكامل وهذا قد يزيد من درجة عدم الاستقرار للمستهلك والمنتج ومؤسسات التصنيع الزراعى . ولما كانت أهم واردات الدول النامية تقع ضمن مجموعة السلع التى تحظى حالياً بحماية مكثفة فإن تحرير التجارة يعنى إلغاء الدعم المخصص لهذه المنتجات ومن ثم ترتفع أسعارها وتتدهور معدلات التبادل لهذه المجموعة من الدول .

ولقد قدرت بعض الدراسات ^(١) الآثار المتوقعة على حصيلة الدولة من النقد الأجنبى فى صورة زيادة قيمة الصادرات أو الواردات أو العكس كنتيجة لتحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية . ويبين الجدول رقم (٧-١١) نتائج هذه الدراسة بالنسبة للدول العربية . وتوضح بيانات الجدول المشار اليه أن جميع الدول العربية بلا إستثناء ستتكبد خسائر فى صورة نقص حصيلتها من النقد الأجنبى لإرتفاع قيمة وارداتها الصافية بعد تحرير

(1) United Nations. Agricultural Trade Libera lization

جدول رقم (٧ - ١١) : التغيرات المتوقعة في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي نتيجة التحرير الكامل للتجارة العالمية في السلع الزراعية في الدول العربية

مليون دولار (بتسعار ١٩٨٥ - ١٩٨٧)

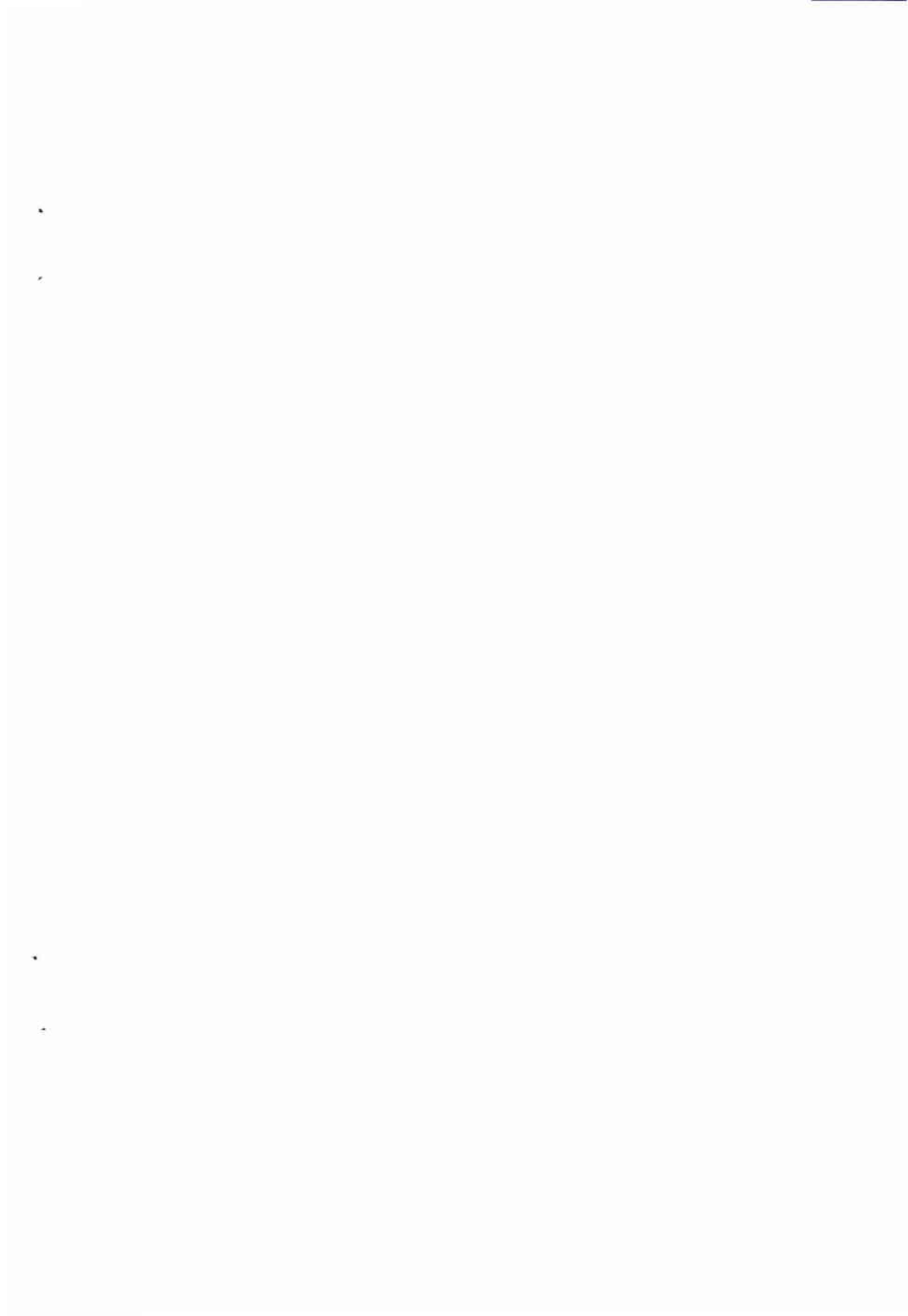
الدول العربية	القمح	الدرة الشامية	الارز	الدرة الرفيعة	اللحم الحمراء	السكر	فول الصويا	الشاي	البين	الفول السوداني	التبغ	القطن	اجمالي الدولة
الجزائر	٥٦,٧ -	٤,٠ -	١,٤ -	٠,٠	١,٩ -	١٥,٩ -	٠,٠	٠,٢ -	٩,٧ -	٠,٠	١,٣ -	٠,٠	٩١,١ -
جيبوتي	٠,٣ -	٠,٠	١,٥ -	٠,٠	٠,٠	٠,٨ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٦ -
مصر	١٢٢,٥ -	١٥,٩ -	٤,٩	٠,٠	١٣,٦ -	١٩,٢ -	٠,١ -	١,٢ -	٠,٦ -	٠,٠	٣,٣ -	٠,٢	١٧١,٣ -
ليبيا	١١,٨ -	٠,٨ -	٣,٦ -	٠,٠	١,٥ -	٣,٨ -	٠,٠	٠,٢ -	٠,٣ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٢ -
موريتانيا	٢,٤ -	٠,٠	٥,١ -	٠,١ -	٠,٠	٠,٩ -	٠,٠	٠,١ -	٠,٠	٠,٠	٠,١ -	٠,٠	٨,٧ -
المغرب	٣٩,٩ -	١,٧ -	٠,٨ -	٠,٠	٠,٤ -	٧,٣ -	٠,١ -	٠,٦ -	١,٦ -	٠,٠	٠,٤ -	٠,٠	٥٢,٨ -
الصومال	٣,١ -	١,١ -	٥,١ -	٠,٠	٠,٠	٠,٧ -	٠,٠	٠,٠	٠,١ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,١ -
السودان	٧,٩ -	٠,٠	١,٥ -	٣,٧	٠,٠	٣,٢ -	٠,٠	٠,٤ -	٠,٥ -	٠,٠	٠,٠	٠,١	٩,٧ -
تونس	١٢,٩ -	٠,٣ -	٠,٣ -	٠,٠	١,٣ -	٤,٣ -	٠,٠	٠,٣ -	٠,٧ -	٠,٠	٠,٤ -	٠,٠	٢١,٥ -
البحرين	٠,٣ -	٠,١ -	٠,٦ -	٠,٠	٠,٩ -	٠,١ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢ -
اليمن ج	٣,٨ -	٠,٠	٢,٩ -	٠,٠	٠,٠	١,١ -	٠,٠	٠,١ -	٠,٠	٠,٠	٠,١ -	٠,٠	٨ -
العراق	٣٨,٣ -	١,٠ -	٢٦,٩ -	٠,٠	١٢,٦ -	٤,٣ -	٠,٠	١,٠ -	٠,١ -	٠,٠	٠,٢ -	٠,٠	٨٤,٤ -
الأردن	٦,٨ -	٠,٦ -	٢,٨ -	٠,٠	١,٠ -	٢,١ -	٠,٠	٠,١ -	٠,١ -	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢,٥ -

تابع جدول رقم (٧ - ١١) :

السلع المبررة	القمح	الذرة الشامية	الارز	الذرة الرفيعة	الاصحام الحمراء	السكر	فول الصويا	القشاي	البين	الفول السوداني	التبغ	القطن	اجمالي الدولة
الكويت	٠,٠٠	٠,٨-	٢,٥-	٠,٠	٠,٢-	١,٢-	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١-
لبنان	٦,٧-	١,٤-	١,٥-	٠,٠	١,٨-	٢,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	٠,٠	١٤-
عمان	١,٤-	٠,١-	٤,٦-	٠,٠	٠,١-	٠,٦-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,١-
قطر	٠,٨-	٠,٠	١,٢-	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٤-
السعودية	١٢,٢-	٨,٥-	٢٠,٤-	٠,٠	٥,٥-	١٢,٤-	٠,٢-	٠,٥-	١,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٧١,٤-
سوريا	١٥,٢-	٢,٥-	٧,٩-	٠,٠	١,٠-	٨,٧-	٠,٠	٤-	١,٠-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٦,٧-
الامارات	٢,٠-	٠,٢-	٥,٢-	٠,٠	٠,٥-	١,٩-	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١١,١-
اليمن ش	١٠,٢-	٠,٠	٢,٢-	٠,٠	٠,١-	٢,٩-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,١	١٧,١-
اجمالي المملكة	٢٥٧,٢-	٢٩,٠-	١٠٤,٢-	٢,٦	٤٢,٥-	٩٤,٨-	٠,٦-	٥,٢-	١١٧,٢-	٠,٠	٦,٤-	٠,٢	٦٦٣,٥

Source: United Nation, 1990

التجارة العالمية فى السلع الزراعية . ويتوقع أن تتحمل مصر أكبر قدر من الخسارة حيث تنقص حصيلتها من النقد الأجنبى بمقدار ١٧٠ مليون دولار ويليها الجزائر ثم العراق . وتمثل البحرين أقل الدول العربية تضرراً من جراء تحرير التجارة الزراعية ، حيث لا تتعدى الخسارة فيها أو الزيادة فى القيمة الصافية للواردات الزراعية عن ٢ مليون دولار فى السنة بأسعار ٨٥-١٩٨٧ . وتبلغ الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية حوالى ٦٥٩ مليون دولار أمريكى فى السنة . واكثر من نصف هذا المبلغ يعود الى إرتفاع قيمة واردات الدول العربية من القمح ويليهِ الأرز ثم السكر ، حيث تبلغ قيمة الخسارة المتوقعة من هذه السلع الثلاث فقط أكثر من ٨٤٪ من إجمالى الخسارة الكلية المتوقعة للوطن العربى . ويمكن لهذه التقديرات أن تصلح أساساً للمطالبة بمساعدات دولية تعويضية وفقاً لما تم الاتفاق عليه فى دورة أوروغواى .



الباب الثامن
السياسات الوقائية لتلافى سلبيات
التجارة الدولية

الباب الثامن

٨ - السياسات الوقائية لتلافي سلبيات تحرير

التجارة الدولية

٨ - ١ تمهيد :

مما لاشك فيه أن عملية تحرير التجارة الزراعية تمثل للدول النامية - والدول العربية من بينها - تحديات يجب التصدى لها وفرصاً يمكن إغتنامها ، ويتطلب القيام بهذه المهمة إعداد البدائل السياسية المختلفة والتي تمكن متخذ القرار العربي من أن يتخذ القرارات الصائبة والمحقة لتعظيم المكاسب أو تدنية الأضرار التي قد تنجم عن عملية تحرير التجارة الزراعية .

وفي هذا الباب يتم إستعراض مجموعة من السياسات الهادفة لمواجهة آثار تحرير التجارة الزراعية سواء على المستوى القطري أو المستوى الجماعى . ويوضح شكل (٨ - ١) السياسات التي تتناولها المناقشة فى هذا الصدد .

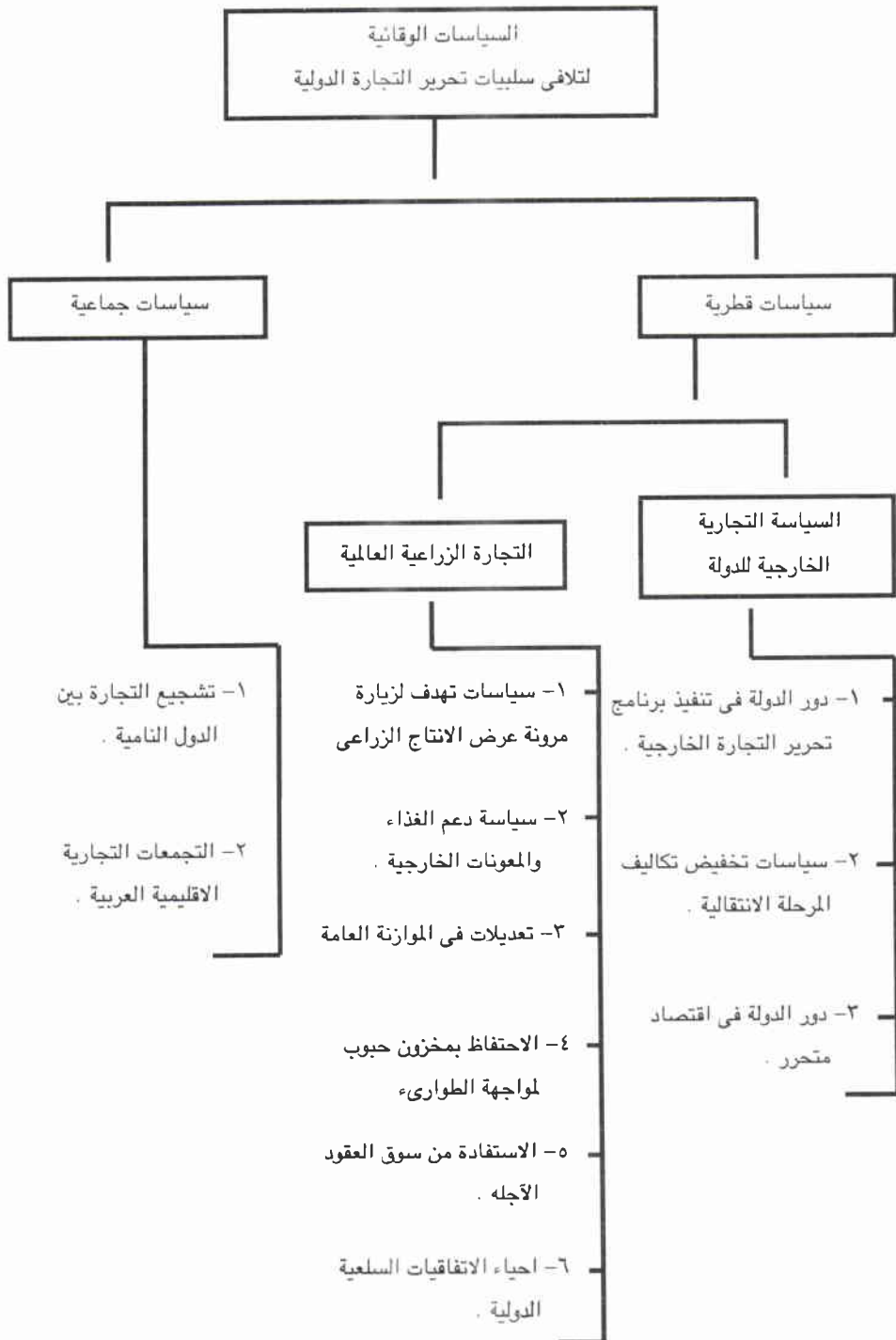
٨ - ٢ السياسات القطرية لتلافي سلبيات تحرير التجارة الدولية :

٨-٢-١ دور الدولة فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية :

للحكومة دور هام فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية ، ويبدأ هذا الدور بتحديد هدف عملية التحرير ، وصياغة البرنامج ، وتحديد التوقيت الزمنى وتعاقب المراحل المختلفة ، وتصميم أو تنفيذ السياسات المناسبة لتخفيض تكاليف المرحلة الانتقالية .

ومن الضرورى أن يتم تنفيذ برنامج التحرير بالسرعة المناسبة ، وتعود أهمية ذلك الى أن البطء فى التنفيذ يمكن القوى المعارضة للتغيير من السعى لكسب تأييد سياسى للنكوص عن عملية التحرير ، ولكن هذا لايعنى أن يتم التنفيذ فوراً أو بين عشية وضحاها . ومن المهم كذلك أن يتسم البرنامج بالشمولية والاتساق والتدرج المناسب . وتبين دراسة

شكل (٨-١): تصنيف السياسات الوقائية لتتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية



التجارب الناجحة لبعض الدول التي تم فيها تنفيذ برنامج تحرري أن أهم العوامل التي ساعدت على نجاح تنفيذ البرنامج تتطلب ضرورة تبني سياسات إقتصادية كلية سليمة^(١) مستندة الى أسعار صرف واقعية ، هذا الى ضرورة سلامة السياسات الأخرى غير التجارية ، وبصفة خاصة اللوائح المنظمة للإستثمار والرقابة على الأسعار وغيرها ، كما يفضل أن تبدأ إجراءات تحرير التجارة الخارجية بالتخلص من الحصص والقيود الكمية المفروضة على الواردات واستبدالها بتعريفات جمركية ، وهذا التحول يساعد على زيادة الإيرادات المالية للدولة ، ولاداعي في هذه المرحلة لإجراء تخفيضات في مستويات التعريفات الجمركية .

كما يتطلب لسلامة دور الدولة في تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية أن يتم تنفيذ إجراءات تشجيع زيادة الصادرات وتخفيض سعر الصرف قبل إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية ، ويتيح ذلك تحقيق مكاسب مبكرة من عملية تحرير التجارة عن طريق زيادة الصادرات والانتاج والعمالة في تلافى النقص المحتمل في الإيرادات العامة نتيجة انقاص التعريفات الجمركية المترتبة على تحرير التجارة ، ومن الأفضل أن يتم تحرير المعاملات المالية الدولية بعد تنفيذ معظم إجراءات التحرير الأخرى حتى يمكن تفادي تدفق رؤوس الأموال الى الخارج في عمليات المضاربة ، ويبدو واضحاً أن إستمرارية السير قدماً في تنفيذ تحرير التجارة سوف يكون مرهوناً بتوافر إحتياطي إضافي كاف من النقد الأجنبي .

٢-٢-٨ سياسات لتخفيض تكاليف المرحلة الانتقالية لتحرير التجارة الخارجية :

تستند هذه السياسات على تعويض من يضارون نتيجة عملية تحرير التجارة الخارجية للدولة ، إذ قد يتضرر من عملية تحرير التجارة الخارجية العاملون وأصحاب رؤوس الأموال في بعض الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل التحرير ، ويمكن أن يمنع العمال تعويضات نقدية لمواجهة البطالة وكذلك قد يتم تعويض أصحاب رؤوس

(1) Getting the macroeconomic policies right

الأموال بمساعدتهم فى الحصول على الإئتمان اللازم للقيام باستثمارات جديدة . ولكن من الضرورى ألا تكون هذه السياسات بديلاً عن سياسات التحرير الأخرى .

كما أنه من الضرورى الإشارة فى هذا الصدد الى تسهيل إجراء عملية إعادة تخصيص الموارد حيث يتطلب الأمر القيام باستثمارات جديدة فى أماكن جديدة وتدريب العاملين ونقلهم الى قطاعات أخرى أو مناطق أخرى ، ولذلك يجب أن تسعى الحكومة إلى توجيه كافة هذه التغيرات بإتخاذ الاجراءات المناسبة مثل تبسيط إجراءات الجمارك والضرائب وتحسين البنية الأساسية وتطوير نظام التعليم . هذا فضلاً عما تتطلبه المرحلة الانتقالية من سن القوانين والتشريعات المناسبة لمقاومة الاحتكار والإغراق والإلتزام بأحكامها بكل دقة مع العمل على إتاحة الفرصة واسعة على مصراعيها لسيادة التركيب التنافسى لأسواق كلاً من الموارد الاقتصادية والسلع النهائية ، ذلك لأن تخفيض سعر الصرف قد يؤدي الى زيادة قدرة المنتجين المحليين على منافسة الواردات والتقليل من آثار زيادة الواردات على العملة ، ولكن يرى البعض أن تخفيض سعر الصرف يزيد التكاليف ويسبب ارتفاع معدلات التضخم ، وفى الواقع فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي بالفعل الى رفع الأسعار ولكن تخفيض قيود الاستيراد (وهى جزء آخر مكمل من خطوات تحرير التجارة الخارجية) تسبب من ناحية أخرى تراجعها ، ولهذا فان المحصلة النهائية ليست إرتفاعاً سعرياً واسع النطاق ، وان كان يلزم هنا التحفظ بأن خفض الأسعار المتوقع نتيجة تخفيض قيود الاستيراد قد لا يتحقق إذا كانت أسواق الجملة والتجزئة المحلية احتكارية ، وفى هذه الحالة يلزم تنفيذ سياسات مكاملة لكسر هذه الاحتكارات وقد يفيد فى ذلك إصدار القوانين والتشريعات المناسبة لمقاومة حالات الاحتكار فى التجارة ، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى هذا المجال .

ويمكن أن تصادف الدولة التى تبنت برنامجاً لتحرير تجارتها الخارجية مشاكل خطيرة نتيجة الواردات المنافسة للإنتاج المحلى والتى تباع بأسعار تقل عن أسعارها فى

بلد الانتاج أو مايعرف بالإغراق^(١) وقد سبق التعرض لهذا الموضوع فى الباب الخامس من هذه الدراسة .

وهناك عدد من الأساليب يمكن إتخاذها لمواجهة هذه الواردات مثل إصدار وتطبيق قوانين خاصة لمقاومة الإغراق ، والاستفادة من تجارب الدول الاخرى فى هذا المجال وتدريب الكفاءات اللازمة لمتابعة الأسواق ، والتحقق من صحة الاتهامات المتعلقة بالإغراق حتى لايتخذ هذا مَدْخلاً لبناء أسوار جديدة من الحماية حول صناعات محلية لاتتسم بالكفاءة وتفقد القدرة على المنافسة .

ويعتبر الدخول فى مفاوضات متعددة الأطراف عن طريق منظمة الجات وبرغم أن تحرير التجارة الخارجية من طرف واحد يمكن أن يحقق منافع هامة فإن المفاوضات متعددة الأطراف تزيد من المكاسب المتحققة من عملية التحرير ، حيث تساعد هذه المفاوضات فى التوصل لتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها الدول المتقدمة المستوردة لمنتجات الدول النامية خاصة من السلع الزراعية وبهذا تتحقق زيادة أكبر فى الصادرات .

٨-٢-٢ دور الدولة فى إقتصاد متحرر :

فى ظل إقتصاد حر لا يكون دور الدولة إتخاذ القرارات وإصدار الأوامر ، وإنما " تهيئة البيئة التى يتاح فيها للأفراد الحرية والحافز للعمل مع عدم القيام بدور مباشر إلا فى الأنشطة التى تكون الحكومات أكثر قدرة على أدائها من الأفراد " ، وبصفة عامة فإن أساس الإقتصاد الحر يتمثل فى المبادرة الفردية الخاصة ، حيث تستكمل الدولة النشاط الخاص بأربعة أنواع من الاجراءات تتعلق بضمان العمل فى ظل إطار قانونى مستقر ، واضح ومحل للثقة لتنفيذ الالتزامات التجارية التعاقدية وفى ظل نظام قضائى مستقل يتيح حق التقاضى لكل الأطراف مع الحسم السريع فى الخصومات ، كما يلزم المحافظة على

(1) Dumping

بيئة اقتصاد كلى تتسم بالاستقرار ، ويشمل ذلك ضمان واقعية واستقرار سعر الصرف وتحقيق إستقرار نقدى ومالى ، هذا الى الاستعداد للتدخل لمساعدة المجموعات التى تتضرر من أية أحداث غير متوقعة أو مرئية ، مع إتخاذ إجراءات مباشرة لتطوير البيئة الاساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لتنشيط النمو الاقتصادى ، وزيادة الكفاءة الانتاجية ، وبصفة عامة يجب أن تباشر الدولة نشاطها بحيث يؤكد ما يلزم لتحسين مناخ الاستثمار وألا تتخذ من الاجراءات مايؤدى لتقويض هذا المناخ .

٨-٢-٤ سياسات تهدف لزيادة مرونة عرض الانتاج الزراعى :

يتبين من المناقشة التى تضمنها الباب السابق حول آثار تحرير التجارة الزراعية العالمية أن هناك شبه اجماع بين الدراسات المختلفة على أن تحرير التجارة العالمية سينجم عنه إرتفاع فى أسعار الحبوب وذلك فى المدى القصير على الأقل ، وهذه الزيادة قد تكون كبيرة إذا إقتصرت التحرير على الدول الصناعية المتقدمة فقط ، أما إذا إتسع ليشمل معها الدول النامية فإن ارتفاع الاسعار سيكون أقل .

وبالنسبة للدول التى لديها القدرة على إنتاج منافس للواردات من الحبوب فإن أثر إرتفاع الاسعار العالمية على الانتاج المحلى فيها يعتمد على مرونة العرض الزراعى ، وكلما كانت مرونة عرض الحبوب أكبر كلما زادت فرصة الدولة فى الاستفادة من هذا الارتفاع فى الأسعار والعكس صحيح ، وتعتمد قيمة مرونة العرض بدرجة كبيرة على مجموعة من العوامل غير السعرية وبصفة خاصة الاستثمارات العامة فى الزراعة ^(١) ، وقد سبقت الإشارة الي أن من الآثار الايجابية المحتملة لتحرير التجارة وارتفاع أسعار السلع الزراعية الناجم عنها امكانية اتساع قاعدة المدخرات الريفية وكذلك زيادة معدلات العائد على المشروعات الزراعية ، وبالتالي تزداد فرص تدفق الاستثمارات على الزراعة سواء من الأفراد أو من الهيئات التمويلية المحلية والدولية . ولكن يظل الاستثمار العام أهمية خاصة

(1) Public investment in agriculture

متميزة فى المجالات التى لايقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها بسبب مشاكل الخارجية^(١) ، كما تعتمد مرونة العرض على المجالات التى يكون الاستثمار العام فيها ضرورياً لجذب وتشجيع القطاع الخاص ، وكذا المجالات التى يكون تدخل الدولة فيها مطلوباً للتصدى للقضايا العامة مثل العدالة والتنمية طويلة الأجل والتى لايهتم بها القطاع الخاص ، وبناء على ذلك فان المجالات التى تتطلب جهداً منظماً لزيادة الاستثمارات العامة فيها تشمل البنية الأساسية بعناصرها المختلفة ، البحوث الزراعية ، الارشاد الزراعى ومؤسسات التعليم والتسويق والتمويل الزراعى المختلفة .

وبالاضافة لذلك فان تحويل تحرير التجارة الزراعية العالمية الى عامل مساعد للتنمية الاقتصادية فى الدول منخفضة الدخل المستوردة للحبوب يتطلب ان يتم توجيه المساعدات الخارجية الى زيادة مرونة عرض الحبوب فى هذه الدول^(٢) ، وذلك بدعم وتطوير مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية والمساعدة فى نقل التكنولوجيا وتطويعها للظروف المحلية .

٨-٢-٥ سياسات دعم الغذاء والمعونات الخارجية^(٣) :

يترتب على إرتفاع أسعار الحبوب الناجم عن تحرير التجارة العالمية الحاق أضرار ببعض المجموعات الفقيرة فى الدول منخفضة الدخل المستوردة للغذاء ، وهناك العديد من السياسات الممكن اتباعها لحماية هذه المجموعات أو التخفيف من الأضرار التى تلحق بهم خلال المرحلة التالية لتحرير التجارة ، ويعد دعم الغذاء^(٤) أحد أركان تلك السياسات ، وتقوم فكرة دعم الغذاء على تثبيت سعر الحبوب للمستهلك ، ومع إرتفاع أسعار الحبوب المستوردة بعد التحرير وارتفاع مستويات الاستهلاك المحلى ترتفع أيضاً أسعار المنتج

(1) Externalities

(2) Elasticising their supply of cereals

(3) Food Subsidies and international food aid.

(4) Food Subsidies

المحلى وتزيد كميات الواردات ، والنتيجة هي زيادة عجز الميزانية العامة للدولة ، ويتنافس كل من عجز الميزانية والاستثمارات الخاصة على المدخرات الخاصة وتخسر الاستثمارات الخاصة هذا السباق وتتناقص قيمتها أو ما يسمى بأثر عجز الميزانية الطارد للإستثمارات الخاصة ^(١) ، وبهذا يتناقص الطلب على السلع الاستثمارية وتنخفض الاسعار النسبية للمنتجات الصناعية وتنخفض قيمة العملة المحلية مما يترتب عليه نقص الانتاج فى كل القطاعات الأخرى ماعدا الحبوب ، ويتناقص الانتاج القومى والدخل القومى وتتزايد معدلات التضخم ، ومن هذا العرض يتبين أن أسلوب دعم الغذاء لا يوفر أى حماية لفقراء المدن وان كان يفيد فقراء الريف بتوفير فرص عمالة أكثر إتساعاً ، وبناء على ذلك فإن تثبيت سعر الحبوب للمستهلك (باتباع اسلوب الدعم) فى ظل ظروف ارتفاع الأسعار العالمية ، واستخدام ميزانية الحكومة لتمويل الفارق بين سعر المنتج / الاستيراد وسعر المستهلك يعد استراتيجية مناسبة لحماية استهلاك الحبوب والحفاظ على مستوياته ولكنها لاتصلح من وجهة نظر النمو الاقتصادى أو حماية مستوى معيشة فقراء المدن . وتجدر الإشارة الي أن تمويل هذا الدعم بفرض ضرائب على المستفيدين من رفع الأسعار - أى كبار الزراع - لا يعد أسلوباً مناسباً أو قابلاً للتطبيق وذلك لعدة أسباب من أهمها أن هؤلاء المستفيدين قلة ولايحقق لهم تعديل الأسعار مكاسب كافية حتى يكون لديهم القدرة على تعويض المتضررين فى أغلب الأحوال .

وتعد المساعدات الغذائية الدولية ^(٢) من أفضل وسائل علاج هذه المشكلة ، وتتميز بأنها تساعد على تقليل الارتفاع فى الأسعار المحلية للحبوب وبالتالي يكون الأثر السلبى على دخول المجموعات الفقيرة أقل وكذلك تقل الحاجة للمساعدات التى تدفعها السلطات المحلية مما يخفف عنها قدر من الأعباء ، ولكن - وكما سبق الإشارة الى ذلك -

(1) Crowding out effect

(1) International food aid

فالمساعدات الغذائية الدولية كانت من النواتج الثانوية لسياسة الدعم الزراعى التى إتبعتها الدول الصناعية المتقدمة ، وبتحرير التجارة الزراعية العالمية وإلغاء أو إنقاص هذا الدعم ينتظر أن تختفى هذه المعونات الغذائية أو تقل بصورة كبيرة . ولهذا يكون البديل المتاح هو المساعدات التعويضية الدولية ^(١) .

ويعتمد اسلوب المساعدات التعويضية الدولية على قيام الدول المتقدمة بتقديم مساعدات مالية مباشرة فى صورة نقد أجنبى للدول منخفضة الدخل المستوردة للغذاء المتضررة من تحرير التجارة الزراعية العالمية وارتفاع أسعار الغذاء الذى ينجم عنها ، وهذه المساعدات تمكن هذه الدول من مواجهة زيادة إحتياجاتها من النقد الأجنبى لتمويل وارداتها الغذائية وكذلك تعويض المجموعات المتضررة فيها من ارتفاع الأسعار ^(٢) .

٨-٢-٦ تعديلات فى الميزانية المحلية ^(٣) :

ينتظر أن يترتب على تحرير التجارة الزراعية العالمية ارتفاع للأسعار العالمية للحبوب وانقاص للقيود الجمركية على الواردات ، ومن ثم فمن المتوقع أن يترتب على ذلك تزايد نفقات وتناقص إيرادات الحكومة وبالتالي إزدياد حجم عجز الميزانية ، ولكن تحرير التجارة الزراعية العالمية يتوافق مع تبنى كثير من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادى والتى تتضمن تخفيض أو على الأقل تثبيت عجز الميزانية العامة للدولة ، ومحصلة ذلك تناقص الاستثمارات العامة أو الإنفاق الجارى العام أو كلاهما ، ويترتب على تراجع الاستثمارات نقص الانتاج وكذلك انخفاض نمو الانتاجية فى المدى الطويل .

وبناء على ذلك يتضح أن الحفاظ على مستوى الاستثمارات هو العنصر الاساسى فى التقليل من الآثار السلبية لإرتفاع أسعار الحبوب على النمو الاقتصادى ، وهذا يمكن

(1) International Compensatory Assistance

(٢) الباب السابع من الدراسة

(3) Domestic Budgetary Adjustments

تحقيقه بتعديل الميزانية المحلية وتخفيض بنود الانفاق الجارى الاخرى حماية للإستثمارات العامة ، أو أن توجه قروض التعديل الهيكلى ^(١) ومايتاح من مساعدات خارجية للمساعدة في تحقيق هدف الحفاظ على مستوى الاستثمارات العامة فى هذه المرحلة .

٨-٢-٧ الاحتفاظ بمخزون من الحبوب لمواجهة الطوارئ :

بتحرير التجارة يتقلص دور الدولة فى عمليات التخزين وغيرها من عمليات تنظيم العرض والطلب ، ويقوم القطاع الخاص بأنشطة التخزين المختلفة ، وفى حالة حدوث انخفاض شديد مفاجئ فى الانتاج لسلعة ما ، بسبب ظروف جوية غير عادية أو أفات ، لاينتظر أن تكون الكميات المخزونة لدى القطاع الخاص كافية لتلبية الاحتياجات ، حيث من غير الاقتصادي أن يحتفظ هذا القطاع بمخزون لمواجهة أحداث نادرة الحدوث ، وفى مثل هذه الظروف قد يصل ارتفاع الاسعار العالمية الي مستويات غير مسبوقة .

وهذا الارتفاع الكبير فى أسعار الغذاء المستورد يمثل مشكلة خطيرة للأمن الغذائى للدول المنخفضة الدخل المستوردة للغذاء ، وقد يكون من المتعذر عليهم توفير النقد الأجنبى اللازم لشراء الغذاء بالأسعار العالمية السائدة فى ذلك الوقت ، وجدير بالذكر أن من المتوقع تناقص مخزون الدول المصدرة الرئيسية بعد تحرير التجارة العالمية لإرتباط هذا المخزون أيضاً بسياسات الدعم والحماية لهذه الدول والتي يفترض أن يتم التخلي عنها التزاماً بتحرير التجارة ولهذه الأسباب يقترح قيام الدول المستوردة للغذاء (وبصفة خاصة الحبوب) بالاحتفاظ بمخزون طوارئ من الحبوب لمواجهة مثل هذه الظروف التى يحدث فيها انخفاض شديد فى العرض العالمى أو المحلى ، وقد لا يكون تنفيذ هذه السياسة ممكنة على المستوى القطرى لأسباب مختلفة ، ومع ذلك يمكن ان تتبناها مجموعة الدول العربية ككل في صورة مؤسسة قومية لهذا الهدف ^(٢) ، ويلزم الاشارة الي أن هناك بعض

(1) Structural Adjustment Loans (SAL)

(٢) يراجع فى ذلك : اقتراح المنظمة العربية للتنمية الزراعية والخاص بانشاء نظام اقليمى عربى لمخزون الطوارئ من الحبوب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ١٩٩٣) .

التحفظات على فكرة الاحتفاظ بمخزون طوارئ من الحبوب على المستوى القطري أو القومى من ناحية أن أهدافه يمكن تحقيقها بتكلفة أقل بالاستفادة من السوق العالمية للعقود الآجلة .

٨-٢-٨ سوق العقود الآجلة ^(١) :

توفر سوق العقود الآجلة الفرصة للتعاقد اليوم على بيع وشراء السلع بينما يكون التسليم الفعلى في موعد لاحق ، وتوجد هذه الأسواق فى لندن ، نيويورك ، سيدنى ، وغيرها ، ولكن أكبر هذه الأسواق يوجد فى شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم بيع وشراء عقود الذرة ، القمح ، فول الصويا ، والابقار وغيرها بينما يكون موعد التسليم الفعلى ممتداً حتى (١٨) شهراً من تاريخ التعاقد ^(٢) . وتسمح هذه العقود للبائعين والمشتريين بتثبيت سعر السلعة من يوم التعاقد حتى تاريخ الاستلام .

ويلاحظ أن الدول النامية بصفة عامة لاتستفيد من هذه الأسواق برغم ماتوفره من فرص كبيرة لاستقرار الأسعار ، ومن المتوقع أن تزداد أهمية هذه الاسواق فى أعقاب تحرير التجارة الزراعية الدولية وماقد ينجم عنها من تزايد درجة ترابط أسواق السلع الزراعية ببعضها البعض . وتجدر الإشارة الى أن الاستفادة من هذه الأسواق تحتاج الى دراسة تفصيلية مستقلة ، مع ضرورة توفر الخبرات الفنية القادرة على التعامل فيها بنجاح .

(1) Commodity Futures and options.

(2) World Bank , world development report , 1986 , P.138

٨-٢-٩ إحياء الاتفاقيات السلعية الدولية (١) :

تعدد الاتفاقيات السلعية الدولية بين الدول المنتجة والمستهلكة للسلعة للتحكم فى السوق بشكل أو بآخر ، وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات السلعية نحو ٤٠ اتفاقية تغطى نحو ١٣ سلعة وذلك خلال الستين عاماً الأخيرة ، وبرغم إختلاف أهداف هذه الاتفاقيات فإن من الملاحظ أن هناك هدفين مشتركين هما : الأول استقرار أسعار السلع والثانى ضمان سعر عادل . وأهم الأدوات التى تعتمد عليها الاتفاقيات السلعية لتحقيق أهدافها تتمثل فى عمليات التخزين (٢) ، والتحكم فى الإنتاج أو الصادرات .

ومن الممكن العمل على إحياء هذه الاتفاقيات السلعية الدولية للتقليل من الآثار السلبية المتوقع ان تتعرض لها الدول النامية المستوردة للغذاء . فى أعقاب تحرير التجارة الزراعية الدولية ، وقد سبق لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٣) أن تقدم باقتراح إقامة صندوق مشترك لتمويل عقد اتفاقيات دولية لعشر من السلع الهامة وإن كانت الاتفاقيات التى نتجت عن هذه الخطة لم تزد عن اثنتين : واحدة للكاكاو والثانية للمطاط (٤) .

٨-٢-١٠ السياسات الجماعية لتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية :

٨-٢-١ تشجيع التجارة بين الدول النامية (٥) :

من البدائل المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة الآثار الناجمة عن تحرير التجارة الزراعية العالمية أن تزيد من حجم تعاملها التجارى مع الدول النامية الأخرى ، ولكن كثير من الدراسات تشير الى أن التجارة بين الدول النامية محدودة لأسباب عديدة منها : أنه

(1) International commodity agreements (ICA)

(2) Bufer stocks.

(3) UNCTAD

(4) World Bank, world development report. 1986, P.136

(5) South - South Trade

غالباً ماتكون التعريفات الجمركية فى الدول النامية متحيزة ضد المنتجات التى تصدرها الدول النامية الأخرى ، وكذلك فإن القيود غير الجمركية تميل لتقييد التجارة الزراعية أكثر من تقييدها لتجارة المنتجات الصناعية ، هذا بالإضافة الى عدم كفاية خدمات الاتصالات والنقل بين الدول النامية ، ولهذا عادة مايكون الحصول على معلومات عن أسواق الدول المتقدمة أسهل من الحصول على معلومات عن أسواق الدول النامية ، فضلاً عن ذلك فإن قدرة الدول النامية على المنافسة تتأثر سلبياً بما توفره الدول الصناعية المتقدمة من دعم لصادراتها ، وكذلك كثير من هذه الدول النامية تبالغ فى قيمة عملاتها المحلية .

هذا مع بطء نمو الطلب على الغذاء المستورد فى الدول الصناعية المتقدمة مما يشبط اتجاه الدول النامية نحو زيادة انتاجها ويقلل من توافر النقد الأجنبى اللازم للإستيراد من دول نامية أخرى . وللتغلب على هذه العقبات التى تقلل من حجم التبادل التجارى بين الدول النامية يمكن تبني بعض المقترحات منها إقامة نظام عالمى أو إقليمى للتفضيلات التجارية ⁽¹⁾ ويعتمد هذا النظام على إتفاقيات توفر تفضيلات فى التعريفات الجمركية لأعضائها وان كان يعيبها أنها لاتشتمل على إنقاص مناسب للقيود غير الجمركية بين الأعضاء ، وكذلك إقامة نظام عالمى للمعلومات حول تمويل التجارة ⁽²⁾ وإقامة مثل هذا النظام حول الاسواق يمثل أسلوباً جديداً لتنمية الصادرات الزراعية للدول النامية . ولما كانت الدول التى تصدر نفس المنتجات أو منتجات متشابهة تحتاج الى نفس المعلومات لذا يكون من الأفضل اقتصادياً للدول أن تتعاون معاً فى إقامة مثل هذا النظام . ومن الوسائل الأخرى التى تساعد فى تنمية صادرات الدول النامية التعاون الفنى - توحيد المعايير والمقاييس - زيادة الإعتماد على العقود طويلة الأجل - والمشروعات المشتركة .

(1) Aglobal regional system of trade preferences.

(2) An international informations system on trade finaucing.

٨-٣-٢ التجمعات التجارية الإقليمية العربية :

تتكون التجمعات التجارية الإقليمية لإعتبارات مختلفة منها إعتبارات سوقية لتحفيز التدفقات المالية والتكنولوجية ، ودعم القدرات التنافسية لأعضائها ، وتشجيع وضمان فرص وصول الصادرات للأسواق العالمية ، أما بالنسبة للدول النامية فإن إرتباط إقتصادها بنمو الإقتصاد فى الدول الصناعية المتقدمة لايسمح لها بتنمية تجارتها بصورة مستقلة ، كما أن القيود التى تصنعها الدول الصناعية على صادرات الدول النامية تحث الدول النامية على إيجاد أسواق جديدة فى الدول النامية ذاتها . وعلى صعيد المجموعة العربية فإن المبررات الاقتصادية للتجمعات الإقليمية يضاف إليها بعداً سياسياً كذلك ، فقد إعتبرت استراتيجية العمل الإقتصادى العربى المشترك تحرير التجارة العربية البينية مدخلاً للتعاون وتحقيق التكامل الإقتصادى بين دول الجامعة العربية .

وفى خلال عقد الثمانينات تزايد الإدراك بالحاجة لتحقيق حد أدنى من التكامل بين الأقطار العربية حتى يمكن التصدى بقوة للكتل الاقتصادية الإقليمية التى انتشرت فى العالم بأسره ، وأصبحت عملية إنشاء الاتحادات العربية الإقليمية مرحلة يمكن أن تمهد مستقبلاً لبناء كيان الجماعة الاقتصادية العربية .

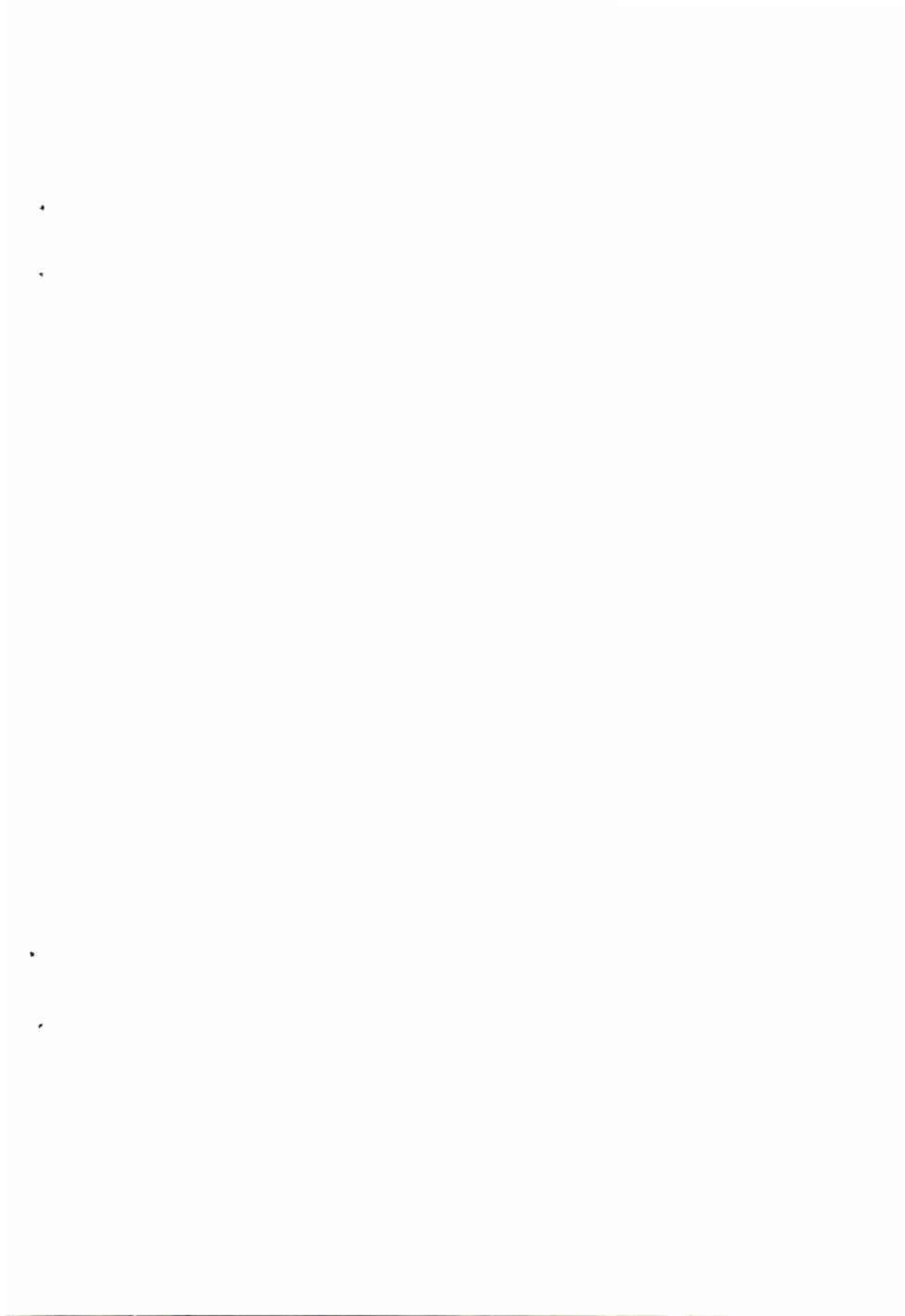
وتجرى الدعوة فى الآونة الأخيرة لعدد من مشروعات الكتل الاقتصادية الإقليمية بالمنطقة العربية ، من هذه المشروعات السوق الشرق أوسطية والتى يتوقع البعض أن تشمل الأردن وفلسطين وإسرائيل فى مرحلتها الأولى ويأمل أصحابها أن تتسع فى المستقبل لتضم دول الخليج النفطية كذلك ، وتدعو الجماعة الأوربية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين أوروبا الغربية وأقطار المغرب العربى ، وإن كان الحكم على مثل هذه الأفكار المطروحة ومدى قابليتها للتنفيذ ، والمزايا التى قد تتحقق من ورائها يحتاج دراسات تفصيلية شاملة ليس محلها هذا التقرير ، فإنه من الممكن القول بأن بأن هذه الأفكار المطروحة لابد وأن تبعث الإهتمام من جديد بالعمل نحو إقامة جماعة اقتصادية عربية وإرساء خطوات التكامل المرحلى وأدواته المناسبة .

وربما تبدو الدعوة الى تكوين هذه الجماعة فى الوقت الراهن حلماً بعيد المنال بعد تزايد التفكك العربى والإخفاقات الكثيرة التى منى بها العمل العربى الاقتصادى المشترك ويعد ذلك الشرخ الكبير فى الجدار العربى والذى ترتب على غزو العراق للكويت وما نجم عن ذلك من تداعيات سلبية مريرة ، وفى خضم ذلك كله تصاعدت بعض النزعات القطرية والاقليمية التى تكفر بالعروبة والتضامن العربى والعمل العربى المشترك ، ولكن على العرب أن يتمعنوا فى خبرة الدول الأوربية التى إنغمست فيما بينها فى خلافات حادة وحروب ضارية فى نصف القرن الحالى ، ومع ذلك تغلبت على ذلك كله من خلال إقامة أسس راسخة لتصالحها عبر إطار السوق الأوربية المشتركة (التى بدأت عام ١٩٥٦) وتبلورت الآن فى شكل جماعة إقتصادية قوية تتبادل فيها الدول الأعضاء مزايا التكامل والتوحد ، لقد تطلب ذلك عملاً دؤوباً باستمرار لمدة تزيد على خمسة وثلاثين سنة ، تناست فيها هذه الدول عداواتها التاريخية وحرصت على خلق درجات متنامية باستمرار للمصالح الاقتصادية المتبادلة والتى إنتهت مؤخراً بانتقال كثير من أوجه السيادة القطرية لصالح دول المجموعة ككل ، ولئن كانت الدول الأوربية قد إستطاعت رغم تباين شعوبها ، عرقيا ، وثقافياً ، ولغوياً ، أن تقيم تجمعها الاقتصادى فما بال الدول العربية التى تتسم بالدرجة العالية من التجانس والأخطار محدقة بها وإذا وقعت الواقعة فإنها لن تستثنى دولة دون أخرى ، وبرغم صعوبة تحقيق هذا الهدف إلا أن هناك ميراً غنياً من تجارب العمل الإقتصادى العربى المشترك ومؤسساته المتعددة منها الاتفاقيات العربية لتحرير التبادل التجارى ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية ، صندوق النقد العربى ، والصندوق العربى للإئماء الاقتصادى والإجتماعى ، الاتحادات العربية النوعية والمشروعات المشتركة ، ورغم مامنية به هذه المؤسسات من إخفاقات كثيرة وافتقارها للآليات السليمة وعدم تنفيذ الكثير من قراراتها واختلاط المواقف السياسية بالعلاقات الاقتصادية العربية وعدم احترام التعهدات الحكومية . إلا أن ثمة منجزات كثيرة لا يستطيع أحد أن ينكرها . والآن وقت مراجعة وتقييم مسيرة هذه المؤسسات وانجازاتها بهدف تطويرها صوب العمل نحو إقامة جماعة عربية إقتصادية . وفى ظل هذه الجماعة يمكن

للدول العربية أن تتعامل مع الكتل الاقتصادية الأخرى فى العالم وتوفر لنفسها درجة أعلى من الأمان فى وجه المخاطر الناجمة عن تحرير التجارة العالمية .

ومن أمثلة الخطوات التى يمكن البدء بها ، البدء فى تنفيذ تحرير التجارة البينية العربية فى مجال السلع الزراعية ، وتشجيع عقد الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص فى الدول العربية المختلفة مع إعتماد الأسعار العالمية أساساً للتعامل ، وزيادة فاعلية صندوق النقد العربى والبنك الإسلامى للتنمية فى تمويل التجارة البينية الزراعية ، هذا بالإضافة الى تشجيع الاتفاقيات القطاعية على غرار الهيئة العربية لانتاج الحبوب بين (مصر - سوريا - ليبيا - السودان) وذلك بهدف استغلال الموارد الذاتية المتاحة فى هذه البلاد طبقاً لمبدأ الميزة النسبية ، والعمل على إزدياد فاعلية الاتحادات النوعية مثل اتحاد منتجى الأسماك واتحاد منتجى الاسمدة الكيماوية واتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية ، وكذا إزدياد فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعى بما يمكن من جذب الفوائض المالية العربية لإستثمارها داخل المنطقة العربية .

الملاحق



(مليون دولار)

ملحق جدول (١-٥)
المصادر الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(حيوانات حية)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	١٧,٣٩	٨	٦,٩١٤	٣,٤١	٤,٠٨	١,١	٩,٣٣	٣,٢
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الغرب	٣٩	٢	٠,٤٨٤	٠,٢	٠,٥٨	-	٠,٥٦١	٢
الصومال	١١٤,٤٥	٥٠,٨	٦٢,٢٢١	٣٠,٧٢	٤٣,٠٥	١١,٨	٣١,٠٥	١٠,٨
السودان	٥٦,٥٧	٢٥,١	٣٦,٩٣٧٦	١٨,٢٣	٤٠,٣٩٦	١١	٨٣,٧٩٦	٢٨,٨
تنزى	٤,١١	١,٨	٧,١٢٣٤	٣,٥٢	١٠,٧٧٢	٢,٩	٣,٦٤٢	١,٣
البحرين	٠,٢	-	٠,٣١	٠,٢	٠,٠٥	-	٠,٠٥	-
الارن	١٣,٢٧	٥,٩	٦,٢٨٤	٣,١٠	٢,٩٧٨	٨	١٣,٨٩٣	٤,٨
الكويت	١,٢٤	٠,٦	٤٣٤	٢١	٥٨	٢	-	-
عمان	٠,٩٧	٠,٤	١١,٤٩٥	٥,٦٧	١٧,٤٤٨	٤,٧	١٩,	-
قطر	-	-	-	-	٦١٤	-	١,٤٣٣	٠,٥
السعودية	٠,٥٦	٠,٢	١٣	٦,٤٢	١٦,٥	٤,٥	١٧,٧	٦,١
سورية	١٤,٧٠	٦,٥	٥٤,٥٠٣٢	٢٦,٩١	٢٢٨,١٢٢	٦٢,١	١٠٣,١٩	٣٥,٤
الإمارات العربية المتحدة	٠,٨١	٠,٤	٣,٥٧٤	١,٧٦	٣	٨	٦,٩٢	٢,٤
اليمن	١٦	٠,١	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٢٥,٣	١٠٠	٢٠٢,٦	١٠٠	٣٦٨,٠٩٨	١٠٠	٢٩١,٢٨	١٠٠

ملحق جدول (٢-٥)

المصارف الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(اللوح ومستثمراتها)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة	٠,٠٠٤	٠,١	-	-	-	-
الجزائر	٣١٤	٦٨	١,٢١	٢,٩	١,٣	٢,٩
مصر	-	-	-	-	-	-
ليبيا	٥,٨٨٤٨	١٢,٨	٠,١٦	٠,٢٩	٠,٠٩٢	٠,٢
المغرب	٠,٣٥٣	٠,٧٧	-	-	-	-
الصومال	٠,٥٧٦	١,١٥	-	-	-	-
السودان	١,٧٤٤	٣٨	٠,٣١٠٤	٠,٨٤	٠,٢٧٥	٠,٦
تونس	٠,٢٤١٨	٥٣	٠,٠٢٧٦	٠,٠٧	-	-
البحرين	٢,٠٤٠٤	٤٤٤	١,٩٤٧	٤,٦	١٧,٥٦٣	٣٩,٦
الاردن	٢٢	٥٧,٨٥	٨,٥٩	٢٠,٣	-	-
الكويت	٠,٢٥٣٦	٧٧	٠,٧٦٧	١,٨	٢,٢٧٦	٥,١
عمان	-	-	٠,٢٢٣	-	٤,٩٤٧	١١,٢
قطر	٢,١٦٠	٤,٧	٧,٩	١٨,٦	٤,٧	١٠,٦
السعودية	٠,٠٠١٢	-	-	-	٠,٢٥	٠,٨
سورية	١١,٦٩٦	٢٥,٤٤	٢١,٥	٣٧,٠٣	١٢,٨	٢٨,٩
الإمارات العربية المتحدة	٣,٢٣٠٤	٥,٥	-	-	-	-
اليمن	٤٦	١٠٠	٣٧,١	١٠٠	٤٢,٦٨٧	١٠٠
الجميع					٤٣,٣٠٣	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ لعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٣-٥)
الصادرات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(منتجات الألبان والبيض)
(مليون دولار)

الدولة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
الفترة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	٠,٣٨	١,٤٦	-	-	-	-	-	-
مصر	٠,٢٨	١,٠٨	٢,٩٤	٦,٠١	٥,٥٧	٧,٨٤	٢,٨	٣,٤٦
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	-	-	-	-	-	-	-	-
الصحراء	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٣	٣,٠٤
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-
تونس	٠,٣٧	١,٤٠	٠,٢٠	٠,٤١	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٠٨٢	٠,١٠
البحرين	٠,٠٨	٠,٣	-	-	-	-	-	-
الارمن	٦,٢٣	٢٣,٩٦	١٢,٧٠	٢٥,٩٩	١٤,٧٨١	٢٠,٨١	٢٠,٩٥٦	٢٥,٩٣
الكويت	٤,٨٨	١٨,٧٨	٢,٥٦	٧,٢٩	٢,٤٥	٣,٤٥	٠,٦٧	٠,٨٣
عمان	١,٦٠	٦,١٥	١,٧٦	٢,٦	٢,١٤٤	٣,٠٢	٢,٩٧٧	٣,٦٨
قطر	-	-	-	-	٠,٣٢٦	-	٠,٦٨	٠,٨
السعودية	٣,٣٨	١٣	٢١,٦٦	٤٤,٣٢	٣٧,٨	٥٣,٢٢	٣٦,٧	٤٥,٤١
سورية	٠,٩٣	٣,٥٧	١,٥٦	٣,١٩	٣,٠٧	٤,٣٢	١١,٢	١٣,٨٦
الإمارات العربية المتحدة	٧,٥٩	٢٩,٢٢	٤,٣٦	٨,٩١	٥,١	٧,١٨	٥,٣٤	٦,٦١
اليمن	٠,٢٧	١,٠٤	٠,١٣	٠,٢٦	-	-	-	-
المجموع	٢٦	١٠٠	٤٨,٩	١٠٠	٧١,٣٥١	١٠٠	٨٠,٨٢٣	١٠٠

ملحق جدول (٤-٥)
المصادر الزراعية المبرية موزعة حسب البلد والجماعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(أسماك ومستحضراتها)

الفترة	متوسط ١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	٠,١٩٦	٠,٠٨	٠,٣١٤	٠,٠٨	٠,٤١	٠,٠٦	٠,٤١٠	٠,٠٧
مصر	٠,٨٦٨	٠,٣٥	٣,٨٣٦	٠,٩٣	٩	١,٤	١٣,٠٣	٢,١٨
ليبيا	٠,٤٢٢	٠,١٧	٠,٣٣٨	٠,٠٦	٣٤	٠,١٥	٠,٤١	٠,٠٧
المغرب	١٧٣,٧٥٣٦	٦٩,٦٣	٦٢٩,٣٦١٤	٦٥,٣	٧٤١,٥٦٠	٦٥,٣	٧٤١,٥٦٠	٧٠,٤٢
الصومال	٢,١٢٧٨	٠,٨٥	٥,٧٦٨	١,٤	١١,٤٩	١,٧٨	-	-
السودان	٠,٣٨٣٨	٠,١٥	٠,١٦٣٢	٣,٠٠	٨	٠,٠١	٣٣	٠,٠١
تونس	٢٨,١٤٤٢	١١,٢٨	٧٤,٣١٨٦	١٨,٠٢	١٠٧,٢٨	٣٤,٦٤	٨٢,١٨٢	١٣,٧٣
البحرين	٠,٠٠٠٤٤	-	١,٤٦٦٤	٠,٣٦	٢,١٧	٣,٣٤	٢,١٦	٠,٣٦
الاردن	٠,٠٧٣٦	٠,٠٣	٠,٧٣٢	٠,٢	٣٤	٠,٠٢	٦٧٠	٠,٠١
الكويت	١٢,٢٣٤	٤,٩	٨,٨٥٦	٢,١٥	١٥,٠٨	٣٤	٩,٩	١,٦٥
عمان	١١,٠٤٨٨	٤,٤٣	٣٥,٩٣٩٢	٨,٧١	٥٠,٧	٧,٨٦	٤٧,٦٣	٨,٠١
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٤,٢٤	١,٧	٥,٩٨	١,٤٥	٩	١,٤	٩	١,٥
سورية	٠,١٣١٢	٠,٠٦	٨٣٦	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٠١	١٣٠	٠,٠١
الإمارات المتحدة	٣,١٠٢	٣,٢٤	٦,١٣٦	١,٤٩	١٦,٨٩	٢,٦٢	١١,١٢	١,٩٩
اليمن	١٢,٧٨٥٢	٥,١٢	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٤٩,٥٢٤٦	١٠٠	٤١٢,٤٨٦٨	١٠٠	٦٤٤,٧٩٨	١٠٠	٣١٦,٦٧٨	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٥-٥)
المصادر الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجماعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(فواكه وخضار)
(مليون دولار)

الدولة	١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	٨,٤٠	١,٠٥	١٠,١٢	١,٠٤	٢٥,٠٢	١,٩٤	٢٣,٩٨	١,٧٥
مصر	١٤٤,٥٦	١٨,٠٨	١٤٦,٦٩	١٥,٠٧	١٨٩,٣٦	١٤,٦٩	١٢٨,٠٨	٩,٣٥
ليبيا	-	-	-	-	-	-	٠,٤٣	٠,٠٣
المغرب	٣٥١,١٦	٤٣,٩٣	٣٩٥,١٧	٤٠,٥٩	٤٩٩,٨٦١	٣٨,٧٧	٥٥٩,٣٠	٤٠,٨٢
الصومال	١٣,٠٣	١,٦٣	١٩,٧٨٧	٢,٠٣	٢٦,٣٥٥	٢,٠٤	٤,١٥٥	٠,٣٠
السودان	١٥,٢٨	١,٩١	٢٣,٧٠٨	٢,٤٤	٢٣,٩	١,٨٥	٣١,١	٢,٢٧
تنيس	٤٠,٩٦	٥,١٢	٦٥,٤٢١٤	٦,٧٢	٧٨,٥٧٨	٦,٠٩	٨٧,٨٣٦	٦,٤١
البحرين	٠,٦٨	٠,٠٩	٠,٣٢٣	٠,٠٣	٠,٣٢٢	٠,٠٣	٠,٣٢٨	٠,٠٢
الارن	٧٣,٩٥	٩,٢٥	٥٩,٧١٦٢	٦,١٤	٧٠,٣٣٦	٥,٤٦	٨٢,٦٨٤	٦,٠٣
الكويت	١٨,٦٠	٢,٣٣	٩,٥٢٨	٠,٩٨	٦,١٩	٠,٤٨	٣,٣٦	٠,٢٥
عمان	٧,٥٨	٠,٩٥	٩,٠٥١	٠,٩٣	١٠,٧٩٥	٠,٨٤	٩,٥١٦	٠,٦٩
قطر	-	-	-	-	٠,٤٤٥	-	٠,٣٢٧	٠,٠٢
السعودية	٤٢,٧٠	٥,٣٤	٤٤,٤٤	٤,٥٧	٤٩,٠٥	٣,٨٤	٦٠	٤,٣٨
سورية	٣٨,٦٠	٤,٨٣	٥٠,٩٦٧	٥,٢٤	١٥٢,٧٢٥	١١,٨٥	١٨٠,٩٧	١٣,٢١
الإمارات العربية المتحدة	٤١,٣٦	٥,١٦	١٢٧,١٠٦	١٣,٠٦	١٣٧,٨٤	١٠,٦٩	١٧٩,٧٢	١٣,١٢
اليمن	٢,٦٧	٠,٣٣	١١,٣٩٧	١,١٧	١٨,٤٥٩	١,٤٣	١٨,٤٥٩	١,٣٥
الجمع	٧٩٩	١٠٠	٩٧٣	١٠٠	١٢٨٩,٦٨٦	١٠٠	١٣٧٠,١	١٠٠

ملحق جدول (٦-٥)
الصادرات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجماعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(حيزب وستحضراتها)

الفترة	١٩٨٤-١٩٨٠ متوسط		١٩٨٩-١٩٨٥ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	٢٤,٠٥	-	١٩,٨٩٤	٦,٢٩	٢٣,٤	٦,١٢	٤٠,٧٨	٨,٦٢
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الغرب	٦,٩٧	١,٨	٦,١٦٠	١,٩٥	-	-	-	-
الصومال	٠,٠١	-	-	-	-	-	-	-
السودان	٢٢٤,٠٨	٥٧,٧٣	٣٧,١٧٦	١١,٧٦	٢٢	٥,٧٥	-	-
تونس	٦,٢٤	١,٦١	٧,٦٨١٦	٢,٤٣	١١,٣٥٢	٢,٩٧	١٩,٩٧٧	٤,٢٢
البحرين	٠,٩٥	٠,٢٥	٠,١٣٧٤	٣,٠٠	٠,١٧٣	٠,٠٥	٠,١٦٢	٠,٠٣
الاردن	١٤,٤١	٣,٧١	٩,١٠٢٤	٢,٨٨	٢,٦١٢	٠,٧	١١,٥٦٧	٢,٤٤
الكويت	٢٧,٤٧	٧,٠٨	١٠,٣٠٨	٣,٢٦	٥,٦	١,٤٦	٣,٠٣	٠,٦٤
عمان	٧,١٦	٣,٨٤	٨,٧٠٣	٢,٧٥	٩,٠٣١	٢,٣٦	٩,٣٧٤	١,٩٨
قطر	-	-	-	-	٠,٢٩	-	٠,١٠٧	٠,٠٢
السعودية	٧,٧٠	١,٩٨	١٤٠,١٦٠	٤٤,٣٥	٢٢١,١	٥٧,٨٣	٢٨١,٣	٥٩,٤٨
سورية	٢٤,٨١	٦,٣٩	١٥,٨٨١٤	٤,٠٣	٢١,٥	٥,٦٢	٤١,٦٤٧	٨,٨
الإمارات العربية المتحدة	٣٧,١٥	٩,٥٧	٣٤٣,٥٧	١٨,١٧	٦٠,٥٥	١٥,٨٤	٦٠,٥٥	١٢,٧٩
اليمن	٧,١٧	١,٨٥	٣,٣٢١٨	١,٠٥	٣,٢	٣,٨٤	٢,٢	٠,٦٨
المجموع	٣٨٨	١٠٠	٣١٦	١٠٠	٢٨٢,٦٣٦	١٠٠	٤٧٣,٠٩	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية . كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

(مليون دولار)

ملحق جدول (٧-٥)
المصادر الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(السكر ومصنوعات)

الفترة	١٩٨٤-١٩٨٥ متوسط		١٩٨٥ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	٠,١٧		٠,١٥		-		٢٣,٩٨	
مصر	١٧,١٠		١٣,٧٦		-		١٠,٧٨	
ليبيا	-		-		-		-	
الغرب	٣,٦٩		٣,١٧		-		٣,٦٧	
الصومال	٠,٠٦		٠,٠٥		-		-	
السودان	٣,٤١		٢,٩٣		-		-	
تنزانيا	٢,٦٢		٢,٢٥		٤,١٤		٤,٢٤	
البحرين	٠,٠٦		٠,٠٥		-		-	
الاردن	٠,٩٤		٠,٨١		١٠,٧٨		١٠,٢٤	
الكويت	٨,١٠		٦,٩٧		١,٠٧		١,١١	
عمان	٠,٠٦		٠,٠٥		٠,٣٩		٠,٣٩	
قطر	-		-		٠,٣١		٠,٣٢	
السعودية	٨,٦٨		٧,٤٧		٠,٩٥		٠,٩٤	
سورية	٣,١٩		٢,٧٤		٠,٥٨		٠,٥٨	
الامارات العربية المتحدة	٦,٨٧		٥,٩١		١,٣١		١,٣٤	
اليمن	٦١,٢٨		٥٢,٧٢		٠,٤٩		٠,٥٠	
الجموع	١١٦,٢		٦٦,٨		٩٧,٦٩		١٣٠,١٦	

ملحق جدول (٨-٥)

(مليون دولار)

المصارف الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(قهوة وشاي وتوابل)

الدولة	١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	٥,٧٢	٦,٦٧	٧,٩٣	٨,٠٧	٦,٨٩	٦,٨٩	٦,٩٥	٥,٧٥
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الفلبين	٦,٦٠	٧,٧	٨,٠٧٥	٨,٢١	١٤,٣٧٤	١٤,٢١	١٦,٧٦٩	١٣,٨٦
الصومال	٠,٠١	٠,٠١	-	-	-	-	-	-
السودان	٢,٩٥	٣,٤٤	٥,٩٥١٦	٦,٠٥	٦	٥,٩٣	٦,٢	٥,١٣
تنزانيا	٥,٥٦	٦,٤٩	٦,٢٠٢٨	٦,٣١	٦,٩٧٨	٦,٩	١١,٣٩٤	٩,٤٢
البحرين	١,٠٦	١,٢٣	٠,٠٣٩٢	٠,٠٤	٠,٠١٣	٠,٠١	٠,٠١٦	٠,٠١
الاردن	٢٢,٢٤	٢٥,٩٥	٢,١٣٠٤	٢,١٧	١,٥٣٢	١,٥١	٥,٠٣٥	٤,١٦
الكويت	١٨,٢٧	٢١,٣٢	١٤,٩٦٨	١٥,٣٣	٢,٩٨	٢,٩٥	١,٦٩	١,٤٠
عمان	١,٠٨	١,٢٦	١,١٧٥٨	١,٢	١,٠٩٧	١,٠٨	٠,٩٥٣	٠,٧٩
قطر	-	-	-	-	٠,٧٤٥	-	-	-
السعودية	٥,٦٠	٦,٥٣	٤,٥٨	٤,٦٦	٣,٥	٣,٤٦	٣,٤	٢,٨١
سورية	١,٣٨	١,٦١	٢,٩٣٣٦	٢,٩٧	١,٢٦	١,٢٥	١٥,٢١٦	١٢,٦٢
الامارات العربية المتحدة	١٢,٤٦	١٤,٥٤	٣٥,٦٣	٣٦,٢٥	٤٧,٢٧	٤٦,٧٢	٤٤,٠٨	٣٦,٤٥
اليمن	٢,٧٨	٣,٢٥	٨,٦٨٢٤	٨,٨٣	٩,٢	٩,٠٩	٩,٢	٧,٦١
المجموع	٨٥,٧	١٠٠	٩٨,٣	١٠٠	١٠١,٩١٩	١٠٠	١٢٠,٩٤	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جمل (٩-٥)
المصادر الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(الإعلاف الحيوانية)

الدولة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط		١٩٨٤-١٩٨٩		متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	٢,٨٢	٧,٨٢	٣٤	٠,١٣	٠,١	٠,١٣	٣,٦	٠,٠٢	٢	٠,٠٢	٣,٦	٠,٠٢
مصر	١,١٠	٢,٩٦	١٣٧	٦,٦٣	١١	٣,١١	٣,١١	٣٤	٧,٩٣	١١	٣,٠٩	٧,٩٣
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	٠,٣٢	٠,٨٧	٤٧٣	٢,٩٨	١٦٩١	٣,٩٩	١٦٩١	٣,٩٩	١٦٩١	٣,٩٩	١٦٩١	٣,٩٩
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	١٩,٨٩	٥٣,٥٦	٨٤٩	٢٦	١٧,١٦	٣٣,٠٣	١٧,١٦	٣٣,٠٣	١٧,١٦	٣٣,٠٣	١٧,١٦	٣٣,٠٣
تنزانيا	٢,٤٠	٦,٥٤	٧٠٨	٤,١٩	١٢,٠٧	٤,١٩	١٢,٠٧	٤,١٩	١٢,٠٧	٤,١٩	١٢,٠٧	٤,١٩
البحرين	-	-	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠١
الأردن	٧,٣٦	٣٤,٥٤	٧٧٧	٣٥,٨٤	٣٣٩	٣٥,٨٤	٣٣٩	٣٥,٨٤	٣٣٩	٣٥,٨٤	٣٣٩	٣٥,٨٤
الكويت	١,٣١	٣,٥٣	٣٩٤	٢,٦٢	٣٩٤	٢,٦٢	٣٩٤	٢,٦٢	٣٩٤	٢,٦٢	٣٩٤	٢,٦٢
عمان	٠,٦٧	١,٧٧	٣٢٤	٢,٣٨	٣٢٤	٢,٣٨	٣٢٤	٢,٣٨	٣٢٤	٢,٣٨	٣٢٤	٢,٣٨
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٣٤	١,١٨	١١	٢٢,٦٦	١١	٢٢,٦٦	١١	٢٢,٦٦	١١	٢٢,٦٦	١١	٢٢,٦٦
سورية	٠,٢٨	٠,٧٦	٣٤٤	١,٩١	٣٤٤	١,٩١	٣٤٤	١,٩١	٣٤٤	١,٩١	٣٤٤	١,٩١
الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٢	١,٦٨	١٦	٧,٣٧	١٦	٧,٣٧	١٦	٧,٣٧	١٦	٧,٣٧	١٦	٧,٣٧
اليمن	٠,٠٣	٠,٠٩	٢٩٦٦	١٠,٦	٢٩٦٦	١٠,٦	٢٩٦٦	١٠,٦	٢٩٦٦	١٠,٦	٢٩٦٦	١٠,٦
المجموع	٣٧,١	١٠٠	٤٩,٤	١٠٠	٤٩,٤	١٠٠	٤٩,٤	١٠٠	٤٩,٤	١٠٠	٤٩,٤	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العربية، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (١٠-٥)

الصادرات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(مواد غذائية أخرى)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
البرالة	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	-	-	-	-	٥٢	٥١,٣٣	-	-
مصر	٠,٨٥	٤,٧٨	٢,٥٩	٤,٣٥	١٦,٤	١٦,١٩	١٦,٣٧	٣١,٤٧
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الغرب	٢,٣٤	١٢,٦١	-	-	-	-	-	-
الصومال	٠,١٦	٩٣	٤,٦٨٢	٨,٢٠	٦,٧	٦,٦١	١١,٨٩	٢٢,٨٦
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-
تنس	-	-	-	-	-	-	-	-
البحرين	٠,٠٨	٠,٤٥	٠,٠٣٢٦	٠,٠٦	١,٥	١,٤٨	٣,٣٧٩	٦,٥٠
الاردن	٣,٥٩	٣٤	٠,٦٧٦٢	١,١٨	٢,٤٠٣	٢,٣٧	٥,٤٣٤	١٠,٤٥
الكويت	٥,٠٦	٣٨,٥٥	٢,٢٢٨	٣,٩	١,٨٧	١,٨٥	-	-
عمان	٠,٦٠	٣,٢٧	٠,٣٥١	٠,٦٢	-	-	٠,٢٩٩	٠,٥٧
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	١,٢٢	٦,٨٨	٢,٧٤	٤,٨	٢,٥	٢,٤٧	٢,٣	٤,٤٣
سورية	٣,٠٤	٠,٢٢	٠,٠٥٦٨	٠,١	٩	١٠,٠١	١٣٨	٠,٢٧
الامارات العربية المتحدة	٣,٨٩	٢١,٩٥	١٥,٦٦٨	٣٧,٥٤	١٧,٣	١٧,٠٨	١٢,٢	٢٣,٤٦
اليمن	٠,٠١	٠,٠٤	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٧,٧	١٠٠	٥٧,١	١٠٠	٣١٤	١٠٠	٥٢,٠١٣	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوى لعام ١٩٨٦ لعام ١٩٩٠ لعام ١٩٩١

ملحق جدول (١١-٥)
الصادرات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(مشروبات وتبغ)

الدولة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	٦٩,٨٢	٣٤,٧٢	٢٤,٨٧	٢٣,٦٩	٢٣,٨٥	١٧,٦٤	٧,٧	٣,٤٤
مصر	٨,٥٠	٤,٢٣	٣,٧٦	٣,٥٨	٣,٩١	٢,٨٩	١٤,٧٩	٦,٦٠
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	٩,٤٠	٤,٦٧	٥,٥٩٥٤	٥,٣٣	٥,٧١٣	٤,٢٣	٧,٨٨٩	٣,٥٢
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	٠,٣	٠,٠١	-	-	-	-	-	-
تونس	٨,٢٣	٤,٠٩	٨,٦٨٥	٨,٢٧	٨,٢٢٣	٦,٠٨	٤٦,٤٣	٢٠,٧٦
البحرين	٧,٠٤	٣,٥	٣,٣٥	٣,١٧	٣,٨٠٥	٢,٨٢	٣,٤٥٢	١,٥٤
الاردن	١٥,٨٩	٧,٩	٥,٥٩٩٢	٥,٣٣	٦,٩١٨	٥,١٢	١٤,٩٦٧	٦,٦٨
الكويت	٦,٨٠	٣,٣٨	١,٦٥	١,٥٧	٠,٨٣	٠,٦١	٧	٠,٣١
عمان	٨,٣١	٤,١٣	٧,١٥٤٨	٦,٨٢	٥,١٧٤	٣,٨٣	٤٠,٩	١٨,٢٦
قطر	-	-	-	-	٠,٤١٥	-	٠,٤١٥	٠,١٩
السعودية	١٧,٢٢	٨,٥٦	١١,٤٨	١٠,٩٤	١٦,٣	١٢,٠٦	٣٤,٣	١٠,٨٥
سورية	١٧,٩٠	٨,٩٠	١,٤٥٨٦	١,٣٩	٢٢,٣٢٩	١٦,٥٢	٢٣,٥٧٤	١٠,٥٣
الامارات العربية المتحدة	٢٩,٣٩	١٤,٦١	٢٨,٣٠٤	٢٦,٩٦	٣٤,٧٩	٣٥,٧٤	٣٥,٤٦	١٥,٨٣
اليمن	٢,٦٢	١,٣	٣,٠٨٨٦	٣,٩٤	٣,٣٢٦	٢,٤٦	٣,٣٢٦	١,٤٩
المجموع	٢٠١,١	١٠٠	١٠٥	١٠٠	١٣٥,٥٨٣	١٠٠	٢٢٣,٩٦	١٠٠

(مليون دولار)

ملحق جمل (١٢-٥)
المصادر الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(جلد)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المرلة								
الجزائر	-	-	٠,٢٨٨	٠,٥٤	-	-	-	-
مصر	٠,٠١	٠,٤	٤٠,٠٥٤	-	٠,١١	٠,٢٣	٠,١١	٠,٢٣
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الغرب	-	-	٠,٩٤٨	١,٧٩	٥,٧٤٦	١٢	٠,٤٧٨	٠,٩٠
الصومال	١,٨٣	٧,٦٤	٢,٣٣٣٢	٤,٣٨	٢,٥	٥,٢٢	٢,٥	٥,٢٣
السودان	١١,٤١	٤٧,٧٢	١٣,١٧٢	٣٤,٨٤	١٢,٢	٢٥,٤٨	١٢,٦	٣١,٣٥
تنزس	-	-	٠,٥٣٩٤	١,٠٢	٠,٤٦١	٢,١٧	٠,١٢٨	٠,٢٧
البحرين	٠,١٧	٠,٧١	٠,١٦٠٢	٠,٣	٠,٢٦٧	٠,٥١	٠,٢٦٧	٠,٥٦
الارن	٠,٦٨	٢,٨٣	١,٤٨٣٢	٢,٨	١,١٩	٢,٤٨	٢,٤٤٩	٥,١٢
الكويت	١,٤٥	٦,٠٨	٣,٢٩٦	٦,٢٢	١,٥	٢,١٢	-	-
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٣,٠٨	١٢,٨٨	١٥,٧٢	٢٩,٦٥	٩,٩	٢٠,٦٧	٠,٩٢	١,٩٢
سورية	٣,٩٧	١٦,٦٢	٩,٨٩٦٨	١٨,٦٧	٥,٩٠٦	١٢,٣٣	٨,٥	١٧,٧٧
الإمارات العربية المتحدة	-	-	٢,١١٦	٣,٩٩	٢	٦,٢٦	٣	٦,٢٧
اليمن	١,٣١	٥,٤٧	٣,٠٢٣٤	٥,٧	٤,٥٣	٩,٤٦	٤,٥٣	٩,٤٧
الجميع	٣٣,٩	١٠٠	٥٣	١٠٠	٤٨,٢٣	١٠٠	٤٧,٨١٧	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، مكتب التجارة السفلى لعام ١٩٨٦ و عام ١٩٩٠ و عام ١٩٩١

ملحق جدول (١٣-٥)
المصادر الزراعية العربية موزعة حسب النسل والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(بنود زيتية)

(مليون دولار)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجموع	-	-	٧٠,٣٠٣	٠,٠٤	١١,٠٠١	٠,٠٤	١٢,٤٠٢	٠,٠٤
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	٩,٧٢٤	١,٩٣	٧,٩٦٦	٠,٠١	١٢,٨٠٨	٠,٠١	١٢,٤٠٢	٠,٠١
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الغرب	٠,٠٥٧٤	٠,٠١	٠,١٩٠٨	٠,٠٠٢	٠,٤٤٢	٠,٠٠٢	٠,٠٧١	٠,٠٠٢
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	٨٧,٧٤٤	١٧,٣٧	٦٠,٥٦	٠,٠٠١	٨٢,٦٠١	٠,٠٠١	٣٩,٧٦١	٠,٠٠١
تنزانيا	٠,١٢١٤	٠,٠٢	٠,٠٧٢٦	٠,٠٠٠١	٠,١٣٦	٠,٠٠٠١	٠,١٦١	٠,٠٠٠١
البحرين	٠,٠٠٩٢	-	٠,٠٠٠٥	٠,٠٠٠٠١	٠,٠٠٠٥	٠,٠٠٠٠١	٠,٠٠٠٥	٠,٠٠٠٠١
الإيراني	٠,٧٥٨	٠,١٥	٠,١٦٧٤	٠,٠٠٣	٠,٦٣١	٠,٠٠٣	١,٣١٩	٠,٠٠٣
الكويت	٠,٨٨	٠,١٧	٠,٣٣٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	-	-
عمان	٠,٠٠٠٦	-	٠,٠٠٠٢٤	-	-	-	٠,٠٠٠٢٤	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٠,٠٠٨	٠,٠٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠١
سورية	١,٥٧٢	٠,٣١	١,٤١٥٢	٠,٠٠٣	٣,٥١٢	٠,٠٠٣	٠,٥٧٢	٠,٠٠٠١
الإمارات العربية المتحدة	٠,٠٠٥٤	٠,٠١	٠,٠٧١٦	٠,٠٠١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠١
اليمن	٠,٠٠٨٨	-	٣,١٩٣٤	٠,٠٠٠١	١,٠٠١	٠,٠٠٠١	١,٠٠١	٠,٠٠٠١
الجميع	٥٠٥,٠٧٧	١٠٠	٧٣,٣٢٠٨	١٠٠	١٠٢,٢٠٦	١٠٠	٥٦,٨٩١	١٠٠

ملحق جدول (١٤-٥)

(مليون دولار)

المصادر الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجماعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(زيت ودون نباتية وحيوانية)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	٠,١١	٠,١٠	٠,٦٦	٠,٦٤	٠,٢	٠,١٠	-	-
مصر	٠,٠٥٢	٠,٠٥	٠,٤٢	٠,٤٢	١,٢٨	٠,٦٢	١,٢٥	٠,٢٦
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الغرب	٧,٤٨٦٤	٦,٦٥	٠,٨٣٥٦	٠,٨١	٤٠,٧٤٩	١٩,٨٥	٥,٩٥٥	١,٧١
الصومال	٠,٠٠١٤	-	-	-	-	-	١١,٤٩	٢,٢
السودان	١٢,٣٤٦	١٠,٩٧	٩,٣٥٢	٩,١	٢٠,٠٦٤	٩,٧٧	١٠,٥١٤	٢,٠٢
تونس	٧٤,٨٧٤٤	٦٦,٥١	٧٣,٣٨٦٤	٧١,٤٤	١٢١,٩٠٨	٥٩,٢٨	٢٩١,٥	٨٣,٧٤
البحرين	٠,٠٢٢	٠,٠٢	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠١	-	-	٠,٠٤	٠,٠٠١
الاردن	٢,٩	٢,٥٨	٢,٤١٣٦	٢,٢٥	١	٤٩	٥,٤٥٢	١,٥٧
الكويت	٤,٠٤٢	٣,٥٩	١,٩٧٨	١,٩٢	١,٧٢	٠,٨٤	-	-
عمان	٠,١٤٦٦	٠,١٢	٠,٣٤٢٦	٠,٣٢	٢,٠١٦	٠,٩٨	٦,١٩٩	١,٧٨
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٣,٤	٤,٠٢	٢,٨٨	٢,٨	١١,٧	٥,٧	٨,٤	٢,٤١
سورية	٠,٠٠١٨	-	٠,٠٠٨٣٨	٠,٠٠٨	-	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة	٧,١٨	٦,٢٨	١٠,٣٦٢	١٠,٩	٤,٦٨	٢,٢٨	٧,٢	٢,١
اليمن	٠,٠١٨٦	٠,٠٢	٠,٠٠٠٢	-	-	-	-	-
المجموع	١١٢,٥٨٢٢	١٠٠	١٠٢,٧٣٠٨	١٠٠	٢٠٥,٢١٧	١٠٠	٢٤٨,١	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، كتاب التجارة السنوى لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جمل (١٥-٥)
 الصادرات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
 (منتجات الغابات)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الغرب	-	-	-	-	-	-	-	-
الصومال	٢٥,٥٢	٤٠,٩١	٤٠,٤٤٣٨	٥٤,٩١	٦٠,٧١٩	٦٣,٤٧	٦٠,٧١٩	٦٣,٤٧
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-
تونس	-	-	-	-	-	-	-	-
البحرين	٠,٠٢	٠,٠٣	٥,٤١٥	٧,٣٥	-	٥,٦٦	٥,٤١٥	٥,٦٦
الارنن	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	٧,٥٧	١٢,٤٢	٧,٥٣٢٨	١٠,٢٣	٩,٢٦٧	٩,٦٩	٩,٢٦٧	٩,٦٩
عمان	٢٧,٨٢	٤٤,٦	٢٠,١٥	٢٧,٣٦	٢٠,١٥	٢١,٠٦	٢٠,١٥	٢١,٠٦
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	-	-	-	-	-	-	-	-
سورية	١,٢٤	١,٩٩	٠,١١٣	٠,١٥	٠,١١٣	٠,١٢	٠,١١٣	٠,١٢
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	-	-	٠,٠٣	٠,٠٥
المجموع	٦٢,٤	١٠٠	٧٣,٧	١٠٠	٩٥,٦٦٤	١٠٠	٩٥,٦٦٤	١٠٠

ملحق جدول (٥ - ١٦)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(حيوانات حية)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجموع	١٣٩٢,٦٠	١٠٠	٩٩٣,٠٠	١٠٠	٩٣٣,٧	١٠٠	١٠٠١,٦٣	١٠٠
اليمن	٢٥,١١	٢,٥٢	٣٥٢,٣٩٥	٥,٢٨٠	٥٠٠,٥٦١	٥٣,٣٤	٥٠٠,٥٦١	٥٠,٠٥
الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٥٦	٢,٥٥	٥٥,٥٩	٥,٦٠	٥٦,٨٢	٦	٧٠,٧٦	٧,٠٦
سورية	٢٦,٣٤	١,٨٩	٢٦,٧٥٣٤	٢,٦٩	٤٠,٨٦٨	٤,٣١	٤٣,٤٠٥	٤,٣٣
السعودية	٥٠٢,٩٨	٣٦,١٢	٤٢١,٠٤	٤٢,٤	٤٠٣	٤٢,٥٣	٤٢٧,٥	٤٢,٦٨
قطر	٣٠,٩٠	٢,٢٢	٣١,٨٣١٢	٣,٢١	١٣,٧٢٧	١,٤٥	٦١,٠٠٦	٦,٠٩
عمان	٧,١٣	٠,٥١	١٣,١٠٧٦	١,٣٢	١٩,٠٢٣	٢,٠١	٢١,١٧٣	٢,١١
الكويت	١٥١,٣٢	١٠,٨٧	١٤٢,٠١	١٤,٣٠	٠,٨٨٨٨	٠,٠٩	١٣,٦٥	١,٣٦
الأردن	٣٢,١٧	٢,٣١	١١,٧٥٨٨	١,١٨	٣٢,٠٢٦	٣,٣٨	٥٤,٩٨٤	٥,٤٩
البحرين	٢٠,٦٩	١,٤٩	١٩,٤١٧٦	١,٩٦	١١,٩١٩	٣,٧٤	١٠,١٦٩	١,٠٢
تونس	٣٠,٣١	٢,١٨	١١,٧٥٨٨	١,١٨	١٠,٥١١	١,١١	٥,٠٣٩	٠,٥
السودان	٥٨,٢٥	٤,١٨	١,٣٩	٠,١٤	٢,٢٢	٠,٢٣	١,٥٦٢	٠,١٦
الصومال	٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المغرب	١٠,٦٢	٠,٧٦	٩,٨٢٩٨	٩٩	٤,٧٩٤	٠,٥١	١٢,٨٤٢	١,٢٨
ليبيا	٣٢٩,٠٠	٢٣,٦٢	٤٦,٦٨٨	٤,٧	٢٢١,٠٠٥	٢٣,٣٣	١٥٨	١٥,٧٧
مصر	١١٤,١١	٨,٩	٩١,٧٧٨	٩,٢٤٠	٣٧,٠٠٥	٣,٩١	٢٣,٩٦	٢,٣٩
الجزائر	٨,١٢	٠,٥٨	٥٧,٦٧٦	٥,٨١	٢٩,٢	٣,٠٨	٤٧,٠٢	٤,٦٩

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (١٧ - ٥)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(الاحصاء ومستحضراتها)

الفترة	١٩٨٤-١٩٨٥		١٩٨٥-١٩٨٦		١٩٨٦-١٩٨٧		١٩٨٧-١٩٨٨		١٩٨٨-١٩٨٩		١٩٨٩-١٩٩٠		١٩٩٠-١٩٩١		الفترة
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
الجزائر	٦٠,٨٩	٤,٤٦	٣٤,٢٢٦	٢,٩١	٢٥,٥٤	٢,٢٤	١٦١,١١	١٥,٥٧	٣٣,٨	٢,٢٤	١٦١,١١	١٥,٥٧	٣٣,٨	٢,٢٤	الجزائر
مصر	٢٨٤,٥٠	٢٠,٨٣	٢٩٧,٢٨٨	٢٥,٣٦	٢٥,٣٦	٢,٢٤	١٣,٢	١,١٦	٤,٧٥	٠,٣٨	١٣,٢	١,١٦	٤,٧٥	٠,٣٨	مصر
ليبيا	٤٣,٦٤	٣,٩	٢٤,٩٤٨	٢,١٣	٢,١٣	٠,٢٠	٧٤,٥٣	٠,٦٥	٧٤,٥٣	٠,٦٥	٧٤,٥٣	٠,٦٥	٧٤,٥٣	٠,٦٥	ليبيا
المغرب	٥,٤٠	٠,٤٠	٥,٨١٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	المغرب
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
السودان	٠,١٥	٠,٠١	٠,٢٦٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	السودان
تنيس	١٣,٩٠	١,٠٢	١٨,٦٨٠,٤	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	١,٥٩	تنيس
البحرين	٢١,٤١	١,٩٣	٣٢,٠٤٦	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	٢,٧٣	البحرين
الارن	٧٤,٨٨	٥,٤٨	٧٨,٨٩٧٢	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	٦,٧٣	الارن
الكويت	٩٥,٦٥	٧	٩٠,٠٣٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	٧,٦٨	الكويت
عمان	٤٧,٤٦	٣,٤٨	٥٦,١٣٤٢	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	٤,٧٩	عمان
قطر	٢٣,٧٠	١,٧٤	٢٤,٤٢٢	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٨	قطر
السعودية	٤٦٦,٤٦	٣٤,١٦	٣٢١,٩٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	السعودية
سورية	٢٥,٠٨	١,٨٤	١٤,٨٠٦٨	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	١,٢٦	سورية
الامارات العربية المتحدة	١٢٢,٦٦	٨,٩٨	١٤٣,٦٩٤	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	١٢,٢٦	الامارات العربية المتحدة
البحرين	٧٤,٧٤	٥,٤٧	٢٩,٣٨٨٤	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	٢,٥١	البحرين
الجموع	١٣٦٥,٥١	١٠٠	١١٧٢,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجموع

ملحق جدول (هـ - ١٨)

الواردات الزراعية المبرية موزعة حسب الدول والجماعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١

(مليون دولار)

(منتجات الألبان والبيض)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٩٠		١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	٤٠١,٦٣	٢٢,٨١	٤٢٢,٥٣٦	٢٣,٩٧	٥١٢,٠٦	٢٦,٢١	٥٤٨,٧	٢٢,٠٨
مصر	٢٠٣,١١	١١,٥٣	٢٢٧,٥٠٤	١٢,٩١	١٥٦,٢٨	٨	١٦١,١٣	٦,٤٨
ليبيا	١١٥,٢٦	٦,٥٥	١١١,٠٩	٦,٣	١١٣,٩	٥,٨٣	١٠٦,٣	٤,٢٨
الغرب	٥٥,٠٤	٣,١٣	٤٤,٧٣٤٤	٢,٥٤	٧٤,٦١٦	٣,٨٢	٦٢٩,٧٨	٢٥,٢٤
الصومال	٨,٥٤	٠,٤٩	١٠,٠٨	٠,٥٧	٢,٦	٠,١٣	٢,٨	٠,١١
السودان	٢٠,٧٣	١,١٨	٢٨,٤٩	١,٦٢	٣٦,٧٣	١,٣٧	١٩,٤٧	٠,٧٨
تنيس	٤٢,٦١	٢,٤٢	٤٥,٥٨٦	٢,٥٩	٤٢,٢٤	٢,١٦	٣١,٥٤٦	١,٢٧
البحرين	١٩,٠٨	١,٠٨	١٩,٦٥٢	١,١١	٢٨,١٨	١,٢٨	٢٧,١	١,٠٩
الاربن	٥٥,٨٩	٣,١٧	٦٢,٠٥٧	٣,٥٢	٦٢,٤٤٩	٣,٢	٧٣,٤٢٩	٢,٩٥
الكويت	١٠٣,٧٠	٥,٨٩	١٠٣,٧٣٨	٥,٨٩	١٠٦,٨٢	٥,٤٧	٢٨,٥٦	١,٥٥
عمان	٤٦,٥٩	٢,٦٥	٥٩,١٨٦	٣,٢٥	٦٨,٥٢٥	٣,٥١	٧٦,٢٨٥	٣,٠٧
قطر	٢٤,٨٢	١,٤١	٢٥,٠٤٦٨	١,٤٢	٣٦,١٢٢	١,٤٤	٣٥,١٣٣	١,٤١
السعودية	٢٨٦,٦٤	٢١,٩٦	٣٦٦,٨٤	٢٠,٨١	٤٢٩,٦	٢١,٩٩	٤٧٢,٣	١٩
سورية	٧٧,٠٥	٤,٣٨	٣٦,٩١٦	٢,٠٥	١٠,٣١٦	٠,٥٣	١٤,٥٢٥	٠,٥٨
الإمارات العربية المتحدة	٩٠,٨٤	٥,١٦	١١٤,٦١٦	٦,٥	١٩٧,٥٣	١٠,١١	١٥١,٩٩	٦,١١
اليمن	١٠٩,٤١	٦,٢١	٨٥,٤١٤٤	٤,٨٥	٩٦,٥	٤,٩٤	٩٦,٥	٣,٨٨
الجميع	١٧٦٠,٩٥	١٠٠	١٧٦٢,٦	١٠٠	١٩٦٤,٥	١٠٠	٢٤٨٥,٥٤	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، مكتب التجارة السنوى لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جمل (١٩ -)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(الأسماك ومستحضراتها)
(مليون دولار)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط	١٩٨٥-١٩٨٩	القيمة	٪	١٩٩٠	القيمة	٪	١٩٩١	القيمة	٪
	القيمة	٪										
الدولة												
الجزائر	١٧,٠٧	٦,٢٥	٢٥,٤٢٨	١٠,٥٨	٥,٨٢	٢,٥٤				٥,٨٢	٢,٥٤	
مصر	٦٨,٣٦	٢٥,٤٣	٦٣,٥٤٨	٢٦,٤٤	٧٠	٣٠,٥٣				٨٠,٧٦	٣٠,٥٣	
ليبيا	٢٣,٢٥	٨,٦٥	١٨,٢٧٨	٧,٦١	١٠,٥	٦,٦				١٥,١٣	٦,٦	
المغرب	٠,١٠	٠,٠٤	١,٦٦١٤	٠,٦٩	٣,٧٠٧	١,٦٢				٣,٧٠٧	١,٦٢	
الصومال	١٣	٠,٠٥	٠,٠٠١	-	٠,٠٠٥	-				٠,٠٠٥	-	
السودان	٠,٦٤	٠,٢٤	٠,٧٧١٤	٠,٣٢	٢,٣	١,٠٥				٢,٣١١	١,٠٥	
تونس	٠,٦٥	٠,٢٤	٠,٧٧٢٨	٠,٣٢	٢,٦٧١	٠,٥٧				١,٣٣٦	٠,٥٧	
البحرين	٢,٨	٠,٠٤	٣,٣١١	١,٣٨	٤	١,٣٣				٣,٠٤	١,٣٣	
الأردن	٨,٧٧	٣,٢٦	١٠,٨٧٤٤	٤,٥٢	١٠,٣٦	٤,٢٤				٩,٧٣٢	٤,٢٤	
الكويت	٢٦,٦٩	٩,٩٣	٢٥,٩٥٤	١٠,٨	٢٧,٧٢	١٢,٠٩				٢٧,٧٢	١٢,٠٩	
عمان	٢,٣١	٠,٨٦	٢,٥٢٩٨	١,٠٥	٢,٠٨	١,٠٣				٢,٣٦٥	١,٠٣	
قطر	١,٣٨	٠,٥١	١,٤٦٢٢	٠,٦١	٣,٩٥	٠,٦٨				١,٥٦	٠,٦٨	
السعودية	٧٩,٢٤	٢٩,٤٨	٦٤,٣٢	٢٦,٧٦	٦٦,٩	٢٩,١٧				٦٦,٩	٢٩,١٧	
سورية	١٣,٦٨	٥,٠٩	٣,٥٨٣	١,٤٩	٠,٨٤	٠,٤٣				٠,٩٧٨	٠,٤٣	
الإمارات العربية المتحدة	١٨,٤٢	٦,٨٥	١٧,٨٢٤	٧,٤٢	١٦,٣٢	٨,١٢				١٨,٦٣	٨,١٢	
اليمن	٥,٣٢	١,٩٨	-	-	-	-				-	-	
الاجمعي	٢٦٨,٨٠	١٠٠	٢٤٠,٣	١٠٠	٢٢٦,٣	١٠٠				٢٤٠,٠٩	١٠٠	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوى لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٢٠ - ٥)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(الفاكهة والخضار)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤ متوسط		١٩٨٥-١٩٨٩ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	١٦١,٠٢	٧,٨	١٥٧,٦٥٢	٨,١٨	١٧٥,٥٣	٨,٥٨	١٧٤,٩٦	٩,٤٣
مصر	١٠٩,٥٣	٥,٣	٨٤,٠٥٦	٤,٣٦	٦٦,٦٢	٣,٢٦	٧٨,٨٣	٤,٢٥
ليبيا	١٠٥,٩١	٥,١٣	١٠٤,٤٧٨	٥,٤٢	١٣٥,٩٥	٦,٦٤	١٠٦,٧٣	٥,٧٥
المغرب	٧,٨٩	٠,٤٣	١٢,٧٥٥٦	٠,٦٦	٢٢,٥٨٦	١,١	١٧,٦٠٢	٠,٩٥
الصومال	١,٥١	٠,٠٧	٣,٨٣	٠,٢	٢,٢٣	٠,١١	٢,٠٣	٠,١١
السودان	١٢,٩٨	٠,٦٣	١٧,٤٦٢	٠,٩١	١٤,٦٠٣	٠,٧١	٢٥,٥٢٥	١,٢٨
تونس	١٩,٥٥	٠,٩٥	١٦,٨٣٦٢	٠,٨٧	١٦,٧٦٨	٠,٨٢	١٩,١٢٩	١,٠٣
البحرين	٥٤,٨٢	٢,٦٥	٦٢,٠٠٣	٣,٢٣	٦٢,٦٦٥	٣,٥٢	٦٥,٨٢٧	٣,٥٥
الاردن	١٢٩,٣	٦,٢٦	٨٧,٦٤٣٢	٤,٥٥	٥٦,٩٤٧	٢,٧٨	٦٧,٣٥٨	٣,٦٣
الكويت	٢٥١,٧٠	١٢,١٩	٢٨٩,٤٩٨	١٥,٠١	٢٣٦,٠٨	١١,٥٤	٤١,٠٤	٢,٢١
عمان	٦٥,٤	٣,١٧	٩١,٧٣٥٦	٤,٧٦	١٠٦,٧٧٩	٥,٢٢	١١٥,٣٢٢	٦,٢١
قطر	٣٣,٥١	١,٦٢	٣٩,٧١٠٨	٢,٠٦	٤٥,٨٨	٢,٠٣	٤٥,١٠٥	٢,٤٣
السعودية	٧٤٢,٠٠	٣٥,٩٣	٥١٧,١٢	٢٦,٨٢	٥٨٧,٩	٢٨,٧٣	٥٦١,٣	٣٠,٢٤
سورية	٧٠,٥٢	٣,٤١	٢٣,٠٩٨٨	١,٢	٨,٥١٧	٠,٤٢	١٥,٨٦٤	٠,٨٥
الامارات العربية المتحدة	١٨٥,٩٥	٩	٣٩١,٥٢٤	٢٠,٣	٤٧٢,١٨	٢٣,٨	٤٩٠,٠١	٢٦,٤
اليمن	١١٢,٦٥	٥,٤٥	٢٨,٩١٢	١,٥	٢٩,٦١٤	١,٤٥	٢٩,٦١٤	١,٦
الجميع	٢٠٦٥,١٥	١٠٠	١٩٢٨,٣	١٠٠	٢٠٤٠,٨	١٠٠	١٨٥٦,٢٤	١٠٠

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ لعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٥ - ٢١)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(الحيوب ومستحضراتها)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	٧٥٩,٥٤	١٣,٣١	٨١١,٠٠٤	١٥,٨٦	٨٦٠,٦٧	١٤,٦٢	٧٤٩,٥١	١٥,٥٧
مصر	١٥٢٠,٦١	٢٦,٦٥	١٣٤٤,٩٦٦	٢٦,٣١	١٤٥٥,١٥	٢٤,٧٢	٩٦١,٦٨	١٩,٩٨
ليبيا	٢٤٧,٤٧	٤,٣٤	٢٨٠,٤٧٤	٥,٤٩	٤٥٩,٩٨	٧,٨١	٣٥٢,٩١	٧,٣٣
الغرب	٣٧٤,٤٥	٦,٥٦	٣٣٠,٨٨٩٦	٤,٥٢	٢١٢,١٦٧	٣,٦٠	٢٢٠,٠٦٤	٤,٥٧
الصومال	٩١,٠١	١,٦	٥٨,٢٠١	١,١٤	٥٨,٨٣	١	٥٦,١٢٦	١,١٧
السودان	٨١,٤٩	١,٤٣	١٤٦,٤٠٨	٢,٨٦	١٠١,١٥١	١,٧٢	١٦٩,٣٧٧	٣,٥٢
تنزانيا	١٧٩,١٦	٣,١٤	١٩٦,٩٠٦	٣,٨٥	٢٢٥,٥٦٨	٣,٨٣	١٠٧,١٥١	٢,٢٣
البحرين	٣٤,٩٢	٠,٦١	٢٩,٧٩٥٦	٠,٥٨	٣٣,٦٠١	٠,٤٨	٣٢,٢٦٦	٠,٦٧
الارن	١٤٤,٧١	٢,٥٤	١٤٤,٤٦٠٢	٢,٨٣	٢٧٥,٦٦٩	٤,٦٨	٢٢٢,١٦٤	٤,٦٢
الكويت	١٤٠,٨١	٢,٤٧	١٤٦,٥٧٤	٢,٨٧	١٢٣,٨	٢,١	٦٣,٥١	١,٣٢
عمان	٦٠,٨٦	١,٠٧	٧٥,٥٣٠٦	١,٤٨	١٠٠,٤٢٦	١,٧١	٨٩,٦٩٢	١,٨٦
قطر	٣١,٧٩	٠,٥٦	٣٢,٦٩٠٢	٠,٦٤	٤٥,١٤٩	٠,٥٦	٣٥,٣٢٢	٠,٧٣
السعودية	١٤٨٢,٠٤	٢٥,٩٧	١٠٤٩,٤٢	٢٠,٥٢	١٠٢٤,٩	١٧,٤١	٩٤٥,٢	١٩,٦٤
سورية	٣٣٥,٨٠	٤,١٣	١٩٠,٣٢٤	٣,٧٢	٣٨٣,٣٣	٦,٥١	٢٥٩,٩١١	٥,٤
الإمارات المتحدة	١٤٤,٣٤	٢,٥٢	١٧٥,٠٢٨	٢,٤٢	٢١١,٦	٣,٥٩	٢١٥,٧٥	٤,٤٨
اليمن	١٧٦,٦١	٣,١٠	١٩٩,٥٤	٣,٩٠	٣٣٢,٦٧٨	٥,٦٥	٣٣٢,٦٧٨	٦,٩١
المجموع	٥٧٠٥,٧١	١٠٠	٥١١٢,٢	١٠٠	٥٩٠٤,٧	١٠٠	٤٨١٣,٢١	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٥ - ٢٢)

الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(السكر ومصنوعاته)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجموع	١٤٥٩,٦٠	١٠٠	٩١٨,٥	١٠٠	١٧٤٩,٨	١٠٠	١٤٢٨,١٤	١٠٠
اليمن	٨٥,٩١	٥,٨٩	٧٣,٤٣٤٤	٨	١٢٣,١٧	٧,٠٥	١٢٣,١٧	٨,٦٢
الإمارات العربية المتحدة	٤٩,٣٨	٣,٣٨	٦١,٩٨٦	٦,٧٥	١٤١,١٤	٨,٠٨	١٢١,٧	٨,٥٢
سورية	١١٦,١٠	٧,٩٥	٧٨,٠٦٥	٨,٥	١٥٠,٨١	٨,٦٤	١٣٧,٤٦٥	٩,٦٣
السعودية	٢٥١,٥٤	١٧,٢٣	٨٥,٦٢	٩,٣٢	١٥٥,١	٨,٨٨	٨٨,٨	٦,٢٢
قطر	٨,٠٢	٠,٥٥	٥,٨٩٤٤	٠,٦٤	١٦,١٤٨	٠,٧٣	٨,٠٤١	٠,٥٦
عمان	١٣,٩٥	٠,٩٦	١٤,٨٥٤٦	١,٦٢	٢٥,٣٧٣	١,٤٥	١٧,٦٠٩	١,٢٣
الكويت	٤٧,٤٧	٣,٢٥	٣٦,٦٤٢	٣,٩٩	٤٥,١٤	٢,٥٨	١١,٥٢	٠,٨١
الإيرن	٤٦,٧٦	٣,٢	٣٧,٠٨٠٢	٤,٩٥	٨٤,٥٥٧	٤,٨٤	٧٢,٢٢٥	٥,٠٦
البحرين	٨,٦٤	٠,٥٩	٦,٧٦١٨	٠,٧٤	١٣,٤٨	٠,٧٧	٧,٨٦٥	٠,٥٥
تونس	٥٦,٢٣	٣,٨٥	٣٧,٨٢٨٦	٤,١٢	٨٤,٦٠٩	٤,٨٥	٤٥,٧٤١	٣,٢
السودان	٩٣,٥٢	٦,٤١	٨,٠١٩٢	٠,٨٧	١١,١٢	٠,٦٤	٥,٥٢	٠,٣٩
الصومال	١٠,٥٤	٠,٧٢	٩,٣٣٤	١,٠٢	٢,٧	٠,١٥	٢,٣	٠,١٦
العرب	١١٣,١٨	٧,٧٥	٥٠,٠٠٦٤	٥,٤٤	٨١,٩٤	٤,٦٩	٦٩,٣٤	٤,٨٦
ليبيا	٥٦,١٨	٣,٨٥	٤٠,٨٠٢	٤,٤٤	٨٤,٥٦	٤,٨٤	٦٦,٢	٤,٦٤
مصر	٢٥٤,٨٥	١٧,٤٦	١٧٥,٠٩٨	١٩,٠٦	٣٤	٢٢,٥٤	٢٥٦,٣٨	١٧,٩٥
الجزائر	٢٤٧,٣٣	١٦,٩٤	٢٠٧,٠٣٢	٢٢,٥٤	٤٦٦,٤٩	٢٦,٧١	٣٩٤,٢٧	٢٧,٦١

(مستمر)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٥ - ٢٣)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(الفترة والشاي والكاكاو والتوابل)
(مليون دولار)

الدولة	١٩٨٤-١٩٨٥ متوسط		١٩٨٥-١٩٨٦ متوسط		١٩٨٦-١٩٨٧ متوسط		١٩٨٧-١٩٨٨ متوسط		١٩٨٨-١٩٨٩ متوسط		١٩٨٩-١٩٩٠ متوسط		١٩٩٠-١٩٩١ متوسط		الفترة
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
الجزائر	٢٢١,٥٤	٢٠,٤٢	١٩٠,٨٠٨	١٦,٦٢	١٦٤,٧٦٦	١٤,٣٥	١٥١,٨٢	١٥,٣٣	١٥٦,٧٦	١١,٠٧	١٥٦,٨١	١٠,٧٨	١٣,٧٨	١٣,٧٨	الفترة ١٩٨٠-١٩٩١
مصر	١٠٦,١٣	٩,٨٢	٤٨,٦١٨	٤,٢٣	٤٨,٦١٨	٤,٢٣	٤٤,٢٥	٤,٤٧	٧٠,٠٢	٤,٤٧	٧٠,٠٢	٤,٤٧	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
ليبيا	٦٣,٥٥	٥,٨٨	١٠٤,٨٦٦	٩,١٣	١٠٤,٨٦٦	٩,١٣	١١٠,٧٨٢	١١,١٨	١٠١,١٦	١١,١٨	١٠١,١٦	٨,٩	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
المغرب	٧٤,٧	٦,٩١	١,٧٥٤	٠,١٥	١,٧٥٤	٠,١٥	٣,٢	٠,٣٢	١,٨	٠,٣٢	١,٨	٠,١٦	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
الصومال	١,٩٩	٠,١٨	٣٤,٨٦٦	٣,٠٤	٣٤,٨٦٦	٣,٠٤	٢٨,٧	٢,٩	٢١,٧٩٧	٢,٩	٢١,٧٩٧	١,٩٢	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
السودان	٣٢,٧٥	٣,٠٣	٢٧,٨١٦٨	٢,٥١	٢٧,٨١٦٨	٢,٥١	٣١,٠٤٢	٣,١٣	٣٣,٤٧٩	٣,١٣	٣٣,٤٧٩	٢,٩٤	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
تنزانيا	٢٧,١٤	٢,٥١	١١,٢٤٧	٠,٩٨	١١,٢٤٧	٠,٩٨	١١,٣٥٦	١,١٥	١١,٣٦٨	١,١٥	١١,٣٦٨	٠,٩٩	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
البحرين	١٣,٠٦	١,٢١	٢٣,٦٢٦	٢,٠٤	٢٣,٦٢٦	٢,٠٤	٢٣,٦٤٢	٢,٣٩	٢٧,٥٥٣	٢,٣٩	٢٧,٥٥٣	٢,٤٢	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
الاردن	٢٢,١	٢,٠٤	٧٩,١١٦	٦,٨٩	٧٩,١١٦	٦,٨٩	٥٩,٣٤	٥,٩٩	١٧,٠٣	٥,٩٩	١٧,٠٣	١,٥	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
الكويت	٨٩,٨٩	٨,٣١	٢٣,٩٥٩٢	٢,٠٩	٢٣,٩٥٩٢	٢,٠٩	٢٠,٩٠٦	٢,١١	٢٨,٧٦٩	٢,١١	٢٨,٧٦٩	٢,٥٣	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
عمان	١٩,٣١	١,٧٩	١٣,٩٩٦	١,٢٣	١٣,٩٩٦	١,٢٣	١٥,٥٧٦	١,٥٧	١٧,٣٢٨	١,٥٧	١٧,٣٢٨	١,٥٣	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
قطر	١٤,٤٤	١,٣٣	٢٤٠,٧٤	٢٠,٩٧	٢٤٠,٧٤	٢٠,٩٧	١٨٩,٨	١٩,١٦	٢٦١	١٩,١٦	٢٦١	٢٢,٩٥	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
السعودية	٢٦١	٢٤,١٤	٥٢,٦٥٤	٤,٥٨	٥٢,٦٥٤	٤,٥٨	٤٤,٩٧	٤,٥٤	٦١,٥٩٨	٤,٥٤	٦١,٥٩٨	٥,٤٢	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
سورية	٤٩,٤٨	٤,٥٨	٩١,٦١٢	٥,٤٧	٩١,٦١٢	٥,٤٧	١١٧,٣٧	١١,٨٤	١٤٢,٧٧	١١,٨٤	١٤٢,٧٧	١٢,٥٥	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
الامارات العربية المتحدة	٥٩,١٦	٥,٤٧	٢٧,٨٠٣٢	٢,٣٢	٢٧,٨٠٣٢	٢,٣٢	٢٨,١٦٥	٢,٨٤	٢٨,١٦٥	٢,٨٤	٢٨,١٦٥	٢,٤٨	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
البحرين	٢٥,٠٦	٢,٣٢	١١٤٨,٢	١٠٠	١١٤٨,٢	١٠٠	٩٩٠,٥	٩٩٠,٥	١١٣٧,٣	١٠٠	١١٣٧,٣	١٠٠	١٣,٧٨	١٣,٧٨	
الجموع	١٠٨١,٢٩	١٠٠	١٠٨١,٢٩	١٠٠	١٠٨١,٢٩	١٠٠	١٠٨١,٢٩	١٠٠	١٠٨١,٢٩	١٠٠	١٠٨١,٢٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ لعام ١٩٩٠ لعام ١٩٩١

ملحق جدول (٥ - ٢٤)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(الاعلاف الحيوانية)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
السلة								
الجزائر	٣٩,٦٣	٧,٥٣	١١٢,٥٩٦	١٨,٨١	١١٧,٥٥	١٦,٩٥	١٠٢,٦٨	١٦,٨٥
مصر	٦٧,٣٦	١٣,٨	٩٢,٣١٢	١٥,٤١	١١٩,٦٦	١٧,٢٥	١٠٢,١	١٦,٤٨
ليبيا	١٦٦,٤٣	٣١,٦٢	١١٢,٣٦٦	١٨,٧٧	١٥٠,٦	٢١,٧٢	١١٠,٦٥	١٧,٨٦
الغرب	٨,٩٤	١,٧	٥,١٨٨٤	٠,٨٧	٣,١	٠,٤٥	٥,٧٠٣	٠,٩٢
الصومال	٠,٠١	-	-	-	-	-	-	-
السودان	٠,٤٦	٠,٠٩	١,٣٣	٠,٢٢	٢,٥	٠,٣٦	٢,٥	٠,٤
تنس	٢٥,٦٤	٤,٨٧	٢٦,١٩٢٨	٤,٣٨	٤١,٤٣٢	٥,٩٧	٢٠,٤١٨	٤,٩١
البحرين	٦,٢٨	١,١٩	٤,٦٦٥٨	٠,٧٨	٣,٦٧٢	٠,٥٢	٣,٩٢٧	٠,٦٣
الارن	٢٨,١١	٥,٣٤	٣٨,١٤٧	٦,٣٧	٣٨,٧٠١	٥,٥٨	٣٧,٩٦	٦,١٣
الكويت	٢١,٤١	٤,٠٧	٢١,٤٥٨	٣,٥٨	٢٣,٨٤	٣,٤٤	٠,٤٥	٠,٠٧
عمان	٥,٩١	١,١٢	٥,٣٢٨٤	٠,٨٩	٧,٤٠٣	١,٠٧	١٠,٩٩٨	١,٧٨
قطر	٥,٠٤	٠,٩٦	٩,٠٠٣٦	١,٥	٦,٩٢١	١,٢	٨,٤٣٧	١,٣٦
السعودية	٨٤,٦٨	١٦,٠٩	٨٦,٩	١٤,٥٢	٩٥,٣	١٣,٧٤	١٠٥,٣	١٧
سورية	٣٩,٢٤	٧,٤٦	٣٨,٧٧٦	٦,٤٨	٢٧,٤	٣,٩٥	٤٣,٤٢١	٧,٠١
الامارات العربية المتحدة	١٨,٧١	٣,٥٥	٣٢,٥٩	٥,٤٤	٣٨,٢٢	٥,٥١	٣٨,٩٥	٦,٣٩
اليمن	٨,٤٤	١,٦	١١,٨٨٣٦	١,٩٨	١٥,٩٤	٢,٣	١٥,٩٤	٢,٥٧
الجمع	٥٣٦,٢٩	١٠٠	٥٩٨,٧	١٠٠	٦٩٢,٢	١٠٠	٦١٩,٤٣	١٠٠

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة العربية، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٥ - ٢٥)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(مواد غذائية أخرى)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤ متوسط		١٩٨٥-١٩٨٩ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	١٥,٠١	٤,٥٣	٢٧,٥٠٨	٦,٨٧	٥٢	١٠,٥١	٢٨	٧,٩٩
مصر	٣٤,٦٢	١٠,٤٦	٥١,٦١٢	١٢,٨٩	٦٢	١٢,٥٤	٤٥	٩,٤٦
ليبيا	١٣,١٧	٣,٩٨	١٨,٦٥٨	٤,٦٦	١٥,١٦	٣,١٥	١٣,٥	٢,٨٤
المغرب	٥,٥٧	١,٦٨	٥,٢٩٨٤	١,٣٢	٨,٠٧٤	١,٦٣	١٠,٥٤٨	٢,٢٢
الصومال	٠,٧٤	٠,٢٢	٠,٧٣	٠,١٨	٠,٧٠	٠,١٤	٠,٧٠	٠,١٥
السودان	٧,٥٥	٢,٢٨	٧,٩٠٦	١,٩٧	٧,٢	١,٤٦	٧,١٢	١,٥
تونس	٦,٣٢	١,٩١	٦,٧١٥٨	١,٦٨	٧,١٢٦	١,٤٤	٩,٢٦٣	١,٩٥
البحرين	٧,٢١	٢,١٨	٨,٠٠٠٨	٢	٧,٤	١,٥	٣,٨	٠,٨
الاردين	٨,١٠	٢,٤٥	٦,٨٧٩٨	١,٧٢	٢٢,٥٦٩	٤,٥٦	١٢,٢٨٦	٢,٥٨
الكويت	٣١,٣٥	٩,٤٨	٣٦,٤١٨	٩,١	٣٥,٣٧	٧,١٥	١١,٣٦	٢,٣٩
عمان	١٢,١	٣,٦٦	١٨,٣٨٨٢	٤,٥٩	١٧,٠٣٥	٣,٤٤	١٥,٣٣٨	٣,٢٣
قطر	١٥,٨٢	٤,٧٨	٩,٧٧٥٢	٢,٤٤	١٠,٧٨	١,٢١	٨,٣	١,٧٥
السعودية	١٠٩,٦٦	٣٣,١٤	١٣٨,٢٦	٣٤,٥٤	١٥١,٦	٢٠,٦٥	١٩٩	٤١,٨٥
سورية	٤,٩٠	١,٤٨	٧,٩٧٦٦	١,٩٩	٣٣,٢٧٧	٦,٧٣	٣١,٢٢٩	٦,٥٧
الإمارات العربية المتحدة	٣٧,٩٦	١١,٤٧	٤٤,٩٦٤	١١,٢٣	٥٨,٥	١١,٨٣	٦٠	١٢,٦٢
اليمن	٢٠,٨٤	٦,٣	١١,٢١٨٨	٢,٨	١٠,١	٣,٤	١٠,١	٢,١٢
الجميع	٣٣٠,٩١	١٠٠	٤٠٠,٣	١٠٠	٤٩٩,٣	١٠٠	٤٧٥,٥٤	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوى لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٢٦ - ٥)

(مليون دولار)

الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(الشربيات والتبغ)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤ متوسط		١٩٨٥-١٩٨٩ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجموع	١١٠,٧٠,٦٧	١٠٠	٩٤١,١	١٠٠	٩٢٩,٨	١٠٠	١٤٠,٢,٧	١٠٠
البحرين	٢٩,٧٣	٢,٥٩	٤١,٤١٢٢	٤,٣	٣٨,٧٣	٤,١	٤٨,٦٩٦	٣,٤٧
البحرين	٢٩,٧٣	٢,٥٩	٤١,٤١٢٢	٤,٣	٣٨,٧٣	٤,١	٤٨,٦٩٦	٣,٤٧
السودان	٢٠,٢٨	١,٨٣	٧,٦٧٨٦	٠,٨٢	٨,٧٠٥	٠,٩٣	٤,١٠٥	٠,٢٩
السودان	٢٠,٢٨	١,٨٣	٧,٦٧٨٦	٠,٨٢	٨,٧٠٥	٠,٩٣	٤,١٠٥	٠,٢٩
الكويت	٨٠,٠٨	٧,٢٣	٨٢,٨٢	٨,٨	٦١,٢٩	٦,٥٧	٣٤,٢١	٢,٤٤
الكويت	٨٠,٠٨	٧,٢٣	٨٢,٨٢	٨,٨	٦١,٢٩	٦,٥٧	٣٤,٢١	٢,٤٤
عمان	٥٠,٣١	٤,٥٤	٤٣,٩١٣٢	٤,٦٧	٥١,٣٤٥	٥,٥١	١٢٨,٦٠	٩,١٧
عمان	٥٠,٣١	٤,٥٤	٤٣,٩١٣٢	٤,٦٧	٥١,٣٤٥	٥,٥١	١٢٨,٦٠	٩,١٧
قطر	٢٦,٩٧	٢,٤٣	٢٣,٤٧٣٨	٢,٤٩	٢١,٨١٤	٢,٥٧	٣٢٠,٥١	٢٢,٨٥
قطر	٢٦,٩٧	٢,٤٣	٢٣,٤٧٣٨	٢,٤٩	٢١,٨١٤	٢,٥٧	٣٢٠,٥١	٢٢,٨٥
السعودية	٢٩٤,٢٢	٢٥,٥٩	٢٧٩,٢٦	٢٩,٦٧	٣١٠,٥	٣٣,٣	٣١٧,٩	٢٢,٦٦
السعودية	٢٩٤,٢٢	٢٥,٥٩	٢٧٩,٢٦	٢٩,٦٧	٣١٠,٥	٣٣,٣	٣١٧,٩	٢٢,٦٦
سورية	٢٠,٠٨	١,٨١	٢,٧٣٥٤	٠,٢٩	١,٧٦٩	٠,١٩	١,٩٧٩	١,٤٠
سورية	٢٠,٠٨	١,٨١	٢,٧٣٥٤	٠,٢٩	١,٧٦٩	٠,١٩	١,٩٧٩	١,٤٠
الامارات العربية المتحدة	١٢٥,٠٨	١١,٢٩	١٠١,٠١٨	١٠,٧٣	٨٣,٣٤	٨,٩٤	١٥٦,٢٢	١١,١٤
الامارات العربية المتحدة	١٢٥,٠٨	١١,٢٩	١٠١,٠١٨	١٠,٧٣	٨٣,٣٤	٨,٩٤	١٥٦,٢٢	١١,١٤
اليمن	٢٥,٤٧	٢,٢	٤٣,٧٦٦٦	٤,٦٥	٥٤,١٨٨	٥,٨١	٥٤,١٨٨	٣,٨٦
اليمن	٢٥,٤٧	٢,٢	٤٣,٧٦٦٦	٤,٦٥	٥٤,١٨٨	٥,٨١	٥٤,١٨٨	٣,٨٦

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ و١٩٩٠ و١٩٩١

ملحق جداول (٢٧ - ٥)
 الموارد الزراعية العربية موزعة حسب الدول والمجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
 (الجداول)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	١١,٤٢	٤٥,٩	١٧,٩٤٦	٥١,٩٥	٣٩,٣٢	٧٣,٨١	٤١,٧٤	٦٦,٢٩
مصر	٥,١٦	٢٠,٧٢	٣,٦٧	١٠,٦٢	٣,٤	٦,٣٨	٣,٤	٥,٤
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	٠,٠٩	٠,٣٥	٥,٣٠٩٤	١٥,٣٧	٣,٥٥٣	٦,٦٧	٦,٨٣٣	١,٨٥
الصومال	-	٠,٠١	-	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-
تونس	١,٠١	٤,٠٥	١,١٣١٢	٣,٢٧	١,٨٤٧	١,٨٨	٣,٠٩٧	٤,٩٢
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-
الأردن	٠,٧١	٢,٨٥	٠,٦٨٢٨	١,٩٨	٠,٦٣٣	١,١٩	٢,٣٩١	٣,٨
الكويت	٠,١٢	٠,٥	٠,٠٥	٠,١٤	٠,٠٥	٠,٠٩	-	-
عمان	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠٧٢	٠,٠٢	-	-	٠,٠٠١	٠,٠٢
قطر	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٣٩٢٨	١,١٤	١,٠٤٨	١,٩٧	١,٠٤٨	١,٦٦
السعودية	٠,٠٦	٣٤	٠,٠٨	٠,٢٣	٠,١	٠,١٩	-	-
سورية	٦,٢١	٢٤,٩٧	٤,٧٢١٦	١٣,٦٧	٧٦٨	٥٠,٠١	٣,٧	٥,٨٨
الإمارات العربية المتحدة	-	٠,٠٢	٠,٥٤٦	١,٥٨	١,٥	٢,٨٢	٠,٧٥	١,١٩
اليمن	٠,٠٨	٠,٣٢	٠,٥٥٨	٠,٢	-	-	-	-
المجموع	٢٤,٨٩	١٠٠	٣٤,٥	١٠٠	٥٤,١	١٠٠	٦٢,٩٦٩	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ لعام ١٩٩٠ لعام ١٩٩١

(مليون دولار)

ملحق جمل (٢٨ - ٥)
المصاريف الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(البذور الزيتية)

الفترة	١٩٨٤-١٩٨٠ متوسط		١٩٨٥-١٩٨١ متوسط		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
النواة	١٧,٣	١٦,٤٤	١,٢٥٨	١,٥١	١٠,٧٧	١٠,٨٦	٠,٩	٠,٣٦
الجزائر	١٩,٦٤	١٨,٦٦	٣٦,٩٩٤	٣٧,٣٧	٢٨,٤٥	٢٨,٦٩	٤٧,٩٥	١٨,٩٤
مصر	٠,٩٩	٠,٩٤	١,٣٣٢	١,٦	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٦٧	٠,٣٦
ليبيا	٩,٩٧	٩,٤٧	٧,٤٢٥٦	٨,٩	٢,٤٩٥	٢,٥٢	١٠٥,٣٩	٤١,٦٤
الغرب	٠,٠٢	٠,٠٢	-	-	-	-	-	-
الصومال	٠,٠٢	٠,٠٢	-	-	-	-	-	-
السودان	٣,٠٢	٢,٨٧	٢,١٩٧	٢,٦٣	٣,٩٢٢	٣,٠٤	٤٣,٦٠٢	١٧,٢٣
تنيس	٠,٦٨	٠,٦٤	٠,٦٢٥٦	٠,٧٥	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٧٣	٠,٢٣
البحرين	٥,٩٦	٥,٦٦	٦,٦٥٦٨	٧,٩٨	١٥,١٤٢	١٥,٢٧	١١,٤٥٦	٤,٥٣
الكويت	٨,٦٩	٨,٢٥	٩,٣٣٤	١١,١٩	٢,٤٣	٢,٤٥	٠,٢٤	٠,٠٩
عمان	٠,١٧	٠,١٦	٠,٨٥٩	١,٠٣	١,٩٧٨	١,٩٩	٠,٩٥٩	٠,٣٨
قطر	٠,١٣	٠,١٣	٠,١٠٠٢	٠,١٢	٠,٢٥٥	٠,١٢	٠,٣	٠,١٢
السعودية	٢٠,٨	١٩,٧٩	١١,١٨	١٣,٤١	١٤,٨	١٤,٩٣	١٧,٦	٦,٩٥
سورية	٧,١٥	٦,٧٩	٣,١١٣٢	٣,٧٣	٢,٠٧١	٢,٠٩	٥,٣٤٨	٢,١١
الامارات العربية المتحدة	١,١٣	١,٠٧	٣,٠٣	٣,٦٣	٤	٤,٠٣	٤,٤	١,٧٤
البحرين	٩,٦٠	٩,١٢	٩,٢٩٤٤	١١,١٤	١٣,٧٢	١٣,٨٤	١٣,٧٢	٥,٤٢
الجموع	١٠٥,٢٦	١٠٠	٨٣,٤	١٠٠	١٠١,٢	١٠٠	٢٥٣,١٠	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ لعام ١٩٩٠ لعام ١٩٩١

(ملحق جمل (٢٩ - ٥)
الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١
(زئوت ودهون نباتية وحيوانية)
(مليون دولار)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	١٨٠,٥٣	١٥,٤٨	٢٠٨,٦٩٢	١٦,٧٨	٢٥٠,٠٠	١٨,٧٥	٢٣١,٨٤	١٦,٤٣
مصر	٣٥٦,٦٦	٣٠,٥٩	٤١٠,٢٣٢	٣٢,٩٩	٤٧٣,١٣	٣٥,٤٩	٤٠٠,٥	٢٨,٣٨
ليبيا	١٠١,٨٥	٨,٧٣	٨٣,٨١٤	٦,٧٤	٩٤,٧٤	٧,١١	١٢٧,١٤	٩,٠١
المغرب	١١٢,٧٠	٩,٦٦	١١٢,٤٨٥٢	٩,٠٤	٩١,٧٧٦	٦,٨٨	١٠٧,٤٣٢	٧,٦١
الصومال	١٩,٦٤	١,٦٨	١٤,٨٠٣	١,١٩	٨,٤٨	٠,٦٤	٧,٥٢	٠,٥٣
السودان	٢٠,٦٥	١,٧٧	٤٢,٢٥٧٨	٣,٤٠	٣٦,٤٦٧	٢,٧٤	٦٠,٤٧٦	٤,٢٨
تونس	٥٢,٤٠	٤,٤٩	٦٧,١٢١٦	٥,٤	٧١,٧٧	٦,٠٠	٦٧,٢٣٩	٤,٧٦
البحرين	٦,٣٠	٠,٥٤	٨,٤١٥٤	٠,٦٨	٧,٢٣٥	٠,٦٩	١٤,٩٦	١,٠٦
الارن	٣٣,٤٨	٢,٨٧	٣١,٢٩١	٢,٥٣	٣٢,٩٩٢	٢,٤٧	٤٦,٦١٣	٣,٣
الكويت	٣٣,٩٠	٢,٠٥	٢٤,٩٤	٢,٠١	١٦,٦٩	١,٢٥	١٢,١٨	٠,٨٦
عمان	١٠,٤٥	٠,٩	٩,٠٨٠٨	٠,٧٣	٨,٩٥٢	٠,٦٧	١٥,٠٧٩	١,٠٧
قطر	٩,٠٦	٠,٧٨	٧,٥٣٦٤	٠,٦١	٧,٥٣٢	٠,٤٦	٧,٨١٥	٠,٥٥
السعودية	١٣٨,٦٨	١١,٨٩	٨٦,٥	٦,٩٦	٩٦,٦	٧,٢٥	١٢٩,٩	٩,٢
سورية	٣٤,٠٨	٢,٩٢	٤٣,١٧٤٦	٣,٤٧	٣٣,٥٣٨	٢,٥٢	٥١,٢٢٨	٣,٦٣
الامارات العربية المتحدة	٣٨,٥٨	٣,٣١	٤١,٨٤٤	٣,٣٦	٣٤,٥٥	٢,٥٩	٧١,٥٧	٥,٠٧
اليمن	٢٧,٠٩	٢,٣٢	٥١,٤٥٧٦	٤,١٤	٥٩,٩٤	٤,٥	٥٩,٩٤	٤,٢٥
المجموع	١١٦٦,٠٦	١٠٠	١٢٤٣,٦	١٠٠	١٣٢٤,٤	١٠٠	١٤١١,٤	١٠٠

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة الدولية , كتاب التجارة السنوى لعام ١٩٨٦ ولعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول (٥ - ٢٠)

(مليون دولار)

الواردات الزراعية العربية موزعة حسب الدول والجموعات للفترة ١٩٨٠-١٩٩١

(منتجات الغابات)

الفترة	١٩٨٠-١٩٨٤		متوسط ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدولة								
الجزائر	٣١٩,٨٩	١٣,٨١	٣٢٠,٠٨٢	١٤,١٢	٣٤٧,٨٨	١٥,١٧	٣٦٢,٠٠	١١,٢
مصر	٥٤٤,٨٣	٢٣,٥٤	٨٣٢,٩٦٨	٣٦,٧٤	٧٩٢,٧٧	٣٤,٥٨	١٦٧٢,٧	٥١,٨٦
ليبيا	١٠٢,٤٧	٤,٤٣	٧٤,٥٣	٣,٢٩	٧٥,٧٥	٣,٣	٧٥,٧٥	٢,٢٥
المغرب	١٤٣,٧٤	٦,٢١	١٦٧,٤٥٦	٧,٣٩	٣٢٦,٠٩٤	٩,٨٦	٣٢٦,٠٩	٧,٠١
الصومال	٣,٦	٠,١٦	٢,١٧	٠,١٠	٢,١٧	٠,٩	٢,١٧	٠,٠٧
السودان	٢٦,٢٢	١,١٣	٢٩,٨٥	١,٣٢	٢٩,٥٩	١,٢٩	١٢,٤٧٥	٠,٣٩
تونس	٩٤,٧٣	٤,٠١	١١٧,١٧٧٢	٥,١٧	١٢٣,٠٩٤	٥,٢٧	١٥٨,٤١	٤,٩١
البحرين	٤١,٠٠	١,٧٧	٣٨,٢٨٤	١,٦٩	٣٦,١٦٤	١,٥٨	٣٦,١٦٤	١,١٢
الاردن	٦٧,٧٦	٢,٩٣	٥٩,٠٠٩٢	٢,٦	٦٠,٩٤٩	٢,٦٦	٦٠,٩٤٩	١,٨٩
الكويت	١٥٢,٧٣	٦,٦	١٠٢,٢٢	٤,٥١	١٠٢,٤٤	٤,٤٧	١٠٢,٤٤	٣,١٨
عمان	٥٨,٢٦	٢,٥٢	٥١,٨١٥	٢,٢٩	٤٨,١٦٨	٢,١٠	٤٦,٨٧٨	١,٤٥
قطر	١٨,٢١	٠,٧٩	١٨,٠١٥	٠,٧٩	١٨,٠١٥	٠,٧٩	١٨,٠١٥	٠,٥٦
السعودية	٥٩٤,٩٢	٢٥,٧	٣٣٨,٧٦	١٤,٩٤	٣١٤,٧	١٣,٧٣	٤٤٦,٧	١٠,٤٤
سورية	١٣٥,٦٠	٥,٨٦	١١٥,١١٥	٥,٠٨	١١٥,١	٥,٠٢	١١٤,٩٦	٣,٥٦
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	١٣,١٤	٠,٥٧	-	-	-	-	-	-
الجموع	٣٣١٤,٨٨	١٠٠	٣٢٦٧,٥	١٠٠	٣٢٩٢,٩	١٠٠	٣٣٢٥,٧	١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، كتاب التجارة السنوية لعام ١٩٨٦ لعام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١

ملحق جدول رقم (٥- ٣١) : الاسواق الرئيسية للمحاصيل الزراعية العربية (هيوانات حية) (مليون دولار)

مجموعات الدول السنات	الدول العربية	الدول النامية	السوق المشتركة	الولايات التحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٥٤,٧٨٦	٠,١١٢	٠,٢٥٥	٠,١١٠	-	-	-	٠,٠٢٩	٥٥,٤٠٢
%	٩٨,٨٩	٠,٢	٠,٦٤	٠,٢	-	-	-	٠,٠٧	١٠٠
١٩٧٨	١٣٥,٣٨٨	٠,١٣٥	١,٢٢٥	١,٧٨٧	-	-	-	-	١٣٨,٥٢٥
%	٩٧,٧٣	٠,١	٠,٨٨	١,٢٩	-	-	-	-	١٠٠
١٩٧٩	٢٨,٢٢٤	٠,٠١٦	١,٨٧٥	٠,٣٠٣	-	-	-	٠,٠٠٤	٣٠,٤٢٢
%	٩٢,٧٨	٠,٠٥	٦,١٦	١	-	-	-	٠,٠١	١٠٠
١٩٨٠	١٦٦,٥٧٦	٠,١٩٦	١,٢٩٩	-	-	-	-	-	١٦٨,٠٧١
%	٩٩,١١	٠,١٢	٠,٧٧	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨١	٦٩,٧٩٨	٠,٠٢٥	٢,١٦٤	٠,٢٣٠	-	-	-	-	٧٢,٢٢٧
%	٩٦,٦٤	٠,٠٥	٣	٠,٣٢	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٨ (١)	١٧,٣٤٥	٠,٠٠٧	-	-	-	-	٠,٠٠٠٣	-	١٧,٣٥٥
%	٩٩,٩٤	٠,٠٤	-	-	-	-	٠,٠٢	-	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٩,٩٠٠	٠,٦٦٦	٠,٨٠٤	-	-	-	-	٠,٠٠٢	١١,٣٧٣
%	٨٧,١	٥,٨٦	٧,٠٧	-	-	-	-	٠,٠٢	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٣٠٨,٦٠٢	٠,٠٦٥	-	-	-	-	-	-	٣٠٨,٦٦٧
%	٩٩,٩٨	٠,٠٢	-	-	-	-	-	-	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : ادارة الاحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥-١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٧) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والاردن

مستويلا...

(بليون دولار)

ملحق جدول رقم (٥-٢٢) : الاسواق الرئيسية للمصادر الزراعية العربية (لحوم ومستحضراتها)

المجموع	نول التخطيط المركزي	استراليا	الصين	اليابان	الولايات المتحدة	السوق العربية المشتركة	النول النامية	النول العربية	مجموعات النول السنوات
١٣,١١٣	٢,١٠١	-	-	-	٠,٠٠٣	٢,٣٤٦	٠,٤٤٠	٧,٢٢٣	١٩٧٧
١٠٠	١٦,٠٢	-	-	-	٠,٠٠٢	٢٥,٥٢	٢,٣٦	٥٥,٠٨	%
١٢,٥٠١	-	-	-	-	-	٤,١٤٣	٠,٣٦٩	٧,٩٨٩	١٩٧٨
١٠٠	-	-	-	-	-	٣٣,١٤	٢,٩٥	٦٣,٩١	%
١٥,٢١٣	-	-	-	-	٠,٤٣٢	٥,٩٠٠	٠,٣٩٤	٨,٨٧٧	١٩٧٩
١٠٠	-	-	-	-	٢٨,٧٨	٣٨,٧٨	٢,٥٩	٥٨,٣٥	%
٢٠,١٣٧	-	-	-	-	٠,٠٠٢	٩,٦٩٧	٠,٧٨٣	٩,٦٥٥	١٩٨٠
١٠٠	-	-	-	-	٠,٠٠١	٤٨,١٦	٣,٨٩	٤٧,٩٥	%
١٢,٥١٥	٠,٠٢٧	-	-	-	-	١٠,٨٣٦	٠,٤٧٥	١,١٧٧	١٩٨١
١٠٠	٠,٢٢	-	-	-	-	٨٦,٥٨	٣,٨	٩,٤١	%
٢٤,٠٥٧	-	-	-	-	-	٣٠,٠١٤	٢,٠٨٧	٢١,٩٥٦	(١) ١٩٨٨
١٠٠	-	-	-	-	-	٠,٠٦	٨,٦٨	٩١,٢٧	%
١,٤٥٣	٠,٠٠٩	-	-	-	٠,٠٠٢	٠,٨٥٥	٠,٤٦٤	٠,١٢٢	(٢) ١٩٨٩
١٠٠	٠,٦٤	-	-	-	٧٧	٥٨,٨٦	٣١,٩٤	٨,٤٠	%
٢,٥٢٨	-	-	-	-	٠,٠٠١	١,٦٤٩	٠,٢٧٤	٠,٦٠٣	(٣) ١٩٩٠
١٠٠	-	-	-	-	٣٠٠	٦٥,٢٤	١٠,٨٥	٣٣,٨٧	%

المصدر: جامعة النول العربية : ادارة الاحصاء - نشرة التجارة الخارجية للنول العربية ١٩٧٥-١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية تونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والاردن وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٣٣) : الاسواق الرئيسية للمصناعات الزراعية (منتجات ألبان وبيض وعسل)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٦,٣٣٨	٠,٨٤٠	٠,٠٥٧	-	٠,٠٠١	-	-	-	٧,١٣٦
%	٨٧,٤٢	١١,٧٧	٠,٨	-	٠,٠٠١	-	-	-	١٠٠
١٩٧٨	٤,٩٠٦	٠,٧١٥	٠,٠٠٣	-	٠,٠٠١	-	-	٠,٠١٨	٥,٦٤٣
%	٨٦,٩٤	١٢,٦٧	٠,٠٠٥	-	٠,٠٠٢	-	-	٠,٠٣٢	١٠٠
١٩٧٩	٥,٦٢٧	٠,٣٢٩	٠,٠٢١	-	-	-	-	-	٥,٨٧٧
%	٩٥,٧٥	٣,٩	٠,٣٦	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٠	١٣,٤٦٣	١,٣٣٥	٢,١٩٣	٠,٠٠٢	-	-	-	٠,٠٣٦	١٦,٩١٩
%	٧٩,٥٧	٧,٣	١٢,٩٦	٠,٠٠١	-	-	-	٠,٠١٥	١٠٠
١٩٨١	١٠,٦٦١	٠,٣٩٨	٠,٥٢١	-	٠,٠٠٢	-	-	-	١١,٤٨٢
%	٩٢,٨٥	٢,٦	٤,٥٤	-	٠,٠٠٢	-	-	-	١٠٠
(١) ١٩٨٨	١٦,٦١٧	٠,٣٢٥	-	-	-	-	-	-	١٦,٨٤٢
%	٩٨,٦٦	١,٣٤	-	-	-	-	-	-	١٠٠
(١) ١٩٨٩	٠,١٦٠	٠,٠٣٩	٤,٧٠٨	٠,٠١٦	٠,٠٣٤	-	-	-	٤,٩٥٨
%	٣,٣٣	٠,٧٩	٩٤,٩٧	٠,٣٣	٠,٦٩	-	-	-	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٢٨,٠٢٠	٠,٠٤٤	-	٠,٠٢٥	-	-	-	-	٢٨,٠٨٩
%	٩٩,٧٥	٠,١٦	-	٠,٠٠٩	-	-	-	-	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٢٤) : الأسواق الرئيسية للمصادر الزراعية العربية (أسماك ومستحضراتها)

مجموعات الدول	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٥,٢٨٩	٢١,٦٥٤	٥٤,٠٩١	٣,٧٦٠	٣,٨٩٥	-	-	١,٠٦٤	٨٩,٧٥٣
%	٥,٨٩	٢٤,١٣	٦٠,٢٧	٤,١٩	٤,٣٤	-	-	١,١٩	١٠٠
١٩٧٨	٧,١٠٤	١٧,٥٥٠	٥٩,٢٤٤	٠,٩٦٢	١١,١٤١	-	-	١,٤٢٦	٩٧,٤٢٧
%	٧,٢٩	١٨,٠١	٦٠,٨١	٠,٩٩	١١,٤٤	-	-	١,٤٦	١٠٠
١٩٧٩	١٥,٥٠٦	٢٢,١٩٢	٧٥,١٩٦	٠,٩٨٠	٩,٤٦٣	-	-	٤,٤٨٦	١٢٧,٨٢٣
%	١٢,١٣	١٧,٣٦	٥٨,٨٣	٠,٧٧	٧,٠٤	-	-	٣,٥١	١٠٠
١٩٨٠	١٨,٢٥٣	٢٤,٤٥٠	٨٣,٥٥٣	٦,٩٠٧	٥,٥٣٦	-	-	٤,٦٣٣	١٤٣,٣٣١
%	١٢,٧٣	١٧,٠٦	٥٨,٢٩	٤,٨٢	٣,٨٦	-	-	٣,٢٣	١٠٠
١٩٨١	١٥,٥٤٧	٣٣,٥٣٦	٨٥,٩٧٢	١,٥٦٤	٣٦,١٩١	-	-	٦,٨١٨	١٧٩,٦٢٨
%	٨,٦٦	١٨,٦٧	٤٧,٨٦	٠,٨٧	٢٠,١٥	-	-	٣,٨	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٢,٨٦٦	٠,٠٢٦	٢,٣٤١	-	-	-	-	-	٥,٢٣٣
%	٥٤,٧٧	٠,٥	٤٤,٧٤	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٠,١٣٦	٠,١١٥	٩,٢٦٦	٠,٠٧٢	٥,٤٢٠	-	-	-	٩٦,٠٠٩
%	٠,١٤	٠,١٢	٩٤,٠٢	٠,٠٨	٥,٦٥	-	-	-	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	١,٢٧٠	٠,٠٥١	٠,٣٩٣	٠,٠٠٧	٠,١١٢	-	-	-	١,٨٢٣
%	٦٩,٢٧	٢,٧٨	٢١,٤٤	٠,٤	٦,١١	-	-	-	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والغرب والسودان والاردن

وسوريا

مليين دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٢٥) : الاسواق الرئيسية للمصادر الزراعية (فواكه وخضروات)

مجموعات الدول	الدول العربية	الدول النامية	السوق العربية المشتركة	الدوليات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	١٢٢, ١٨١	٤٣, ٧٤٣	٣٠٧, ٤٣٧	٢, ٨١٨	١, ٥٧١	-	-	١٣١, ٥٢١	٦٠٩, ٣١٠
%	٢٠, ٠٠٥	٧, ١٨	٥٠, ٤٦	٤٦	٣١	-	-	٢١, ٥٩	١٠٠
١٩٧٨	١٥٠, ٠٤٩	٧٨, ٨٠٢	٣٤٥, ٨٥٠	٢, ٢٩٠	١, ٦٥٩	-	-	١٣٨, ٢٩٤	٦٦٦, ٩٤٤
%	٢٢, ٥	٤, ٣٢	٥١, ٦٧	٣٢, ٠	٢٥	-	-	٢٠, ٧٤	١٠٠
١٩٧٩	١٣٣, ٤٣٧	٩, ٤٤٩	٦٥٦, ٦٥٦	٣, ٧١٥	١, ٩٢٢	-	-	٩٠, ٧٨٧	٦٦٢, ٠٢٦
%	٢٠, ١٦	٣٣, ١	٦٣, ٨٤	٥٦	٦٩	-	-	١٣, ٧١	١٠٠
١٩٨٠	١٨١, ٣٢	٨, ٩٢	٧٤٣, ٧٤٣	٣, ٦٨٥	١, ٦٥٣	-	-	١٢٢, ٥٩٠	٧٥٥, ٤٨١
%	٢٣, ٩٦	١٠, ٧	٥٠, ٨٠	٤٩	٢٢	-	-	١٦, ٢٣	١٠٠
١٩٨١	٢٢٥, ٦٣٨	٥٧, ٠	٨٣٥, ٥٠٣	٣, ٧٨٦	١, ٧٠١	-	-	١٠١, ٩٤٤	٦٤٤, ٤٨٨
%	٣٥, ١	٩, ٠	١٣, ٧٣	٦, ٠	٢٦	-	-	١٥, ٨٢	١٠٠
١٩٨٢	١٧٧, ٥٦	٨, ٨٢١	٨٦٦, ١٢	٢, ٥١٠	-	-	-	-	٣٩, ٧٨٠
%	٤٤, ٦٤	١٨, ٢٢	٧٧, ٨٨	١٣١	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٣	١٧٧, ٥٨٧	٢٠, ٨٠	٨٨, ٥٦٢	٢, ١٣٢	-	-	-	٤, ٢٣٢	٩٩, ٦٤٦
%	٥, ٨٩	١١, ٨	٧٨, ٨٨	١٣	-	-	-	٤, ٢٥	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٢٣٩, ٦٢٠	٥٠, ٥١٠	٧٧٨, ٥٥	١, ٣٠٢	-	-	-	٧٠, ٧٠٦	٣٧٢, ٧٣١
%	٦٤, ٢٩	١٣, ٤٨	١٤, ٨٣	٣٥	٨٠	-	-	١٨, ٩٧	١٠٠

١٠٠ - ٢٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والعرب والسودان والأردن

وسوريا

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٤٥,٨٠٧	٥,٧٩٩	١٠,٧٨٦	-	٢٢,٠٠٢	-	-	٢٢,٤٥٩	٨٤,٨٥٣
%	٥٣,٩٨	٦,٨٣	١٢,٧١	-	٢٢,٠٠٢	-	-	٢٦,٤٧	١٠٠
١٩٧٨	٤٩,٤٠٨	١٤,٩٠٧	٥,٩٩٤	٢,٠٠١	٢٢,٠٠٣	-	-	١١,٣٤٦	٨١,٦٥٩
%	٦٠,٥١	١٨,٣٦	٧,٣٤	٢,٠٠١	٢٢,٠٠٣	-	-	١٣,٨٩	١٠٠
١٩٧٩	٦٧,٩٨٣	٤,٧٠٥	٥,٦٢٠	٢,٠٠١	-	-	-	١١,٨٣٤	٩٠,١٤٢
%	٧٥,٤٢	٥,٢٢	٦,٢٤	٢,٠٠١	-	-	-	١٣,١٣	١٠٠
١٩٨٠	١٢١,٦٣٤	١٢,٣٦٧	٨,٦٧١	٢,٠٠١	٢٣,٤٧	-	-	١٤,٥٨٩	١٥٧,٥٠٩
%	٧٧,٢٢	٧,٨٥	٥,٥١	٢,٠٠١	٢٣,٤٧	-	-	٩,٢٦	١٠٠
١٩٨١	٩٠,٥٤٥	١٦,١٥٩	٧,٧٩٧	-	٢٣,٠٠٥	-	-	٨,٥٦٨	١٢٣,٠٧٤
%	٧٣,٥٧	١٣,١٣	٦,٣٤	-	٢٣,٠٠٥	-	-	٦,٩٦	١٠٠
(١) ١٩٨٨	٥٢,٦٢٠	٥٠,٦٣٢	٢٧,٩٧٧	-	-	-	-	٢,٤٧٣	١٣٣,٧٠٣
%	٣٩,٣٦	٣٧,٨٧	٢٠,٩٣	-	-	-	-	١,٨٥	١٠٠
(٢) ١٩٨٩	٩,٩٠٠	٠,٦٦٦	٠,٨٠٤	-	-	-	-	٠,٠٠٣	١١,٣٧٤
%	٨٧,٠٤	٥,٨٦	٧,٠٧	-	-	-	-	٠,٠٣	١٠٠
(٣) ١٩٩٠	١٠٨,٥٠٤	١٨,٦٣٥	٩١,٢٢١	٣,٥١٦	١,٠٩٥	-	٢,٠٠١	٣,٠٢٧	٢٢٦
%	٤٨,٠١	٨,٢٥	٤٠,٣٦	١,٥٦	٠,٤٩	-	٢,٠٠١	١,٣٤	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليين دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٣٧) : الأسواق الرئيسية للمصادر الزراعية العربية (السكر ومنتجاته)

المجموع	دول التخطيط المركزي	استراليا	الصين	اليابان	الولايات المتحدة	السوق المشتركة	الدول النامية	الدول العربية	مجموعات الدول السنوات
٥٠,٠٨٩	٠,٠٠٩	-	-	٠,٠٧٣	٠,٠٢٠	٣,٤٩٢	٢,١٧٨	٤٤,٣١٧	١٩٧٧
١٠٠	٠,٠٢	-	-	٠,١٥	٠,٠٠٤	٦,٩٧	٤,٣٥	٨٨,٤٨	%
٥٥,٤٧٤	-	-	-	٠,٠١٧	٠,٠٠١	١٢,٩٠٦	٧,٦٠٦	٣٤,٩٤٤	١٩٧٨
١٠٠	-	-	-	٠,٠٣	٠,٠٠٢	٣٣,٣٦٥	١٣,٧١١	٦٢,٩٩٢	%
٤٩,٣٠٩	٠,٠١١	-	-	-	٠,٠٠٤	١٧,٧٨٩	٠,١٥٤	٣١,٣٥١	١٩٧٩
١٠٠	٠,٠٢	-	-	-	٠,٠٠١	٣٦,٠٨	٠,٣١	٦٣,٥٨	%
٤٦,٥١٠	١,٦٠٢	-	-	-	٠,٠٠١	٨,٨٦٣	٥,٢٥٢	٣٠,٧٩٢	١٩٨٠
١٠٠	٣,٤٤	-	-	-	٠,٠٠٢	١٩,٠٦	١١,٢٩	٦٦,٢١	%
٥٢,٥٧٦	-	-	-	٠,٦٨	١,٣٦٩	١٠,٠٤٩	١٤,٣٣٥	٢٦,٩٥٥	١٩٨١
١٠٠	-	-	-	٠,١٣	٢,٤١	١٩,١١	٢٧,٠٨	٥١,٢٧	%
٠,٤٢٥	-	-	-	-	-	٠,٠٦٤	٠,٠٠٣	٠,٣٦١	(١) ١٩٨٨
١٠٠	-	-	-	-	-	١٥,٠٥	٠,٠٠٧	٨٤,٨٨	%
١,٠٥٣	-	-	-	٠,٠٠٨	٠,١٣٠	٠,٠٧١	٠,٨٤٣	٠,٠٠٣	(٢) ١٩٨٩
١٠٠	-	-	-	٠,٨٠	١٢,٣٥	٦,٧٥	٨٠,٠٨	٠,٠٣	%
١٥,٠٨٧	٠,٠١٧	-	-	-	٠,٠١١	١٤,٨٨٤	-	٠,١٧٥	(٣) ١٩٩٠
١٠٠	٠,١١	-	-	-	٠,٠٠٧	٩٨,٦٥	-	١,١٦	%

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا .

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٢٨) : الاسواق الرئيسية للمصناعات الزراعية العربية (قهوة وشاي وكاكاو وقابل)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المتشركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	١٩,٢٣٦	٧,٤٣٨	٧,١٠١	١,٦٠٦	٠,٦١٠	-	-	٥,٢٣٤	٤١,٢٢٥
/	٤٦,٦٦	١٨,٠٤	١٧,٢٣	٣,٩	١,٤٨	-	-	١٢,٧	١٠٠
١٩٧٨	٢٠,٣٢٠	٧,٠٩٩	٩,١٣٢	١,٥٢٥	٠,٤٦٢	-	-	٣,٧٤٦	٤٢,٢٨٤
/	٤٨,٠٦	١٦,٨	٢١,٦	٣,٦١	١,٠٩	-	-	٨,٨٦	١٠٠
١٩٧٩	١٢,٦١٤	٦,٠٦٢	١١,٨٣٩	١,١٠٥	٠,٨٦٤	-	-	١,٦٠٤	٣٤,٠٨٨
/	٣٧	١٧,٧٨	٣٤,٧٣	٣,٢٤	٢,٥٤	-	-	٤,٧١	١٠٠
١٩٨٠	١٦,٧٥٦	٣,٨٨٨	٨,٨٧٨	٠,٨٤٦	٠,٧٠٢	-	-	٠,٠٩٥	٣١,١٦٥
/	٥٣,٧٧	١٢,٤٨	٢٨,٤٩	٢,٧٢	٢,٢٥	-	-	٠,٣١	١٠٠
١٩٨١	١٧,٥٧٧	٥,٨٩١	١١,٧٢٠	١,٠٤٩	١,٥٥٣	-	-	٠,١٨	٣٧,٨٠٨
/	٤٦,٤٩	١٥,٥٨	٣١	٢,٧٦	٤,١١	-	-	٠,٠٥	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٠,٠٤٤	٠,٠٠١	-	-	-	-	-	-	٠,٠٤٥
/	٩٧,٧٨	٢,١٣	-	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٦,١٣٠	٠,٢٥١	٣,٨٧١	٠,٠٠٤	-	-	-	-	١٠,٢٥٧
/	٥٩,٧٧	٢,٤٥	٣٧,٧٤	٠,٠٠٤	-	-	-	-	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٦,٢٥	١٤٣,٦٣٠	١٣,٩٤٠	٢,٤٩٠	٠,٠٢٠	-	-	٢٣,٠٨٠	١٨٩,٤١
/	٣,٣	٧٥,٨٣	٧,٣٦	١,٣١	٠,٠٠١	-	-	١٢,١٩	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٢٩) : الأسواق الرئيسية للمصادر الزراعية العربية (أعلاف حيوانات عدا الحبوب)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات التحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	١٣,٨٣٨	٠,١٧٣	١١,٩٠٠	-	-	-	-	١,٩٦٠	٢٧,٨٧١
%	٤٩,٦٥	٠,٦٣	٤٢,٧	-	-	-	-	٧,٠٣	١٠٠
١٩٧٨	٧,٤٢٠	٠,٠٥٦	٢٦,٥٩٦	-	-	-	-	٥,٧٣٢	٣٩,٨٠٤
%	١٨,٦٤	٠,١٤	٦٦,٨٢	-	-	-	-	١٤,٤	١٠٠
١٩٧٩	١٠,٣٩٤	٠,٠٧٦	٣١,٤٠٨	-	٠,٢١٦	-	-	٢,٦٥٦	٤٤,٧٥٠
%	٢٣,٢٣	٠,١٧	٧٠,١٩	-	٠,٤٨	-	-	٥,٩٣٥	١٠٠
١٩٨٠	٥,٧٩١	٠,٨٦٧	٤٣,٨٦٥	-	-	-	-	٢,٠٧٦	٥٣,٥٩٩
%	١٠,٨	١,٦٢	٨١,٨٤	-	-	-	-	٥,٧٤	١٠٠
١٩٨١	٤,٣٨٠	٠,٠٠٧	١٩,٢٤٤	-	-	-	-	٤,١١٠	٢٧,٧٤١
%	١٥,٧٩	٠,٠٣	٦٩,٣٧	-	-	-	-	١٤,٨٢	١٠٠
١٩٨٨ (١)	١,٠١٧	٠,٠٠٦	-	-	-	-	-	-	١,٠٣٣
%	٩٩,٤	٠,٦	-	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
%	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٣,٠٣٨	١١,٨٠٢	-	-	-	-	-	-	١٤,٨٤١
%	٢٠,٤٧	٧٩,٥٣	-	-	-	-	-	-	١٠٠

٢٠٦

المصدر : جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والغرب والسودان والأردن

وسوريا .

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤٠) : الاسواق الرئيسية للمصدرات الزراعية (مواد غذائية أخرى)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق المشتركة	الاوربية	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٦,٧٧٢	٠,٥٠٢	٠,٦١٢	٠,٣٨	-	-	-	-	٠,٠٠٢	٧,٩٢٦
١٠٠	٨٥,٤٤	٦,٣٣	٧,٧٢	٠,٥	-	-	-	-	٠,٠٣	١٠٠
١٩٧٨	١٢,٥٧٥	١٩,٠٨٥	٨٠,١٦٦	٢٩,٤٣٣	٢,٣٨٨	-	-	-	٤,١٥٢	٤٧,٧٩٩
١٠٠	٨,٥١	١٢,٩١	٥٤,٢٤	١٩,٩١	١,٦٢	-	-	-	٢,٨١	١٠٠
١٩٧٩	٨,٦٥٢	١٧,٩٨٨	٨١,١٦٨	٢٦,٤٨٧	٤,١٤١	-	-	-	٥,٢٩٥	١٤١,٧٣١
١٠٠	٦,١	١٢,٦٩	٥٧,٢٧	١٨,٦٩	١,٥١	-	-	-	٣,٧٤	١٠٠
١٩٨٠	١٦,٧٤٨	٠,٥٥٣	٠,٣٧٩	-	-	-	-	-	٠,٠٠١	١٧,٦٨١
١٠٠	٩٤,٧٢	٣,١٣	٢,١٤	-	-	-	-	-	٠,٠٠١	١٠٠
١٩٨١	٤,٨٥١	٠,١١٦	٠,٥٤١	٠,١٨	٠,٠٠٢	-	-	-	٠,٠٣١	٥,٥٥٩
١٠٠	٨٧,٢٦	٢,٠٩	٩,٧٣	٠,٣٢	٠,٠٠٤	-	-	-	٠,٠٥٦	١٠٠
(١) ١٩٨٨	٧,٠٤١	٠,١٢٦	٠,٠٠٤	-	-	-	-	-	-	٧,١٧١
١٠٠	٩٨,١٨	١,٧٦	٠,٠٠٦	-	-	-	-	-	-	١٠٠
(٢) ١٩٨٩	٢,٥٢٥	٢,٥٨٨	٣,٧٠٢	٠,٠١٩	٠,٠١٩	-	-	-	-	٨,٨٣٥
١٠٠	٢٨,٥٨	٢٩,٣	٤١,٩	٠,٢٢	٠,٢٢	-	-	-	-	١٠٠
١٩٩٠	٢١,٥٩٥	٠,٢٣٢	١,٩٠٧	٠,٣٠٠	٠,٣٠٠	٠,٠٠٣	-	-	٤٢,٣٩٢	٦٦,٣٣٠
١٠٠	٣٢,٥٦	٠,٣٥	٢,٨٨	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٠٠١	-	-	٦٣,٧٦	١٠٠

المصدر : جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

مليّن دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤١) : الأسواق الرئيسية للمصّرات الزايعية العربية (مشروعات)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	١٣٩,٤١٨	١٢,٦٢١	٢٣,٦٠٥	٠,٢٤٠	٠,٠٠٤	-	-	٩٠,٨٥٤	٢٦٦,٧٤٢
%	٥٢,٢٧	٤,٧٣	٨,٨٥	٠,٠٠٩	٠,٠٠١	-	-	٣٤,٠٦	١٠٠
١٩٧٨	١٧٥,٣٧٨	٢١,٥٥٧	٢٩,٨٥٨	٠,٤٠٨	٠,٠٠٣	-	-	١٠٣,٢٣٦	٢٣٠,٤٤٠
%	٥٣,٠٧	٦,٥٢	٩,٠٤	٠,١٢	٠,٠٠١	-	-	٣١,٢٤	١٠٠
١٩٧٩	١٢٣,٩١٨	١٧,١٩٨	٢٦	٠,٢٠٦	٠,٠٠٤	-	-	٦٢,٥٥٧	٢٢٩,٨٨٣
%	٥٣,٩١	٧,٤٨	١١,٣١	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	-	-	٢٧,٢١	١٠٠
١٩٨٠	١٣٨,٩٠٢	١٠,٨٨٠	١٩,٦٠٦	٠,٠٨٣	٠,٠٠٤	-	-	٨٧,٨٩٠	٢٥٧,٣٦٥
%	٥٣,٩٧	٤,٢٣	٧,٦٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	-	-	٣٤,١٥	١٠٠
١٩٨١	٥٠,٦٦٠	٩,٥٣٥	٨,٢٠٥	٠,٠١٩	٠,٠٠٦	-	-	١٤,٣٠٢	٨٢,٧٢٧
%	٦١,٢٤	١١,٥٣	٩,٧٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	-	-	١٧,٢٩	١٠٠
١٩٨٨ (١)	١٠,٦٢١	٠,١٠٧	١٠,٥٠٧	٠,٣٦٠	-	-	-	٤,٧٣١	٢٦١,٣٢٦
%	٤٠,٣٤	٠,٤١	٣٩,٩١	١,٣٧	-	-	-	١٧,٩٧	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٠,٦٥٠	٠,٠٥٢	٤,٤٢٦	-	٠,٠٠٧	-	-	٠,٣٢٤	١٠٠
%	١١,٩١	٠,٩٥	٨١,٠٨	-	٠,١٣	-	-	٥,٩٤	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٤,٧٨٧	٠,١٦٣	٠,٠٠٦	٣٤	-	-	-	٠,٨٩١	٥,٨٧٢
%	٨١,٥٣	٢,٧٨	٠,١	٠,٤١	-	-	-	١٥,١٧	١٠٠

المصدر : جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤٢) : الأسواق الرئيسية للمصادر الزاوية العربية (تبغ ومستحضراته)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٥٤,٤٣٨	٣,٠٧٥	٢,٣٦٥	٨,٣٦٤	٠,٠٣٤	-	-	٠,٠٨٤	٦٨,٢٦٠
%	٧٩,٧٥	٤,٥١	٣,٣٢	١٢,٢٥	٠,٠٠٥	-	-	٠,٠١٢	١٠٠
١٩٧٨	٤٧,٨٩٥	١,٤٦١	٣,٥٤٩	٤,٧٦٦	٠,٠٢٨	-	-	٠,١٥٢	٥٧,٨٢١
%	٨٢,٧٨	٢,٥٣	٦,١٤	٨,٢٤	٠,٠٠٥	-	-	٠,٠٢٦	١٠٠
١٩٧٩	١١٣,٠٨٥	٨,٣٣٣	٢,٧٧٦	٠,٠٠٣	-	-	-	٠,١٢٤	١٢٤,٣٢١
%	٩٠,٩٦	٦,٧	٢,٢٣	٠,٠٠٢	-	-	-	٠,٠١	١٠٠
١٩٨٠	١٥٥,٦٥٤	١٩,٨٦٠	٤,٢٦٠	٠,٠٥٨	-	-	-	٠,٠٠٣	١٧٩,٨٣٥
%	٨٦,٥٥	١١,٠٤	٢,٣٧	٠,٠٣	-	-	-	٠,٠٠٢	١٠٠
١٩٨١	١٠٤,٠٠٨	٣,٦٣٣	٠,٧٤٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	-	-	-	١٠٨,٣٩٤
%	٩٥,٩٥	٣,٣٥	٠,٦٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	-	-	-	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٠,٠٣٦	-	-	-	-	-	-	-	٠,٠٣٦
%	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٠,٨٥٥	٣,٨٥١	١,٧٥١	-	-	-	-	-	٦,٩٥٧
%	١٣,٣٤	٥٩,٦٤	٢٧,١٢	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٠,٨٥١	٧,٩٢٢	١,٩١٦	-	-	-	-	-	٢١,٨٢٩
%	٣,٩	٣٦,٢٩	٨,٧٨	-	-	-	-	-	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤٢) : الأسواق الرئيسية للمصادر الزراعية العربية (جدول)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات التحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٤,٢٤٧	٠,٢١٨	٢,٥٣٧	٠,٠٠٢	٠,٠٤١	-	-	١,٦١٣	٨,٦٥٨
%	٤٩,٠٥	٢,٥٢	٢٩,٣	٠,٠٢	٠,٤٧	-	-	١٨,٦٣	١٠٠
١٩٧٨	٨,٤١٢	٢,١٤٤	٨,٢٩٦	١,٩١٥	٠,٠٢٨	-	-	٩,٤١٠	٢٠,٢٠٥
%	٢٧,٨٥	٧,١	٢٧,٤٧	٦,٣٤	٠,٠٩	-	-	٣١,١٥	١٠٠
١٩٧٩	٣,٣٩٩	٠,١٠٨	١٢,٥٥٢	٢,٤١٤	-	-	-	٣,٦١٦	٢٢,٠٨٩
%	١٥,٣٩	٠,٤٩	٥٦,٨٣	١٠,٣	-	-	-	١٦,٣٧	١٠٠
١٩٨٠	٥,٢٧٩	٠,٠٩٥	١٣,٥٥٥	٣,٠٣٤	-	-	-	١,٦٣١	٢٣,٦٤٨
%	٢٢,٣٢	٠,٤	٥٧,٣٢	١٢,٨٣	-	-	-	٦,٩	١٠٠
١٩٨١	٣,٩٨٢	٣,٩٣١	٤,٢٨٤	٠,٠٠١	-	-	-	٠,٥٢٠	١٢,٧١٨
%	٣١,٣١	٣٠,٩	٣٣,٦٩	٠,٠١	-	-	-	٤,٠٩	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٢,٨٢٣	٢١,٣٣٤	١٠,٦٤٧	٠,٠٨٨	-	-	-	٠,١٥٤	٢٥,٠٤٦
%	٨,٠٦	٦٠,٨٨	٣٠,٣٨	٠,٢٥	-	-	-	٠,٤٤	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٠,١٣٦	٢,٥٢٧	١٦,٦٨٧	٠,٠٣١	-	-	-	١,٢١١	٢٠,٥٩٣
%	٠,٦٦	١٢,٢٧	٨١,٠٤	٠,١٥	-	-	-	٥,٨٨	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٨,٠٧٩	١,٦١٠	٢٠,٢٨٢	١,٠٩٦	٠,٠٦١	-	-	١,٣٤٠	٣٢,٤٧٣
%	٢٤,٨٨	٤,٩٦	٦٢,٤٦	٣,٣٨	٠,٢	-	-	٤,١٣	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا .

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤٤) : الأسواق الرئيسية للمصادر الزراعية العربية (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الاوروبية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	الاجممع
١٩٧٧	٧,٢٢١	٠,٢١٣	٦٤,٩٣٩	٠,٧٤	-	-	-	٥,٥٢١	٧٧,٩٦٨
%	٩,٢٦	٠,٢٧	٨٣,٣٩	٠,١	-	-	-	٧,٠٨	١٠٠
١٩٧٨	٣٠,٩١٦	١,٣٦٧	٧١,١٤٩	١,٧٠٤	-	-	-	٤,٤١٤	١٠٩,٥٥٠
%	٢٨,٢٢	١,٢٨	٦٤,٩٥	١,٥٦	-	-	-	٤,٠٣	١٠٠
١٩٧٩	١٤,٣٤٦	٠,٢٤٣	١١٠,٥٦٥	١,٢٦٤	-	-	-	٤,٣٨١	١٣٠,٦٩٩
%	١٠,٩	٠,١٩	٨٤,٦	٠,٩٧	-	-	-	٣,٣٥	١٠٠
١٩٨٠	١٤,٥٢٥	٠,٨٥٤	٨٩,٠٩١	٢,٥١٠	-	-	-	٠,٠١٦	١٠٦,٩٩٦
%	١٣,٥٨	٠,٨	٨٣,٢٧	٢,٣٥	-	-	-	٠,٠٢	١٠٠
١٩٨١	٣٤,٩٧٣	١,١٩٩	٧٤,١٥٤	١,٩٢٠	٠,٠٠١	-	-	١,٢٨٠	١١٣,٥٢٧
%	٣٠,٨١	١,٠٦	٦٥,٣٢	١,٦٩	٠,٠٠١	-	-	١,١٣	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٠,٦٢٨	٠,١٨٠	٠,٣٢٥	-	-	-	-	-	١,١٣٤
%	٥٥,٤٣	١٥,٨٨	٢٨,٦٩	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	١,٥٠٥	٠,١٠٤	٨٨,٤٧١	٢,٩٩٣	-	-	-	-	٩٣,٠٧٣
%	-١,٦٢	٠,١١	٩٥,٠٦	٣,٢٢	-	-	-	-	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	١,١٣٢	٦,٤٥٦	٥٨,٣١٩	٢,٩٩٠	-	-	-	٠,٠٣٣	٦٨,٩٣١
%	١,٦٤	٩,٣٧	٨٤,٦١	٤,٣٤	-	-	-	٠,٠٥	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والاردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤٥) : الأسواق الرئيسية للصادرات الزراعية العربية (خشب وخشب الحطب والفلين)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٠,١٢٩	٠,٠٢٧	٠,٠١١	-	-	-	-	-	٠,١٩٧
%	٧٧,٣٥	١٦,١٧	٦,٥٩	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٧٨	٠,١٨٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-	-	-	-	-	٠,١٨٩
%	٩٧,٨٨	١,٠٦	١,٠٦	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٧٩	٣,٩٤	١,٠٠١	١,٠٠١	-	-	-	-	-	٠,٠٩٦
%	٩٧,٩٣	٣,٠٤	٣,٠٤	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٠	٠,١١٠	-	٣,٠٣٤	-	-	-	-	-	٠,١٤٤
%	٧٦,٣٩	-	٢٣,٦١	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨١	٠,٠٤٧	-	-	-	-	-	-	-	٠,٠٤٧
%	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠
(١) ١٩٨٨	١,٣٥٨	-	١١,٠١١	٠,١٠٩	-	-	-	-	١,٤٧٨
%	٩١,٨٨	-	٣٨,٠٠	٧,٣٨	-	-	-	-	١٠٠
(٢) ١٩٨٩	٢٦,٥٦٣	١,١٧٩	٤,٣٢٧	٠,٠٠٣	-	-	-	٠,٠٩٣	٢٢,٦٦٥
%	٨١,٣٢	٣,٦١	١٣,٢٥	٠,٠٠١	-	-	-	١,٨٢	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٨,٥٣١	٢,٤١٩	٢٠,٢٨٣	١,٠٩٦	١٦,٠٠٠	-	-	١,٣٤٠	٢٢,٤٧٣
%	٢٤,٨٨	٤,٦٦	٦٤,٤٦	٣,٢٨	٢,٠٠	-	-	٤,١٣	١٠٠

- ٣٢ -

المصدر : جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

مستهدفا

مجموعات السلع السنوات	السلع العربية	السلع النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	الاجممع
١٩٧٧	٨٣,٠٢٣	٣٩,٥٦٤	٥٧,٧٤٨	٠,٥٩٠	٠,٠٤٧	-	-	١٠٥,٤٢٩	٢٨٥,٤٠١
%	٢٨,٧٤٠	١٣,٨٦	٢٠,٣٣	٠,٢١	٠,٠٢	-	-	٣٦,٩٤	١٠٠
١٩٧٨	١٤٤,٩٢٦	٤٩,٧٧٧	٧١,٧٤١	٠,٧٣٤	٠,٠١١	-	-	١٣٠,٦٣٤	٣٩٧,٧٨٣
%	٣٦,٤٣	١٢,٥٠	١٨,٠٤	٠,١٩	٠,٠٣	-	-	٣٢,٨٤	١٠٠
١٩٧٩	١٧٣,٥٦١	٤١,٧٧٣	٧١,٤٩٠	١,٥٨٣	٠,٠١٦	-	-	١١٠,٣٠٠	١٠٠
%	٤٣,٥٣	١٠,٤٨	١٧,٩٣	٠,٤٠	٠,٠٠٤	-	-	٢٧,٦٦	١٠٠
١٩٨٠	٢٧٤,٦٢٨	٦٩,٥٦٧	١٥٣,٠١٤	١,٠٧١	٠,١٩١	-	-	١١٥,٠٩٦	٦١٢,١٦٧
%	٤٤,٨٠	١١,٣٦	٢٤,٨٣	٠,١٨	٠,٠٣	-	-	١٨,٨٠	١٠٠
١٩٨١	٣٨٧,٨٣٤	٨٩,٣٥٧	٢٠٤,٥٤٦	٩,٢٩٣	-	-	-	١٦٠,٠٦٨	٨٩١,٠٩٨
%	٤٨,٠١	١٠,٠٣	٢٢,٩٥	١,٠٤	-	-	-	١٧,٩٦	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٨٠٣,٤٣٥	١٤٧,٩٥٥	٥٩,١٣٣	١,٧٣٦	-	٥٧٥	-	٧,٧٩٥	٤٤٨,٠٦٥
%	٢١,٠٧	٢٣,٢٠	١٣,٢٠	٠,٣٩	-	٠,١٥	-	١,٧٤	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٧٠٠,٠٠٧	٠,٤٣	٦,١٣٨	١,٩٠٨	-	-	-	١,٣٤٦	٩,٤٤٢
%	٧,٠٧	٠,٤٦	٦٥,٠١	٢٠,٣١	-	-	-	١٤,٢٦	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	١,٥١١	٣,٨٧٨	١١,٣٩٥	٠,٣٠٧	-	-	-	٢٦,٨٢	٧٠,٦٠٤
%	٧٢,٠٠	٤٣,٧٣	١٦,١٤	٠,٤٦	-	-	-	٣٧,٩٩	١٠٠

المصدر : جامعة السلع العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للسلع العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والاردن

مليين دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤٧) : الاسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (لحم ومستحضراتها)

مجموعات الدول	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الدوليات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٥٠,٤٩٧	١٠٩,٥٥٦	١١٦,٢٢٥	١٧,٨٩٥	١,٧٠١	-	-	٨٤,٩٣٢	٣٨٠,٨٠٦
%	١٣,٣٦	٢٨,٧٧	٣٠,٥٢	٤,٧٠	٠,٤٥	-	-	٢٢,٣٠	١٠٠
١٩٧٨	١٠,٨٣٧	١٠٤,١٤٨	١٤٨,٢٩٢	٣٥,٥٧٣	٠,١٩٢	-	-	١٤٢,٦٣٧	٤٤١,٦٦٩
%	٢,٤٥	٣٣,٥٨	٣٣,٥٨	٨,٠٥	٠,٠٤	-	-	٣٢,٣٠	١٠٠
١٩٧٩	٥,٠٩٧	١٤٠,٤٨٤	١٦٧,٠٢٤	٥٤,٨٢٨	٠,٥٥١	-	-	١١٣,٩٣٦	٤٨١,٩٢٠
%	١,٠٦	٢٩,١٥	٣٤,٦٦	١١,٣٨	٠,١١	-	-	٢٣,٦٤	١٠٠
١٩٨٠	١٠,٣٦٢	٢٥٩,٠٩٤	٣٣٠,٥٧٥	١١٦,٦١٩	٠,٤٧٥	-	-	٨٨,٣١	٨٠٥,٣٣٥
%	١,٢٧	٣٢,١٧	٤١,٠٥	١٤,٤٨	٠,٠٦	-	-	١٠,٩٧	١٠٠
١٩٨١	١٣,٣٧٦	٣٦٣,٨٧٦	٣٥١,٧٤٩	١٥٦,٩٥١	٠,٤٩١	-	-	١١٢,٨٤٥	٩٩٩,٧٨٨
%	١,٣٤	٣٦,٤١	٣٥,٢٠	١٥,٧١	٠,٠٥	-	-	١١,٢٩	١٠٠
(١) ١٩٨٨	١٥,٠٣٢	٢٠,٢٠٩	١٢,٣٩١	٤,٠٤٩	٠,٣٤٩	٠,٩٤	٠,٨٦	-	٥٣,٧١٤
%	٢٧,٩٧	٣٧,٦٢	٢٣,٠٧	٧,٥٤	٠,٤٦	١,٧٤	١,٦٠	-	١٠٠
(٢) ١٩٨٩	-	١,١٢٤	١٨,٤٠٧	٠,٠٣٥	-	-	-	٠,٨٢٧	٢٠,٣٩٣
%	-	٥,٥١	٩٠,٢٦	٠,١٧	-	-	-	٤,٠٦	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	١,٢٩٩	٢٥,٠٢٤	٢٥,٩٦٣	٠,٤٩٢	٠,٠١٧	-	-	٧,٥١٩	٦١,٣٢٠
%	٢,١٢	٤٠,٨٨	٤٢,٤١	٠,٨٠	٠,٠١	٠,٢٨	١,٢٢	١٢,٢٨	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤٨) : الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (منتجات الالبان والبيض والعسل)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٤٢,٩٠٦	٢٩,٢٦٥	٤٠٧,٥٣٣	٢,٩٣٩	١,٨٣٨	-	-	٥٨,٨١٣	٥٤٣,٢٩٤
%	٧,٩٠	٥,٣٩	٧٥,٠١	٠,٥٤	٠,٣٤	-	-	١٠,٨٦	١٠٠
١٩٧٨	٣٧,٩٦٤	١٨,٥٥٧	٥٩١,٢٤	١٣,٠٥٩	٣,٥٦٤	-	-	٨٨,٢٦٥	٧٥٢,٦٤٩
%	٣,٠٤	٢,٤٧	٧٨,٥٦	١,٧٤	٠,٤٧	-	-	١١,٧٣	١٠٠
١٩٧٩	١٥,٧٤٧	١٤,٤٧٣	٦١٤,٨٣٧	١٠,٤٣٩	٣,٤٣٠	-	-	٧٤,١٥	٧٣٠,٠٨٠
%	٢,١٦	١,٩٨	٨٤,٢٢	١,٤٣	٠,٦	-	-	١٠,١٦	١٠٠
١٩٨٠	٥٤,١٦٦	٢٩,٤٦٣	٩٧١,٤٤٦	٢٤,٦٤١	٣,٨٥٤	-	-	٦٢,٠٠٤	١١٤٥,٦٢٤
%	٤,٧٣	٢,٥٧	٨٤,٨٠	٢,١٥	٣,٣٠	-	-	٥,٤٢	١٠٠
١٩٨١	٢٠,٧١٨	٢٦,٥٦٧	٧٨٨,٠٤١	١٩,٩٤٧	١,٢١١	-	-	٣٧,٧٨٦	٨٩٤,٢٧
%	٢,٣٢	٢,٩٧	٨٨,١٢	٢,٢٣	٣,١٠	-	-	٤,٢٣	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٣,٣١٢	٤٠,٧١٣	٥٥,٦٥	١,٣٩٢	٧٠,٦٧	-	٢٩,٥١	٣٤,١١٤	١٦٤,٦٦
%	١,٩٥	٢٤,٧٣	٣٣,٨٠	١,٨٥	٣,٠٠	-	٢٤,٠٠	١٤,٦٥	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٣٩,٠٠	١,٨١	٤٢,٥٨٧	٦٩,٠٠	-	١٤٣	-	٢١,٩٦٢	٦٦,٥٨
%	٠,٠٦	٢,٧٢	٦٣,٩٦	١٠,٠٠	-	٢٢	-	٣٢,٩٩	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	١,٨٥٦	١٢,٥٤٦	٤٣,٧٦٦	١٠,١٦٦	-	-	٠,١٣٩	٢,٧٥٩	٦١,٢٣٢
%	٣,٠٣	٢٠,٤٩	٧١,٤٨	٢٧,٠٠	-	-	٢٣	٤,٥١	١٠٠

١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٤٩) : الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (الاسماك ومستحضراتها)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الدول الآسيوية المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٨,٧٢٨	١١,١٢١	٦,٥٨٨	٠,٨٧	٣٦,٨٨٣	-	-	٩,١٢١	٧٣,٣١١
%	١١,٩١	١٥,١٧	٨,٩٩	١,١٩	٥٠,٣١	-	-	١٢,٤٤	١٠
١٩٧٨	٨,٨٢٥	١٥,٠٨٨	١٥,٩٥	٤,٥٨٣	٤٤,٥٩٦	-	-	٢٤,٧١	١١٣,٧٥٢
%	٧,٧٦	١٣,٣٦	١٤,٠٢	٤,٠٣	٣٩,٢١	-	-	٢١,٧٢	١٠٠
١٩٧٩	٦,٤٣٤	٢٥,٠٧	١٤,٢٣٩	٤,٨١٦	٣٧,٥٤٩	-	-	٥,٦٩٧	٩٣,٨٠٥
%	٦,٨٦	٢٦,٧٣	١٥,١٨	٥,١٣	٤٠,٠٣	-	-	٦,٠٧	١٠٠
١٩٨٠	٧,٦٨	٤٥,٥١	١٧,٣٢٣	١٧,٢١٨	٦٤,٤٣٩	-	-	١٧,٨١٤	١٥٨,٩٨٤
%	٤,٨٣	٢٨,٦٣	١٠,٩٠	٣,٩١	٤٠,٥٣	-	-	١١,٢١	١٠٠
١٩٨١	٨,٥٥٧	٣٧,٥١٤	٥٤,٢٥٣	٣٨,١٤٩	٦٣,٣٦٣	-	-	١٣,١٦	٢١٤,٨٩٦
%	٣,٩٨	١٧,٤٦	٢٥,٢٥	١٧,٧٥	٣٤,٣٣	-	-	٦,١٢	١٠٠
(١) ١٩٨٨	١٢,٣٦	١٥,٢٥٢	٠,٧٤٦	٢,٠٦٩	٨,١٤٩	٣٤	٠,٨٠١	٠,٠٣٨	١٤٧,٥٥٥
%	٨,٣١	١٠,٣٤	٠,٥١	١,٤٠	٥,٥٢	٧٣,٣٦	٠,٥٤	٠,٠٣	١٠٠
(٢) ١٩٨٩	٠,١٠٨	٠,١٢٣	٠,٩٦٦	٠,٠٠٨	-	-	-	٠,٠٠٣	١,٢٠٨
%	٨,٩٤	١٠,١٨	٧٩,٩٧	٠,٦٦	-	-	-	٠,٢٥	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	١,٠٥٨	٦,٣٨	١,٨٧٣	٠,٠٢	٠,١٧٢	-	-	٠,٨٥٨	١٠,٣٦١
%	١٠,٢١	٦١,٥٨	١٨,٠٨	٠,١٩	١,٦٦	-	-	٨,٢٨	١٠٠

٢٠١٦

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (ه - ٥) : الأسواق الرئيسية للورادات الزراعية العربية (الفواكه والخضار)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٩٧	٢٢٤,٣٥	٢٠٥,٩١٢	١٤٠,٢٦	٤٨,٤٠٥	٤٩,٢٧٣	-	-	٣٣,٤	٧٠١,٥٧٥
%	٣١,٩٧	٢٩,٣٥	١٩,٩٩	٦,٩٠	٧,٠٢	-	-	٤,٧٦	١٠
١٩٧٨	٣٣٤,٨٧٥	٢٧٣,٣٩٨	٢٠٤,٩٣١	٧٩,٤٤٧	٦٥,١٥٩	-	-	٥١,٩٧	١٠٠٩,٧٨
%	٣٣,١٦	٢٧,٠٨	٢٠,٣٠	٧,٨٧	٦,٤٥	-	-	٥,١٥	١٠٠
١٩٧٩	٢٧٧,٧٦١	٣٦٤,٧٥	٢٤٦,٥١٢	١٠٠,٨٤٩	٦٤,٢٤٥	-	-	٤٥,٥٩٨	١٠٩٩,٧٢
%	٢٥,٣٦	٣٣,١٧	٢٢,٤٢	٩,١٧	٥,٨٤	-	-	٤,١٥	١٠
١٩٨٠	٢٥١,٥٤	٤٢٧,٧٥٦	٢٨٧,١٩٥	١٥٧,٢٧٧	٨٠,١٠٩	-	-	٧١,٩٦٣	١٣٧٥,٨٤
%	٢٥,٥٥	٣١,٠٩	٢٠,٨٧	١١,٤٣	٥,٨٢	-	-	٥,٢٣	١٠٠
١٩٨١	٢٢٢,٦٢٥	٤٥٩,٠٣٦	٢١٣,٦٦١	١٠٣,٨٦	٨٢,٠٠١	-	-	٥٧,٣٦٢	١٢٣٩,٥٤٥
%	٢٦,١١	٣٧,٠٣	١٧,٢٤	٨,٣٨	٦,٦٢	-	-	٤,٦٣	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٧٢,١١٥	١٣٨,١٣	٢٩,٠٢١	١٦,٥٥١	٠,٠٣٦	١,٨٢٥	٤,٧٧٨	٠,١٧٢	٢٦٢,٦٧٨
%	٢٧,٤٦	٥٢,٦٠	١١,٠٥	٦,٣٠	٠,٠١	٠,٧٠	١,٨٢	٠,٠٧	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٢,٢٨	١٢,٧٤٣	١٧,٢٥١	١,٨٣٤	١,٣٤١	٠,٠٢٣	-	-	٣٥,٤٧٢
%	٦,٤٣	٢٥,٩٢	٤٨,٦٣	٥,١٧	٣,٧٨	٠,٠٧	-	-	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	١٥,٣٦	٢٣,٦٣٧	١٨,٧٩	١,٩٧	٠,٠١٥	١,٣٠١	٠,٢١١	٠,٩١٣	٦٢,١٩٧
%	٢٤,٧٠	٣٨,٠٠	٣٠,٢١	٣,١٧	٠,٠٢	٢,٠٩	٠,٣٤	١,٤٧	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٥١) : الاسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (الحبوب ومستحضراتها)

مجموعات الدول	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٨٠,٤٣٥	٣٥٦,١٧٨	٣٥٩,٩٣٧	٦٢٨,٤٢٨	٠,٨٤	-	-	٢٩,٦٦٣	١٤٥٥,٤٨
%	٥,٥٣	٢٤,٤٧	٢٤,٧٣	٤٣,١٨	٠,٠٦	-	-	٢,٠٤	١٠٠
١٩٧٨	٩٠,٧١٨	٤٠٥,٣٣٣	٥٧٤,٣٥٣	٩٨٥,٩٩١	٤,٢٥	-	-	١٣٦,٩١٩	٢١٨٧,٥٦
%	٤,١٥	١٨,٥٣	٢٦,٢٦	٤٥,٠٧	٠,١٩	-	-	٥,٨٠	١٠٠
١٩٧٩	٨٨,٦٩٨	٤٠٠,٠٣٢	٧٦٧,٠٣١	٨٧٣,٣٧٦	٣,١٤٤	-	-	٦٦,٣٨٨	٢١٩٨,٦٦
%	٤,٠٣	١٨,١٩	٣٤,٨٩	٣٩,٧٢	٠,١٤	-	-	٣,٠٢	١٠٠
١٩٨٠	١٦٣,٩٣٤	٤٤٠,٤٣٦	١٤٨٤,٢٥٨	١١٠٦,٨٨٥	٦,٠٣٦	-	-	٤٤,٠١١	٣٢٤٥,٥٦
%	٥,٠٥	١٣,٥٧	٤٥,٧٣	٣٤,١١	٠,١٩	-	-	١,٣٦	١٠٠
١٩٨١	١٣٨,٤٨٥	٤٨٨,٤٧٤	١٤٥٨,١٩	١٥٦٠,١٧	٩,٧٧١	-	-	٢٦,٤٣٦	٣٦٨١,٥٣
%	٣,٧٦	١٣,٢٧	٣٩,٦١	٤٢,٣٨	٠,٢٧	-	-	٠,٧٢	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٥٠,٦٧٨	١٨١,٧٣٤	٣٧٤,٦٧٢	٥٨٩,٣٩٧	٠,١٠	١,٦٤	٤٣,٣٢	١,٦٠	١٢٤٢,١٣
%	٤,٠٨	١٤,٦٣	٣٠,١٦	٤٧,٤٥	٠,٠١	٠,١٣	٣,٤١	٠,١٣	١٠٠
١٩٨٩ (٧)	٤,٩٤	٩٧,٨٨	١٤٨,٠١	١٠٣,٦٢	-	٠,٠٦٢	٢,٩٥٦	١,٧٦	٣٥٩,٢٢
%	١,٣٨	٢٧,٢٥	٤١,٢٠	٧٨,٨٥	-	٠,٠٢	٠,٨٢	٠,٤٩	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٧٦,١٦١	١٤٨,١١٦	٦٠٢,٣٩٩	٨٣١,٥٢٠	٠,٢٠٢	٠,١١	٣٣٦,٢٥٨	٠,٠١١	١٩٨٤,٦٨
%	٣,٨٤	٧,٤٦	٣٠,٣٥	٤١,٣٩	٠,٠١	٠,٠٠١	١٦,٩٤	٠,٠٠١	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٥٢) : الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (سكر ومصنعاته)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٤١,٣٦٢	٢٢٥,٩٩٢	١٨٨,٩٠٨	٥,٤٠٨	١,٧٢٥	-	-	١٣٠,٤٥٧	٥٩٣,٧٥٢
%	٦,٩٥	٣٨,٠٦	٣١,٨٢	٠,٩١	٠,٢٩	-	-	٢١,٩٧	١٠٠
١٩٧٨	٤٧,٥٣١	١٥٥,٩٦٧	٢٤٢,٩٣٦	٩,١٢١	٣,٥١٦	-	-	٢٤٨,٥٠٩	٧٠٧,٥٨
%	٦,٧٢	٢٢,٠٤	٣٤,٣٣	١,٢٩	٠,٥٠	-	-	٣٥,١٢	١٠٠
١٩٧٩	٣٦,٦٩٠	١٠٣,٩٩٧	٢٤١,١٩٨	٩,٨٢٦	٣,٢٥٨	-	-	١٩٠,١١٢	٥٨٥,٠٨١
%	٦,٣٧	١٧,٧٨	٤١,٢٣	١,٦٨	٠,٥٦	-	-	٣٢,٤٩	١٠٠
١٩٨٠	٥٤,١٠١	٤١٨,٤٢	٤٩٥,٨٠٢	٢٩,١٨٤	٣,١٧٢	-	-	٣٩٥,١٩١	١٣٩٥,٨٧
%	٣,٨٨	٢٩,٩٨	٣٥,٥٢	٢,٠٩	٠,٢٣	-	-	٢٨,٣١	١٠٠
١٩٨١	٢٩,٩٢٧	٣٦١,٩٢٥	٦٠٨,٩٥٨	٣٦,٠٤٢	٣,٩٥٢	-	-	٢١٦,٠٥٥	١٢٥٦,٨٥٩
%	٢,٣٨	٢٨,٨٠	٤٨,٤٥	٢,٨٧	٠,٣١	-	-	١٧,١٩	١٠٠
١٩٨٨ ^(١)	١,١٣٢	٢١,٧٠٤	١٢٠,٦٧٨	٢,٢١٤	٠,٣٦٤	٥,٩٢	٠,٧٨٨	٣٩,٦٧١	١٩٢,٣٦٦
%	٠,٥٩	١١,٢٨	٦٢,٧٣	١,١٥	٠,١٤	٣,٠٨	٠,٤١	٢٠,٦٢	١٠٠
١٩٨٩ ^(٢)	٤٤	٢٤,٤٧٥	٣٠,٥٧٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٨	٠,٠٦٨	٤,٦٩١١	٥٩,٩٠٦
%	٠,١٤	٤٠,٨٦	٥١,٠٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,١١	٧,٨٣	١٠٠
١٩٩٠ ^(٣)	١٠,٦٦٨	٦٤,٨٣٢	١٣٢,٧٠١	٠,٠٠٣	-	٠,٠٥٣	-	١٩,١٦٧	٢٢٧,٤٢٤
%	٤,٧٠	٢٨,٥١	٥٨,٣٥	٠,٠٠٠	-	٠,٠٢	-	٨,٤٣	١٠٠

المصدر : جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليين دولار

ملحق جدول رقم (هـ - ٥٣) : الاسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (القهوة والشاي والكاكاو والتوابل)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٣٥,٩٠٣	٦٠٥,٠٥٤	٦٠,٤٧٨	٨,٠٦٢	١,٣٩	-	-	٤٩,٧٦٦	٧٦٠,٦٥٣
%	٤,٧٢	٧٩,٥٤	٧,٩٥	١,٠٦	٠,١٨	-	-	٦,٥٤	١٠٠
١٩٧٨	٣٦,٥٣٦	٨٦٠,٨٦٨	٧٨,٩٢	١٦,٦١٥	٢,١٨١	-	-	٦٧,٠٧٦	١٠٦٢,٢
%	٣,٤٤	٨١,٠٠٥	٧,٤٣	١,٥٦	٠,٢١	-	-	٦,٣٢	١٠٠
١٩٧٩	٢٢,٩٩٧	٦٢٤,٨٣١	٧٤,٢٥٨	٢٠,٣١٧	١,٦٣٩	-	-	٨١,٥٢٤	٨٢٥,٥٦٦
%	٢,٧٩	٧٥,٦٩	٩,٠	٢,٤٦	٠,٢٠	-	-	٩,٨٨	١٠٠
١٩٨٠	١٨,٤٩٦	٧٤٠,٣٦٦	٩٨,٣٠٨	٢٠,٣٢٩	١,٧٧٣	-	-	٨٧,٣٣٥	٩٦٦,٥٠٧
%	١,٩١	٧٦,٦٠	١٠,١٧	٢,١٠	٠,١٨	-	-	٩,٠٣	١٠٠
١٩٨١	١٥,٥٦٦	٤٢٤,٣٣	٩٨,٤٤٥	٢٣,٩٦٥	١,٩٥٩	-	-	٧٠,٤٠٧	٦٣٤,٥٥٢
%	٢,٤٥	٦٦,٨٦	١٥,٥١	٣,٧٨	٠,٢١	-	-	١١,١٠	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٥,٩٠٢	١٦٧,٦٥٤	٨٤,٥٧٢	٤,٩٥١	٠,٠٧١	-	٠,٠٣١	-	٣٦٥,٨١٧
%	٢,٢٢	٦٣,٠٧	٣١,٨٢	١,٨٦	٠,٠٣	-	٠,٠٠١	-	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	١,٤٧٩	١٧,٩٥٣	٢١,٨٢	-	-	-	-	٠,٠٠١	٣٣,٠١٣
%	٤,٤٨	٥٤,٣٨	٢,٧٠	-	-	-	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٧٨٨,٣٨٨	٨٣,٣٤١	٣,٧٤٢	٠,٢٤٣	٠,٠٣	-	-	٠,١٣٥	٣٣٢,٠١٢
%	٦١,٨٠	٣٥,٩٢	١,٦١	٠,١١	٠,٠١	-	-	٠,٠٠٦	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٥٤) : الاسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (أغلاف حيوان - عدا الحبوب)

المجموع	مول التخطيط المركزي	استراليا	الصين	اليابان	الولايات المتحدة	السوق الاوروبية المفتوحة	اللول النامية	اللول العربية	مجموعات اللول السنوات
٢٨٢,٥٤	٢,١١١	-	-	٠,١٧١	٥٩,٦٨٢	١٦٩,٠٣٦	٢٥,٩٧٢	٢٥,٥٦٨	١٩٧٧
١٠٠	٠,٧٥	-	-	٠,٠٠٦	٢١,١٢	٥٩,٨٣	٩,١٩	٩,٠٤	%
٢٤٢,٦٤٥	١,٠٥٨	-	-	٠,٠٤٩	٤٨,٦٦٢	١٤٥,٩٥٣	٢١,٦٢٥	٢٥,٢٩٨	١٩٧٨
١٠٠	٠,٤٤	-	-	٠,٠٠٢	٢٠,٠٠٦	٦٠,١٥	٨,٩١	١٠,٤٣	%
٢٢٩,٢٧٦	٠,٧٥٣	-	-	٠,٠٤٥	٢٥,١٧٤	١٤٥,٤٠٩	٣٠,٠٥٣	٢٧,٨٤٢	١٩٧٩
١٠٠	٠,٣٣	-	-	٠,٠٠٢	١٠,٩٨	٦٣,٤٢	١٣,١١	١٢,١٤	%
٢٨١,٠٢٥	٠,٨٤١	-	-	٠,١٢٢	٣٨,٣١٦	١٧٦,٤٨٧	٤٤,٣٦٨	٢٠,٨٩١	١٩٨٠
١٠٠	٠,٣٠	-	-	٠,٠٠٤	١٣,٦٣	٦٧,٨٠	١٥,٧٩	٧,٤٣	%
٣٢٠,٤٧٥	٠,٨٣٤	-	-	٠,١٩٣	٣٧,٧٥١	١٨٩,١٥١	٧١,١٠	٢١,٤٥	١٩٨١
١٠٠	٠,٢٦	-	-	٠,٠٠٦	١١,٧٨	٥٩,٠٢	٢٢,١٩	٦,٦٩	%
١٤٥,٤٥٧	٠,٠٠٥	-	-	٠,٣٨٧	٩٥,٣٥٢	٤٥,٦٦٢	٣,٧٠١	-	(١) ١٩٨٨
١٠٠	٠,٠٠٣	-	-	٠,٢٧	٦٥,٥٥	٣١,٣٩	٢,٥٤	-	%
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢) ١٩٨٩
-	-	-	-	-	-	-	-	-	%
٧٥,٥٣	٠,٠٠٩٨	-	-	٠,٠٠١	١٥,٧٤٨	٤١,١٤٢	١٣,١	٣,٠٩٤	(٣) ١٩٩٠
١٠٠	٠,١٢	-	-	٠,٠٠٠	٢٠,٨٥	٥٤,٤٧	١٧,٣٤	٤,١٠	%

المصدر: جامعة اللول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية لللول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لفرنس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والاردن

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٥٥) : الاسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (مواد غذائية أخرى)

المجموع	بول التخطيط المركزي	استراليا	الصين	اليابان	الولايات المتحدة	السوق الاشتركية	اللول النامية	اللول العربية	مجموعات اللول السنوات
١٠٠,٠٧٨	١,٠٥٨	-	-	١,٣٣١	١٨,٤٤١	٤٨,٣١٨	١٥,٠٠٩	١٥,٩٧١	١٩٧٧
١٠٠	١,٠٦	-	-	١,٣٣	١٨,٤٣	٤٨,١٨	١٥,٠٠٥	١٥,٩٦	%
١٤٧,٧٧٩	٤,١٥٢	-	-	٢,٣٨٨	٢٩,٤٣٣	٨٠,١٦٦	١٩,٠٨٥	١٢,٥٧٥	١٩٧٨
١٠٠	٢,٨١	-	-	١,٦٢	١٩,٩١	٥٤,٢٤	١٢,٩١	٨,٥١	%
١٤١,٧٣١	٥,٢٩٥	-	-	٢,١٤١	٢٦,٤٨٧	٨١,١٦٨	١٧,٩٨٨	٨,٦٥٢	١٩٧٩
١٠٠	٣,٧٤	-	-	١,٥١	١٨,٦٩	٥٧,٢٧	١٢,٦٩	٦,١١	%
١٦٣,٠١٦	٤,٣٠٤	-	-	١,٩١٧	٢٩,٣٥٥	٩٧,١٥٧	١٧,٩٥٣	١٢,٣٣	١٩٨٠
١٠٠	٢,٦٤	-	-	١,١٨	١٨,٠١	٥٩,٦٠	١١,٠١	٧,٥٦	%
٢٢٩,٣٦٨	٣,٠٤٢	-	-	٢,٦٣١	٤٨,٨٦٢	١٢٧,٣٣٢	٣٢,٦٩٢	١٤,٩٠٩	١٩٨١
١٠٠	١,٣٣	-	-	١,١٥	٢١,٣٠	٥٥,٤٧	١٤,٢٥	٦,٥	%
٣٩٠,٣٦١	٧,٦٥٨	١,٦٨٣	٩,٧٠٣	٣,٠٥١	٢٨,٨٢٠	٢٦٧,٨٣٦	٤٣,٥٦٠	٢٨,٠٥٠	(١) ١٩٨٨
١٠٠	١,٩٦	٠,٤٣	٢,٤٩	٠,٧٨	٧,٣٨	٦٨,٦١	١١,١٦	٧,١٩	%
١٠,٢٠٨	٠,٦٥٣	-	٠,٠٤٨	-	٠,٢٩٢	٣,٦٠٥	١,٨٠٨	٣,٨٠٢	(٢) ١٩٨٩
١٠٠	٦,٤٠	-	٠,٤٧	-	٢,٨٦	٣٥,٣٢	١٧,٧١	٣٧,٢٥	%
٤٧,٩٥	٠,٦٩١	٠,٠٠٢	٠,٢٨٨	٠,٢٣٨	٣,٣٦٦	٢٣,٨٣٩	١٨,٠٨٥	١,٤٤١	(٣) ١٩٩٠
١٠٠	١,٤٤	٠,٠٠٠	٠,٦٠	٠,٥٠	٧,٠٢	٤٩,٧٢	٣٧,٧٢	٣,٠١	%

-٣٢٢-

المصدر: جامعة اللول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية لللول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والاردن

سوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٥٦) : الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (المشروعات)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الدول العربية المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	١١٥,٢٤٢	١٢,١١١	٥٢,٢٢٨	٢٣,٩٨٧	٢,٦٥٢	-	-	٠,٣١٣	٢٠٦,٥٣٣
%	٥٥,٨٠	٥,٨٦	٢٥,٢٩	١١,٦١	١,٢٨	-	-	٠,١٥	١٠٠
١٩٧٨	١٩٣,٨٢٨	١٣,٥٨١	٦٨,٤٢٣	٢٥,١٢	٢٧,١٦٤	-	-	٠,٤٨٤	٣٣٨,٦
%	٥٧,٢٤	٤,٠١	٢٠,٢١	١٠,٣٧	٨,٠٢	-	-	٣,١٤	١٠٠
١٩٧٩	٧٤,٦٥٩	٥,٣٥٤	٣٩,١٢١	٤,٨٧٦	٨,٤٧٩	-	-	٠,٣١٢	١٣٢,٨٠١
%	٥٦,٢٢	٤,٠٣	٢٩,٤٦	٣,٦٧	٦,٣٩	-	-	٣,٢٤	١٠٠
١٩٨٠	٢٥٦,٧٥٦	١٣,٦٣	٧٦,٠٦٥	٣٧,٧٧١	٥٣,٧٥٧	-	-	١,٧٨٩	٧٨٩,٧٦٨
%	٥٨,٣٨	٣,١٠	١٧,٣٠	٨,٥٩	١٢,٢٢	-	-	٠,٣١	١٠٠
١٩٨١	٢٨٠,٢٣٩	٢٠,٦٨٢	١٠٩,٩٥٤	١١,٢٦٨	٧٧,٥٧٢	-	-	١,٠٧٠	٦٨٠,٠٠٥
%	٥٥,٩٦	٤,١٣	٢١,٩٦	٢,٢٥	١٥,٤٩	-	-	٠,٢١	١٠٠
(١) ١٩٨٨	٤,٥٧٦	١٩,٨٧٧	٥١,٠٤٤	١١,٨١٥	٨٧,٦٠٤	٣٤	٣٨٤	٢٣,٠٠	١٧٦,٠٢٥
%	٢,٦٠	١١,٢٩	٢٩,٠٠	٦,٧١	٤٩,٧٧	٣,١٤	٧٣,٠٠	٠,٢٠	١٠٠
(٢) ١٩٨٩	٠,٨١٥	٠,٠٦٢	٤,٢٠٧	٠,٠١١	-	-	-	١٨٣,٠٠	٢٦٠,٥٣٦
%	١٤,٧٥	١,١٢	٧٦,١٣	٠,٢٠	-	-	-	٧,٨٠	١٠٠
(٣) ١٩٩٠	٠,٨٧	٠,٢٥٥	٦,١٧٣	٠,١٠٢	-	-	-	٣٤١,٠٠	٧٠٧,٧٤١
%	١١,٢٤	٣,٢٩	٧٩,٧٤	١,٣٢	-	-	-	٤,٤١	١٠٠

١٥٢٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لفونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والاردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٥٧) : الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (التبغ ومستحضراته)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	الجمع
١٩٧٧	٤٠٨,٦٧٨	٧١,٢٢٨	١٥٥,٤٧٨	١١٥,٩٧٤	٠,٠٤٥	-	-	١٥,٩٧٥	٧٦٧,٣٧٨
%	٥٣,٢١	٩,٢٨	٢٠,٣٦	١٥,١١	٠,٠٠١	-	-	٢,٠٨	١٠٠
١٩٧٨	٥٥٥,٥٢٢	٩٠,٧٣١	٢١٥,٦٢٨	١٦٠,٣٧١	٠,٠٩٦	-	-	٢٣,٩١٣	١٠٤٦,٣٣
%	٥٣,٠٩	٨,٦٧	٢٠,٦١	١٥,٣٣	٠,٠٠١	-	-	٢,٢٩	١٠٠
١٩٧٩	٤١٣,٨٨	٧٤,٠٤	١٣٠,١١٨	١٤٣,٩٨٢	٠,٠٧٥	-	-	٢٢,١٠٢	٧٨٤,١٩٧
%	٥٣,٧٨	٩,٤٤	١٦,٥٩	١٨,٣٦	٠,٠٠١	-	-	٢,٨٢	١٠٠
١٩٨٠	٦٣٩,٥٧٨	٩٢,١٤٦	٢٧٨,٣١٧	١٨٩,٠٣٦	٠,٨٥٢	-	-	١٩,٣٨٨	١٢١٩,٣١٧
%	٥٣,٤٥	٧,٥٦	٢٢,٨٣	١٥,٥٠	٠,٠٠٧	-	-	١,٥٩	١٠٠
١٩٨١	٦٨٠,٩٨٢	٧٧,٧٦٨	٢٨٩,٤٥٨	٢٣٠,٠٢٢	٠,٦٢٦	-	-	١٦,٧٣٥	١٢٩٥,٥٩١
%	٥٣,٥٦	٦,٠٠	٢٢,٣٤	١٧,٧٥	٠,٠٠٥	-	-	١,٢٩	١٠٠
١٩٨٨ (١)	١٢,١٠٠	١٩,٧٠٣	٧٨,٦١٣	١٣٢,٨٠٢	٠,٠٢٩	-	-	-	٢٤٣,٣٠٧
%	٤,٩٧	٨,١٠	٣٢,٣٤	٥٤,٥٨	٠,٠٠١	-	-	-	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	٠,٠٤٠	٩,٨٣٦	١٠,١٢١	٢,٤٢٢	-	-	-	-	٢٢,٤١٩
%	٠,١٨	٤٣,٨٧	٤٥,١٥	١٠,٨٠	-	-	-	-	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٠,٥٢٥	١,٤١٢	٧,٦٥٩	١,٧٧٨	-	٠,٠٠٣	-	٠,٠٤٧	١١,٤٢٤
%	٤,٦٠	١٢,٣٦	٦٧,٠٤	١٥,٥٦	-	٠,٠٠٣	-	٠,٤١	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٥٨) : الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (الجدول)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٥,٨٨٩	٣,٣٢٩	٨,٠٥١	١,٢٠٧	٠,٠٠١	-	-	٨٨,٠٦٨	٣٥٤
%	٣١,٧٤	١٧,٩٤	٤٣,٣٩	٦,٥١	٠,٠٠٥	-	-	٠,٣٧	١٠٠
١٩٧٨	٨,٦٠٧	٣,٦٥٥	٦,٧	٢,٦٠٧	٠,٠١٥	-	-	٠,١٣٦	٢١,٧٢٠
%	٣٩,٦٣	١٦,٨٣	٣٠,٨٥	١٢,٠٠	٠,٠٠٧	-	-	٠,٦٣	١٠٠
١٩٧٩	١٨,٨١٤	١,٥٧٣	٣,٠٦٨	٣,١٤٨	-	-	-	-	٩,٦٠٣
%	١٨,٨٩	١٦,٣٨	٣١,٩٥	٣٢,٧٨	-	-	-	-	١٠٠
١٩٨٠	١,١٠٦	٢,٦٢٩	٥,٤٨٥	٣,٣٣٥	-	-	-	-	١٢,٥٥٦
%	٨,٨١	٢٠,٩٤	٤٣,٦٨	٢٦,٥٦	-	-	-	٠,٠٠١	١٠٠
١٩٨١	٢,٠٧٨	٢,٨٦٣	٢,٧٦٦	٠,٣٧٩	-	-	-	٠,٠٠١	٨,١٤٤
%	٢٥,٥٢	٣٥,١٦	٣٣,٩٦	٤,٦٥	-	-	-	٠,٧١	١٠٠
١٩٨٨ (١)	٤,١٦	٢٠,٦٦٢	٧,٦٩٤	٠,٩٥٢	٠,٢٨٧	٢,٨٩٢	-	٠,٣٢	٣٦,٦٨
%	١١,٣٤	٥٦,٣٣١	٢٠,٩٨	٢,٦٠	٠,٧٨	٧,٨٨	-	٠,٩	١٠٠
١٩٨٩ (٢)	١,٥٨٤	٠,٢٦٦	٣٥,٧٧٨	٠,٠٠٣	٠,١٣٣	-	٠,٠٥١	٠,٠٠١	٣٧,٨١٧
%	٤,١٩	٠,٧٠	٩٤,٦١	٠,٠٠١	٠,٣٥	-	٣,٠	٠,٠٠	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٤,٥٥٧	٣,١٦٢	١,٤٢٢	٨٠,١٠٨	٠,٠٠٢	-	-	٣٤١	٩,٤٩٢
%	٤٨,٠١	٣٣,٣١	١٤,٩٨	٣,١٤	٠,٠٠٢	١٠,٥٦	١٣,٠	٣,٥٤	١٠٠

١-٢-٣

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

وسوريا

مليون دولار

ملحق جدول رقم (٥ - ٥٩) : الأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية (زيت وشحوم حيوانية ونباتية)

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	أستراليا	دول التخطيط المركزي	المجموع
١٩٧٧	٥,٠٨٢	٨٢,٤٧٢	٨٣,٠٢٦	٢٧,٨٩٧	٠,٣٠٤	-	-	٣٢,٠٣٦	٢٣٠,٨١٧
%	٢,٢٠	٣٥,٧٣	٣٥,٩٧	١٢,٠٩	٠,١٣	-	-	١٣,٨٨	١٠٠
١٩٧٨	٣٨,٠٥٤	١١٠,٨٤٩	٩٦,٧٠٢	٤٠,٧٨٩	٠,٥٠٩	-	-	٤٦,٩٩٨	٣٣٣,٩٠١
%	١١,٤٠	٣٣,٢٠	٢٨,٩٦	١٢,٢٢	٠,١٥	-	-	١٤,٠٠٨	١٠٠
١٩٧٩	١٠,٨٤٨	٨٠,٩٦٨	١٢٧,٨٨٦	٦٧,٤٣٨	٠,٣٠٦	-	-	١٦,٠٥٩	٣٠٣,٥٠٥
%	٣,٥٧	٢٦,٦٨	٤٢,١٤	٢٢,٢٢	٠,١٠	-	-	٥,٢٩	١٠٠
١٩٨٠	١٢,٠٥	١٩١,٩١	١١٩,١٠	٧٥,٣٦	٢,٣١	-	-	٤٩,٠٤١	٤٤٩,٧٧٨
%	٢,٦٨	٤٢,٦٧	٣٦,٤٨	١٦,٧٦	٠,٥١	-	-	١٠,٩٠	١٠٠
١٩٨١	٤٨,٨٤٧	١٧٧,٣٢٧	١٤٣,٨٦٩	٣٨,٠٧٩	٠,٩٤٣	-	-	٠,٤٥٢	٤٠٩,٥١٧
%	١١,٩٣	٤٣,٣٠	٣٥,١٣	٩,٣٠	٠,٢٣	-	-	٠,١١	١٠٠
(١) ١٩٨٨	٠,٦٧٥	٣٤,٣٩٤	٩٣,٣٣٩	٣٠,٥٣٩	٠,٠٤٨	-	١٢,٧٣٢	١٣,٧٥١	١٨٥,٤٧٨
%	٠,٣٦	١٨,٥٤	٥٠,٣٢	١٦,٤٧	٠,٠٣	-	٦,٨٦	٧,٤١	١٠٠
(٢) ١٩٨٩	-	٩,٧٩٥	٧٨,٣٧٣	١٣,٩١	٠,٠٠١	-	-	٠,٥٨٣	١٠٢,٦٦
%	-	٩,٥٤	٧٦,٣٤	١٣,٥٥	٠,٠٠	-	-	٠,٥٧	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٥,٠١٩	٧٣,٤٠٢	٣٦,١٢	٤,٠٦٧	٠,٠٠١	-	-	٠,٠٠٣	١٠٨,٦٤٣
%	٤,٦٢	٦٧,٥٦	٢٤,٠٤	٣,٧٤	٠,٠٠٣	-	-	٠,٠٠٠	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

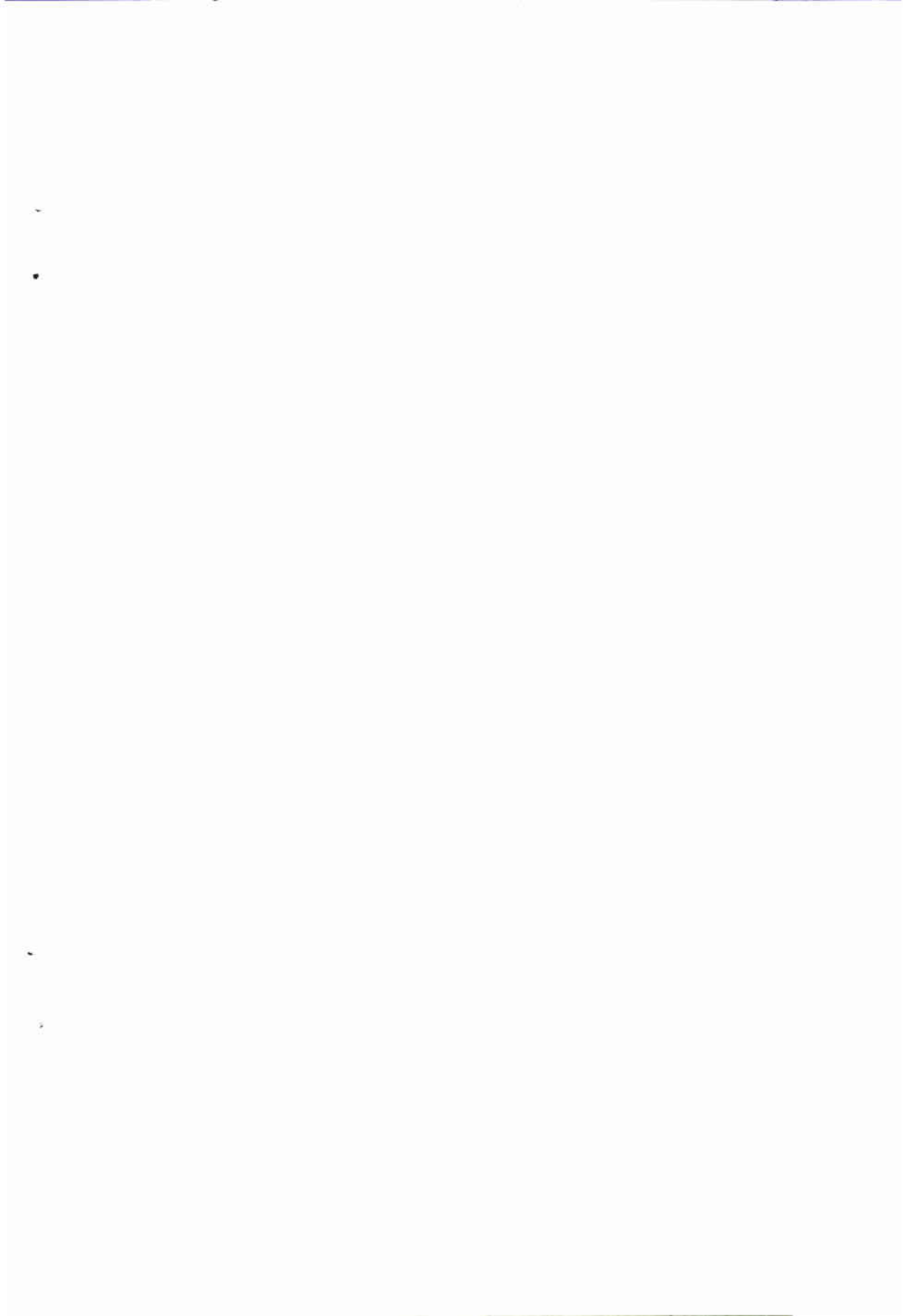
وسوريا .

مجموعات الدول السنوات	الدول العربية	الدول النامية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان	الصين	استراليا	دول التخطيط المركزي	الجموع
١٩٧٧	٠,٠٩٣	١١,٣٠٨	١٠,٨٠٣	٢,٥٨١	٣,١٠٩	-	-	١,٦٠٢	٢٩,٤٩٦
%	٠,٣٢	٣٨,٣٤	٣٦,٦٣	٨,٧٥	١٠,٥٤	-	-	٥,٤٣	١٠٠
١٩٧٨	٠,٣٧٩	١٤,٧٨١	١٣,٣٥٥	٢,٧٢	٢,١	-	-	٢,٦٤٢	٣٥,٩٧٧
%	١,٠٥	٤١,٠٩	٣٧,١٢	٧,٥٦	٥,٨٤	-	-	٧,٣٤	١٠٠
١٩٧٩	٠,٠١١	١٣,٢٥١	١٦,٤٥٤	٠,٨٥٧	١,١٨٦	-	-	١,٣٤٨	٣٣,١٠٧
%	٠,٣٣	٤٠,٠٢٥	٤٩,٦٩٩	٢,٥٨٩	٣,٥٨٢	-	-	٤,٠٧٢	١٠٠
١٩٨٠	٠,٠٨٥	١٩,٨٣١	١٨,٩٣	٣,٥٨١	١,١٩٨	-	-	٠,٨٠١	٤٤,٤٢٦
%	٠,١٩	٤٤,٦٤	٤٢,٦١	٨,٠٦	٢,٧	-	-	١,٨٠	١٠٠
١٩٨١	٠,١٣١	١٦,١٧	١٨,٦٩٦	٢,٨٨٥	٠,٢٠٦	-	-	٠,٧٩٧	٣٨,٨٨٥
%	٠,٣٤	٤١,٥٨	٤٨,٠٨	٧,٤٢	٠,٥٣	-	-	٢,٠٥	١٠٠
(١) ١٩٨٨	٤,٩٣٧	١٣١,٢٤٢	٥٩,١٩٦	٩,٥١٣	٣,٨١٢	١,٢٢٧	٠,٢٦٧	٣٦,٦٨	٢٤٦,٨٧٥
%	٢	٥٣,١٦	٢٣,٩٨	٣,٨٥	١,٥٤	٠,٥٠	٠,١١	١٤,٨٦	١٠٠
(٢) ١٩٨٩	١,٥٦٢	٣٣,٤٧٣	١٦,٧٤٧	٠,٥٢١	٠,١٨٩	٠,١٨٩	-	٤٤,١١١	٩٦,٦٠٥
%	١,٦٢	٣٤,٦٥	١٧,٣٤	٠,٥٤	٠,٠٠٠	٠,٢٠	-	٤٥,٦٦	١٠٠
١٩٩٠ (٣)	٥٩٠,٥٥	٢٦,٥١	١٩,٨٠	١,٣٨	٠,٠٣	٠,٤٣	٠,٠١	٣٣,٨٧	٦٧٢,٥٩٢
%	٨٧,٨٠	٣,٩٤	٢,٩٤	٠,٢١	٠,٠٠٠	١,٠٦	٠,٠٠٠	٥,٠٤	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية : إدارة الإحصاء - نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني

(١) نشرة التجارة الخارجية لكل من السعودية والجزائر (٢) نشرة التجارة الخارجية لتونس (٣) نشرة التجارة الخارجية لكل من مصر والمغرب والسودان والأردن

المراجع



مراجع الدراسة

- ١- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . الرياض .
- ٢- الإنكتاد : تطور الاحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي ، جنيف ١٩٩٣ .
- ٣- الانكتاد : تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٠ ، أغسطس ١٩٩٠ .
- ٤- الانكتاد : تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٣ إستعراض عام ، نيويورك ١٩٩٣
- الانكتاد : نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، ١٩٧٩
- ٥- الجمهورية العربية السورية - وزارة المالية - مديرية الجمارك العامة . إحصاءات التجارة الخارجية لعام ١٩٩٠ ، دمشق ١٩٩٠ .
- ٦- المملكة الأردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة : الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٠ الجزء الأول . عمان ١٩٩٠ .
- ٧- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية إدارة الإحصاء : نشرة التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ العدد الثاني .

- ٨- جامعة الدول العربية - الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، واقع التجارة العربية البيئية وسبل تطويرها ، تونس ١٩٧٨ .
- ٩- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : بنك المعلومات والموارد البشرية : احصاءات التجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية ١٩٩٠ ، القاهرة .
- ١٠- جمهورية السودان ، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى - مصلحة الاحصاء: إحصاءات التجارة الخارجية عام ١٩٩٠ ، الخرطوم .
- ١١- دومنيك سالفاتور : الاقتصاد الدولى ، دار ماكجرو هيل للنشر ١٩٧٥ .
- ١٢- د. عادل احمد حشيش : مبادئ الاقتصاد الدولى - مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .
- ١٣- عبدالرحمن يسرى أحمد : مقدمة فى الاقتصاد الدولى : دار الجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ .
- ١٤- أ.د عثمان أحمد الخولى : الأبعاد الديناميكية فى مفاهيم إدارة التنمية الزراعية فى ظل المتغيرات والتحولات الاقتصادية والسياسية الدولية ، ورقة عمل مقدمة للنوبة القومية حول إدارة التنمية الزراعية فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، القاهرة ١٩٩٣ .
- ١٥- د. عطيه المهدي الفيتورى : الاقتصاد الدولى ، كلية الاقتصاد جامعة قاريونس، بنغازى ١٩٨٨ .

١٦- صندوق النقد العربى ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ،
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : التقرير الاقتصادى العربى الموحد
١٩٩٢ .

١٧- صندوق النقد العربى : سياسات التجارة الخارجية والبيئية للبلاد
العربية أبوظبى ١٩٩٢ .

١٨- صندوق النقد العربى : التخصصية والتصميمات الهيكلية فى البلاد
العربية ، أبوظبى ، ديسمبر ١٩٨٨ .

١٩- صندوق النقد العربى : التصحيح والتنمية فى البلدان العربية ، أبوظبى
١٩٨٧ .

٢٠- صندوق النقد الدولى والبنك الدولى : التمويل والتنمية الاعداد سبتمبر
١٩٩٣ ، يونيه ، ١٩٩٣ ، مارس ١٩٩٣ ، سبتمبر ١٩٩٢ ، مارس ١٩٩١ ،
ديسمبر ١٩٨٧ ، سبتمبر ١٩٨٧ .

٢١- مجلة السكرية : الاتفاقية النواية للسكر ، المجلد الثامن ١٩٨٦ .

٢٢- مركز دراسات الوحدة العربية : المستقبل العربى ، بيروت العدد ١٣٢ /
٢٠ / ١٩٩٠ .

٢٣- مركز دراسات الوحدة العربية : الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها
وتوقعاتها ، بيروت ١٩٨٦ .

٢٤- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : إستعراض أوضاع السلع
وتوقعاتها ١٩٩١-١٩٩٢ ، روما ١٩٩٢ .

٢٥- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : تشجيع التجارة الزراعية فيما
بين البلدان النامية . روما ١٩٨٦ .

٢٦- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : مسح لمنظمات التكامل الاقتصادي
الاقليمي ، روما ١٩٩١ .

٢٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : بدائل إقامة نظام اقليمي عربي
لمخزون طوارئ من الحبوب ، الخرطوم أغسطس ١٩٩٣ .

٢٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : برامج التعديلات الاقتصادية الهيكلية
في الزراعة العربية : التجربة والآفاق ، الخرطوم ١٩٩٢ .

٢٩- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التكامل الزراعي العربي : تجربة
الماضي ونظرة للمستقبل ، الخرطوم ، ١٩٩٢ .

٣٠- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة التجارة الزراعية العربية البينية
الخرطوم ١٩٩٣ .

٣١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية التقرير
الشامل، الخرطوم ١٩٨٣ .

٣٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : ندوة السياسات الزراعية والتخطيط -

دمشق - سوريا ، مارس ١٩٩٠ .

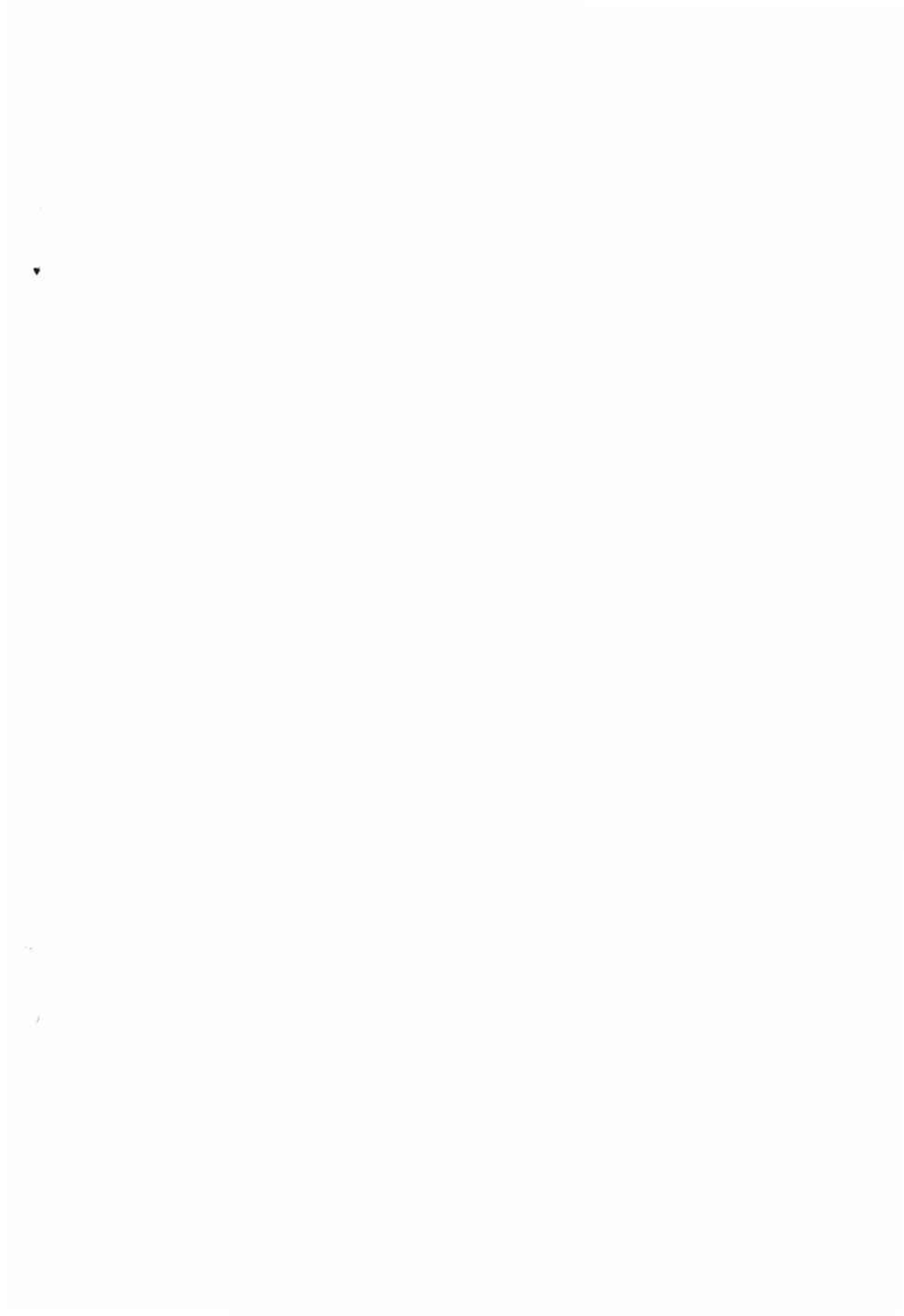
٣٣- المؤتمر الدولي للعلوم السياسية : ملاحظات حول إتفاقية الوحدة
الاقتصادية، بيروت ١٩٦٢ .

REFERENCES

1. Alston , J. M., G. W. Edwards and J. W. Freebarin, Market Distortions and Benefits from Research. American Journal of Agricultural Economics, 70, May, 1988.
2. F.A.O. , Guidelines for monitoring the Impact of Structural Adjustment Programs on the Agricultural Sector. Rome , 1990.
3. F.A.O., Measures of Protection : Methodology, Economic Interpretation and Policy Relevance. , Rome 1989.
4. F.A.O. : Agricultural Stabilization and Structural Adjustment Policies in Developing Countries. Rome, 1987.
5. F. A..O., Trade Yearbook, 1986, 1990, 1991, Rome.
6. F.A.O. , Agricultural Price Policies, Issues and proposals. Rome, 1987.
7. F.A.O. , The State of Food and Agriculture, Rome, 1992.
8. Institute for International Economics : Policy analyses in International Economic : Agriculture and the GATT, Rewriting the Rules, United States of America, Sept., 1987.
9. International Food Policy Research Institute : Agricultural Trade between Developing Countries : Patterns and future possibilities, Washington D.C. , USA.
10. IDRC. : Research on Trade Policy in Developing Countries, A survey and Assessment of future priorities Sept., 1989.

11. Michel Arkin : The International Grain Trade, Cambridge, England, 1992.
12. OECD : IAN Goldin and Odin Krudsen : Agricultural Trade Liberalization Implications for Developing Countries, Paris, 1990.
13. Ruttan, W. Agricultural Research Policy, Minnecx Policies, USA, 1982.
14. UNCTAD, Trade and Development Report 1989, New York, U.S.A., 1989.
15. UNCTAD : Trade and Development Report 1992, New York, 1992.
16. UNCTAD : Trade and Development Report 1993, New York, 1993.
17. UNCTAD : UNCTAD VIII Analytical Report by the UNCTAD Secretariate to the Conference, New York, 1992.
18. UNCTAD/UNDP : Uruguay Round : future Papers on Selected Issues, New York, 1990.
19. UNCTAD : Handbook of International Trade and Development Statistics, 1990, 1992, New York 1991, 1993.
20. UNCTAD : Trade and Development Report 1990, New York, 1990.
21. UNCTAD : Technology, Trade Policy and the Uruguay Round, New York, 1990.
22. World Bank : Implications of Agricultural Trade

- Liberalization for the developing Countries , March, 1993.
23. World Bank : Trade Policy and Exchange Rate Issues in the Former Soviet Union, May, 1992.
 24. World Bank : Lessons of Trade Liberalization in Latin America for Economics in Transition, Nov. , 1992.
 25. World Bank, How Trade Liberalization Affected Productivity in Morocco, Feb., 1993.
 26. World Bank , Tariff Rates, Tariff Revenue, and Tariff Reform, May, 1993.
 27. World Bank : North America Free Trade Agreement : Issues on Trade in Financial Services for Mexico, July, 1993.
 28. World Bank, SDA Unit : Policy - Oriented Analysis of Poverty and the Social Dimensions of Structural Adjustment. A Methodology and Proposed Application to Cote d' Ivoire, 1985 - 88 , Washington, 1989.
 29. World Bank : Liberalizing Foreign Trade the Experience of Greece, Washington , 1989.
 30. World Bank : Trade Liberalization, Tariff Redundancy and Inflation, A Methodological Exploration Applied to Argentine, World Bank Reprint Series : Number 317, 1984.
 31. World Bank : Regional Integration, Old and New, October, 1992.
 32. World Bank : World Development Report 1986 , USA, 1986.
 33. World Bank : Eastern Europe in Transition, From Recession to Growth. Proceeding of A Conference on the



فريق خبراء الدراسة

رئيس الفريق

مستشاراً

مستشاراً

الأستاذ الدكتور عثمان أحمد الخولى

الأستاذ الدكتور محمد حمدي سالم

الدكتور عباس عبدالرحمن أبوعوف

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

الأستاذ الدكتور سمير هباب

الدكتور أحمد المنياوي

الدكتور نصر الدين ابراهيم عبدالله

السيد رياض سعد الدين سعد الدين

السيد فهد عبدالله المسيند

وساعد في إعداد الدراسة :

السيد الطاهر فضل كبار

السيد صديق الحسن محمد

السيد صالح حسين محمد

subject to significant influence of several regional and international variables. Trade policies of the industrial developed countries is the most important among these variables.

Most industrial countries impose controls on agricultural prices, outputs and acreage, as well as on international trade. Two kinds of trade measures are adopted by developed countries; i.e., border measures, which act on imports and exports, and domestic measures, which directly affect internal supply and demand. Border measures include : tariffs, export subsidies, variable import levies, variable subsidies, Import Quotas, health and quality standards.

Variable levies are used by the EC and other countries. They make up the difference between the price of imports delivered at the port and an officially fixed entry price at which foreign goods can be sold. Export restitutions are the exporter's equivalent of variable levies. They permit domestic prices to be independent of world prices and above them. The result is to depress and destabilize world prices. An import Quota restricts imports of a product to a specified quantity or value.

Domestic policies include : Production quotas, controls on inputs, fixed prices, consumer subsidies, marketing and input subsidies. Moreover, some countries have state monopolies on imports, exports, or domestic purchases, and their actions generate many of the effects of subsidies or border measures.

The study discussed some of the important political and economic developments in the region. The peace process between Israel and the Arab world and its implications ; the problems associated with Arab disintegration ; the Turkish - Iranian Cooperation to control Kurds nationalism ; the Israeli - Iranian - Turkish attempts to control the new Central Asia Republics ; Iran's attempts to have a leading role in Arab affairs. Fluctuations of oil prices, and the debt problem were also discussed.

The Arab countries - like most developing countries - have direct interest in participating in the Uruguay Round of international trade negotiations.

They can - with the cooperation of other developing countries - get the developed countries to open their markets for agricultural and other exports from developing countries.

The major objective of this study is to determine the expected impacts of international agricultural trade liberalization on Arab agriculture. The theoretical aspects of the subject were discussed, and results of some econometric and simulation trade models were presented. It is expected that World agricultural prices would be higher after liberalization. Higher prices would induce growth of agricultural productivity in developing countries. This will affect national incomes (levels and growth rates), which in turn will affect demand for food and other goods (tradeable and non-tradeable) .

It is also expected that more resources will be used to produce food in developing countries - and this increase in demand for agricultural production inputs will raise its prices and increase costs of producing tradable goods.

Trade liberalization is expected to increase rural savings and raise rates of return on agricultural projects. Thus, more private investment in agriculture is expected.

From the point of view of low income food deficit countries they will have to face an increase in the effective price of cereal imports. Therefore, they will need to allocate additional foreign exchange to the higher priced cereal imports.

The most commonly accepted conclusion of trade models - (econometric and simulations) is that at least in the short run cereal prices will rise. Most other agricultural prices are expected to increase, with expected positive impact on agricultural productivity in developing countries.

Some studies estimated gains from trade liberalization to be about \$ 200 billions, at the same time Arab countries losses are estimated at about \$ 664 millions (as increase in net imports value), and at about \$ 887 millions as a reduction in welfare.

The study presents a set of policies that could be used by Arab countries to help in dealing with the negative effects of trade liberalization. It should determine a liberalization program that is formulated and implemented with rational and macroeconomic policies in place , and realistic exchange rates.

Whether countries that have the ability to substitute for cereal imports will be hurt by or benefit from rising international prices depends on the elasticity of agricultural supply. The magnitude of this elasticity depends upon a number of non-price factors, public investment in agriculture in particular. This includes such things as infrastructure, agricultural technology, and access to markets and credit . There is a clear need for more organized efforts in the area of public investment in agriculture. Moreover, foreign aid programs aimed at " elasticising cereals supply of developing countries " should be an integral dimension of the (GATT) negotiations.

Consumer subsidies are not effective in protecting urban poor because of its negative impacts on economic growth. Foreign food aid is expected to decline after trade liberalization. Therefore, there is a need for international compensatory assistance.

One of the alternative policies available to Arab countries is to increase trade with other developing countries and or to form their own economic community.